تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

دولة الكويت

تقرير التقييم المتبادل

أكتوبر 2024



إن مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة حكومية دولية مستقلة تقوم بتطوير وتشجيع سياسات لحماية النظام المالي العالمي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشاراسلحة الدمار الشامل. توصيات الفاتف معترف بها على أنها معايير دولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرها ب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني :

www.fatf-gafi.org

هذه الوثيقة و/أو أي خريطة مدرجة هنا لا تخل بوضع أو سيادة أي منطقة، أو برتسيم احلدود الدولية أو باسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

تم اعتماد هذا التقييم من قبل مجموعة العمل المالي في الاجتماع العام الذي عقد في يونيو 2024.

المرجع:

فاتف - مينافاتف - 2024، تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - دولة الكويت
تقرير التقييم المتبادل للجولة الرابعة، مجموعة العمل المالي، باريس

https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Mutualevaluations/Mer-Kuwait-MER-2024.html

© فاتف 2024 - حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المنشور دون إذن كتابي مسبق.

يجب تقديم طلبات الحصول على هذا الإذن لكل هذا المنشور أو جزء منه لسكرتارية الفاتف على العنوان التالي:

2 rue André Pascal 75775 Paris Cedex 16, France
(fax: +33 1 44 30 61 37 or e-mail: contact@fatf-gafi.org).

حقوق صورة الغلاف © ALSULTANARTS.COM

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... 4

الاستنتاجات الرئيسية 4

المخاطر والوضع العام 6

المستوى العام للالتزام والفعالية 7

الإجراءات ذات الأولوية 12

تقرير التقييم المتبادل..... 15

الفصل الأول – مخاطر وسياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... 17

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونطاق المسائل ذات المخاطر المرتفعة 17

الأهمية النسبية 21

العناصر الهيكلية 22

الخلفية والعوامل السياقية أخرى 22

الفصل الثاني – التنسيق وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني..... 29

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 29

النتيجة المباشرة 1 - تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات 31

الفصل الثالث – النظام القانوني والمسائل التشغيلية..... 40

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 40

النتيجة المباشرة 6 - المعلومات المالية الاستخباراتية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب 44

النتيجة المباشرة 7 – التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال 58

النتيجة المباشرة 8 – المصادرة 75

الفصل الرابع – تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح..... 87

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 87

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب 91

النتيجة المباشرة 10 - التدابير الوقاية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية 100

النتيجة المباشرة 11 - العقوبات المالية المتعلقة بتمويل انتشار التسلح 113

الفصل الخامس – التدابير الوقائية..... 121

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 121
النتيجة المباشرة 4 – التدابير الوقائية 123
الفصل السادس - الإشراف..... 135
الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 135
النتيجة المباشرة 3 - الإشراف 138
الفصل السابع – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية..... 155
الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 155
النتيجة المباشرة 5 – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية 156
الفصل الثامن. التعاون الدولي..... 167
الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها 167
النتيجة المباشرة 2 – التعاون الدولي 168
الالتزام الفني..... 181
التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر 181
التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني 183
التوصية 3 – جريمة غسل الأموال 184
التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة 186
التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب 188
التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب 190
التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح 194
التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح 197
التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية 201
التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء 201
التوصية 11 – الاحتفاظ السجلات 206
التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر 207
التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية 208
التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة 209
التوصية 15 – التقنيات الجديدة 209
التوصية 16 – التحويلات البرقية 211

التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة 213
التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج 214
التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر 216
التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة 217
التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ 217
التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء 218
التوصية 23 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى 219
التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية 220
التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية 224
التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية 226
التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية 229
التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها 230
التوصية 29 – وحدة التحريات المالية 231
التوصية 30 - مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق 233
التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق 235
التوصية 32 – ناقلو النقد 236
التوصية 33 – الإحصائيات 238
التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية 239
التوصية 35 – العقوبات 239
التوصية 36 – الأدوات الدولية 241
التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة 241
التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة 243
التوصية 39 – تسليم المجرمين 244
التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي 245
ملخص الالتزام الفني – أوجه القصور الأساسية 248

1. يلخص هذا التقرير التدابير المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت منذ الزيارة الميدانية بتاريخ 5-23 نوفمبر 2023م. ويعمل التقرير على تحليل مستوى الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي الأربعين ومستوى فعالية الكويت بشأن نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقدم التقرير أيضاً توصيات حول كيفية تعزيز هذا النظام.

الاستنتاجات الرئيسية

تمتلك الكويت فهم أساسي لمخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني وفهم منخفض لمخاطر تمويل الإرهاب. حددت الكويت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعملت على تقييمها من خلال عمليتين للتقييم الوطني للمخاطر، وكان آخرها يشمل الفترة من 2016م إلى 2020م. تم تحديد مستويات تهديد غسل الأموال إلى حد كبير بناءً على بيانات الملاحقات القضائية والإدانات، ولم يتم دمج المدخلات المهمة الأخرى. إن فهم الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب أقل تطوراً ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى تقييم أضعف للمخاطر الإجمالية حول تمويل الإرهاب التي تواجهها الدولة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك تقييم لنقاط الضعف المتعلقة باستغلال الأشخاص الاعتباريين، أو تقييم شامل لقطاعي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمنظمات غير الهادفة للربح. إن أهداف وأنشطة سلطات إنفاذ القانون والجهات الرقابية تتوافق عموماً مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية، على الرغم من أن نقاط الضعف في تحديد المخاطر قد تعني عدم التحقيق في بعض الجرائم الأصلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتمتع السلطات الكويتية بالقدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات المالية والاستخباراتية للمساعدة في التحقيقات المالية. توفر وحدة التحريات المالية الكويتية المعلومات لبدء التحقيقات والاستفسارات المتعلقة بغسل الأموال. يتم استخدام هذه المعلومات بدرجة أقل أثناء سير التحقيقات حيث تحصل سلطات إنفاذ القانون على المعلومات في الغالب من خلال إرسال طلبات مباشرة للكيانات الملزمة. فيما يتعلق باستخدام المعلومات الاستخباراتية المالية في تحقيقات تمويل الإرهاب، يتم تحديد معظم القضايا من خلال المعلومات الاستخباراتية الخارجية. يتم تقديم التحليل الاستراتيجي بدرجة محدودة.

لقد زادت الكويت من عدد تحقيقات قضايا غسل الأموال خلال فترة إعداد التقرير مما يدل على تحسن تحديد غسل الأموال والتحقيقات المتعلقة فيه. تقوم السلطات المختصة بالتحقيق في جرائم غسل الأموال المتعلقة بالجرائم الرئيسية المحددة في التقييم الوطني للمخاطر (الفساد والاحتيال والتزوير) وملاحقتها قضائياً، ولكن هناك نقص في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم الأصلية الأخرى التي تشكل تهديداً لغسل الأموال. وتواجه السلطات تحديات في تأمين إدانة بغسل الأموال دون إثبات الجريمة الأصلية الأساسية، حيث تشكل معظم قضايا غسل الأموال التي أدت إلى الملاحقات القضائية تتعلق بقضايا بسيطة مرتبطة بغسل الأموال الذاتي.

تسعى الكويت إلى مصادرة المتحصلات والوسائط والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف سياسي إلى حد ما. تمكنت سلطات إنفاذ القانون من مصادرة أنواع مختلفة من الأصول ذات القيمة المهمة التي كانت استخدمت كوسائط أو متحصلات للجريمة، بما في ذلك الممتلكات

والأصول الموجودة في الخارج. ومع ذلك، لا تسعى سلطات إنفاذ القانون بشكل منهجي إلى ملاحقة متحصلات الجريمة عندما لا يكون هناك عنصر غسل أموال وتلجأ إلى تدابير مؤقتة بدرجة أقل. وعلى الرغم من وجود كميات كبيرة من النقد تمر عبر الكويت، فإن السلطات المختصة لم تحدد أي حركة عبر الحدود فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

ترصد الكويت تمويل الإرهاب وتحقق فيه وتلاحقه قضائياً على نطاق محدود، مما لا يبدو وأنه متوافق مع ملف المخاطر في الدولة. تواجه السلطات القضائية تحديات في تحقيق إدانات تمويل الإرهاب، وقد أدى هذا إلى تبرئة العديد من قضايا تمويل الإرهاب أثناء المحاكمات. تتعلق جميع قضايا تمويل الإرهاب التي تم تحديدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير بأفراد اعترفوا بولائهم لمنظمة إرهابية وكانوا يجمعون الأموال وينقلونها إلى منظمات إرهابية أجنبية. لا يوجد تحديد لقنوات تمويل الإرهاب الداخلية التي قد تؤدي إلى أنشطة إرهابية في الكويت أو التي يقوم بها مواطنون كويتيون.

تمتلك الكويت إطار قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ولكن إجراءاتها لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لا تستند إلى ذلك الإطار القانوني، وبالتالي، تفتقر إلى الأساس القانوني والقدرة على التنفيذ. على الرغم من هذا الافتقار إلى الأساس القانوني، يتم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في الكويت بشكل غير رسمي، وتقوم المؤسسات المالية والأعمال أو المهن غير المالية المحددة بالنظر في القوائم ذات الصلة إلى حد ما للتأكد من أنها لا تتعامل مع أفراد أو كيانات يجب تسميتها. إن تدابير التجميد والحظر القانونية المعتمدة محدودة، ولكنها تُطبق بشكل غير رسمي بطريقة أكثر اكتمالاً في الممارسة العملية، مما أدى إلى تجميد أصول بملايين اليورو دون أساس قانوني. إن الافتقار إلى معلومات كاملة وموثوقة عن المستفيدين الحقيقيين، وانخفاض مستوى تبادل المعلومات الاستخباراتية بين السلطات، والوعي غير المتكافئ بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن العقوبات المالية المستهدفة، قد يقوض عملية رصد الأصول المستخدمة أو المتجه استخدامها في تمويل الإرهاب أو تمويل انتشار التسلح.

حددت الكويت عدد المنظمات غير الهادفة للربح لديها وأجرت تقييماً للمخاطر على أساس عوامل محدودة، مع التركيز على المخاطر القضائية (المتعلقة بالدولة) لمشاريع المنظمات غير الهادفة للربح. نفذت السلطات الكويتية تدابير الترخيص والمتطلبات المستمرة - على جميع المنظمات غير الهادفة للربح - التي تعمل بدورها كحاجز للدخول وتثبط عزيمة المنظمات غير الهادفة للربح المحتملة عن دخول القطاع. إن التدابير الموضوعة على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح لا تستجيب لمستوى مخاطر تمويل الإرهاب وقد ثبت أنها تعطل بالفعل النشاط المشروع للمنظمات غير الهادفة للربح.

إن البنوك والمؤسسات المالية الأكبر حجماً في الكويت لديها فهم جيد لمخاطر غسل الأموال والتزاماتها. إن فهم مخاطر غسل الأموال والتزاماتها أقل ومتغير بين المؤسسات المالية والأعمال أو المهن غير المالية المحددة الأخرى. إن فهم مخاطر تمويل الإرهاب منخفض في جميع القطاعات. يتم تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء بشكل عام ولكن لا تزال هناك أوجه قصور في الالتزام موجودة في نسبة كبيرة من عمليات التفتيش الميداني. تكافح جميع الكيانات الملزمة في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتحقق من المستفيدين الحقيقيين. تتزايد تقارير المعاملات المشبوهة لدى البنوك، لكن الإبلاغ يظل منخفضاً في بعض القطاعات، وأظهر بعض المشاركين في القطاع عتبة إبلاغ أعلى من مجرد "أسباب معقولة للاشتباه".

تمتلك الكويت إطار ترخيص قوي إلى حد ما للمؤسسات المالية وإطار ترخيص عالي الجودة لقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومع ذلك، تواجه جميع الجهات الرقابية مشكلات في تحديد المستفيدين الحقيقيين كجزء من هذه العملية. يمتلك بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين فهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يعتبر فهم وزارة التجارة والصناعة للمخاطر في طور التطور. يقوم بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بإجراء رقابة قائمة على المخاطر تتميز بتغطية كبيرة جدًا للقطاعات التي تخضع لرقابتهم. تعلن المخاطر عن مدى التواتر، لكن ليس من الواضح إن كانت كثافة التغطية الرقابية معتمدة على

المخاطر. إن الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تعتمد على الأحداث وليس المخاطر.

تعتمد الكويت على توافر المعلومات الأساسية، واختبارات الكفاءة والملائمة، ومتطلبات الاحتفاظ بحساب مصرفي (وبالتالي الخضوع لإجراءات العناية الواجبة) والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية ووظائف الإدارة للتخفيف من استغلال الأشخاص الاعتبارية/الترتيبات القانونية. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لا تستجيب لمدى استغلال الأشخاص الاعتباريين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً لعدم وجود تقييم لنقاط ضعف غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأشخاص الاعتباريين/الترتيبات القانونية في الكويت. المعلومات الأساسية للأشخاص الاعتباريين في الكويت متاحة بسهولة للسلطات المختصة. تتوفر معلومات حول المستفيد الحقيقي من خلال المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولكن عدم فهم مفهوم المستفيد الحقيقي أدى إلى أن تكون هذه المعلومات تمثيلاً غير موثوق به للمستفيد الحقيقي، ونتيجة لذلك، لا تتوفر معلومات كاملة وموثوقة حول المستفيد الحقيقي في الكويت. بدأت الكويت في إنشاء قاعدة بيانات للمستفيد الحقيقي كان من المقرر أن تكتمل بحلول صيف 2023م. هذه خطوة إيجابية، لكن تم تغذيتها بنسبة أقل من 5% حتى وقت الزيارة الميدانية في نوفمبر 2023م. تتوفر المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للترتيبات القانونية في الكويت في الوقت المناسب. لا توجد عقوبات متاحة لعدم الالتزام لمتطلبات المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتباريين الذين ليسوا مؤسسات مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة.

تمتلك الكويت أساس قانوني جزئي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. ينطبق هذا الأساس القانوني فقط على الدول التي أبرمت معها الكويت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. بالنسبة للدول التي لا تبرم مثل هذه الاتفاقيات، تعتمد الكويت على مبدأ المعاملة بالمثل في التعاون. تستجيب الكويت عموماً لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين بطريقة بناءة وفي الوقت المناسب. كانت ردود الفعل من شبكة مجموعة العمل المالي العالمية إيجابية بشكل أساسي في هذا الصدد. ومع ذلك، لا تطلب الكويت حالياً تغذية عكسية بشأن عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون الدولي.

المخاطر والوضع العام

2. الكويت دولة صغيرة ولكنها مصنفة كدولة ذات دخل مرتفع من قبل مجموعة البنك الدولي (المرتبة 58 من بين الاقتصادات الرئيسية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1])، بناءً على اقتصادها القوي القائم إلى حد كبير على النفط. تمتلك الكويت قطاع مالي متنوع نسبياً يشمل 22 بنكاً تجارياً، بما في ذلك خمسة بنوك إسلامية وفروع لبنوك أجنبية. الكويت دولة آمنة وملتزمة بالقانون بشكل عام. لديها مستوى منخفض من الجرائم العنيفة وتحتل المرتبة 35 من حيث السلام في العالم حسب مؤشر السلام العالمي لعام 2023م[2]. إلا أنها معرضة - مع ذلك - لمجموعة من مخاطر غسل الأموال. في حين أن الكويت لديها بعض التهديدات من أعمال الإرهاب المحلية، فإن الدولة تواجه خطراً واضحاً من تمويل الإرهاب المتعلق بالأعمال الإرهابية والجماعات الإرهابية التي تعمل خارج الدولة.

3. أصدرت الكويت تقييمين وطنيين للمخاطر، الأول يشمل الفترة من 2013م إلى 2016م والثاني من 2016م إلى 2020م. حدد أحدث تقييم أن الكويت لديها مستوى متوسط من مخاطر غسل الأموال المتبقية، بناءً على التعرض المتوسط لتهديدات غسل الأموال ونقاط الضعف. وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر، فإن الجرائم الأصلية الرئيسية المولدة للمتحصلات في الكويت هي التزوير والاحتيال والاختلاس والربا والفساد والرشوة. كما تم ذكر السرقة كجريمة رئيسية تولد متحصلات، ولكن هناك نقص في الإحصاءات للتحقق الكامل من مدى هذه الجريمة. يعتمد تقييم هذه الجرائم الأصلية الرئيسية المولدة للمتحصلات على مراجعة الإدانات. يتم تصنيف قطاعي البنوك والأوراق المالية في الكويت على أنهما متوسطة المخاطر بناءً على الأهمية النسبية والمخاطر. ينظر إلى قطاع شركات الصرافة وقطاع العقارات وتجار الذهب والمعادن

1 53.76 ألف دولار أمريكي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2 https://www.wto.org/library/events/event_resources/tfp_2007202313/233_819.pdf

الثمينة والأحجار الكريمة على أنها القطاعات الأكثر خطورة (متوسط إلى مرتفع المخاطر). صنفت السلطات الكويتية تمويل الإرهاب على أنه منخفض المخاطر. يرى فريق التقييم أن خطر الاتجار بالبشر وتمويل الإرهاب أعلى مما هو مذكور. بالإضافة إلى ذلك، قد يمثل قطاع العقارات مخاطر أقل، بسبب بعض الضوابط التي وضعتها السلطات.

المستوى العام للالتزام والفعالية

تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات (الفصل 2: النتيجة المباشرة 1 والتوصيات 1 و2 و33 و34)

4. تفهم السلطات الرئيسية في الكويت مخاطر غسل الأموال على المستوى الوطني إلى حد ما ومخاطر تمويل الإرهاب إلى حد أقل. تم الانتهاء من أحدث تقييم وطني للمخاطر في عام 2022 والذي يشمل الفترة 2016-2020. تم تنظيم العملية بشكل جيد وشمل معظم السلطات الحكومية ذات الصلة، إلا أن الجهات الرقابية لم تشارك في الجوانب الرئيسية للعملية.

5. تم الاعتماد على الإدانات إلى حد كبير لتحديد مستويات تهديد غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التقييم الوطني للمخاطر. لم يتم النظر في المدخلات الهامة الأخرى مثل التحليل الاستراتيجي والمعلومات المفتوحة المصدر الموثوقة وذات المصداقية والأنشطة التشغيلية الأخرى التي قامت بها سلطات إنفاذ القانون والتي لم تسفر عن إدانات. ونتيجة لذلك، قد لا يتم تقييم بعض مخاطر الجرائم الأصلية بشكل صحيح، بما في ذلك الاتجار بالبشر الذي غالباً ما يتم الاستشهاد به في التقارير من مصادر موثوقة وذات مصداقية باعتباره قضية مهمة بالنسبة للكويت[3]. تلاحق السلطات في المقام الأول القضايا المتعلقة بالفساد والاحتيال والتزوير.

6. يرى فريق التقييم أن فهم الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب أقل تطوراً. من المرجح أن المصادر المحدودة المستخدمة في عملية التقييم (الإدانات) أدت إلى تقييم أقل من المخاطر الإجمالية لتمويل الإرهاب التي تواجهها الدولة.

7. لا يبدو أن تقييم الكويت للتهديدات عبر الحدود والمنظمات غير الهادفة للربح ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية يستند إلى تحليل قوي ولم يكن هناك تقييم حتى الآن لمخاطر أنواع مختلفة من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية.

8. تتمتع الكويت بإطار مؤسسي قوي لتنسيق سياسات واستراتيجيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية. تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية تنسيق ومراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت. على الرغم من أن اللجنة أفادت بأن العديد من الإجراءات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية وخطة العمل في الكويت قد اكتملت، وهو إنجاز إيجابي، إلا أن بعض الإجراءات التي تم وضع علامة على أنها مكتملة لا تزال قيد التنفيذ. عندما تكون جزءاً من الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل، تبدو أهداف وأنشطة السلطات المختصة قائمة على المخاطر، إلا أن هذه الأنشطة أقل حساسية للمخاطر عندما تُترك للسلطات المختصة نفسها.

المعلومات الاستخباراتية المالية، والتحقيقات في غسل الأموال، والملاحقات القضائية والمصادرة (الفصل 3: النتائج المباشرة 6 و7 و8 والتوصيات 1 و3 و4 و29-32)

المعلومات المالية الاستخباراتية (النتيجة المباشرة 6)

9. تتمكن السلطات المختصة عموماً من الوصول إلى المعلومات المالية الاستخباراتية وغيرها من المعلومات ذات الصلة واستخدامها في أنشطتها التشغيلية. مصادر المعلومات المالية الاستخباراتية متنوعة وتنشأ عموماً من وحدة التحريات المالية الكويتية والمؤسسات المالية. تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية تقارير المعاملات المشبوهة وتنشر المعلومات المالية الاستخباراتية إلى سلطات إنفاذ القانون إلى حد ما. ومع ذلك، فإن السلطات لديها نظرة محدودة بشأن دور وحدة التحريات المالية الكويتية في القيام بالأنشطة التشغيلية ولا تُستخدم وحدة التحريات المالية الكويتية كأداة منهجية لبدء التحقيقات المالية والتقدم فيها، وخاصة فيما يتعلق بتمويل الإرهاب. استناداً إلى معايير غير مكتملة لتحديد

3 يرجى النظر على سبيل المثال على: الجريمة في الكويت - مؤشر الجريمة المنظمة (ocindex.net)، تقرير المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، عن مهمتها إلى الكويت | Refworld

أولويات تقارير المعاملات المشبوهة، تقوم وحدة التحريات المالية الكويتية بإعداد التقارير وإجراء تحليل متعمق لعدد محدود من تقارير المعاملات المشبوهة. وهذا يعيق استخدام المعلومات المالية الاستخباراتية في الأنشطة التشغيلية. علاوة على ذلك، يؤثر النظام الورقي لتلقي تقارير المعاملات المشبوهة وعملية الموافقة الداخلية على توقيت نشرها إلى سلطات إنفاذ القانون.

10. تتمتع السلطات المختصة بالقدرة على الوصول إلى مجموعة من المعلومات المالية بشكل مباشر وغير مباشر والاستفادة منها في تنفيذ أنشطتها. يمكن للنيابة العامة الحصول على أي معلومات يراها ضرورية لإجراء تحقيق جنائي. يُسمح للسلطات التحقيقية، وخاصة وزارة الداخلية، من قبل النيابة العامة بالوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات الاستخباراتية، مثل المعلومات المباشرة من الكيانات والأفراد المبلغين. كما تتلقى النيابة العامة معلومات مالية مباشرة من هذه المصادر.

11. تنتج وحدة التحريات المالية منتجات تحليلية استراتيجية محدودة. تم إعداد تقريرين محددين حتى الآن: الحد من استخدام النقد للتخفيف من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول الافتراضية. يبدو أن هذه التقارير تستند إلى تحليل محدود لتقارير المعاملات المشبوهة ويتم تطويرها بشكل أساسي على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات الرقابية والكيانات المبلغة. تقدر الكيانات المبلغة المؤشرات التي قدمتها وحدة التحريات المالية الكويتية والتغذية العكسية التي تتلقاها، والتي ساهمت في زيادة تقارير المعاملات المشبوهة خلال فترة الإبلاغ.

التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال (النتيجة المباشرة 7)

12. تمتلك الكويت بنظام تحقيق مزدوج، يتم إجراء التحقيقات الأولية من قبل سلطات إنفاذ القانون المختلفة (وزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية الكويتية ونزاهة)، في حين أن التحقيقات الجنائية هي اختصاص النيابة العامة الوحيد لجميع الجرائم الجنائية وبعض الجنح. ومع ذلك، يمكن للنيابة العامة أن يأمر سلطات إنفاذ القانون الأخرى بالقيام بأنشطة تحقيقية إضافية. تتمتع سلطات إنفاذ القانون بالموارد الكافية لتحديد قضايا غسل الأموال والتحقيق فيها بطريقة سريعة وفعالة. بفضل الجهود المشتركة للسلطات المختصة، كان هناك زيادة في إدانات غسل الأموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

13. تقوم السلطات المختصة بالتحقيق في جرائم غسل الأموال المتعلقة بالجرائم الرئيسية المحددة في التقييم الوطني للمخاطر (الفساد والاحتيال والتزوير) وملاحقتها قضائياً إلى حد كبير. في العديد من قضايا الاحتيال والتزوير يحدث هذا لأنه من الأسهل إثبات مثل هذه الجرائم الأصلية. كما يتم اللجوء إلى التحقيقات وملاحقة الاحتيال والتزوير كوسيلة للتعويض عن العقبات في ملاحقة الجرائم الأخرى مثل المخدرات والاتجار بالبشر. قد يؤدي هذا إلى عدم التحقيق في أنشطة غسل الأموال وملاحقتها قضائياً بشكل كامل بما يتماشى مع المخاطر التي حددها فريق التقييم.

14. تجري السلطات المختصة تحقيقات مالية موازية بانتظام عندما تكون هناك صلة مالية واضحة ويتم تصميمها لدعم تحقيقات غسل الأموال.

15. تتمتع الكويت بإطار قانوني يوفر لها أساساً كافياً لملاحقة أنشطة غسل الأموال. ومع ذلك، تواجه السلطات تحديات في تأمين إدانة غسل الأموال دون إثبات الجريمة الأصلية الأساسية. تتعلق أغلب قضايا غسل الأموال بغسل الأموال الذاتي، في حين نادراً ما يتم التعامل مع الجرائم الأصلية الأجنبية وغسل الأموال من قبل طرف ثالث وغسل الأموال المستقل. بالإضافة إلى ذلك، هناك مسؤولية جنائية محدودة في الممارسة العملية للأشخاص الاعتباريين، وهو ما لا يتماشى مع ملف المخاطر أو النتائج التشغيلية التي تظهر استغلال الأشخاص الاعتباريين على نطاق واسع في قضايا غسل الأموال. العقوبات المطبقة على الأشخاص الطبيعيين فعالة ومتناسبة ورادعة.

المصادرة (النتيجة المباشرة 8)

16. تسعى الكويت لتطبيق الضبط والمصادرة كهدف سياسي إلى حد ما. يتم تنفيذ عمليات الضبط من خلال النيابة العامة في الكويت ويتم تسهيلها من خلال المعلومات التي تقدمها وزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية الكويتية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة). يسمح الإطار القانوني بتجميد وضبط ومصادرة مجموعة من الأصول، ولكن في الممارسة العملية يتم اللجوء إلى التدابير المؤقتة على نطاق محدود

خاصة في القضايا غير المتعلقة بغسل الأموال. في قضايا الفساد المتعلقة باستغلال الأموال العامة، يمكن تحقيق التعويض/الاسترداد وقد تم تحقيقه بالفعل.

17. تمكنت الكويت من مصادرة مبالغ كبيرة من الأموال ومجموعة واسعة من الأصول، بما في ذلك بعض التي كانت موجودة في الخارج في قضايا قليلة. تمتلك النيابة العامة آلية أساسية لإدارة الأصول المضبوطة والتصرف فيها على أساس كل قضية على حدى. إن غياب نظام شامل لإدارتها أمر مثير للقلق، وخاصة في ضوء القيمة العالية المحتملة للأصول المصادرة.

18. نفذت الكويت نظام إقرار للأموال النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول لحاملها، وفرضت الهيئة العامة للجمارك عقوبات على عدم احترام هذا المتطلب. على الرغم من وجود كميات كبيرة من النقد تمر عبر الكويت، إلا أن السلطات المختصة لم تحدد أي حركة عبر الحدود فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والتي لا تبدو متماشية مع ملف مخاطر الدولة.

تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح (الفصل 4: النتائج المباشرة 9 و10 و11 والتوصيات 1 و4 و5-8 و30 و31 و39)

التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب (النتيجة المباشرة 9)

19. إن تصنيف تمويل الإرهاب باعتباره منخفض المخاطر يتماشى بشكل عام مع وجهة نظر معظم السلطات المختصة، مما يسلط الضوء على فهمها المحدود للتهديدات التي يفرضها تمويل الإرهاب. إن جهاز أمن الدولة باعتباره السلطة المختصة المكلفة على وجه التحديد بالتعامل مع الإرهاب وتمويل الإرهاب لديه فهم قوي للمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب محلياً وخارجياً. ومع ذلك، فإن هذا الفهم لا يتم مشاركته مع السلطات المختصة الأخرى. عند التعامل مع المشتبه بهم الإرهاب الدولي يتم تحديد أنشطة تمويل الإرهاب والتحقيق فيها من قبل جهاز أمن الدولة بالتعاون والتنسيق مع نظرائه الدوليين. لقد قامت الكويت بالتحقيق في عدد محدود من قضايا تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. تمتلك الكويت عقوبات فعالة ورادعة لتمويل الإرهاب، عندما يتم تأمين الإدانة. ومع ذلك، تواجه سلطات الادعاء تحديات خطيرة في تحقيق إدانات تمويل الإرهاب مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإدانة لتمويل الإرهاب والذي لا يبدو أنه يتماشى مع فهم فريق التقييم لملف مخاطر تمويل الإرهاب في الدولة.

20. تتعلق جميع قضايا تمويل الإرهاب التي تم تحديدها بجمع ونقل الأموال لاستخدامها في الخارج. لا توجد قضايا تتعلق باستخدام الأموال أو الأصول الأخرى داخل الكويت، على الرغم من وجود أشخاص مدرجين في الكويت ومؤشرات أخرى لمخاطر تمويل الإرهاب. تمتلك الكويت مجموعة من التدابير البديلة لتعطيل أنشطة تمويل الإرهاب في الحالات التي لا يكون فيها تأمين إدانة تمويل الإرهاب عملياً، ولكن من غير الواضح مدى استخدامها.

التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية (النتيجة المباشرة 10)

21. تعاني الكويت من أوجه قصور فنية وعملية تمنع تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب دون تأخير. تمتلك لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية سلطة اتخاذ جميع القرارات اللازمة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة له دون تأخير. في الممارسة العملية، لم تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب أي قرار من هذا القبيل باستخدام ما لها من صلاحيات لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة له في الكويت، كما أنها لا تستخدم بشكل استباقي تسميات تمويل الإرهاب كوسيلة لحرمان الإرهابيين من الأصول. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بموجب قرار مجلس الأمن لا يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي. ويتضمن الإطار القانوني التزاماً محدوداً بالتجميد وحظراً عاماً محدوداً. على الرغم من وجوه القصور الأساسية هذه، اتخذت الكويت تدابير لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بموجب قرار مجلس الأمن بشكل غير رسمي، بما في ذلك تجميد أصول الأفراد والكيانات التي ينبغي تسميتها.

22. لدى الكويت فهم محدود لمخاطر تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، حيث ركز تقييم المخاطر على المخاطر القضائية/على مستوى الدولة، وتصنيف تعرض القطاع لمخاطر تمويل الإرهاب بشكل خاطئ، وعلى أساس خاص بالمنظمات غير الهادفة للربح. نفذت الكويت متطلبات ترخيص صارمة تعمل كحاجز للدخول وتثبط دخول قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. إن تدابير التخفيف الموضوعة

على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح لا تستجيب لمستوى مخاطر تمويل الإرهاب وقد ثبت أنها تعطل بالفعل النشاط المشروع للمنظمات غير الهادفة للربح.

23. حرمت الكويت الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من الأصول والوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب إلى حد ما من خلال تدابير التجميد المرتبطة بالعقوبات والمصادرة في بعض القضايا.

العقوبات المالية المتعلقة تمويل انتشار التسلح (النتيجة المباشرة 11)

24. تعاني الكويت من أوجه قصور فنية وعملية تمنع تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح دون تأخير. تمتلك لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية سلطة اتخاذ جميع القرارات اللازمة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 دون تأخير. في الممارسة العملية، لا تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية ولم تتخذ أي قرار من هذا القبيل باستخدام عملية اتخاذ القرار المفوضة لها لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح في الكويت. وعلاوة على ذلك، فإن الإطار القانوني الكويتي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح لا تتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي. ويتضمن الإطار القانوني التزاماً محدوداً بالتجميد مع عدم وجود حظر عام.

25. على الرغم من تنفيذ النظام بشكل غير رسمي، فإن بعض المؤسسات المالية والأعمال غير المالية المحددة لديها فهم جيد لتطبيق نظام العقوبات المالية المستهدفة. هناك عدد كبير من أوجه القصور في الالتزام المتعلقة بنظام العقوبات المالية المستهدفة التي وجدتها الجهات الرقابية. وقد أدى هذا إلى بعض التأخير في التنفيذ من قبل بعض المؤسسات المالية والأعمال غير المالية المحددة. تقوم الجهات الرقابية الكويتية بشكل روتيني بفحص الالتزام بواجبات العقوبات المالية المستهدفة ضمن أنشطتهم الرقابية. تغطي الأنشطة الرقابية التي تندرج تحت نظام العقوبات المالية المستهدفة تقريباً كامل عدد الكيانات الملزمة. أظهرت الجهات الرقابية القدرة على اكتشاف عدم الالتزام بواجبات العقوبات المالية المستهدفة.

26. يمكن الكشف عن الأموال أو الأصول الأخرى في الكويت عندما يمتلكها - بشكل مباشر - شخص طبيعي أو اعتباري مدرج. قد يؤدي الافتقار إلى معلومات متاحة عن المستفيد الحقيقي وضعف الوعي بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن تمويل انتشار التسلح (باستثناء بعض المؤسسات المالية الأكبر حجماً) إلى إحباط عملية رصد الأصول المستخدمة أو المخصصة لتمويل انتشار التسلح وملاحقة التهرب المحتمل من العقوبات.

التدابير الوقائية (الفصل 5: النتيجة المباشرة 4 والتوصيات 9-23)

27. تمتلك الكيانات الملزمة في الكويت فهماً غير متساوٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها. في حين تمتلك المؤسسات المالية، باستثناء شركات صرف العملات، فهم سليم لمخاطر غسل الأموال والتزامات مكافحة غسل الأموال، إلا أن الأعمال والمهن غير المالية المحددة لديها فهم محدود للغاية. تمتلك الكيانات الملزمة فهم أقل لمخاطر تمويل الإرهاب مقارنة بمخاطر غسل الأموال.

28. يتم فهم الضوابط والإجراءات الداخلية وإدارتها وتنفيذها إلى حد ما. إن تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات، باستثناء التدابير المتعلقة بالتأكد من المستفيد الحقيقي، مفهومة ومطبقة بشكل جيد إلى حد ما. إن المعرفة وتطبيق هذه التدابير أفضل بين الكيانات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، في حين أن فهم الأعمال والمهن غير المالية المحددة محدود للغاية وتطبيقها لها متفاوت.

29. يتم فهم الضوابط والإجراءات الداخلية وإدارتها وتنفيذها إلى حد ما. إن تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات، باستثناء التدابير المتعلقة بالتأكد من المستفيد الحقيقي، مفهومة ومطبقة بشكل جيد إلى حد ما. إن المعرفة وتطبيق هذه التدابير أفضل بين الكيانات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، في حين أن فهم الأعمال والمهن غير المالية المحددة محدود للغاية وتطبيقها لها متفاوت.

30. يبلغ قطاعان فقط، البنوك وشركات الصرافة، عن أعداد كبيرة من تقارير المعاملات المشبوهة، وتلك منها المبلغة لديها حد إبلاغ مرتفع. تحسن حجم ونوعية تقارير المعاملات المشبوهة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات، وخاصة فيما يتعلق بالرصد عن تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتقديمها.

الرقابة (الفصل 6: النتيجة المباشرة 3 والتوصيات 14 و26-28 و34 و35)

31. تتخذ الكويت تدابير لضمان عدم كون المجرمين مالكين أو يشغلون وظائف إدارية في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. يتم علاج أوجه القصور الفنية في متطلبات دخول السوق إلى حد كبير من خلال إجراءات تشغيلية أكثر صرامة؛ ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات في التأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين والتحقق منها. يُحظر مزودو خدمات الأصول الافتراضية، وتتخذ الكويت بعض التدابير لمنع نشاط مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخص لهم داخل الدولة.

32. فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب متفاوت بين الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والمهن غير المالية المحددة. بالنسبة لبنك الكويت المركزي، على وجه الخصوص، والجهات الرقابية على المؤسسات المالية الأخرى بدرجة أقل، هناك فهم أكثر قوة وتفصيلاً للمخاطر على مستوى الكيان مما ينعكس في التقييم الوطني للمخاطر. تقوم الجهات الرقابية على المؤسسات المالية عموماً بإجراء رقابة قائمة على المخاطر بما يتماشى مع فهمهم للمخاطر ويخصصون مواردهم الكبيرة لشمول فئات أكبر بشكل مكثف وأكثر شمولاً. لم يخضع قطاع التأمين للرقابة لمدة 3 سنوات على الأقل. تم إنشاء وحدة تنظيم التأمين في عام 2021 ولكنها لم تنفذ بعد برنامجاً رقابياً كاملاً للقطاع. وزارة التجارة والصناعة هي الجهة الرقابية على المؤسسات غير المالية المحددة والجهة الرقابية على شركات صرف العملات (مؤسسة مالية)، في صدد تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر.

33. الإجراءات التصحيحية والعقوبات متكررة ولها تأثير على الإبلاغ عن أوجه القصور الخاصة بالكيان، ولكن لا يبدو أنها تؤثر بشكل كبير على سلوك الالتزام للكيانات الملزمة بشكل عام. تبذل الجهات الرقابية جهوداً كبيرة في التوعية والتدريب لمساعدة معظم المؤسسات المالية، وبدرجة أقل الأعمال والمهن غير المالية المحددة، على فهم التزاماتها والالتزام لها.

الشفافية والمستفيد الحقيقي (الفصل 7: النتيجة المباشرة 5 والتوصيات 24 و25)

34. لم تجر الكويت تقييماً لنقاط الضعف في استغلال الأشخاص الاعتباريين والأوقاف، وهي الترتيبات القانونية الوحيدة المتاحة في الدولة، في سياق بيئة الأشخاص الاعتباريين/الترتيبات القانونية التي شهدت تغييرات كبيرة على مدار مدة التقييم. تمتلك الكويت متطلبات قوية للتحديد والسجل التجاري والأعمال التجارية والتي تشكل الأساس لوضع تدابير التخفيف. تتضمن هذه التدابير، على الرغم من أنها ليست بالضرورة مستجيبة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، توافر معلومات أساسية عالية الجودة متاحة للسلطات المختصة في الوقت المناسب. تتوفر معلومات حول المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب من خلال المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ولكن عدم فهم مفهوم المستفيد الحقيقي أدى إلى أن تكون هذه المعلومات تمثيلاً غير موثوق به للمستفيد الحقيقي. وعليه، فإن معلومات المستفيد الحقيقي الكاملة والموثوقة غير متوفرة في الكويت من خلال المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وهي الطريقة الأساسية في الكويت للوصول إلى مثل هذه المعلومات.

35. لقد نفذت الكويت عدداً قليلاً من تدابير التخفيف الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنع استغلال الأشخاص الاعتباريين، لكنها قدمت مؤخراً سجلاً للمستفيد الحقيقي. كان لدى جميع الأشخاص الاعتباريين في الكويت موعد نهائي في يونيو 2023م لتقديم معلومات المستفيد الحقيقي المطلوبة. ومع ذلك، تم تغذية السجل بنسبة أقل من 5% وقت الزيارة الميدانية في نوفمبر 2023م، وبالتالي لا يمكن اعتبار السجل أداة لمعلومات المستفيد الحقيقي في هذه المرحلة. هذه خطوة إيجابية نحو هدف إتاحة مثل هذه المعلومات ولكن لا يمكن اعتبارها مصدراً من قبل فريق التقييم في هذا الوقت.

36. فيما يتعلق بالأوقاف، تتوفر معلومات كافية ودقيقة وحديثة عن الأوقاف في الوقت المناسب في معظم الحالات.

37. لم يتم فرض أي عقوبات على الفشل في الالتزام لمتطلبات المعلومات، بما في ذلك الشركات التي فشلت في تقديم معلومات الأوقاف في الموعد النهائي المفروض في يونيو 2023م.

التعاون الدولي (الفصل 8: النتيجة المباشرة 2 والتوصيات 36-40)

38. تقدم الكويت المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها إلى الدول التي لديها اتفاقيات ثنائية و/أو متعددة الأطراف معها، أو على مبدأ المعاملة بالمثل. لا تستند المساعدة المقدمة على مبدأ المعاملة بالمثل إلى أساس قانوني، ولكن هذا لم يكن عائقاً، بشكل عام، في تقديم المساعدة.

39. تسعى النيابة العامة ووزارة الداخلية إلى الحصول على المساعدة القانونية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية التي تحتوي على عنصر عبر وطني. كما يمكن لوزارة الداخلية الوصول بسرعة إلى المعلومات الاستخباراتية من مجموعة من المصادر الدولية. ومع ذلك، في الحالات التي يتعين فيها الاعتماد على مبدأ المعاملة بالمثل، وفي غياب الاتفاقيات الثنائية، يمكن تأخير الطلبات بسبب الحاجة إلى المرور عبر القنوات الدبلوماسية. تطلب وحدة التحريات المالية الكويتية التعاون الدولي على نطاق محدود، وتشارك السلطات الرقابية مع نظيراتها الأجنبية بانتظام في زيارات رقابية لفروع البنوك الدولية.

40. تتولى النيابة العامة مسؤولية الطلبات الرسمية ولديه تعاون جيد مع بعض النظراء الأجانب. تستجيب الكويت عموماً لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين في الوقت المناسب، وتكون التغذية العكسية من الشركاء الدوليين إيجابية بشكل عام. تتمتع وزارة الداخلية بروابط جيدة مع نظيراتها الدولية ويمكنها الاستجابة بسرعة لطلبات الحصول على المعلومات المتعلقة بإنفاذ القانون. تستجيب السلطات الرقابية عموماً للطلبات الواردة، وخاصة فيما يتعلق بمعلومات الترخيص.

41. حققت الكويت نتائج إيجابية في بعض القضايا البارزة من خلال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

الإجراءات ذات الأولوية

أ. ينبغي على الكويت أن تقوم بتحديث تقييم المخاطر، وخاصة فيما يتعلق بتهديدات ونقاط ضعف تمويل الإرهاب. ويجب أن يتضمن تقييم المخاطر المحدث: الاعتماد على مجموعة أوسع من العوامل لتقييم تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وليس فقط الإدانات؛ وتقييم شامل للمخاطر المتعلقة باستغلال أنواع مختلفة من الشخصيات الاعتبارية؛ والتحليل السليم للمخاطر عبر الحدود؛ والنظر في مجموعة أوسع من أساليب وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيف يمكن تبنيها في الكويت.

ب. يجب على الكويت التحقيق في أنواع مختلفة من أنشطة تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائياً بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة لضمان تخفيف مخاطر تمويل الإرهاب ورصد جميع أنشطة تمويل الإرهاب. ويجب أيضاً زيادة الجهود لرصد وتحديد أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة المرتبطة بحركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود.

ج. يجب على الكويت ضمان التنفيذ القانوني للعقوبات المالية المستهدفة دون تأخير من خلال معالجة أوجه القصور الفنية في الإطار القانوني. ينبغي للكويت أن تنفذ وتستفيد من عملية محلية لتحديد الأهداف المراد تسميتها، وضمان متابعة طلبات الأطراف الثالثة بطريقة مجدية وفي الوقت المناسب، والاستفادة بشكل استباقي من العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب كوسيلة لحرمان الإرهابيين من أصولهم ونشر قائمة كاملة بالأشخاص الخاضعين لتدابير العقوبات المالية المستهدفة لضمان التنفيذ الكامل.

د. ينبغي على الكويت إجراء تقييم شامل لمخاطر تمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. وبناءً على هذا التقييم، ينبغي للكويت أن تتكيف وفقاً لذلك مع التدابير المخففة بحيث تتناسب مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تحديدها واستهدافها للتخفيف من تلك المخاطر. وبناءً على نتائج هذا التقييم المحدث للمخاطر، ينبغي للكويت أن تتخذ خطوات لتقييم ما إذا كانت التدابير الأخرى القائمة تخفف من المخاطر، وإعادة النظر وإزالة الحواجز غير الضرورية أمام متطلبات الدخول للسوق التي تثبط عزيمة المنظمات غير الهادفة للربح والتدابير التي تعطل الأنشطة المشروعة لها.

هـ. ينبغي على الكويت أن تتخذ خطوات لتعميق فهمها للجرائم المولدة للمتحصلات في مجال غسل الأموال وتنفيذ التدابير اللازمة لرصد - بشكل أفضل - غسل الأموال والتحقيق فيه بشكل استباقي من خلال مجموعة واسعة من الجرائم الأصلية التي تتجاوز الاحتيال والفساد والتزوير والربا، بما في ذلك غسل الأموال الأصلي والمستقل وغسل الأموال من قبل طرف ثالث.

و. يتعين على الكويت أن تضمن أن كل من السلطات الرقابية والكيانات الملزمة لديها فهم قوي لمفهوم المستفيد الحقيقي وضمان حصول السلطات المختصة على معلومات كافية ودقيقة وحديثة عن المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب، على سبيل المثال من خلال ضمان ملء/تغذية سجل المستفيد الحقيقي كمسألة ذات أولوية.

درجات الفعالية والالتزام الفني

الجدول 1. درجات تقييم الفعالية

النتيجة المباشرة 1. تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات	النتيجة المباشرة 2. التعاون الدولي	النتيجة المباشرة 3. الرقابة	النتيجة المباشرة 4. التدابير الوقائية	النتيجة المباشرة 5. الشفافية والمستفيد الحقيقي	النتيجة المباشرة 6. المعلومات المالية الاستخباراتية
متوسط	**متوسط**	**متوسط**	**متوسط**	**منخفض**	**متوسط**
النتيجة المباشرة 7. التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال	**النتيجة المباشرة 8.** المصادرة	**النتيجة المباشرة 9.** التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب	**النتيجة المباشرة 10.** التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية	**النتيجة المباشرة 11.** العقوبات المالية المتعلقة تمويل انتشار التسلح	
متوسط	**متوسط**	**منخفض**	**منخفض**	**منخفض**	

ملاحظة: يمكن أن تكون درجات الفعالية إما مستوى مرتفع أو مستوى أساسي أو مستوى متوسط أو مستوى متدنٍ، من الفعالية.

الجدول 2. درجات الالتزام الفني

التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر	التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني	التوصية 3 – جريمة غسل الأموال	التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة	التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب	التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	غير ملتزم
التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح	**التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح**	**التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية**	**التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء**	**التوصية 11 – الاحتفاظ السجلات**	**التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر**
غير ملتزم	ملتزم جزئياً	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية	**التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة**	**التوصية 15 – التقنيات الجديدة**	**التوصية 16 – التحويلات البرقية**	**التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة**	**التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج**
ملتزم	ملتزم	ملتزم جزئياً	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم جزئياً	ملتزم جزئياً

التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر	التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة	التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ	التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء	التوصية 23 –الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى	التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية
ملتزم جزئياً	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم جزئياً
التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية	التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية	التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية	التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها	التوصية 29 – وحدة التحريات المالية	التوصية 30 – مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم جزئياً	ملتزم	ملتزم جزئياً	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق	التوصية 32 – ناقلو النقد	التوصية 33 – الإحصائيات	التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية	التوصية 35 – العقوبات	التوصية 36 – الأدوات الدولية
ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة	التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة	التوصية 39 – تسليم المجرمين	التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي		
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم جزئياً	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير		

ملاحظة: يمكن أن تكون درجات الالتزام الفني إما ملتزم أو ملتزم إلى حد كبير أو ملتزم جزئياً أو غير ملتزم.

تقرير التقييم المتبادل

تمهيد

يلخص هذا التقرير التدابير المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ الزيارة الميدانية. ويعمل التقرير على تحليل مستوى الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي الأربعين ومستوى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقدم توصيات حول كيفية تقوية هذا النظام.

استند هذا التقييم إلى توصيات مجموعة العمل المالي لعام 2012 وتم إعداده باستخدام منهجية عام 2013. استند التقييم إلى المعلومات التي قدمتها الدولة، والمعلومات التي حصل عليها فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية للدولة من 5 إلى 22 نوفمبر 2023.

أُجرى التقييم من قبل فريق التقييم الذي يتكون من:

- ليدا تساجكاراكي، وزارة المالية، اليونان (خبيرة مالية)
- إلينا رانتاكو، وزارة المالية، فنلندا (خبيرة قانونية)
- زايب رسول، وزارة الخزانة، الولايات المتحدة الأمريكية (خبيرة مالي)
- عمرو سيد، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، مصر (خبير إنفاذ القانون)
- أندرياس بافليديس، وزارة العدل الاتحادية، ألمانيا (خبير قانوني)

بدعم من سكرتارية مجموعة العمل المالي (السيد بن ألديرسي، والسيد فلورنت باباكار ديينج، والسيد مايكل فاولر)، ومن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (السيدة جيهان الأنصاري). وقد راجع التقرير السيد بيرجير جوناسون (أيسلندا)، وإيفرين سيلتورك (تركيا)، وليزلي كلايتون (المملكة المتحدة).

خضعت الكويت سابقاً لتقييم متبادل من قبل مجموعة العمل المالي في عام 2011م، والذي أجري وفقاً لمنهجية مجموعة العمل المالي لعام 2004م. تم نشر تقييم عام 2011م هو متاح على الرابط الالكتروني: Mutual Evaluation of the State of Kuwait (fatf-gafi.org). خلص هذا التقييم المتبادل إلى أن الدولة كانت ملتزمة بتوصية واحدة (1)؛ وملتزمة إلى حد كبير في تسع (9) توصيات؛ وملتزمة جزئياً في إثني عشر (12) توصية؛ وغير ملتزمة في ثمانية عشر (18) توصية[4]. تم تصنيف الكويت على أنها ملتزمة أو ملتزمة إلى حد كبير في 6 من التوصيات الأساسية والرئيسية الـ 16.

خرجت الكويت من عملية المتابعة في يونيو 2015م على أساس مستوى الالتزام المعادل "ملتزم إلى حد كبير" في جميع التوصيات الأساسية والرئيسية.

4 تم اعتبار التوصية 34 (الترتيبات القانونية – المستفيد الحقيقي) غير منطبقة في الجولة الثالثة من التقييم المتبادل لدولة الكويت.

الفصل الأول – مخاطر وسياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب

42. تقع دولة الكويت في شمال شرق شبه الجزيرة العربية. كان عدد السكان في بداية عام 2023م هو 4,793,568 2023 نسمة، منهم 1,517,076 مواطناً كويتياً. تتمتع الكويت بأعلى نسبة من المغتربين والقوى العاملة في العالم من تعداد سكانها ليصل إلى 3,276,717. الكويت دولة صغيرة تبلغ مساحتها حوالي 17,820 كيلومتراً مربعاً. تحدها جمهورية العراق من الشمال والشمال الغربي والمملكة العربية السعودية من الجنوب والجنوب الغربي. كما تشترك في حدود بحرية مع إيران. وتضم أراضي الكويت أيضاً تسع جزر.

43. حصلت الكويت على استقلالها عام 1961م. في 2 أغسطس 1990م، غزا العراق دولة الكويت على مدى سبعة أشهر وأخيراً حررها تحالف من القوات الدولية التي استعادت سيادتها في 26 فبراير 1991م. الكويت هي ملكية دستورية ولديها أقدم برلمان منتخب مباشرة في منطقة الخليج العربي. رئيس الدولة الحالي هو صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. تتكون السلطة التنفيذية في الكويت من مجلس الوزراء، والمعروف أيضاً باسم حكومة الكويت. يتم تعيين رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشيخ ويتم تعيين أعضاء مجلس الوزراء من قبل الشيخ بناءً على توصية من رئيس الوزراء. كما يوجد في الكويت مجلس أمة مكون من خمسين عضواً (برلمان) يتم تعيينهم بالتصويت الشعبي. جميع وزراء مجلس الوزراء مسؤولون أمام مجلس الأمة، الذي يتمتع بسلطة إقالة رئيس الوزراء أو أي عضو في مجلس الوزراء من خلال سلسلة من الإجراءات الدستورية.

44. الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي، وهو تحالف سياسي واقتصادي يضم ست دول خليجية ذات توجهات اقتصادية وثقافية ودينية متشابهة. ويضم مجلس التعاون الخليجي أيضاً مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. كما أن الكويت عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة التجارة العالمية، من بين منظمات إقليمية ودولية أخرى.

45. يعتمد اقتصاد الكويت بشكل كبير على النفط حيث تستمد إيرادات الدولة العامة من بيع المنتجات البترولية ما بين 85% إلى 90%. تبذل الدولة حالياً جهوداً لتنويع وتحديث اقتصادها من خلال وسائل وطنية للتحول تدريجياً بعيداً عن الاقتصاد المعتمد على النفط. بالإضافة إلى النفط، تعد صناعات البتروكيماويات والكيميائيات وتصنيع الصلب أيضاً صناعات بارزة في الكويت.

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونطاق المسائل ذات المخاطر المرتفعة

لمحة عامة حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

46. تصنف الكويت تهديد غسل الأموال المحلي على أنه متوسط وتعتبر تهديدها الخارجي متوسطاً إلى منخفض. تتعلق التهديدات الرئيسية لغسل الأموال المحلي في الكويت بجرائم الفساد (مثل الرشوة واختلاس الأموال العامة)[5] والاحتيال والتزوير والربا وخيانة الأمانة والاتجار بالمخدرات. تشير التقارير الواردة من مصادر موثوقة وذات المصداقية أيضاً إلى أن الاتجار بالبشر يمثل مشكلة، لكن السلطات لا ترى ذلك تهديداً كبيراً.

47. ولم تقم الكويت بإجراء تقييم شامل للتهديدات الخارجية، ولكنها حددت التهريب والاتجار بالأسلحة وتهريب المخدرات عبر الحدود كمخاطر غسل أموال في الكويت تنشأ من الخارج. كما تساهم النسبة الكبيرة من العمال الأجانب والاستخدام الواسع النطاق لأنظمة التحويلات والدفع في المخاطر عبر الحدود. وتقيم الكويت مخاطر غسل الأموال في القطاع المالي بأنها الأعلى فيما يتعلق بالخدمات المصرفية وشركات الصرافة والأوراق المالية. ويمثل قطاع العقارات (المصنف على أنه متوسط الى مرتفع المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر) وتجار المعادن

5 تشمل فئة جرائم الفساد في الكويت جميع الجرائم المذكورة في قانون هيئة مكافحة الفساد.

الثمينة والأحجار الكريمة (المصنف على أنه متوسط المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر) المخاطر الرئيسية من حيث الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

48. وتقيم الكويت مخاطر تمويل الإرهاب بأنها منخفضة ولم تحصل أي حوادث إرهابية في الدولة منذ عام 2015م. وكان هناك عدد قليل من حالات تمويل الإرهاب بين عامي 2018 و2023، وهناك حاليًا ثمانية أفراد في قائمة العقوبات الموحدة للأمم المتحدة إما كانوا من مواليد الكويت أو يحملون وثيقة هوية وطنية كويتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حدود الكويت مع العراق، أحد أكثر دول العالم تضرراً بالإرهاب، تزيد من مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية في الكويت.

تقييم مخاطر الدولة وتحديد سياق المسائل ذات المخاطر المرتفعة

49. تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت مسؤولية تقييم والحفاظ على فهم الكويت لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما تقوم به من خلال عملية التقييم الوطني للمخاطر.[6] قامت الكويت بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عمليتين للتقييم الوطني للمخاطر، تم إعدادهما من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم اعتماد أول تقييم وطني للمخاطر في عام 2018م وغطى فترة مراجعة من 2013م إلى 2016م، وتم اعتماد التقييم الوطني للمخاطر الثاني في عام 2023م ويشمل الفترة من 2016م إلى 2020م.

50. تم تنفيذ كلا التقييمين الوطنيين للمخاطر بناءً على منهجية البنك الدولي وتقييم التهديدات الوطنية والثغرات والمخاطر القطاعية في القطاع المالي وبعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة. كانت عملية التقييم الوطني الأولى محدودة النطاق واعتمدت بشكل كبير على المعلومات النوعية والمقابلات. كما كانت العملية محدودة بسبب حقيقة أن الجهات الرئيسية بما في ذلك وزارة المالية لم تكن مشاركة في العملية ولم يتم تقييم قطاعات معينة بما في ذلك شركات الصرافة. كانت الجرائم الأصلية الرئيسية التي تم تحديدها في عملية التقييم الوطني للمخاطر الأول هي الاتجار بالمخدرات والكحول والتزوير وتقليد السلع والاحتيال والربا والسرقة.

51. تم تطوير عملية التقييم الوطني الثانية على أساس منهجية البنك الدولي المحدثة حيث تم اتباع عملية محسنة. وقد شملت العملية عددًا كبيرًا من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة في القطاع العام وبعض الاجتماعات مع القطاع الخاص. كما تم جمع المعلومات من خلال ردود الاستبيان من الكيانات الملزمة. تم تحديد الجرائم الأصلية الرئيسية بناءً على مراجعة إدانات غسل الأموال وتم تحديدها على أنها التهديدات الوطنية الرئيسية. تم تحديد نقاط الضعف الرئيسية في جميع القطاعات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بناءً على تحليل قوة الإطار القانوني والضوابط التنظيمية. تم استخدام مجموعة من مصادر المعلومات النوعية والكمية كجزء من تطوير التقييم الوطني للمخاطر الثاني. تضمنت البيانات النوعية التقارير الدولية وآراء الخبراء والمنشورات الأكاديمية. ومع ذلك، كان هناك عدد من القيود من حيث البيانات الكمية، والتي تم تسليط الضوء عليها أدناه.

52. تضمنت البيانات الكمية إحصاءات، مثل قضايا غسل الأموال التي تم التحقيق فيها وملاحقتها، وتقارير المعاملات المشبوهة الواردة، وعمليات التفتيش الرقابية وإقرارات النقد عبر الحدود. ومع ذلك، واجهت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال عدة تحديات فيما يتعلق بجودة المعلومات الكمية المستخدمة، بما في ذلك الافتقار إلى البيانات الرقابية الشاملة للأعمال والمهن غير المالية المحددة، والافتقار إلى البيانات المتعلقة بمتحصلات الجريمة للقضايا المؤرشفة وتلك قيد التحقيق، والوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات من السلطات المعنية والمعلومات المحفوظة في أشكال مختلفة.

53. ولم يتم النظر بشكل شامل في المدخلات المهمة مثل التحليل الاستراتيجي الشامل، والمعلومات المفتوحة المصدر الموثوقة، والأنشطة التشغيلية الأخرى التي تقوم بها سلطات إنفاذ القانون، والتي لم تسفر عن ملاحقات قضائية، كجزء من عملية التقييم الوطني للمخاطر.

54. في الغالب، تكون مخاطر غسل الأموال الرئيسية التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر معقولة ومتماشية مع الملاحظات الدولية الواردة من دول مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي. وتقوم السلطات المختصة بالتحقيق في جرائم غسل

6 وتتكون اللجنة من وحدة التحريات المالية الكويتية، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة أسواق المال، والنيابة العامة، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والإدارة العامة للجمارك، ووحدة تنظيم التأمين، والهيئة العامة لمكافحة الفساد ("نزاهة").

الأموال المتعلقة بالجرائم الرئيسية المحددة في التقييم الوطني للمخاطر (الفساد والاحتيال والتزوير) وملاحقتها قضائيًا إلى حد كبير، حيث يسهل إثبات مثل هذه الجرائم الأصلية. وقد يكون هذا على حساب ملاحقة جرائم أخرى، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون خطر الاتجار بالبشر أقل مما تم تقييمه، ويبدو أن التفاصيل المتعلقة بالتهديدات عبر الحدود لم يتم فهمها أو تحليلها بالكامل. القطاعات الأكثر عرضة للخطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني هي البنوك والأوراق المالية العقارية وقطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

55. يتبع تقييم الكويت لتمويل الإرهاب نفس المنهجية المتبعة في غسل الأموال ويستند إلى التهديدات المستمدة من إدانات تمويل الإرهاب. كما هو الحال مع تحليل غسل الأموال، تم النظر في المعلومات النوعية والكمية. تتعلق التهديدات الرئيسية بجمع الأموال ونقلها إلى الخارج، بما في ذلك من خلال الحوالة غير الرسمية. صنفت الكويت مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية على أنها منخفضة. يبدو أن هذا متواضع، بالنظر إلى الموقع الجغرافي للكويت، والتهديدات عبر الحدود التي تتعرض لها، والعدد المعروف لحالات تمويل الإرهاب في الكويت، وعدد الكويتيين الخاضعين للعقوبات الدولية.

56. عند تحديد القضايا التي يجب إعطاؤها الأولوية لزيادة التركيز، راجع فريق التقييم المواد التي قدمتها الكويت، بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، والمدخلات التي قدمتها وفود مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي والمعلومات من مصادر خارجية موثوقة (على سبيل المثال، التقارير من المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية). ركز فريق التقييم على القضايا ذات الأولوية التالية.

57. **الفساد:** كان هناك عدد من قضايا الفساد البارزة الأخيرة في الكويت، بما في ذلك بعض القضايا التي تنطوي على أشخاص سياسيين ممثلي مخاطر[7]. تحتل الكويت حاليًا المرتبة 77 على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية في عام 2022،[8] وتحتل المرتبة 53 من بين جميع الدول في مؤشر البنك الدولي لمكافحة الفساد في عام 2021.[9] يظهر أحدث تقرير عن تقييم الفساد الوطني في الكويت أن غسل الأموال من الجرائم المتعلقة بالفساد أدى إلى ثاني أعلى عدد من الإدانات لجميع الجرائم الأصلية على مدار الوقت ذي الصلة بالتقييم الوطني للمخاطر. وخلصت دراسة أجرتها نزاهة بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية إلى أن الرشوة منتشرة بين المسؤولين الذين تمت مقابلتهم ممن يعملون في القطاع العام.

58. استكشف فريق التقييم مدى تقويض الفساد لتنفيذ نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال في الكويت وما إذا كانت هناك قدرة مناسبة للكشف عن غسل متحصلات الجرائم المتعلقة بالفساد، فضلاً عن القدرة على التحقيق وملاحقة واسترداد الأصول في قضايا غسل الأموال المتعلقة بالفساد.

59. **الاتجار بالبشر:** تتمتع الكويت بأحد أعلى مستويات العمالة الوافدة مقارنة بقوتها العاملة المحلية في العالم. يوفر الوجود النسبي للعمال الوافدين غطاءً محتملاً للاتجار بالبشر. يعترف أحدث تقرير للتقييم الوطني للمخاطر للكويت بعدم وجود إحصاءات للنظر بشكل مناسب في مستوى التهديد بغسل الأموال من النشاط. يحدد مؤشر الجريمة المنظمة العالمية[10] الكويت على أنها مرتبطة بالدول الثانية عشرة في العالم الأكثر تعرضًا للاتجار بالبشر ويحدد الاتجار بالبشر باعتباره الخطر الجنائي الأول الذي تواجهه الدولة من بين الجرائم التي يصنفها. وقد نظر فريق التقييم في قدرة الكويت على اكتشاف غسل متحصلات الاتجار بالبشر، ومدى ملاحقة الكويت لغسل الأموال من الاتجار بالبشر واسترداد المكاسب غير المشروعة المستمدة من الاتجار بالبشر.

60. **تحويل الأموال بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة والحوالة وغيرها من الخدمات المماثلة:** نظر فريق التقييم في برامج الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للبنوك وشركات الصرافة (الأنواع الوحيدة من الكيانات في الكويت القادرة على تقديم خدمات تحويل الأموال أو القيمة) حيث قد يتم دفع العملاء الأكثر عرضة للمخاطر إلى إجراء معاملات مالية من خلال هذه الكيانات، وحوالي 35٪ من

7 قضية 1MDB، ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من المحكمة الكلية والاستئناف إلى المحكمة الجنائية ووزارة الداخلية وما إلى ذلك.

8 https://www.transparency.org/en/countries/kuwait.

9 https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

10 https://ocindex.net/rankings/human_trafficking?f=rankings&view=List

جميع المعاملات المشبوهة في الكويت يتم تقديمها من قبل البنوك وشركات الصرافة. كما نظر فريق التقييم في قدرة السلطات على اكتشاف خدمات تحويل الأموال أو القيمة السرية والحوالة لغسل متحصلات الجريمة والتحقيق فيها والتخفيف منها.

61. **تمويل الإرهاب:** لم تكن هناك هجمات إرهابية على الأراضي الكويتية خلال الوقت ذي الصلة بهذا التقييم، ولكن كانت هناك هجمات إرهابية في الماضي القريب. توجد في الكويت عدد من عوامل خطر تمويل الإرهاب التي نظر فيها فريق التقييم:

1. مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالسلطات القضائية (الدول) المجاورة (أي المخاطر عبر الحدود).
2. بين عام 2018م ومنتصف عام 2023م، قامت الكويت بمقاضاة 10 قضايا تمويل إرهابي شملت 41 شخصًا[11].
3. 8 أفراد مدرجين على قائمة العقوبات الموحدة للأمم المتحدة لديهم إما مكان ميلاد في الكويت أو وثيقة هوية وطنية من الكويت.
4. تشترك الكويت في أحد حدودها البرية مع العراق، أحد أكثر دول العالم تضرراً بالإرهاب. كما أشارت الكويت في تقرير التقييم الوطني للمخاطر إلى أن السمات الجغرافية لهذه الحدود تزيد من خطر تهريب الأموال.
5. جمدت الكويت بشكل غير رسمي أصولًا بملايين الدولارات لأفراد وكيانات وجب تسميتها.

62. نظر فريق التقييم فيما إذا كان تصنيف الكويت للمخاطر الممنوحة لتمويل الإرهاب مناسبًا، وما إذا كانت تدابير التخفيف المناسبة قد تم وضعها بما يتماشى مع مستوى تمويل الإرهاب في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، نظر فريق التقييم فيما إذا كانت التدابير المطبقة على المنظمات غير الهادفة للربح تعطل أو تثبط أنشطتها المشروعة.

63. **العقارات:** هناك العديد من المسائل المتعلقة بالمخاطر المحيطة بقطاع العقارات في الكويت. يعترف التقييم الوطني للمخاطر بعدم إلمام سماسرة العقارات بالتزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام. وعلاوة على ذلك، يشير التقييم أيضاً إلى أن الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع أقل من المستوى الأمثل. وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي أبلغت عنها الكيانات الملزمة العاملة في مجال العقارات. وينسب التقييم الوطني للمخاطر درجة تصنيف خطر متوسط إلى مرتفع لقطاع العقارات، وهو أعلى تصنيف من أي قطاع آخر.

64. وقد نظر فريق التقييم في مدى فهم سماسرة العقارات لالتزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما إذا كانت الإرشادات والتغذية العكسية المناسبة تُمنح للقطاع ومدى جودة الرقابة على القطاع. كما نظروا في فعالية الكويت في رصد غسل الأموال من خلال العقارات وقدرتها على مصادرة العقارات باعتبارها متحصلات جريمة.

65. استكشف فريق التقييم ما إذا كان المحامون أو غيرهم من المهنيين يمكّنون، بشكل سلبي أو نشط، غسل الأموال من خلال قطاع العقارات. كما عملوا على تفحص ما إذا كانت البنوك تراقب بشكل مناسب المعاملات النقدية التي يقوم بها سماسرة العقارات.

66. **القطاع المصرفي:** يعد القطاع المصرفي في الكويت أكبر قطاع مالي حيث تبلغ أصوله المدارة حوالي 83 مليار دينار كويتي (268 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2022. يعد القطاع المصرفي في الكويت مسؤولاً عن أكثر من نصف تقارير المعاملات المشبوهة المبلغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. وعلاوة على ذلك، خلال الفترة التي نظر فيها أحدث تقرير وطني للمخاطر عن المعاملات المشبوهة (أبريل 2016م إلى سبتمبر 2020م)، ظهرت البنوك الكويتية في 150 تحقيقًا تتعلق بغسل أموال محتمل، ونظرت المحاكم في 101 منها، مما أسفر عن إدانات في 46 قضية. نظرًا لأهميتها للنظام المالي الكويتي، نظر فريق التقييم فيما إذا كانت البنوك تطبق بشكل كافٍ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع مخاطرها ومدى رقابة بنك الكويت المركزي على البنوك للتأكد من التزامها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع مخاطرها.

11 التسليم الذي قامت به الكويت لفريق التقييم عن تقرير التقييم المتبادل هذا.

67. **غسل متحصلات الاتجار بالمخدرات:** يعد الاتجار بالمخدرات أحد أكثر الجرائم شيوعًا التي تحقق فيها السلطات المختصة في الكويت، ويشير تقرير التقييم الوطني إلى أن أكثر من 2600 شخص أدينوا بارتكاب هذه الجريمة في الفترة الزمنية التي يشملها ذلك التقرير. تتعلق معظم الإدانات بحيازة المخدرات وليس الاتجار بالمخدرات نفسها. خلال نفس الفترة، أدين ستة أفراد فقط بغسل متحصلات الاتجار بالمخدرات. يحدد تقرير التقييم الوطني أن الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدًا منخفض المستوى لغسل الأموال في الكويت. نظر فريق التقييم فيما إذا كانت السلطات المختصة تحقق بشكل مناسب في غسل متحصلات الاتجار بالمخدرات. كما نظر فريق التقييم فيما إذا كانت التحقيقات المالية تُستخدم لتحديد عمليات الاتجار بالمخدرات على نطاق أوسع و/أو غسل متحصلات هذه العمليات على نطاق أوسع. وأخيرًا، نظر فريق التقييم في مدى استغلال تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هذه كوسيلة لغسل متحصلات الاتجار بالمخدرات والجرائم الأصلية الأخرى.

المجالات ذات المخاطر المنخفضة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتركيز عليها

68. نظر فريق التقييم في المجالات التالية ذات الأهمية الأقل للمخاطر، وبالتالي أمضى وقتًا أقل في تحديد الفعالية في هذه المجالات:

- **أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نوادي القمار** - لا يمكن لنوادي القمار العمل بشكل قانوني في الكويت.
- **أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الموثقين (كاتب العدل)** - يتم توظيف جميع الكتاب العدول في الكويت من قبل الحكومة ومعفون من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **الشفافية من الترتيبات القانونية** - لا يمكن إنشاء الصناديق والترتيبات القانونية المماثلة في الكويت ولا يمكن للصناديق التي يتم انشاؤها خارج الكويت أن تكون طرفًا في المعاملات المالية داخل الكويت. يمكن إنشاء الأوقاف ولكنها صغيرة العدد ويتم إنشاؤها عمومًا لحالات استخدام ضيقة، والتي تمثل مخاطر منخفضة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- **غسل متحصلات التهرب الضريبي المحلي والاحتيال الضريبي** - لا توجد ضريبة في الكويت على دخل الشركات أو الدخل الشخصي أو الثروة أو مكاسب رأس المال أو الحجب (الضريبي) أو الميراث.
- **الجرائم العنيفة والجرائم التي تشكل جرائم محددة (الجرائم العنيفة وجرائم المخدرات)** - تتمتع الكويت بمعدل منخفض للغاية من الجرائم العنيفة ولا تتوفر لديها أي معلومات متاحة للجمهور تظهر أي مزاعم عن وجود جرائم منظمة عابرة للحدود الوطنية تعمل داخل الكويت.
- **أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التمويل وشركات الأوراق المالية** - تتمتع هذه المؤسسات المالية بأهمية أقل بكثير من المؤسسات المالية الأخرى. نادرًا ما تم استخدامها من قبل غاسلي الأموال المشتبه بهم في تحقيقات غسل الأموال الكويتية وتجتمع لتقديم أقل من 0.4٪ من تقارير المعاملات المشبوهة في الكويت.
- **غسل متحصلات الجريمة البيئية** - حددت المعلومات المفتوحة المصدر هذه الجريمة الأصلية بأنها أقل خطورة في الكويت بينما لم يقدم التقييم الوطني للمخاطر تصنيفًا لمستوى خطورة هذه الجريمة الأصلية نظرًا لوجود عدد قليل جدًا من الحالات.

الأهمية النسبية

69. الكويت دولة صغيرة نسبيا ذات دخل مرتفع وتبلغ مساحتها 17.820 كيلومتر مربع. المركز الإداري والاقتصادي والمالي والثقافي هو مدينة الكويت. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للكويت 159.69 مليار دولار أمريكي في عام 2023، أي ما يعادل حوالي 49.280 مليار دينار كويتي. يستمد حوالي 85-90٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة من بيع المنتجات البترولية. تبذل الدولة جهودًا لتنويع وتحديث اقتصادها من خلال وسائل وطنية للتحول تدريجيًا بعيدًا عن الاقتصاد المعتمد على النفط. تذهب صادرات الكويت إلى عدد كبير من الدول، وأهمها الإمارات العربية المتحدة (11.9٪) والمملكة العربية السعودية والصين والهند والعراق. أكبر موردي الكويت هم الصين (18٪) والإمارات العربية المتحدة (8٪) والولايات المتحدة (5.8٪) واليابان (بنسبة 5.8٪). منتجات التصدير الرئيسية هي النفط الخام ومنتجات البترول المكررة.

70. تتمتع الكويت بقطاع مالي متنوع. هناك 22 بنكًا في الكويت (بما في ذلك البنوك الإسلامية والفروع الأجنبية). أكبر بنك هو بنك الكويت الوطني. من سمات الهيكل المالي الكويتي تكمن في ملكية الحكومة وسيطرتها، جزئيًا على الأقل. جميع البنوك التجارية الكويتية باستثناء واحد مملوكة جزئيًا للحكومة. كما تمتلك الكويت ما يقرب من 248 مليار دينار كويتي (803 مليار دولار أمريكي) من الأصول الخاضعة لإدارة صندوق الثروة السيادية للهيئة العامة للاستثمار الكويتية. تمتلك الكويت قطاعًا كبيرًا لشركات الصرافة (32 مؤسسة)، والتي تجري ما يقرب من 27.7 مليون معاملة تبلغ قيمتها 7.6 مليار دينار كويتي (حوالي 24.7 مليون دولار أمريكي) سنوياً. يوفر قطاع شركات الصرافة خدمة تحويل الأموال الوحيدة بخلاف البنوك ويخدم عددًا كبيرًا من الأجانب العاملين في الدولة. لا يزال النقد آلية الدفع السائدة في الكويت، على الرغم من تزايد شعبية بطاقات الائتمان والخصم في السنوات الأخيرة.

71. يشكل وكلاء العقارات والوسطاء جزءًا كبيرًا من القطاع غير المالي (4191) يليهم قطاع الخدمات المالية (1283). يجب الموافقة على جميع عمليات شراء العقارات من قبل وزارة الاستثمار والتجارة، وهناك سوق ذهب قوي في الكويت. هناك 317 منظمة غير هادفة للربح في الكويت. ومن بينها الجمعيات الخيرية والجمعيات المهنية والمؤسسات (وتسمى أيضًا "المبرة"). يتمتع الكويتيون بتاريخ وثقافة تقديم الأعمال الخيرية محليًا وخارجيًا.

العناصر الهيكلية

72. تتمتع الكويت بجميع العناصر الهيكلية الرئيسية المطلوبة لنظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك الاستقرار السياسي والمؤسسي والمساءلة الحكومية وسيادة القانون والمهنة القانونية والقضاء المستقل والمهني.

الخلفية والعوامل السياقية أخرى

73. قدمت الكويت قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحالي في عام 2013، مع اعتماد القانون رقم 106 لعام 2013 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد حل هذا القانون محل قانون مكافحة غسل الأموال السابق لعام 2002. اللائحة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2013) ملحقة بالقانون رقم 106 (2013).

74. تم تصنيف الفساد على أنه يمثل مستوى متوسطًا من التهديد في التقييم الوطني للمخاطر واحتلت الكويت المرتبة 77 من بين 100 دولة في العالم. 188 دولة في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية[12]. أنشأت الكويت هيئة مكافحة الفساد ("نزاهة") في عام 2016 وحققت في عدد من قضايا الفساد منذ إنشائها. كانت هناك مؤخرًا بعض القضايا البارزة التي شملت مسؤولين حكوميين وتركز الكويت بوضوح على معالجة هذه القضية.

75. إن القرب الجغرافي للكويت من الدول غير المستقرة بسبب الصراعات أو الإرهاب، فضلاً عن وجود أفراد خاضعين لعقوبات الأمم المتحدة الأخيرة، يمثل نقاط ضعف إضافية كامنة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

76. تم توضيح السياسة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2022-2027 ويتم تنفيذها من خلال خطة العمل الوطنية التي تمتد أيضًا خلال هذه الفترة. تحدد الاستراتيجية 11 تدبيرًا استراتيجيًا، وهي جزء من 16 إجراءً استراتيجيًا يتم تحديد أولوياتها من الأعلى إلى الأدنى وتشمل عناصر مثل تنفيذ الرقابة القائمة على المخاطر وزيادة التعاون المحلي. تهدف الاستراتيجية إلى ضمان "سعي الكويت الدؤوب إلى ترسيخ أسس وسيادة القانون وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال تنظيم وحماية عمل القطاع المالي من المخاطر التي قد يتعرض لها".

12 https://www.transparency.org/en/cpi/2022

الإطار القانوني والمؤسسي

77. الكويت هي ملكية انتخابية دستورية برلمانية موحدة. الأمير هو رئيس الدولة (السلطات التنفيذية) وعلى هذا النحو فإن الأمير هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمثل البلاد داخليًا وخارجيًا وفي جميع العلاقات الدولية. يساعد الأمير مجلس الوزراء كما هو منصوص عليه في الدستور. تتكون السلطة التنفيذية في الكويت من مجلس الوزراء والوزارات والهيئات الحكومية والمؤسسات بالإضافة إلى عدد من الأجهزة الحكومية الأخرى. يرأس رئيس مجلس الوزراء جلسات مجلس الوزراء ويدير مداولاته ويشرف على تنسيق العمل بين مختلف الوزارات.

78. وقد أسس الدستور الكويتي السلطة القضائية التي تمارسها المحاكم باسم الأمير وفقاً للدستور الذي ينص على استقلالها. ولا توجد سلطة تشرف على القضاة في أداء واجباتهم. ويعمل النظام القضائي في الكويت وفقاً للمرسوم الأميري رقم 19 لسنة 1959. وتصنف المحاكم حسب الفئات وتنتظم في ترتيب هرمي بثلاثة مستويات: المحاكم الجزئية (محاكم الدرجة الأولى)، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة التمييز.

79. وتنص المادة 2 من دستور الكويت على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وتستمد الشريعة الإسلامية مبادئها الأساسية من القرآن الكريم، وهي نظام قانوني وليس مجموعة من القوانين المقررة. ومع ذلك، فإن معظم المسائل الجنائية والتجارية داخل الدولة يتم حلها في إطار القانون المدني.

80. يجرم التشريع الرئيسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت (القانون 106 (2013)) غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويحدد الالتزامات الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. يتم تحديد التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بمزيد من التفصيل من خلال التعميمات والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية الكويتية.

81. يتم تحديد إطار القانون الجنائي ذي الصلة في الكويت في قانونين رئيسيين. القانون رقم 16 لسنة 1960 (قانون العقوبات) والقانون رقم 17 لسنة 1960 (قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية). يحدد قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الإجراءات الجنائية الكويتية ونطاق عمليات التفتيش والمصادرة وصلاحيات الاعتقال للمحققين والاختصاص القضائي وعمل وإجراءات المحاكم. يحدد قانون العقوبات الجرائم الجنائية والعقوبات المصاحبة لها. الجنايات هي تلك الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام أو السجن المؤبد أو بالسجن لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. الجنح هي تلك الجرائم التي يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وغرامة أو بكلتا العقوبتين. وينص القانون أيضًا على عقوبات تكميلية أو ثانوية، مثل مصادرة الأصول والترحيل.

82. يتم تعريف جرائم الإرهاب بموجب المادة 1 في القانون 106 (2013). لا توجد تشريعات خاصة بالأعمال الإرهابية، ولكن يتم اتهام الجناة بالجريمة الأساسية في العمل الإرهابي. على سبيل المثال، إذا أدى العمل الإرهابي إلى وفاة أفراد، فسيتم اتهام المتهم بالقتل وفقًا للمواد من 149 إلى 151 من قانون العقوبات. إن النتائج المتعددة للعمل الإرهابي تؤدي إلى توجيه اتهامات متعددة للمتهم.

مؤسسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

83. يتضمن الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت مجموعة من السلطات. هناك هيئتان تنسيقيتان رئيسيتان.

أ. تشرف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت، وهي الهيئة الوطنية لتنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت، وتسهل وضع سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولة عن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، بما في ذلك التقييم الوطني للمخاطر، فضلاً عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولة أيضًا عن ضمان التعاون والتنسيق بين الجهات وتبادل المعلومات وصنع السياسات على المستوى الأفقي. يرأس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائم بأعمال رئيس وحدة التحريات

المالية الكويتية. يضم المشاركون في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ممثلين من 13 سلطة ووزارة مشاركة[13]. وتدعم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سكرتارية عامة دائمة تضم ثلاثة موظفين بدوام كامل.

ب. لجنة مكافحة الإرهاب هي الهيئة الوطنية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وتنسق المهام التشغيلية المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة. تتكون اللجنة من 13 ممثلاً[14] وهي مسؤولة أيضًا عن الرقابة على القائمة الوطنية الكويتية وقائمة العقوبات المحلية في الكويت وإدارتها.

84. يشمل الإطار المؤسسي الرئيسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت أيضًا الوزارات والمؤسسات التالية:

ج. **وحدة التحريات المالية الكويتية** هي المركز الوطني المسؤول عن تلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمعلومات الأخرى المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة به. كما أنها مسؤولة عن نشر نتائج هذا التحليل إلى السلطات المختصة. وحدة التحريات المالية الكويتية هي وحدة إدارية مستقلة لها شخصيتها القانونية الخاصة وميزانيتها التابعة للميزانية العامة للدولة.

د. **وزارة الداخلية** هي الهيئة الرئيسية للأمن العام وإنفاذ القانون في الكويت، والتي تشرف على الشرطة وجمع الأدلة وجمع المعلومات في التحقيقات الجنائية، ومراقبة المرور، وإصدار جوازات السفر، وأمن الحدود. وتشمل الإدارات الرئيسية إدارة أمن الدولة وإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المسؤولة عن جمع الأدلة وجمع المعلومات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، والتي تقع ضمن إدارة أمن الدولة.

هـ. تتولى **الهيئة العامة للجمارك** مسؤولية فحص وتخليص جميع المسافرين والبضائع التي تدخل الدولة أو تخرج منها. وتنفذ الهيئة العامة للجمارك نظام الإبلاغ عن الأدوات القابلة للتداول لحاملها المتعلقة بالنقد والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود في الكويت. ويمكن للهيئة العامة للجمارك أيضًا جمع الأدلة وجمع المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكنها تحيل مثل هذا الإجراء عادةً إلى وزارة الداخلية.

و. تتولى **النيابة العامة** التحقيقات القضائية وملاحقة الجرائم في الكويت، بما في ذلك قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحيلها السلطات المختصة. وتعتبر النيابة العامة أيضًا الجهة الرائدة في استرداد الأصول ويمكنها ضبط ومصادرة متحصلات وأدوات الجريمة بالتنسيق مع سلطات إنفاذ القانون في الكويت، والسلطة المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. لا يمكن للنيابة العامة القيام بإجراءات شرطية عند التحقيق في قضية ويعتمد على وزارة الداخلية للقيام بهذه الأنشطة كجزء من التحقيقات الجنائية التي تجريها النيابة العامة.

85. هناك ثلاث محاكم رئيسية في الكويت. وهي **محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز**. تعتبر محكمة الدرجة الأولى (الابتدائية) هي المحكمة الأدنى وهي التي تنظر الجرائم التي يتم تقييمها كجنايات وجنح. توجد محكمتان منفصلتان في هذه الدرجة: محكمة الجنح ومحكمة الجنايات. تنظر محكمة الاستئناف في الطعون ضد الأحكام الصادرة عن المحكمة الابتدائية. تنظر الطعون من قبل لجنة مكونة من ثلاثة قضاة كبار. يمكن استئناف قرارات محكمة الاستئناف أمام محكمة التمييز، وهي أعلى محكمة في القضاء العادي في دولة الكويت. تنظر القضايا المحالة إلى محكمة التمييز من قبل لجنة مكونة من خمسة قضاة (مستشارين قانونيين). تحكم هذه المحكمة فقط على النقاط القانونية، وليس على الحيثيات النسبية للأدلة في المحاكمة، ولكن القضايا التي أبطلتها محكمة الاستئناف يمكن أن تبطلها محكمة التمييز نفسها.

13 وحدة التحريات المالية الكويتية، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة أسواق المال، ووحدة تنظيم التأمين والنيابة العامة، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة للجمارك، والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

14 نائب مساعد وزير الخارجية للتنمية والتعاون الدولي، وزارة العدل، وحدة التحريات المالية الكويتية، بنك الكويت المركزي، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، النيابة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة للجمارك، هيئة أسواق المال، المديرية العامة للطيران المدني، وحدة تنظيم التأمين.

86. توجد في الكويت أربع هيئات رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، ووحدة تنظيم التأمين، ووزارة التجارة والصناعة، التي تشرف على جميع الكيانات الملزمة لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن الموافقة والرقابة على المنظمات غير الهادفة للربح.

القطاع المالي، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومزودي خدمات الأصول الافتراضية

87. يقدم هذا القسم معلومات عامة عن حجم وتركيبة قطاعي المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في الكويت. لا تتمتع جميع القطاعات بنفس الأهمية، نظرًا للمخاطر المحددة وسياق النظام الكويتي. يختلف مستوى وأنواع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤثر على الكيانات الملزمة الفردية اختلافًا كبيرًا، كما تختلف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجه قطاعات معينة.

88. صنف المقيمون القطاعات بناءً على أهميتها النسبية في سياق الكويت نظرًا لأهميتها ومستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها. استخدم المقيمون هذه التصنيفات لإبلاغ استنتاجاتهم في جميع أنحاء هذا التقرير، مع إعطاء وزن لمسائل التنفيذ الإيجابية والسلبية بشكل أكبر للقطاعات المهمة مقارنة بالقطاعات الأقل أهمية. ينطبق هذا النهج في جميع أنحاء التقرير ولكنه أكثر وضوحًا في الفصل السادس حول النتيجة المباشرة 3 والفصل الخامس حول النتيجة المباشرة 4.

أ. يعتبر **القطاع المصرفي** هو القطاع الأكثر أهمية في الكويت، بناءً على أهميته النسبية ومخاطره. إن النظام المصرفي في الكويت متصل بشكل جيد بالنظام المالي العالمي ويمكنه أن يعمل كقناة لمتحصلات الجرائم الأجنبية الأصلية أو كطريقة يمكن من خلالها لمؤسسات أخرى الوصول إلى النظام المالي العالمي. يوجد 22 بنكًا تجاريًا يعمل في الكويت. ستة من هذه البنوك تقليدية، وخمسة بنوك إسلامية وهناك 11 فرعًا لبنوك أجنبية. يمثل القطاع المصرفي في الكويت الجزء الأكبر من القطاع المالي بأصول تبلغ قيمتها حوالي 84.964 مليون دينار كويتي (268 مليون دولار أمريكي) قيد الإدارة شهريًا.

ب. كما يتم وزن **قطاع شركات الصرافة** بشكل كبير بناءً على الأهمية النسبية والمخاطر. هناك 32 شركة صرافة في الكويت تدير التحويلات المالية إلى العديد من الدول من أجل تلبية احتياجات العدد الكبير من العمال الأجانب في الكويت. تهيمن الهند وباكستان والفلبين على حجم المعاملات إلى دول المنشأ للعمالة الأجنبية.

ج. يتم وزن **قطاع العقارات** بشكل معتدل من حيث الأهمية على أهميته النسبية ومخاطره. يوجد حاليًا 4191 وكيلًا وسمسار عقارات في الكويت. يعطي التقييم الوطني للمخاطر درجات تصنيف متوسط إلى مرتفع المخاطر لقطاع العقارات.

د. تم تصنيف **قطاع شركات صرف العملات**، الذي يتألف من 250 كيانًا، على أنه متوسط الأهمية بناءً على مخاطره وأهميته النسبية.

هـ. تم إعطاء **قطاع الأوراق المالية** وزناً متوسط بناءً على أهميته النسبية ومخاطره. يوجد 63 كيانًا مرخصًا وخاضعًا للرقابة في قطاع الأوراق المالية، والتي تقدم مجموعة من خدمات الاستثمار والوساطة. تبلغ القيمة التقريبية للأصول في القطاع حاليًا 4,392 مليون دينار كويتي (حوالي 14,2 مليون دولار أمريكي). تم تصنيف قطاع الأوراق المالية على أنه متوسط وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر.

و. يوجد حاليًا 1283 من **تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة** في الكويت. الكويت مشارك رئيسي في تجارة الذهب تم إعطاء قطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة وزناً متوسط الأهمية بناءً على مخاطره وأهميته النسبية. تم تصنيف قطاع تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة على أنه متوسط وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر.

ز. هناك مؤسستان تشكلان **قطاع شركات التمويل**. تقدم هذه المؤسسات عادةً خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية للمقيمين، بما في ذلك خدمات مثل القروض والتمويل الفردي. تم تصنيف القطاع على أنه منخفض من حيث مخاطره وأهميته النسبية. لم يتم تغطية قطاع شركات التمويل بشكل خاص من قبل التقييم الوطني للمخاطر.

ح. يوجد حاليًا 12 **شركة دفعات الكترونية** في الكويت. تم تصنيف القطاع على أنه منخفض الأهمية من حيث مخاطره وأهميته النسبية. لم يتم تقييم قطاع المدفوعات الإلكترونية بشكل خاص كجزء من التقييم الوطني للمخاطر.

ط. تم تصنيف **قطاع التأمين** على أنه منخفض الأهمية من حيث مخاطره وأهميته النسبية. يوجد حاليًا 34 شركة تأمين (تأمين عام وتأمين على الحياة) وسماسرة في الكويت. صنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع التأمين على أنه منخفض المخاطر.

89. لا توجد نوادي قمار في الكويت، والموثقون (الكتاب العدول) هم موظفون مدنيون ومحامون ومهن قانونية أخرى، ولا يقوم المحاسبون والمدققون بأنشطة من شأنها أن تخضعهم لمعايير مجموعة العمل المالي. لا توجد شركات تقدم خدمات الصناديق والشركات في الكويت، ويُحظر على مزودي خدمات الأصول الافتراضية العمل داخل الدولة.

التدابير الوقائية

90. تمتد التدابير الوقائية المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت إلى جميع الكيانات الملزمة (المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة)، وتغطي المتطلبات المطبقة على العناية الواجبة تجاه العملاء، وتقارير المعاملات المشبوهة، وبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتحويلات البرقية. ولم تعفِ الكويت قطاعات أو أنشطة محددة من نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

91. وزارة التجارة والصناعة مسؤولة عن إدارة تأسيس الشركات وتسجيلها في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت مسؤولة عن الموافقة على المساهمين والمستثمرين الأجانب في الكويت. يسمح القانون الكويتي بإنشاء الشركات الفردية، وشركات الشخص واحد، والشراكات العامة والمحدودة، والشركات المساهمة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة. ما يقرب من 83٪ من إجمالي الكيانات القانونية مملوكة بنسبة 100٪ لمواطني الكويت أو دول مجلس التعاون الخليجي.

الجدول 1.1. الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت

السلطة	نوع الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية	عدد
وزارة التجارة والصناعة	الشركات العامة	13,454
	الشركات المحدودة	10,272
	الشركات ذات المسؤولية المحدودة	121,531
	شركات المساهمة	4,400
	شركات الشخص الواحد	69,551
	الشركات الفردية	146,068
إجمالي الأشخاص الاعتبارية (نوفمبر 2023)		**365,276**
وزارة العدل	الوقف العام/الخيري	353
	الوقف الخاص/الذري	573
	الوقف المشترك	79
	الوقف العام	426
هيئة الأوقاف	الوقف العام/الخيري	1,071
	الوقف الخاص/الذري	96
	الوقف المشترك	65
إجمالي الترتيبات القانونية (يونيو 2023)		**2,663**

92. الوقف هو الشكل الوحيد للترتيب القانوني الذي يمكن إنشاؤه في الكويت. وهو وقف غير قابل للتصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية. يسمح قانون الوقف بإنشاء الوقف. يجوز إنشاء الوقف لغرض (1) الوقف الخيري حيث يتم تخصيص الفوائد لقضية خيرية، و(2) الوقف الذري وهو الوقف الذي يكون فيه الوقف للواقف أو لشخص أو أشخاص آخرين، و(3) الوقف المشترك لكل من الغرض الخيري أو الذري

ويمكن إدارته بشكل خاص أو عام (من قبل هيئة الأوقاف الكويتية). يجب الموافقة على جميع الأوقاف من قبل وزارة العدل. هناك 2,663 وقفاً في الكويت.

الترتيبات الرقابية

93. هناك أربع هيئات رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.

1. يشرف **بنك الكويت المركزي** على البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في دولة الكويت باستثناء قطاع الأوراق المالية وقطاع شركات صرف العملات. يمنح بنك الكويت المركزي الموافقة الأولية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية للعمل (تصدر وزارة التجارة والصناعة التراخيص الرسمية) ويشرف على 68 كيانًا ملزمًا مقره الدولة.
2. تشرف **هيئة أسواق المال** على قطاع الأوراق المالية وأنشطة أسواق رأس المال في الكويت (63 مقدم للخدمات المالية).
3. تشرف **هيئة تنظيم التأمين** على قطاع التأمين (34 شركة تأمين).
4. **وزارة التجارة والصناعة** هي الجهة الرقابية على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات صرف العملات، ووكلاء العقارات والوسطاء، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (5724 كيانًا).

الجدول 2.1. عدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وفقاً للجهة الرقابية عليها

الجهة الرقابية	نوع الكيان الخاضع	عدد
البنك المركزي الكويتي	البنوك	22
	شركات الصرافة	32
	شركات التمويل	2
	شركات المدفوعات الالكترونية	12
مجموع البنك المركزي الكويتي		**68**
هيئة سوق المال	شركات الاستثمار	42
	شركات الوساطة	12
	شركات أخرى	9
مجموع هيئة أسواق المال		**63**
هيئة تنظيم التأمين	شركات التأمين	18[15]
إجمالي هيئة تنظيم التأمين		**18**
وزارة التجارة والصناعة	شركات صرافة العملات	250
	وسطاء ووكلاء العقارات	4,191
	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	1,283
مجموع وزارة التجارة والصناعة		**5,724**

التعاون الدولي

94. نظرًا لهيكل اقتصادها وأهميته النسبية، تتعرض الكويت لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح العابر للحدود الوطنية. تضم الكويت عددًا كبيرًا من المغتربين وهي مركز تجاري ومالي إقليمي مهم، وهي مصدر مهم للتحويلات المالية لغالبية القوى العاملة

15 34 شركات تأمين في المجمل، منها 18 تقدم منتجات التأمين على الحياة.

الأجنبية (70%). كما أن نصيب الفرد المرتفع من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت، والدخل المرتفع بشكل خاص للمواطنين الكويتيين، يجعلها أيضًا هدفًا جذابًا للجرائم الأصلية الأجنبية أو مخططات الاحتيال الدولية، بما في ذلك في مجال العقارات.

95. تجري الكويت تعاونًا دوليًا على أساس المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل. تعتبر النيابة العامة السلطة التنسيقية المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة الرسمية في المسائل القضائية، بما في ذلك تسليم المجرمين.

96. كما تشارك الكويت في أشكال مختلفة من التعاون الدولي غير الرسمي، بما في ذلك توفير وتبادل المعلومات التلقائية بين السلطات المعنية. وتشارك السلطات المختصة أيضًا في العديد من المنتديات والشبكات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الثاني – التنسيق وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

1. بشكل عام، تتمتع الكويت بفهم أساسي لمخاطر غسل الأموال وفهم منخفض لمخاطر تمويل الإرهاب على المستوى الوطني. يتضمن التقييم الوطني للمخاطر معلومات كمية ونوعية. على الرغم من مشاركة معظم أصحاب المصلحة الحكوميين ذوي الصلة في عملية التقييم الوطني للمخاطر بشكل عام، إلا أن مشاركة الجهات الرقابية كانت محدودة في المراحل اللاحقة من العملية ولم يشاركوا في تقييم التهديدات ونقاط الضعف الوطنية لغسل الأموال وفي مجموعات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، كانت مشاركة القطاع الخاص محدودة أيضًا ولم تشارك غالبية قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تقييم لنقاط الضعف لاستغلال الأشخاص الاعتبارية، أو تقييمات شاملة لقطاعي مزودي خدمات الأصول الافتراضية والمنظمات غير الهادفة للربح، وهناك نقص في فهم التهديدات ونقاط الضعف المختلفة (على سبيل المثال، كيف يختلف غسل الأموال في جرائم المخدرات عن غسل الأموال في الاحتيال)، وأي القطاعات هي الأكثر عرضة للإساءة من قبل أنواع مختلفة من المجرمين.
2. تم تحديد مستويات تهديدات غسل الأموال بناءً إلى حد كبير على بيانات الملاحقة القضائية والإدانة؛ لم يتم النظر في مدخلات مهمة أخرى مثل التحليل الاستراتيجي الشامل، والمعلومات المفتوحة المصدر الموثوقة، والأنشطة التشغيلية الأخرى التي تقوم بها سلطات إنفاذ القانون، والتي لم تسفر عن ملاحقات قضائية. ونتيجة لذلك، ربما لم يتم تقييم بعض مخاطر غسل الأموال من بعض الجرائم الأصلية بشكل صحيح.
3. إن فهم الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب أقل تطوراً وقد أدت أوجه القصور في عملية التقييم الوطني إلى تقييم غير كافٍ لمخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية التي تواجهها الدولة. وهذا يشمل ما يتعلق بالتهديدات عبر الحدود.
4. تهدف استراتيجية وخطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية في الكويت إلى معالجة مخاطر غسل الأموال التي تم تحديدها في الكويت، وخاصة فيما يتعلق بنقاط الضعف في القطاع. تم إكمال عدد كبير من الإجراءات التي تؤدي إلى تغييرات إيجابية، بما في ذلك زيادة الموارد وحظر النقد لشراء العقارات. ومع ذلك، فإن العديد من الإجراءات ليست بعيدة المدى ولا يزال بعضها مصنفًا على أنه مكتمل إلا انه ما يزال قيد التنفيذ. على الرغم من عدم تضمينها في الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل، فإن إنشاء وحدة تنظيم التأمين في عام 2019 [16] وتقديم سجل المستفيد الحقيقي مؤخرًا من الأمثلة المرحب بها على التغييرات في السياسة الوطنية التي ستساعد في معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

16 تم إنشاء وحدة تنظيم التأمين في عام 2019 ولكن لم يتم تشغيلها حتى عام 2021.

5. إن أهداف وأنشطة سلطات إنفاذ القانون والجهات الرقابية تتوافق عمومًا مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية، على الرغم من أن نقاط الضعف في تحديد المخاطر قد تعني عدم التحقيق في تمويل الإرهاب وغسل الأموال وبعض الجرائم الأصلية. ومع ذلك، حيث تفتقر خطة العمل الوطنية إلى التفاصيل، فإن هذا يؤدي إلى ضعف التنفيذ على المستوى التشغيلي. على سبيل المثال، لا تتناول خطة العمل أنواع القضايا التي ينبغي لسلطات إنفاذ القانون أن تعطيها الأولوية، ونتيجة لذلك، لا يتم متابعتها على أساس المخاطر.

6. بشكل عام، التنسيق "بين الجهات" على المستوى التشغيلي هو تنسيق مؤقت وغير فعال في معالجة الأولويات الوطنية. توفر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال منصة جيدة للتنسيق بين الجهات على مستوى السياسات وهناك بعض التنسيق الثنائي التشغيلي الجيد بين السلطات، مثل وزارة الداخلية والنيابة العامة. في حين تتمتع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالقدرة على المبادرة إلى إنشاء فرق عمل مشتركة بشأن القضايا التشغيلية، إلا أنها لم تفعل ذلك حتى الآن.

7. اتخذت الكويت بعض الخطوات المحدودة لنشر نتائج التقييم الوطني للمخاطر للمؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة للربح، من خلال سلسلة من ورش العمل. كانت ورش العمل هذه مقتصرة على مخاطر قطاعية محددة، اعتمادًا على القطاع الذي الحاضر، ولم تغطي مخاطر وطنية أوسع. باستثناء المؤسسات المالية الأكبر حجمًا، لا تستطيع الكيانات الملزمة إثبات فهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإجراءات الموصى بها

1. يجب على الكويت تطوير وتعزيز فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الحالية والناشئة، وخاصة مخاطر تمويل الإرهاب، من خلال تحديث تقييم المخاطر. ويجب أن يشمل ذلك:
   أ. جمع واستخدام مجموعة أوسع من البيانات والمعلومات حول التهديدات التي تتجاوز تحليل مقاضاة وإدانة الجرائم الأصلية؛
   ب. إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين (بما في ذلك المشاركون من القطاع الخاص) بشكل كامل كجزء من العملية، بما في ذلك من حيث تحديد التهديدات ونقاط الضعف الوطنية؛
   ج. إجراء تحليل مناسب لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب العابرة الحدود التي تواجهها، بما في ذلك التحليل حول غرض الأموال المضبوطة، و
   د. إجراء تقييم شامل للمخاطر المتعلقة بقطاع المنظمات غير الهادفة للربح، واستخدام الأصول الافتراضية واستغلال أنواع مختلفة من الأشخاص الاعتباريين.
   هـ. النظر في مجموعة أوسع من أساليب وتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيف يمكن اعتمادها في الكويت.
2. ينبغي للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

أ. تحديث خطة العمل الوطنية لضمان أن تكون الإجراءات المتخذة ضمنها متناسبة مع المخاطر التي تم تحديدها بعد تقييم المخاطر المحدث، وتوجيه السلطات لمعالجة جميع المخاطر، بما في ذلك تمويل الإرهاب؛

ب. إنشاء آلية إشراف مناسبة لضمان استكمال الإجراءات من قبل السلطات المختصة بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل وتوقعات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و

ج. دعم آليات التنسيق بين الجهات، بهدف تنفيذ تدابير تخفيف منسقة قائمة على المخاطر، بما في ذلك من خلال إنشاء فرق عمل مشتركة بشأن قضايا محددة.

3. ينبغي للسلطات المختصة وضع أهداف قائمة على المخاطر، بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل، والتي تخضع لمراقبة واضحة وفعالة.

4. ينبغي للكويت أن تضمن أن جميع السلطات المعنية والكيانات الملزمة على دراية بالمخاطر الوطنية الشاملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر.

97. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 1. التوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية بموجب هذا القسم هي التوصيات 1 و2 و33 و34 وعناصر من التوصية 15.

النتيجة المباشرة 1 - تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات

فهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

98. تمتلك الكويت فهم أساسي لمخاطر غسل الأموال وفهم منخفض لمخاطر تمويل الإرهاب. يستمد هذا الفهم في المقام الأول من عمليتين للتقييم الوطني للمخاطر قامت بهما. استند فريق التقييم في هذا الاستنتاج إلى مراجعة التقييم الوطني للمخاطر الثاني والمقابلات مع السلطات وممثلي القطاع الخاص (بما في ذلك ممثلو القطاع غير الهادف للربح).

99. أكملت الكويت التقييم الوطني للمخاطر الأول في عام 2016 ونشرت نتائجه في عام 2018. غطى التقييم الوطني للمخاطر الأول الفترة من 2013 إلى 2016 واستند إلى منهجية البنك الدولي. تم تصنيف مخاطر غسل الأموال الإجمالية في الكويت على أنها متوسطة وتم تحديد الاتجار بالمخدرات والكحول والتزوير وتقليد السلع والاحتيال والربا والسرقة باعتبارها الجرائم الأصلية الرئيسية. كما تم تصنيف مخاطر تمويل الإرهاب على أنها متوسطة، حيث كان الخطر الرئيسي مرتبطًا بهجوم إرهابي محلي في عام 2015 وتعامل البنوك الكويتية مع عملاء من دول عالية المخاطر، مثل العراق. ولم ير فريق التقييم نسخة من التقييم الوطني الأول ولم يتم تقديم أي معلومات حول مدى تحديده للتطبيقات أو المنهجيات المشتركة/العامة، أو المعلومات الكمية والنوعية التي تم أخذها في الاعتبار.

100. غطت عملية التقييم الوطني الثانية للكويت الفترة من 2016 إلى 2020 وتم الانتهاء منها في عام 2023. قامت عملية التقييم الوطني الثانية بتقييم التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على منهجية التقييم الوطني للمخاطر المحدثة للبنك الدولي. تم تشكيل ثماني مجموعات عمل لتغطية التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف الخاصة بالقطاعات المحددة. ركزت أربع مجموعات عمل على القطاعات المالية الرئيسية (الخدمات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى والتأمين والأوراق المالية) وركزت مجموعة واحدة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة. نظرت مجموعات العمل هذه في قدرات السلطات المعنية في مكافحة غسل الأموال من خلال تدابير مثل سياسات واستراتيجيات مكافحة غسل الأموال، وشمولية الإطار القانوني، ومستوى التدريب، وكفاءة الموظفين، والقدرات والموارد المتاحة والتعاون بين أصحاب المصلحة. ركزت مجموعات العمل الثلاث الأخرى على تهديدات غسل الأموال ونقاط الضعف، وتهديدات تمويل الإرهاب ونقاط الضعف. تم تكليف هذه المجموعات بالتركيز على التهديدات ونقاط الضعف المحلية والخارجية على المستوى الوطني. وعلى الرغم من مشاركة أغلب الجهات ذات الصلة في العملية، إلا أن السلطات الرقابية لم تكن

جزءًا من مجموعة تقييم تهديدات غسل الأموال أو تقييم نقاط الضعف على المستوى الوطني أو مجموعة تقييم التهديدات ونقاط ضعف تمويل الإرهاب. ويبدو أن هذا يضعف قوة هذه المجموعات الثلاث واستنتاجات التقييم الوطني للمخاطر بما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق أوسع.

101. يتضمن تقييم المخاطر الحالي في الكويت مصادر كمية ونوعية. تتعلق المعلومات الكمية إلى حد كبير بالبيانات المقدمة من السلطات المختصة ذات الصلة وعدد محدود من الاستبيانات المرسلة إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، تم الاعتماد بشكل أكبر على المعلومات النوعية، مثل آراء الخبراء والتقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والتواصل مع القطاع الخاص، وأبلغت السلطات عن مسائل مختلفة في جمع البيانات المتعلقة بالعملية الشاملة. لاحظت السلطات الكويتية صعوبات في جمع البيانات أثناء العملية، وخاصة عدم وجود بعض المعلومات المطلوبة، وعدم منحها إمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى البيانات المطلوبة من السلطات المختلفة، وتلقي البيانات بتنسيقات مختلفة وعدم القدرة على إنهاء عمل البيانات أثناء جائحة كوفيد 19. ولم تتمكن السلطات من توضيح التأثير الذي خلفته مسائل جمع البيانات على نتائج التقييم الوطني للمخاطر. وبالمناسبة، كانت الحاجة إلى بناء وتحسين أنظمة الاحتفاظ بالبيانات في جميع القطاعات نتيجة للتقييم الوطني للمخاطر الأول ولم يتم تناولها بالكامل بعد.

102. ويعتمد تحليل التهديدات في التقييم الوطني للمخاطر إلى حد كبير على عدد الملاحقات القضائية والإدانات وبالتالي لا يحدد التهديدات الأوسع نطاقًا، والتي لا يتم ملاحقتها قضائيًا من قبل السلطات. ولم يتم النظر في المدخلات المهمة الأخرى مثل التحليل الاستراتيجي والمعلومات المفتوحة المصدر الموثوقة والأنشطة التشغيلية الأخرى التي تقوم بها سلطات إنفاذ القانون، والتي لم تسفر عن ملاحقات قضائية، في التحليل إلى حد كبير. وقد أدى هذا إلى عدم التركيز على بعض الجرائم الأصلية ذات المخاطر الأعلى إلى حد كبير.

103. ولم تقم الكويت بإجراء تقييم لنقاط الضعف، والمدى الذي يمكن فيه إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين الذين تم إنشاؤهم في الدولة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم تتمكن السلطات المختصة من تحديد نقاط الضعف التي يمثلها الأشخاص الاعتباريون في الكويت أو تحديد نوع الشخص الاعتباري الذي يمثل أكبر نقطة ضعف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لا يوجد تحليل في التقييم الوطني للمخاطر حول كيفية استخدام الهياكل المعقدة لتسهيل غسل الأموال، وترى السلطات عمومًا أن قانون الشركات التجارية الذي يتطلب من جميع الأشخاص الاعتباريين أن يكون لديهم مشاركة كويتية بنسبة 51٪ على الأقل يخفف من هذا النوع من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إجراء تقييم شامل لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح حتى الآن. وهذا أمر مثير للقلق بالنظر إلى عدد الالتزامات الكبيرة المفروضة على القطاع، والتي يقيمها فريق التقييم على أنها تعطل وتثبط النشاط المشروع للمنظمات غير الهادفة للربح.

104. إن أحد نقاط الضعف المهمة في تقييم المخاطر الإجمالي هو الافتقار إلى التركيز على التهديدات الدولية. ويركز التقييم الوطني للمخاطر المكون من 187 صفحة على ثلاث فقرات فقط من التقرير حول تهديدات غسل الأموال العابرة للحدود. باختصار، يُنظر إلى مخاطر غسل الأموال العابرة للحدود في الكويت على أنها تتعلق بالدول عالية المخاطر والأفراد من تلك الدول. تم تطوير قائمة بالدول التي تشكل تهديدًا للكويت فيما يتعلق بغسل الأموال من خلال جمع البيانات، بما في ذلك عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وعدد عمليات تبادل المعلومات مع وحدة التحريات المالية الكويتية ونظيراتها. على نحو مماثل، هناك القليل من التحليل حول المخاطر العابرة للحدود المتعلقة بتمويل الإرهاب، ومع ذلك، فإن التقييم الوطني للمخاطر يذكر قضايا مثل الحدود الجغرافية والسكانية كعوامل خطر. إن أي عملية مستقبلية للتقييم الوطني للمخاطر من شأنه أن يستفيد بشكل كبير من التركيز المتزايد على مخاطر تمويل الإرهاب المحلية والعابرة للحدود، بما في ذلك فحص إقرارات العملة عبر الحدود، وإقرارات الجمارك الأخرى (استيراد/تصدير النقد)، وتحليل الحركة الحدودية إلى الدول المجاورة، ومزيد من التحليل لأكثر النقاط الحدودية خطراً. على الرغم من أن الهيئة العامة للجمارك جزء من اللجنة الوطنية للمخاطر، وكانت مشاركة في عملية التقييم الوطني للمخاطر، إلا أنها لم تتمكن من تقديم أي تفاصيل حول هذا النوع من النشاط أثناء الزيار الميدانية.

105. من حيث مراقبة المخاطر المستمرة، لا توجد عملية محددة في الكويت لهذا الغرض. يمكن لأعضاء اللجنة الوطنية تقديم بنود جدول الأعمال لمناقشة المخاطر التي يرونها ناشئة. بناءً على جداول أعمال اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نادرًا ما يحدث هذا في الممارسة العملية. نظرًا لعدم وجود عملية لمراقبة المخاطر المستمرة، فإن فهم الكويت لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعتمد بالفعل على بيانات عمرها أكثر من ثلاث سنوات وقد تكون قديمة نتيجة لذلك.

غسل الأموال

106. تم تحديد التهديدات الرئيسية في تقييم المخاطر الثاني على أنها الجرائم الأصلية الرئيسية المولدة للمتحصلات المحلية: الاحتيال والتزوير والربا والفساد (الرشوة الضبط واختلاس الأموال العامة). لم يتم تضمين الفساد في الجرائم الأصلية الرئيسية في التقييم الوطني الأول ولكنه يُنظر إليه الآن على أنه جريمة أصلية رئيسية تولد ربحًا. لم تعد تجارة الكحول تُعتبر تهديدًا رئيسيًا حيث لم تعد السلطات ترى ذلك كجريمة أصلية تولد ربحًا كبيرًا. وعلى الرغم من التركيز على الجرائم الأساسية المولدة للمتحصلات التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر من حيث التحقيقات، فإن التهديدات الأخرى، مثل الاتجار بالبشر، لا تظهر في مرتبة عالية بشكل كبير في قائمة التهديدات، على الرغم من أن المصادر الموثوقة وذات المصداقية حددت هذه القضية كمشكلة في الكويت. وقد تناول فريق التقييم هذه القضية في المناقشات - بما في ذلك مع القطاع الخاص، ولكن كان من الواضح أن السلطات لا تعتبرها خطرًا في الكويت. كما أفادت السلطات الكويتية أن السرقة تحتل مرتبة بين أكثر الجرائم المحلية المولدة للمتحصلات أهمية من حيث العدد المطلق للجرائم المسجلة، ولكن بسبب نقص الإحصاءات لا توجد طريقة لإثبات مستوى هذا الخطر.

107. على المستوى القطاعي، وجد أن شركات الصرافة وقطاع العقارات لديها مخاطر غسل أموال متوسطة إلى عالية بسبب نقاط ضعفها. وشملت هذه نقاط ضعف الرقابة غير الفعال من قبل وزارة التجارة والصناعة على قطاع العقارات ونقص مسؤولي الالتزام ونقاط الضعف في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في قطاعي العقارات وشركات الصرافة. تم تصنيف البنوك وقطاع الأوراق المالية وقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على أنها ذات مستوى متوسط من المخاطر. وقد تم اعتبار شركات التأمين ومؤسسات الصرف والمحامين ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنها ذات مستوى متوسط إلى منخفض من المخاطر. وتبدو القضايا المتعلقة بتحديد وتقديم تقارير المعاملات المشبوهة بمثابة نقطة ضعف في جميع هذه القطاعات.

108. ومرة أخرى، يتفق فريق التقييم بشكل عام مع نقاط الضعف التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر. ومع ذلك، يبدو أن هناك ارتباكًا فيما يتعلق بغسل الأموال من خلال قطاع العقارات. وتتضمن معظم الحالات المتعلقة بالعقارات التي وصفتها السلطات عمليات احتيال تجتذب الاستثمار في العقارات المزيفة في الخارج وحالة واحدة فقط حيث تم استخدام متحصلات الاتجار بالبشر بشكل مباشر لشراء منزل. وعلاوة على ذلك، لم تتمكن السلطات من تقديم أمثلة أو تطبيقات لكيفية غسل الأموال من خلال قطاع العقارات في الكويت. ويشير التقييم الوطني للمخاطر إلى بعض المبيعات الوهمية، ولكن لم تكن هناك حالات من هذا القبيل حتى الآن.

109. على نطاق أوسع، لا يتضمن التقييم الوطني للمخاطر سوى القليل من التفاصيل حول كيفية غسل الأموال أو إمكانية غسلها، وليس من الواضح أن جميع السلطات تفهم تمامًا القنوات والتطبيقات المختلفة التي يمكن للمجرمين استخدامها أو يستخدمونها. وبشكل عام، لم تتمكن السلطات من ربط التهديدات ونقاط الضعف المختلفة (على سبيل المثال، كيف يختلف غسل الأموال في جرائم المخدرات عن غسل الأموال في جرائم الاحتيال) أو شرح القطاعات الضعيفة الأكثر عرضة للإساءة من قبل أنواع مختلفة من المجرمين.

<u>تمويل الإرهاب</u>

110. لقد قيمت الكويت مخاطر تمويل الإرهاب بأنها منخفضة، وذلك في المقام الأول على أساس العدد المنخفض لملاحقات وإدانات تمويل الإرهاب في الكويت. كما هو موضح أعلاه، تفتقر هذه المنهجية إلى مراعاة المعلومات المهمة لإبلاغ تقييم الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب بشكل صحيح. ومن بين هذه العوامل وجود ثمانية أفراد يحملون الجنسية الكويتية أو الهوية الكويتية على القائمة الموحدة للأمم المتحدة ويتشاركون حدودًا برية كبيرة مع العراق، أحد أكثر الدول تضررًا بالإرهاب في العالم. ونتيجة للبيانات والمعلومات المحدودة التي تم النظر فيها، يرى فريق التقييم أن الكويت قد نسبت تصنيف مخاطر أقل لتمويل الإرهاب مما هو موجود بالفعل في الدولة.

111. إن العدد الضئيل من حالات تمويل الإرهاب التي تم تحديدها في الكويت واستخدامها لتغذية التقييم الوطني للمخاطر تتعلق بجمع ونقل الأموال لاستخدامها في الخارج. وتعتبر السلطات الكويتية أن التهديد المحلي لتمويل الإرهاب منخفض وتستشهد بالتهديدات الرئيسية المرتبطة بالتعاملات مع الدول عالية المخاطر والأشخاص/الكيانات المتطرفة. وبناءً على عدد حالات تمويل الإرهاب، فإن القطاعات الرئيسية التي حددتها السلطات باعتبارها عرضة لمخاطر تمويل الإرهاب هي القطاع المصرفي وقطاع التجارة العامة والمنظمات غير الهادفة للربح غير المرخصة وشركات الصرافة. بالإضافة إلى ذلك، استمع فريق التقييم إلى أمثلة على الحوالة البديلة، ونقل الأموال عبر الحدود إلى المناسبات الدينية الكبرى كتطبيقات أخرى لتمويل الإرهاب والتي تشكل تهديدات بالنظر إلى الموقع الجغرافي للكويت. وعلى الرغم من الطبيعة غير

المتطورة لتقييم تمويل الإرهاب، فقد كان من الواضح من المناقشات أن السلطات المختصة المكلفة على وجه التحديد بالتعامل مع الإرهاب وتمويل الإرهاب، لديها فهم أكثر استنارة للمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب سواء على المستوى المحلي أو الخارجي. ورغم أن هذا مطمئن، فإنه يسلط الضوء على التفاوت بين فهم المخاطر على المستوى الوطني وفهمها على المستوى التشغيلي ويسلط الضوء كذلك على نقاط الضعف في العملية الإجمالية.

112. وقد تم صياغة أحدث تقييم وطني للمخاطر بطريقة منسقة مع مشاركة معظم السلطات ذات الصلة في العملية. وقد قاد فريق التقييم الوطني للمخاطر داخل سكرتارية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العملية وأبلغ اللجنة الوطنية بالتقرير النهائي والتوصيات.

113. ولم يكن القطاع الخاص جزءًا رسميًا من مجموعات العمل ولكنه ساهم إلى حد ما، وخاصة من خلال دور استشاري في وقت لاحق من العملية. وكان هذا التمثيل إلى حد كبير من خلال القطاع المصرفي وكان لبعض قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة مشاركة محدودة للغاية أو معدومة.

السياسات الوطنية لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة

114. بشكل عام، اتخذت الكويت بعض التدابير على المستوى الوطني لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة. وقد استند فريق التقييم في استنتاجه إلى مراجعة استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل المتاحة والمناقشات مع السلطات المعنية.

115. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولة عن تحديد ومعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني على أساس مستمر وضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لمعالجة المخاطر المحددة. ويرأس اللجنة رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية وتضم 13 جهة عضو.

116. إن الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الكويت لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني هي استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل المتكاملة. وتغطي الاستراتيجية الفترة من 2022 إلى 2027 وتحدد بنودًا محددة للتنفيذ من قبل السلطات الممثلة في اللجنة.

117. تتضمن الاستراتيجية الوطنية ستة عشر "إجراءً استراتيجيًا"، تهدف على نطاق واسع إلى معالجة قضايا القدرات داخل السلطات (بما في ذلك تقديم ومراجعة التشريعات والتدريب وحلول تكنولوجيا المعلومات وتقديم نهج قائم على المخاطر)، ومعالجة التهديدات المحددة (بما في ذلك الحد من استخدام النقد ومعالجة الجرائم الأصلية الرئيسية الأخرى المحددة في التقييم الوطني للمخاطر، على سبيل المثال، الفساد)، وتحسين التعاون المحلي والدولي وزيادة التدابير الوقائية (بما في ذلك زيادة الوعي والتوجيه). إن الإجراءات/الأولويات متوافقة مع وجهات نظر فريق التقييم بشأن الأنشطة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت. ومع ذلك، فإن أحد عشر من الإجراءات الستة عشر مصنفة على أنها ذات أولوية عالية وليس من الواضح على أي أساس تم تحديد أولوية كل إجراء.

118. وتتضمن الاستراتيجية خطة العمل الوطنية. وتتضمن خطة العمل مخرجات وإجراءات رئيسية وآلية تنفيذ للمخرجات ومستوى الأولوية لكل مخرج. إن الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل محددة ومفصلة بشكل عام بما يكفي لتوفير نتائج ملموسة. وهناك بعض الأمثلة الواضحة لسياسات محددة لمعالجة المخاطر، على سبيل المثال، حظر شراء العقارات نقدًا (باستثناء الدفعة المقدمة) وتزويد السلطات بمزيد من الموارد. ومع ذلك، فإن الإجراءات متواضعة بشكل عام وليست بعيدة المتناول.

المربع 0.1. أمثلة على السياسات الوطنية لمعالجة قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ليست جزءًا من خطة العمل الوطنية)

إنشاء وحدة تنظيم التأمين

تعتبر وحدة تنظيم التأمين هيئة رقابية مستقلة جديدة تأسست في عام 2019 بعد إعادة هيكلة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت. وكجزء من هذا القرار، تخضع صناعة التأمين الآن لرقابة هيئة رقابية مستقلة. كانت الرقابة في السابق منوطة بوزارة التجارة والصناعة. كان الهدف من إعادة الهيكلة المؤسسية هو تعزيز الإطار الرقابي ومواءمة الإطار التنظيمي الكويتي مع أفضل المعايير الدولية.

تقديم سجل المستفيد الحقيقي

في عام 2023، أنشأت الكويت سجلاً للمستفيد الحقيقي لتمكين السلطات المختصة من الحصول بسرعة على معلومات المستفيد الحقيقي للكيانات الاعتبارية. السجل غير متاح للجمهور ولكن يمكن الوصول إليه من قبل السلطات المختصة أيضًا بناءً على أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن قبل الشركة نفسها عند الطلب. تدرس وزارة التجارة والصناعة حاليًا جعل سجل المستفيدين متاحًا بالكامل للجمهور. في نهاية الزيارة الميدانية، كان قد تم تغذية السجل بأقل من 5% فقط.

119. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت جميع الإجراءات الواردة في خطة العمل تستحق أن تكون ضمن خطة عمل وطنية لمعالجة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، هناك إجراء واحد يمتد إلى معظم السلطات وهو الاستعداد للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي. ويمكن أن تستفيد إجراءات أخرى من مزيد من التحديد كوسيلة لمراقبة التنفيذ الفعال. على سبيل المثال، تم تكليف وزارة التجارة والصناعة بما يلي: "إنشاء آلية للكشف عن الاحتيال وممارسات التحويل البديلة". ولا توجد معلومات إضافية حول ما قد يستلزمه هذا الأمر. وعلاوة على ذلك، يبدو أن غالبية الإجراءات الواردة في الخطة تهدف إلى معالجة التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية. ولا توجد نتائج محددة تتعلق بتخفيف مخاطر تمويل الإرهاب، وهو وجه قصور خطير وربما يعكس تصنيف خاطئ لمخاطر تمويل الإرهاب في الكويت.

120. وقد أعد فريق التقييم الوطني التابع للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل من الإجراءات الاستراتيجية والنتائج المترتبة على خطة العمل ووافقت عليها اللجنة الوطنية. ولا يبدو أن النتائج المترتبة على الخطة قد تم تطويرها على نطاق واسع بالتشاور مع السلطات المختصة ذات الصلة. وقد يؤثر هذا على مستوى الإنجاز ومدى إمكانية تحقيق الإجراءات بالكامل. يتولى فريق التقييم الوطني للمخاطر مسؤولية مراقبة تنفيذ خطة العمل وتحديث/إخطار اللجنة بشأن التقدم المحرز. ومع ذلك، تتم التحديثات على أساس التقييم الذاتي وأفادت السلطات بأن 70٪ من خطة العمل اكتملت وقت الزيارة الميدانية. ويبدو أن هذا إنجاز كبير، نظرًا لأن خطة العمل تمتد حتى عام 2027. ومع ذلك، أشارت المناقشات مع السلطات المعنية إلى أنه في بعض المناطق التي تم تحديدها على أنها مكتملة لم تكن مكتملة بالكامل، وفي بعض الحالات، كان بدء العمل يُنظر إليه على أنه تسليم فعلي. ومن الجدير بالذكر أن العديد من السلطات كان لديها نفس النتيجة المترتبة على تطبيق نهج قائم على المخاطر. وفي كثير من الحالات، تم تحديد ذلك على أنه مكتمل، على الرغم من أن العديد من السلطات في الممارسة العملية في مرحلة مختلفة من التنفيذ.

121. من حيث الحوكمة الشاملة للعملية، تتحمل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية تطوير واعتماد استراتيجية وخطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية وتنسيق تنفيذ الإجراءات من قبل أعضاء اللجنة الوطنية. وأكدت السلطات أنه لا توجد آلية للرقابة على السلطات التي تفشل في تنفيذ المخرجات/النتائج المترتبة المحددة. هذه مشكلة، وقد تؤدي الرقابة على التنفيذ على مستوى أعلى (أي المساءلة السياسية رفيعة المستوى) إلى زيادة أهمية الاستراتيجية وخطة العمل وضمان التنفيذ الفعال والكامل للمخرجات/النتائج المترتبة بطريقة متسقة.

122. على الرغم من عدم شمولها كجزء في الاستراتيجية الوطنية أو خطة العمل، فإن إنشاء وحدة تنظيم التأمين في عام 2019 وتقديم سجل المستفيد الحقيقي مؤخرًا من الأمثلة المرحب بها على التغييرات في السياسة التي ستساعد في معالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني.

الإعفاءات والتدابير المعززة والمبسطة

123. لا توجد في الكويت أي إعفاءات للمؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة في تطبيقها لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

124. يمكن للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق العناية الواجبة المبسطة حيث يكون الخطر أقل ولا يوجد اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا توجد معايير عامة تحدد متى يكون هذا مقبولاً، على سبيل المثال، بناءً على مناطق الخطر الأقل المحددة في التقييم الوطني للمخاطر أو تقييم المخاطر الخاص بالكيانات. المعيار الوحيد في هذا المجال يعود للبنوك بشكل بسيط، والتي لا يمكنها تطبيق العناية الواجبة المبسطة إلا عندما تكون قد قيّمت المخاطر على أنها منخفضة من خلال دراسة تقييم المخاطر، بشرط أن تتلقى الموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي. من المرجح أن يؤدي غياب أي معيار إلى عدم تطبيق العناية الواجبة المبسطة وبالتالي لا يتماشى ذلك مع التقييم الوطني للمخاطر أو تبني نهج قائم على المخاطر.

125. حيث يتم تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أعلى، يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء العناية الواجبة المعززة. على وجه التحديد، يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أيضًا إجراء العناية الواجبة المعززة للعملاء من الدول ذات المخاطر الأعلى، والمعرضين سياسياً والعلاقات المصرفية المراسلة. تعتبر أغلب الجهات الملزمة أن الدول ذات المخاطر الأعلى هي تلك المدرجة على القوائم السوداء أو الرمادية لمجموعة العمل المالي.

أهداف وأنشطة السلطات المختصة

126. تتوافق أهداف وأنشطة السلطات المختصة بشكل عام مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة وتتفق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أظهرت سلطات إنفاذ القانون فهمًا جيدًا للتقييم الوطني للمخاطر وتوافق على النتائج الموضحة. أظهرت السلطات الرقابية فهمًا جيدًا للمخاطر القطاعية ولكنها لم تكن قادرة على التعبير بثقة عن المخاطر على المستوى الوطني. قد يؤثر عدم مشاركة بعض السلطات في العملية (على سبيل المثال، لم تشارك الجهات الرقابية في مجموعات عمل تهديدات غسل الأموال ونقاط الضعف أو عنصر مخاطر تمويل الإرهاب في التقييم) وأوجه القصور المحددة أعلاه، على قدرة بعض السلطات المختصة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت. وعلاوة على ذلك، فإن مواطن الضعف الموضحة أعلاه فيما يتعلق بتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من عملية التقييم الوطني للمخاطر، تعني أن السلطات لا تسعى دائمًا إلى مواجهة أهم المخاطر التي تواجه الكويت.

127. وقد أظهرت وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية والنيابة العامة ونزاهة استعدادها لملاحقة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتفق مع اختصاصاتها. وقد تم تنفيذ العديد من المخرجات/النتائج المترتبة المحددة في خطة العمل الوطنية المخصصة لهذه المنظمات أو يجري تنفيذها. وتشمل هذه النتائج الاستثمار في الموارد الجوهرية لتحسين قدرتها على استهداف غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل إنشاء وحدات محددة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستثمار في تدريب الموظفين، وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات. على سبيل المثال، زادت وزارة الداخلية بشكل كبير من عدد المحققين العاملين في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السنوات القليلة الماضية للتقدم في التحقيقات الأولية، وأنشأت النيابة العامة إدارة متخصصة في غسل الأموال تضم حوالي 12 مدعياً عاماً مدرباً. ومع ذلك، لا تزال وحدة التحريات المالية تعتمد بشكل كبير على الأنظمة اليدوية، على الرغم من وجود إجراء ذي أولوية عالية للانتقال إلى الأنظمة الآلية. وهذا يحد من قدرة وحدة التحريات المالية على دعم التحقيقات والملاحقات القضائية وهو أمر مثير للقلق نظراً لأنه تم تحديده كمجال ذي أولوية في أول خطة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال ولم يتم تناوله بعد. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على مرحلة التحقيق، تواجه الكويت تحديات في تأمين الإدانات بتهمة غسل الأموال (وخاصة غسل الأموال من قبل طرف ثالث وغسل الأموال المستقل) وتمويل الإرهاب، وهو ما يشير إلى أن النظام القضائي الكويتي يتأخر في تبني النهج الاستراتيجي الكويتي لمعالجة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

128. ويبدو أن القيود المفروضة على فهم الكويت للمخاطر تؤثر أيضًا على قدرة سلطات إنفاذ القانون على معالجة مجموعة المخاطر التي تواجهها الدولة. إن الجرائم الرئيسية التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر (الاحتيال والتزوير والفساد) يتم مقاضاتها إلى حد كبير لأنه من الأسهل إثبات مثل هذه الجرائم الأصلية بدلاً من الجرائم مثل المخدرات والاتجار بالبشر.

129. إن السلطات المختصة تتفق عمومًا مع التهديدات ونقاط الضعف الوطنية التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر. إن الجهات الرقابية المالية تتفق عمومًا مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر فيما يتعلق بالقطاعات التي تم تحديدها على أنها الأكثر عرضة للمخاطر، وعادة ما تتم الأنشطة الرقابية بما يتماشى مع ملفات تعريف المخاطر لهذه القطاعات. لقد بذل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال جهودًا لضمان إمكانية تطبيق نهج قائم على المخاطر، بما في ذلك من خلال تطوير مصفوفات المخاطر للرقابة على مستوى الكيان. ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من تقييمات المخاطر الخاصة بالقطاعات المحددة، وعلى الرغم من تشغيل وحدة تنظيم التأمين الآن، إلا أنها لم تبدأ بالرقابة، مما يعني أن قطاع التأمين لم يخضع للرقابة لعدة سنوات. تتخذ جميع الجهات الرقابية المالية إجراءات لضمان وعي الكيانات الملزمة لها بالمخاطر القطاعية التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر وقدرتها على تنفيذ التدابير الوقائية.

130. كما تلتزم وزارة التجارة والصناعة بتنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني. وبشكل خاص، زادت من مواردها وهي حريصة على إضافة الخبرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستمرار في ضمان تدريب الموظفين الحاليين بشكل جيد. ومع ذلك، في وقت الزيارة الميدانية، لم تكن وزارة التجارة والصناعة تطبق الرقابة القائمة على المخاطر وكان فهم المخاطر الخاصة بالقطاع أقل تطوراً بكثير مقارنة بالجهات الرقابية الأخرى.

التنسيق والتعاون الوطني

131. تتمتع الكويت بإطار جيد للتعاون والتنسيق على مستوى السياسات، ومع ذلك، فإن التعاون على المستوى التشغيلي أقل فعالية. تقود اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطوير سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية في الكويت وهي أيضًا هيئة التنسيق والتعاون الرئيسية بشأن قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. منذ عام 2021، اجتمعت اللجنة عشر مرات لمناقشة قضايا تتراوح من تبادل الخبرات بين أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال دراسات الحالة، إلى استراتيجية وخطة عمل التقييم الوطني للمخاطر. ورغم أن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال تتمتع بالصلاحية والقدرة على تشكيل فرق تحقيق مشتركة بشأن قضايا معينة، إلا أنه لم يتم تشكيل أي منها حتى الآن. وتقع اللجنة داخل وحدة التحريات المالية الكويتية ولديها سكرتارية دائمة تتألف من ثلاثة أشخاص. ويتم التنسيق على مستوى السياسات أيضاً من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، المسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتضم عضوية لجنة مكافحة الإرهاب أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالإضافة إلى وكالة الطيران المدني. ومع ذلك، لا تمثل اللجنة منتدى للتعاون على المستوى التشغيلي أو الاستراتيجي ولا يُعهد إليها بإصدار السياسات أو إنشاء فرق عمل أو فرق تحقيق مشتركة.

132. ويستند التعاون على المستوى التشغيلي إلى حد كبير إلى مذكرات التفاهم الثنائية. وهناك بعض العلاقات الثنائية الجيدة، على سبيل المثال بين النيابة العامة ووزارة الداخلية مع آليات رسمية وغير رسمية لتبادل المعلومات بشأن حالات محددة واتجاهات وقضايا أوسع. ومع ذلك، فإن هذا النوع من التنسيق ليس عاماً. على سبيل المثال، يبدو التعاون بين وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية والنيابة العامة أكثر تخصيصاً (بناءً على غرض)، ولا يتضح مدى تدخل وحدة التحريات المالية بشكل كامل في عملية تحديد القضايا والتحقيق فيها وملاحقتها.

133. ويبدو أن التعاون على المستوى الرقابي يحدث بحسب الحاجة بشكل عام. تم وضع بعض العمليات لتبادل المعلومات، ولكنها تتعلق إلى حد كبير بالمنظمات غير الهادفة للربح. لا توجد منتديات أو اجتماعات محددة للتعاون والتنسيق المنتظم ولم تتمكن السلطات من تقديم أمثلة لأشياء مثل الاستراتيجيات الرقابية لتحديد المبادئ المشتركة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن المخاطر أو الممارسات المشتركة عبر القطاعات المختلفة، على الرغم من وجود مجالات واضحة حيث يمكن أن تضيف هذه الاستراتيجيات قيمة.

المربع 0.2. أمثلة على التنسيق المحلي

التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية بما يتعلق بالمؤسسات والجمعيات الخيرية

أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية رابطاً إلكترونياً مع وزارة الداخلية للاستعلام عن الحالة الجنائية لجميع الأعضاء المؤسسين للجمعية أو المؤسسة الخيرية وكذلك الأعضاء الجدد. ومن خلال الرابط تستطيع وزارة الشؤون الاجتماعية الاستعلام عن السجل الجنائي للعاملين والموظفين في الجمعية. ويعتبر هذا أحد الضوابط والشروط الأساسية المطلوبة قبل إنشاء الجمعية أو المؤسسة الخيرية. يجب ألا يكون الموظف قد سبق إدانته بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد تم رد اعتباره.

وعي القطاع الخاص بالمخاطر

134. اتخذت الكويت بعض الخطوات المحدودة لرفع مستوى الوعي بين القطاع الخاص بالنتائج الخاضعة للسرية في التقييم الوطني للمخاطر. ويستند هذا التقييم إلى المعلومات المقدمة من السلطات والمناقشات مع القطاع الخاص والجهات الرقابية.

135. في المجمل، عقدت اللجنة الوطنية الاجتماعات القطاعية السبعة التالية بين يوليو 2022 ويونيو 2023 لزيادة الوعي بالتقييم الوطني:

- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بالقطاع المصرفي** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع شركات الصرافة** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع الجمعيات غير الهادفة للربح** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع التأمين** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع الأوراق المالية**
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع المحامين** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت
- نتائج التقييم الوطني الثاني فيما يتعلق **بقطاع مؤسسات الصرافة والأعمال والمهن غير المالية المحددة** ومعلومات حول التقييم المتبادل للكويت

136. كانت هذه الاجتماعات مقتصرة على التركيز على المخاطر القطاعية فقط ولم تتناول معلومات حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية الأوسع التي تواجهها الكويت. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة الكيانات الملزمة كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للكيانات لكل قطاع غير معروفة، لذلك ليس من الممكن معرفة مدى كفاية هذه الاجتماعات.

137. كما اتخذت السلطات الرقابية بعض الخطوات لزيادة الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الكيانات الخاضعة لرقابتها، من خلال المناقشات والتغذية العكسية أثناء الاجتماعات الرقابية. شاركت معظم المؤسسات المالية الأكبر حجمًا في ورش العمل ذات الصلة، لكن بعض المؤسسات المالية الأصغر حجمًا والأعمال والمهن غير المالية المحددة لم تتمكن من مشاركة فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بقطاعها أو على المستوى الوطني. بناءً على المناقشات مع القطاع الخاص، من الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التواصل، وخاصة فيما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة الأصغر حجمًا.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 1

الترجيح والاستنتاج:

إن فهم الكويت لمخاطر غسل الأموال أساسي وفهمها لمخاطر تمويل الإرهاب منخفض. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى تحليل المصادر المحدودة للمعلومات كجزء من التقييم الوطني للمخاطر (بيانات الإدانات إلى حد كبير)، والافتقار إلى التحليل الشامل فيما يتعلق بقطاعي المنظمات غير الهادفة للربح ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وعدم وجود تحليل لكيفية تعرض الأشخاص الاعتبارية للإساءة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن المثير للقلق في هذا الشأن، لم تتمكن السلطات من ربط التهديدات ونقاط الضعف المختلفة (على سبيل المثال، كيف يختلف غسل الأموال في جرائم المخدرات عن غسل الأموال في جرائم الاحتيال) أو شرح القطاعات الضعيفة الأكثر عرضة للإساءة من قبل أنواع مختلفة من المجرمين. ولا يتم تضمين تحليل التهديدات عبر الحدود بشكل كبير كجزء من عملية تقييم المخاطر ومن المرجح أن المخاطر المرتبطة ببعض الجرائم الأصلية، مثل الاتجار بالبشر، ليست مفهومة تمامًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقييم مخاطر تمويل الإرهاب في الكويت على أنها منخفضة المخاطر لا يعكس حقيقة مخاطر الكويت وسياقها.

تتمتع الكويت بإطار مؤسسي قوي للتنسيق على مستوى السياسة الوطنية وهناك أمثلة على تغييرات السياسة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل تقديم سجل المستفيد الحقيقي، والذي كان مكتملًا جزئيًا في وقت الزيارة الميدانية (انظر الفصل 7 - الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية)، وإنشاء وحدة تنظيم التأمين. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه التغييرات مدعومة بتقييم المخاطر.

تتوافق أهداف وأنشطة السلطات المختصة بشكل عام مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة وتتفق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن مواطن الضعف في عملية تقييم المخاطر قد تعني أن بعض الجرائم الأصلية لا يتم تحديدها والتحقيق فيها وأن العملية القضائية لا تبدو متماشية مع الاستراتيجية العامة للكويت، بناءً على مستوى الإدانات لجميع أنواع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد قامت الكويت ببعض الأنشطة المحدودة لضمان وعي الكيانات الملزمة بنتائج التقييم الوطني للمخاطر. ومع ذلك، تميل الأنشطة إلى التركيز على مخاطر القطاع وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتوضيح المخاطر الوطنية في جميع القطاعات. إن زيادة مشاركة القطاع الخاص في تقييم المخاطر القادم لن يعزز نتائج العملية فحسب، بل سيساعد أيضًا في زيادة وعي الكيانات الملزمة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية.

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متوسط**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 1.

الاستنتاجات الرئيسية

النتيجة المباشرة 6 – المعلومات المالية الاستخباراتية

1. تتمتع السلطات بالقدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات المالية والمعلوماتية الاستخباراتية للمساعدة في التحقيقات المالية. يتم الوصول إلى المعلومات المالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة واستخدامها بدرجات متفاوتة بين سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة لدعم التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتبع الأصول وضبطها.
2. فيما يتعلق باستخدام المعلومات الاستخباراتية المالية في تحقيقات تمويل الإرهاب، يتم تحديد معظم القضايا من خلال المعلومات الاستخباراتية الخارجية. بمجرد بدء قضية تمويل الإرهاب، يمكن لإدارة أمن الدولة طلب معلومات مالية من الكيانات الملزمة، ولكن المعلومات المالية (عند الوصول إليها) لا تلعب دورًا مركزيًا في تحقيقات تمويل الإرهاب.
3. تتلقى وحدة التحريات المالية، إلى حد ما، تقارير المعاملات المشبوهة التي تحتوي على معلومات ذات صلة ودقيقة تساعد سلطات إنفاذ القانون. يتم إرسال تقارير المعاملات المشبوهة بشكل شبه حصري من قبل البنوك وشركات الصرافة. خلال فترة إعداد التقرير، ظل العدد الإجمالي لتقارير المعاملات المشبوهة المرسلة من قبل شركات الصرافة ثابتًا وهو أمر مثير للقلق نظرًا للمخاطر المرتبطة بهذا القطاع. إن عدم الإبلاغ من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى والأعمال والمهن غير المالية المحددة (وخاصة قطاع العقارات وقطاع الخدمات المالية) يحد من المعلومات المالية الاستخباراتية المتاحة فيما يتعلق بالقطاعات عالية المخاطر في الكويت. إن العدد الضئيل من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب يشكل مصدر قلق كبير، خاصة وأن بعض الكيانات الملزمة تعمل في اختصاصات القضائية عالية المخاطر.
4. توفر وحدة التحريات المالية الكويتية المعلومات لبدء استعلامات وتحقيقات غسل الأموال إلى حد ما وترد على طلبات محددة للحصول على معلومات من سلطات إنفاذ القانون. ومع ذلك، فإن معدل النشر/التوزيع في وحدة التحريات المالية الكويتية منخفض بشكل عام، ويرجع ذلك أساسًا إلى نظام تحديد أولويات تقارير المعاملات المشبوهة. تلجأ سلطات إنفاذ القانون إلى وحدة التحريات المالية الكويتية للحصول على المعلومات بدرجة أقل أثناء سير التحقيق وتجري تحليلاتها المالية الخاصة، وخاصة في القضايا الأكثر تعقيدًا. كما أنها غالبًا ما تحصل على المعلومات من خلال الطلبات المباشرة للكيانات الملزمة. إن النشر الاستباقي من قبل وحدة التحريات المالية الكويتية محدود والتحليل الاستراتيجي بالكاد يتم إنتاجه.
5. بشكل عام، هناك تعاون وثيق بين سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة بمجرد تحديد عنصر غسل الأموال في القضية،

ولكن بدرجة أقل في حالة تمويل الإرهاب. تتبادل وحدة التحريات المالية الكويتية وسلطات إنفاذ القانون المعلومات والتغذية العكسية بشكل منتظم، ولكن الصيغة الورقية لبعض التبادلات وكذلك تقارير المعاملات المشبوهة تثير مخاوف تتعلق بالسرية.

النتيجة المباشرة 7 – التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال

1. تتمتع الكويت بإطار قانوني يوفر لها أساسًا كافيًا لتحديد والتحقيق في وملاحقة أنشطة غسل الأموال. استثمرت سلطات إنفاذ القانون في تطوير إدارة متخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل سلطاتها ولديها موارد جيدة لرصد أنشطة غسل الأموال.
2. زاد عدد حالات غسل الأموال التي تم التحقيق فيها في الكويت خلال فترة إعداد التقرير. وهذا يوضح أنه كانت هناك تحسينات في تحديد والتحقيق في غسل الأموال. ومع ذلك، فإن العدد المنخفض الإجمالي للتحقيقات المالية الموازية وعدد التحقيقات الأولية في غسل الأموال التي لم يتم المضي قدمًا فيها، يشير إلى أنه لا تزال هناك عقبات عندما يتعلق الأمر بتحديد قضايا غسل الأموال وإعطائها الأولوية. تقوم السلطات المختصة بالتحقيق في جرائم غسل الأموال المتعلقة بالجرائم الرئيسية المحددة في التقييم الوطني للمخاطر (الفساد والاحتيال والتزوير) وملاحقتها قضائيًا إلى حد كبير. كما يتم اللجوء إلى التحقيقات وملاحقة الاحتيال والتزوير كوسيلة للتعويض عن العقبات في ملاحقة الجرائم الأخرى.
3. هناك نقص في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغسل الأموال للجرائم الأصلية الأخرى التي تشكل تهديدًا لغسل الأموال، مثل الاتجار بالمخدرات والبشر، وكذلك للقضايا الأكثر تعقيدًا مثل غسل الأموال من قبل طرف ثالث والجرائم الأصلية الأجنبية. وفي حين زادت الكويت من تحقيقاتها في غسل الأموال بشكل عام، فإن الجريمة الأصلية الوحيدة التي تدفع هذه الزيادة هي الاحتيال بينما ظلت الجرائم الأخرى ثابتة. باستثناء الاحتيال، يظل عدد التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال مستقرًا فيما يتعلق بمعظم الجرائم الأصلية، وبالتالي، لم تزد القضايا بما يتماشى مع التحقيقات في الجرائم الأصلية.
4. إن الحد اللازم لتأمين إدانة غسل الأموال دون إثبات الجريمة الأصلية الأساسية يشكل تحديًا. تتعلق معظم قضايا غسل الأموال التي أدت إلى الملاحقات القضائية بقضايا بسيطة من غسل الأموال الذاتي. نادرًا ما يتم التحقيق في القضايا التي تنطوي على ممكنين غسل الأموال المهنيين أو من قبل طرف ثالث غير متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية.
5. العقوبات المطبقة على الأشخاص الطبيعيين في غسل الأموال في الكويت فعالة ومتناسبة ورادعة. وعلى الرغم من أن الإطار القانوني في الكويت ينص على فرض عقوبات على الأشخاص الاعتباريين، إلا أنه في الممارسة العملية لا توجد مسؤولية جنائية ضد الأشخاص الاعتباريين. وهذا أمر مثير للقلق بالنظر إلى عدد قضايا غسل الأموال التي تشمل أشخاصًا اعتباريين.
6. في حين يمكن للكويت أن تسعى إلى تحقيق نتائج بديلة للعدالة الجنائية، مثل مقاضاة الجريمة الأصلية وترحيل المجرمين الأجانب، فلا يوجد دليل على حدوث ذلك في قضايا غسل الأموال في الممارسة العملية.
7. لا ترصد الكويت أنشطة غسل الأموال المتعلقة بحركات العملة عبر الحدود بشكل كاذب وغير معلن ولا تحقق فيها ولا تلاحقها قضائيًا.

3

النتيجة المباشرة 8 – المصادرة

1. تسعى الكويت إلى مصادرة المتحصلات والوسائط والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف سياسي إلى حد ما، ولكن المصادرة في جميع القضايا الجنائية لا تحظى بالأولوية على المستوى الوطني. وقد عززت الكويت جهودها فيما يتعلق بالمصادرة، وخاصة في قضايا غسل الأموال والفساد في حين تظل المصادرة في القضايا غير المتعلقة بغسل الأموال أكثر محدودية. وصادرت الكويت أصولاً ذات قيم كبيرة، بما في ذلك الأصول الموجودة في الخارج في قضايا قليلة. وتتم إدارة هذه الأصول على أساس كل قضية على حدة، حيث لا يوجد في الكويت نظام شامل لإدارة والتصرف بهذه الأصول.
2. تمكنت سلطات إنفاذ القانون من مصادرة أنواع مختلفة من الأصول التي كانت استخدمت كوسائط أو متحصلات للجريمة، بما في ذلك الممتلكات. ومع ذلك، فإن سلطات إنفاذ القانون لا تلاحق بشكل منهجي متحصلات الجريمة عندما لا يكون هناك عنصر غسل أموال في القضية مما قد يحد من قدرتها على مصادرة المتحصلات.
3. نفذت الكويت نظام إقرار للأموال النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول لحاملها، وفرضت الهيئة العامة للجمارك عقوبات على عدم احترام هذا المتطلب. على الرغم من وجود كميات كبيرة من النقد تمر عبر الكويت، إلا أن السلطات المختصة لم تحدد أي حركة عبر الحدود فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وهو لا يتماشى مع ملف مخاطر الدولة.

الإجراءات الموصى بها

النتيجة المباشرة 6 – المعلومات المالية الاستخباراتية

1. يتعين على الكويت أن تضمن تطوير المعلومات المالية الاستخباراتية واستخدامها في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب في جميع سلطات إنفاذ القانون.
2. يتعين على وحدة التحريات المالية الكويتية تحسين نظامها لتلقي المعلومات ونشرها من أجل ضمان الوقت المناسب والسرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستخدام السليم لبرنامج آلي.
3. يتعين على السلطات المختصة رفع مستوى الوعي لدى الكيانات الملزمة بزيادة جودة وكمية تقارير المعاملات المشبوهة، وخاصة للمؤسسات المالية غير المصرفية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (العقارات وقطاع تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة على وجه الخصوص).
4. يتعين على وحدة التحريات المالية الكويتية زيادة خبرتها من أجل إنتاج ونشر تقارير التحليل الاستراتيجي لدعم الاحتياجات التشغيلية لسلطات إنفاذ القانون، وخاصة فيما يتعلق بالمجالات التي تم تحديدها على أنها تشكل مخاطر كبيرة (على سبيل المثال، الحوالة غير الرسمية والاحتيال).
5. يتعين على وحدة التحريات المالية الكويتية تعزيز نظام تحديد الأولويات الخاص بها لتلقي تقارير المعاملات المشبوهة،

مما يؤدي إلى زيادة عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي يتم تحليلها بعمق، وتبسيط عملية نشرها.

النتيجة المباشرة 7 – التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال

1. ينبغي للكويت أن تتخذ خطوات لتعميق فهمها للجرائم المولدة للمتحصلات في مجال غسل الأموال وتنفيذ التدابير اللازمة لرصد - بشكل أفضل - غسل الأموال والتحقيق فيه بشكل استباقي من خلال مجموعة واسعة من الجرائم الأصلية التي تتجاوز الاحتيال والفساد والتزوير والربا بما في ذلك غسل الأموال الأصلي والمستقل وغسل الأموال من قبل طرف ثالث.
2. ينبغي للكويت أن تركز بشكل أكبر على التحقيق في دور الأشخاص الاعتباريين في قضايا غسل الأموال والتأكد من مسؤوليتهم الجنائية في الحالات التي يثبت فيها مشاركتهم في تسهيل غسل الأموال. في مثل هذه الحالات، يجب تطبيق كامل مجموعة العقوبات المتاحة.
3. يتعين على الكويت تعزيز التعاون بين جميع السلطات المختصة المشاركة في تحديد غسل الأموال والتحقيقات الأولية والملاحقة القضائية (تذكير: وحدة التحريات المالية، وزارة الداخلية، النيابة العامة، الإدارة العامة للجمارك، نزاهة)، وخاصة لزيادة فعالية التحقيقات المتعلقة بالمعرضين سياسياً، وعناصر غسل الأموال في قضايا المخدرات والاتجار بالبشر.
4. يتعين على الكويت تعزيز فهم القضاء لأنشطة غسل الأموال، بما في ذلك في القضايا التي يمكن فيها إثبات غسل الأموال دون إثبات عناصر الجريمة الأصلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوعية والتدريب والتعميمات.
5. ينبغي على الكويت رصد أنشطة غسل الأموال المتعلقة بحركات العملة عبر الحدود بشكل كاذب وغير معلن والأدوات القابلة للتداول لحاملها ولا تحقق فيها ولا تلاحقها قضائيًا.

النتيجة المباشرة 8 – المصادرة

1. يتعين على الكويت تجميد وضبط الأصول في جميع مراحل التحقيقات، حيثما كان ذلك ضروريا، بما في ذلك الأصول خارج الكويت، وليس فقط التحقيقات في غسل الأموال والفساد.
2. ينبغي للكويت أن تعزز مصادرة الأموال والأصول والوسائط، وأن تضمن تطبيق المصادرة على جميع الجرائم الأصلية الخطيرة.
3. ينبغي للكويت أن تعزز فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بنقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود المفصح عنها بشكل كاذب وغير المفصح عنها، بما في ذلك من خلال تعزيز الضوابط والمراقبة عند جميع نقاط الدخول.
4. ينبغي للكويت أن تتخذ خطوات لاسترجاع الأصول بشكل أكثر منهجية عند صدور أوامر المصادرة.
5. ينبغي للكويت أن تعزز جهودها لإدارة الأصول المجمدة والمضبوطة والمصادرة والحفاظ على قيمتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال نظام لإدارة الأصول

138. النتائج المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتائج المباشرة 6-8. التوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية بموجب هذا القسم هي التوصيات 1 و3 و4 و29-32 وعناصر من التوصيات 2 و8 و9 و15 و30 و31 و34 و37 و38 و39 و40.

3

النتيجة المباشرة 6 - المعلومات المالية الاستخباراتية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

139. في الكويت، تعد وحدة التحريات المالية الكويتية كيانًا إداريًا مسؤولاً عن تزويد سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة بالتحليل والمعلومات إما تلقائيًا أو بناءً على الطلب. تجري سلطات إنفاذ القانون في الكويت، والتي تشمل وزارة الداخلية، والهيئة العامة للجمارك، ونزاهة، والنيابة العامة، تحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وكل الجرائم). تنقسم التحقيقات في الكويت عمومًا إلى مرحلتين: (أ) مرحلة التحقيقات الأولية وجمع الأدلة، تليها (ب) مرحلة التحقيق القضائي الجنائي. تتولى وزارة الداخلية عمومًا المرحلة الأولى فيما يتعلق بغسل الأموال والجرائم الأصلية. كما يمكن لنزاهة إجراء التحقيقات عندما تكون هناك شكوك في فساد موظف عام. على الرغم من أن الإدارة العامة للجمارك قد أنشأت وحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها لا تجري تحقيقات في غسل الأموال ويتم تمرير جميع القضايا إلى وزارة الداخلية. تجري التحقيقات الأولية في تمويل الإرهاب والإرهاب بشكل عام من قبل جهاز أمن الدولة، وهي جزء من وزارة الداخلية (انظر الفصل 4). التحقيق الجنائي هو الاختصاص الوحيد لنيابة العامة تبدأ التحقيقات المالية بسبب التحقيقات الجارية أو التحقيقات في الجرائم الأصلية الأساسية أو يمكن فتحها استجابة لمنشور صادر عن سلطة مختصة أو شكوى من الضحية.

استخدام المعلومات الاستخباراتية المالية والمعلومات الأخرى

140. في الكويت، يمكن لسلطات إنفاذ القانون استخدام المعلومات المالية الاستخباراتية والمعلومات الأخرى لدعم تحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وباعتبارها السلطتين الرئيسيتين للتحقيق، تتمتع وزارة الداخلية والنيابة العامة بالقدرة على الوصول إلى مجموعة من المعلومات وقواعد البيانات (انظر الجدول 3.1) والمعلومات الاستخباراتية للكشف عن الأنشطة والمعاملات المشبوهة، أو لتعزيز التحقيقات الجارية.

141. يتم الوصول إلى المعلومات المالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة واستخدامها بدرجات متفاوتة بين سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة لدعم التحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتبع الأصول وضبطها. تحصل سلطات إنفاذ القانون على المعلومات من تحليلات وحدة التحريات المالية، إما من خلال النشر التلقائي، أو عند الطلب. كما تمتلك سلطات إنفاذ القانون إمكانية الوصول إلى العديد من قواعد البيانات الحكومية ويمكنها إجراء استفساراتها وتحليلها للمعلومات ذات الصلة لتطوير القضايا وتحديد الحالات المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية. في الممارسة العملية، تتلقى وزارة الداخلية معلومات من وحدة التحريات المالية لتطوير الأدلة وتتبع الأصول الإجرامية ولكن يمكنها أيضًا الحصول على معلومات استخباراتية من خلال عدد كبير من المصادر الأخرى (انظر الجدول أدناه). بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تسعى وزارة الداخلية إلى الحصول على إذن من النيابة العامة للوصول مباشرة إلى المعلومات المالية التي تحتفظ بها الكيانات الملزمة، دون مطالبة وحدة التحريات المالية بإجراء التحليل. فيما يتعلق باستخدام المعلومات الاستخباراتية المالية في تحقيقات تمويل الإرهاب، تظهر دراسات الحالة والبيانات أن جهاز أمن الدولة نادرًا ما تستخدم الاستخبارات المالية المستلمة من وحدة التحريات المالية. تنتج معظم قضايا تمويل الإرهاب التي تحقق فيها جهاز أمن الدولة عن قضايا إرهاب تم تحديدها من خلال استخبارات أجنبية. بمجرد بدء قضية تمويل الإرهاب، يمكن لإدارة أمن الدولة طلب معلومات مالية من الكيانات الملزمة، ولكن المعلومات المالية (عند الوصول إليها) لا تلعب في العادة دورًا مركزيًا في تحقيقات تمويل الإرهاب.

الجدول 0.1. وصول وحدة التحريات المالية ووزارة الداخلية والنيابة العامة لقواعد البيانات

قاعدة البيانات	المالك	وحدة التحريات المالية الكويتية	وزارة الداخلية	النيابة العامة
إقرارات النقد	الهيئة العامة للجمارك	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
السجل التجاري	وزارة التجارة والصناعة	مباشر	مباشر	غير مباشر
مؤسسات خيرية	وزارة الشؤون الاجتماعية	مباشر	غير مباشر	غير مباشر
ممتلكات عقارية	وزارة العدل	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
ملكية حصص شركات مدرجة وغير مدرجة				
الشركات المدرجة في السوق المالي الكويتي	الشركة الكويتية للمقاصة	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قائمة بالأشخاص المعرضين سياسياً	نزاهة	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
أشخاص مدرجون على قائمة العقوبات المعنية بمكافحة الإرهاب	مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب	مباشر	مباشر	غير مباشر
السجلات الجنائية	وزارة الداخلية	غير مباشر	مباشر	غير مباشر
عمليات دخول/خروج من دولة الكويت	وزارة الداخلية	غير مباشر	مباشر	غير مباشر
تقارير المعاملات المشبوهة	وحدة التحريات المالية الكويتية	مباشر	غير مباشر	غير مباشر
تسجيل الشركات في السوق المالي	هيئة سوق رأس المال	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات شركات الصرافة والبنوك	المصرف المركزي	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات شركات التأمين	وحدة تنظيم التأمين	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
العقارات والأراضي	وزارة المالية	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات سجلات شركات الاتصالات	شركات الاتصالات	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات الهيئة العامة للصناعة	الهيئة العامة للصناعة	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية	الهيئة العامة للمعلومات المدنية	غير مباشر	مباشر	غير مباشر
قاعدة بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشر	مباشر	غير مباشر

الجدول 0.2. الوصول لقواعد البيانات لإنتاج معلومات مالية استخباراتية

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022- 2021	2023 - 2022	المتوسط
وحدة التحريات المالية الكويتية						
إجمالي الوصول لقواعد البيانات	663	635	196	849	699	608
وزارة الداخلية	148	186	73	219	217	169
وزارة العدل	101	112	42	174	125	111
الشركة الكويتية للمقاصة	113	101	13	148	114	98
وزارة التجارة والصناعة	184	131	46	189	143	139
الهيئة العامة للجمارك	117	105	22	119	100	93
الطلبات للكيانات المبلغة*			8,456	13,850	11,829	11,378
وزارة الداخلية						
الوصول لقواعد البيانات (غسل الأموال والجرائم الأصلية)	2,249	1,610	1,423	2,348	2,896	2,105
الوصول لقواعد البيانات بشأن تمويل الإرهاب	0	20	20	4	12	11
النيابة العامة						
الوصول لقواعد البيانات (غسل الأموال والجرائم الأصلية)	553	457	628	371	424	487
الوصول لقواعد البيانات بشأن تمويل الإرهاب	0	19	16	0	9	9
الطلبات للكيانات المبلغة*	334	225	239	174	176	230

ملاحظة: * يتم إرسال طلبات وحدة التحريات المالية حصريًا تقريبًا إلى البنوك وشركات الصرافة. تم إرسال طلبات النيابة العامة حصريًا إلى البنوك.

وحدة التحريات المالية الكويتية

142. وحدة التحريات المالية الكويتية هي وحدة معلومات مالية إدارية ليس لها سلطة تحقيق. في التحقيقات، يتمثل دور وحدة التحريات المالية في دعم سلطات إنفاذ القانون لتطوير الأدلة وتتبع متحصلات الجريمة. وحدة التحريات المالية هي أيضًا المركز الوطني لتلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة (انظر ملحق الالتزام الفني). تحلل وحدة التحريات المالية وتنشر الاستخبارات المالية والمعلومات المستمدة من تقارير المعاملات المشبوهة إلى السلطات المختصة إما تلقائيًا أو بناءً على الطلب. تعتبر وحدة التحريات المالية الكويتية المصدر الرئيسي لبدء التحقيقات الأولية من قبل وزارة الداخلية والمصدر الثاني لبدء التحقيقات الجنائية من قبل النيابة العامة (انظر الجدول 3.10).

143. تحصل وحدة التحريات المالية الكويتية على المعلومات بشكل منتظم من أجل إثراء تحليلها وإنتاج معلومات مالية من شأنها دعم احتياجات سلطات إنفاذ القانون. تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بالقدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات من أجل القيام بوظيفتها التحليلية ودعم السلطات التحقيقية. تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بالقدرة على الوصول المباشر وغير المباشر إلى العديد من قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات مالية وإدارية ومعلومات إنفاذ القانون. تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بالقدرة على الوصول المباشر إلى مجموعة من قواعد البيانات، بما في ذلك السجل التجاري لوزارة التجارة والصناعة، وقائمة وزارة الشؤون الاجتماعية للمؤسسات الخيرية، وقائمة نزاهة للمعرضين سياسياً. كما تحصل وحدة التحريات المالية الكويتية بشكل غير مباشر على المعلومات التي تحتفظ بها سلطات أخرى، مثل وزارة الداخلية، وبالتالي لا يمكنها الوصول بشكل مباشر إلى السجلات الجنائية التي يمكن أن تعيق توقيت تحليلها. كما هو موضح أدناه، تدخل وحدة التحريات المالية الكويتية قواعد البيانات بمعدل 600 مرة في السنة، بينما تجري تحليلاً متعمقًا لحوالي 500 تقرير عن المعاملات المشبوهة سنويًا (انظر الجدول 3.8).

144. كما أن وحدة التحريات المالية الكويتية مخولة بموجب القانون بطلب المعلومات مباشرة من الكيانات الملزمة، وقد قامت بذلك على نطاق واسع على مدى العامين الماضيين، مع أكثر من 11000 طلب سنوي. لا يوجد متطلب قانوني للكيانات الملزمة بالرد على طلب إضافي من وحدة التحريات المالية الكويتية للحصول على معلومات. ومع ذلك، تشير دراسات الحالة والتبادلات مع السلطات إلى أن الوصول في الوقت المناسب إلى مثل هذه المعلومات ليس مشكلة بالنسبة لوحدة التحريات المالية الكويتية.

145. وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، فإن الوصول إلى المعلومات المالية محدود. لم تنشر/ترسل وحدة التحريات المالية الكويتية سوى تقرير واحد إلى النيابة العامة، وهو ما يتماشى مع التحديات التي تواجهها السلطات المختصة لتحديد قضايا تمويل الإرهاب والتحقيق فيها (انظر الفصل 4). هذا مصدر قلق كبير ولا يتماشى مع ملف المخاطر في الكويت.

الجدول 0.3. تحقيقات وملاحقات ناتجة من منشورات وحدة التحريات المالية التلقائية

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
غسل الأموال						
التقارير المرسلة لوزارة الداخلية	100	57	27	23	11	218
المحال منها للنيابة العامة	33	29	69	54	29	214
المحال منها للمحكمة بشأن غسل الأموال	19	8	12	3	0	42
المحال منها للمحكمة بشأن الجرائم الأصلية	0	1	0	2	0	3
قيد التحقيق	2	2	3	8	16	31
تمويل الإرهاب						
التقارير المرسلة لوزارة الداخلية والنيابة العامة	0	0	1	0	0	1

وزارة الداخلية

146. تجري وزارة الداخلية تحقيقات أولية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة والجرائم الأصلية المرتبطة بها. كما أنها مسؤولة عن تحديد وتتبع متحصلات الجريمة. تحيل وزارة الداخلية القضايا إلى النيابة العامة عندما يتم جمع أدلة ومعلومات ومعلومات استخباراتية كافية لتبرير بدء تحقيق جنائي رسمي. بعد الإحالة، يمكن تحريك القضايا من قبل النيابة العامة فقط أو من قبل وزارة الداخلية التي تعمل تحت سلطة النيابة العامة.

147. تحصل وزارة الداخلية على معلومات مالية ومعلومات أخرى ذات صلة في سياق تحقيقاتها ولديها وصول مباشر وغير مباشر إلى مجموعة واسعة من المصادر (انظر الجدول أعلاه). في المتوسط، قامت وزارة الداخلية بالوصول إلى قواعد البيانات أكثر من 2000 مرة سنويًا، بينما أجرت حوالي 360 تحقيقًا أوليًا في غسل الأموال. اطلعت وزارة الداخلية على قواعد البيانات حوالي 10 مرات سنويًا للتحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب، والتي على الرغم من انخفاضها، إلا أنها تتماشى مع المستوى المنخفض لفهم مخاطر تمويل الإرهاب وتحديد قضايا تمويل الإرهاب في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة الداخلية إجراءات مكتوبة للتحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تلزم الضباط على وجه التحديد بالدخول لقواعد بيانات مختلفة لإثراء تحقيقاتها. لا تسعى وزارة الداخلية بشكل مباشر إلى الحصول على معلومات من الجهات الملزمة، حيث يتم تقديم هذه الطلبات حصريًا من قبل النيابة العامة أو وحدة التحريات المالية الكويتية (على الرغم من أن الطلب قد يكون صادرًا عن وزارة الداخلية).

النيابة العامة

148. إن النيابة العامة هي السلطة الوحيدة المسؤولة عن إطلاق التحقيقات الجنائية وإجرائها ولديه إمكانية الوصول إلى أوسع نطاق من المعلومات والاستخبارات المالية اللازمة لأداء واجباته. إن النيابة العامة لديه إمكانية الوصول غير المباشر إلى قواعد البيانات؛ ومع ذلك، فإن من المتطلبات القانونية لأي سلطة مختصة أن تزود النيابة العامة بالمعلومات التي تطلبها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للنيابة العامة الحصول على معلومات مباشرة من أي كيان أو فرد ملزم في الكويت، حيث يُطلب من الشخص قانونًا تقديم أي معلومات تراها النيابة العامة ضرورية.

149. تستخدم النيابة العامة الاستخبارات المالية في سياق تحقيقاتها الجنائية إلى حد كبير. حتى تتمكن النيابة العامة من رفع قضية إلى المحكمة، فإنها تحتاج إلى جمع الأدلة مباشرة من مصادر مختلفة. بالإضافة إلى تقارير النشر التي تتلقاها من وحدة التحريات المالية الكويتية والمعلومات الاستخباراتية من وزارة الداخلية، قد تحتاج النيابة العامة أيضًا إلى شهادة الشهود من أجل تأمين الملاحقة القضائية. ولهذه الغاية، أثناء سير تحقيقاتها، ستقوم النيابة العامة دائمًا بإرسال الطلبات إلى الكيانات الملزمة، حتى تتمكن من تقديم المعلومات دون تأخير. في حين تجري النيابة العامة ما معدله 80 تحقيقاً جنائياً في جرائم غسل الأموال سنوياً، فإنه يصل إلى قواعد البيانات ما يقرب من 500 مرة في السنة ويقدم 230 طلباً إلى الجهات الملزمة. وفي الممارسة العملية، يتم إرسال جميع الطلبات المقدمة من النيابة العامة إلى الجهات الملزمة إلى البنوك، التي توفر المعلومات بسرعة، في غضون أيام وفي بعض الحالات حتى بضع ساعات.

150. يؤدي وصول النيابة العامة إلى المعلومات بشكل غير مباشر إلى تعزيز التعاون الفعلي مع وزارة الداخلية. يتم إجراء جميع التحقيقات الجنائية من قبل النيابة العامة. تجمع النيابة العامة الأدلة باستخدام الصلاحيات التحقيقية المتاحة تحت تصرفه، على سبيل المثال جمع شهادات الشهود، وتحليل الوثائق المالية، واستجواب المشتبه بهم، وما إلى ذلك. كما يمكن أن تأمر النيابة العامة وزارة الداخلية بإجراء نشاط محدد من نوع الشرطة لجمع المزيد من الأدلة في قضية ما.

المربع 0.1. مثال على المعلومات المالية التي تم الوصول إليها للتحقيق في غسل الأموال وتتبع المتحصلات

حالية عملية - وصول وزارة الداخلية إلى المعلومات والتدابير المؤقتة

بدأت القضية في أوائل عام 2023 بمعلومات وردت من مصدر سري تفيد بأن المشتبه بهم الخمسة متورطون في شراء وإعادة بيع المنتجات الطبية المحظورة. بدأ قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة الداخلية تحقيقًا أوليًا. بعد تجميع استراتيجية القضية، قام ضابط القضية بعد ذلك بالبحث في قواعد البيانات التالية:

نظام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - لتحديد ما إذا كان المشتبه بهم معروفين بالفعل لوزارة الداخلية وما إذا كانت هناك أي قضايا قائمة معلقة ضدهم:

- الأنظمة الداخلية وزارة الداخلية (قاعدة بيانات السجل الجنائي وقاعدة بيانات الهوية المدنية وقواعد بيانات الهاتف المحمول)
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لتحديد ما إذا كان المشتبه بهم يتلقون إعانات حكومية.
- وزارة الإعلام، لتحديد أي معلومات في وسائل الإعلام الحكومية حول المتهمين.
- المصادر المفتوحة ووسائل التواصل الاجتماعي، لتحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات في ملفات المشتبه بهم تشير إلى تورطهم في الجرائم المزعومة.

بناءً على نتائج التحقيقات الأولية، فتح مكتب النائب العام تحقيقًا جنائيًا رسميًا وصادر أدوية غير قانونية وآلات عد النقود والمركبات والساعات ذات القيمة العالية.

حالة عملية – وصول وحدة التحريات المالية الكويتية إلى المعلومات

انظر المربع 3.4، حالة عملية 1.

تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقتها وطلبتها السلطات المختصة

151. تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية تقارير المعاملات المشبوهة والعملات عبر الحدود والأدوات القابلة للتداول لحاملها (الإقرارات) والمعلومات الاستخباراتية من سلطات إنفاذ القانون الأخرى ونظرائها الدوليين. على الرغم من تلقي 5577 إقرارًا نقديًا خلال فترة الإبلاغ، بما في ذلك ما يتعلق بمبالغ كبيرة، لم يتم إطلاق أي تحقيقات أو ملاحقات قضائية متعلقة بغسل الأموال بناءً على هذه المعلومات.

152. كما تعد وحدة التحريات المالية الكويتية المركز الوطني لتلقي تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في الكويت. إن تقديم تقارير المعاملات المشبوهة دون تأخير هو متطلب قانوني للكيانات الملزمة عندما يكون لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن المعاملة تنطوي على متحصلات جريمة أو أموال مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو سيتم استخدامها في ذلك (انظر التوصية 20). نشرت وحدة التحريات المالية الكويتية دليلاً على كيفية استكمال وتقديم تقرير المعاملات المشبوهة على موقعها الإلكتروني لضمان تقديم تقارير المعاملات المشبوهة بما يتماشى مع المتطلبات. يتضمن هذا التوجيه معلومات حول المستوى المتوقع من التفاصيل المطلوبة فيما يتعلق بهوية الأفراد، ونوع التفسيرات المطلوبة عند وصف الاشتباه، والإجراءات التي اتخذتها الكيانات الملزمة بعد تقديم تقرير المعاملات المشبوهة.

153. يتم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة حاليًا إلى وحدة التحريات المالية الكويتية على الورق، حيث كان برنامج مكافحة غسل الأموال لا يزال قيد التنفيذ في وقت الزيارة الميدانية. يعد تقديم تقارير المعاملات المشبوهة على الورق في دولة مثل الكويت نقطة ضعف رئيسية تؤثر على سرية وتوقيت استلام المعلومات الاستخباراتية والعملية التحليلية بشكل عام.

الجدول 0.4. تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة، وتفصيلها حسب الكيان المبلغ 2018-2023

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
المؤسسات المالية	**1,664**	**1,059**	**2,413**	**2,316**	**2,237**	**9,689 (99.7%)**
البنوك	996	713	1,623	1,440	1,583	6,355 (65,7%)
شركات التمويل	1	0	0	1	0	2 (0,02%)
شركات الصرافة	659	338	776	870	640	3,283 (34%)
شركات التأمين	0	0	0	0	0	0
أخرى	8	8	14	5	14	49
الاعمال والمهن غير المالية المحددة	**23**	**0**	**0**	**4**	**4**	**31 (0,3%)**
تجار الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	5	0	0	4	4	13 (0,1%)
القطاع العقاري	18	0	0	0	0	18 (0,2%)
المجموع	**1,687**	**1,059**	**2,413**	**2,320**	**2,241**	**9,720**

ملاحظة: لم يشتمل الجدول على المحامين والمحاسبين ومقدمي الشركات والصناديق الاستئمانية لأنهم لا يقومون بأنشطة في الكويت وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي.
آخرون: وتشمل شركات الأوراق المالية ووكلاء الدفع الإلكتروني.

154. يتم تلقي تقارير المعاملات المشبوهة حصريًا تقريبًا من المؤسسات المالية. كما يسلط الجدول 3.4 الضوء على أن 99.7% من تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها خلال فترة الإبلاغ تأتي من المؤسسات المالية. وهذا أمر مثير للقلق في ضوء المخاطر المرتبطة ببعض القطاعات الأخرى، مثل قطاعي العقارات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ويسلط الضوء على أن السلطات لم تبذل ما يكفي من الجهد لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر. وإن غياب أي تقارير من جانب قطاع العقارات منذ عام 2019 هو الأكثر إثارة للقلق، حيث قدمت الكويت دراسة حالة توضح أن العقارات تم شراؤها بمتحصلات جرمية.

155. وبشكل عام، زاد عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها خلال فترة الإبلاغ بنحو 33%، من 1687 تقريرًا في 2018-2019 إلى أكثر من 2000 في 2022-2023. ويدعم هذا الارتفاع زيادة كبيرة بنسبة 60% في التقارير من جانب البنوك. ومع ذلك، وفي ضوء المخاطر المرتبطة بقطاع شركات الصرافة، والذي يعتبر أكثر خطورة من القطاع المصرفي وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر، فمن المثير للقلق أن مستوى الإبلاغ من تلك المؤسسات لم يرتفع إلا بالكاد خلال فترة الإبلاغ. يتعين على السلطات أن تبذل المزيد من الجهود لضمان وعي المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك شركات التأمين والتمويل، بالتزاماتها بالإبلاغ نظرًا للعدد الضئيل من تقارير المعاملات المشبوهة خلال فترة الإبلاغ.

3

الجدول 0.5. عدد تقارير المعاملات المشبوهة بالتفصيل حسب الجريمة الأصلية 2018-2023

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
غسل الأموال	1643	1016	2152	2136	2136	**9083 (93%)**
الإرهاب/تمويل الإرهاب	0	0	7	0	0	**7 (%0,1)**
الاحتيال	6	18	102	67	64	**257 (%3)**
تهريب المخدرات	0	0	0	0	2	**2 (%0,02)**
الربا	28	22	141	111	33	**335 (%3,5)**
الفساد	10	3	10	6	6	**35 (%0,4)**
الاختلاس	0	0	1	0	0	**1 (%0,01)**
الاتجار بالبشر:	0	0	0	0	0	**0**
الجرائم البيئية	0	0	0	0	0	**0**
المجموع	**1687**	**1059**	**2413**	**2320**	**2241**	**9720**

156. في الجدول أعلاه، يتم تصنيف تقارير المعاملات المشبوهة كما تم الإبلاغ عنها من قبل الكيانات الملزمة ووجه الاشتباه منها بناءً على تحليلها الأولي. وبالتالي، فإن أكثر من 90٪ من تقارير المعاملات المشبوهة تتعلق بغسل الأموال في حين تم تحديد الجرائم الأصلية الأخرى (الاحتيال والربا) إلى حد ما (3٪ لكل منهما). تم تحديد الفساد والاتجار بالمخدرات بدرجة أقل. لا تحدد معظم الكيانات الملزمة الجريمة الأصلية الأساسية في وقت الإبلاغ. لذلك، فإن التحليل الإضافي الذي أجرته وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية أمر حيوي لنجاح الملاحقة القضائية نظرًا لأن تحديد الجرائم الأصلية الأساسية وتحديدها يعد شرطًا لملاحقة قضايا غسل الأموال في الكويت (انظر النتيجة المباشرة 7).

157. وفيما يتعلق بتمويل الإرهاب، لم يتم الإبلاغ سوى عن سبعة تقارير معاملات مشبوهة في عامي 2021/2020 ولم يتم الإبلاغ عن أي منها لبقية فترة الإبلاغ. ومع ذلك، تقوم البنوك وشركات الصرافة بارسال التحويلات للاختصاصات القضائية عالية المخاطر فيما يتعلق بالإرهاب وتمويل الإرهاب. إن العدد المنخفض للغاية من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب يشكل مصدر قلق من المرجح أن يكون نتيجة لفهم غير كافٍ لمخاطر تمويل الإرهاب من قبل الكيانات الملزمة. خلال المناقشات أثناء الزيارة الميدانية، أوضحت وحدة التحريات المالية الكويتية أن أي تقرير معاملات مشبوهة يتعلق بتمويل الإرهاب يتم إعطاؤه الأولوية. ومع ذلك، إذا لم تتم إحالة تقارير المعاملات المشبوهة بشكل صحيح إلى وحدة التحريات المالية الكويتية في البداية، فإن هذا يؤثر على قدرة الكويت على تحديد قضايا تمويل الإرهاب المحتملة.

158. كما هو موضح في الجدول أدناه، أشارت السلطات أيضًا إلى أنها تلقت عددًا متزايدًا من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بالأصول الافتراضية، من أربعة في 2020-2021 إلى 50 في 2022-2023. تم تقديم بعض هذه التقارير إلى سلطات إنفاذ القانون كجزء من تقارير المنشورة لمزيد من التحقيقات. يسلط هذا الضوء على أنه على الرغم من الحظر المفروض على مزودي خدمات الأصول الافتراضية في الكويت، إلا أنه يتم الوصول إلى الأصول الافتراضية واستخدامها.

الجدول 0.6. تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بالأصول الافتراضية

	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
عدد تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بالأصول الافتراضية	4	39	50	93

159. من حيث الجودة، غالبًا ما تكون تقارير المعاملات المشبوهة الواردة أحادية الطبقة ولا تنطوي إلا على الودائع والتحويلات محليًا ودوليًا مع عدم وجود تقارير تقريبًا عن المنتجات والخدمات المصرفية الأخرى. كما تبدو جودة تقارير المعاملات المشبوهة الواردة منخفضة حيث لا يتم تقديم نسبة كبيرة من تقارير المعاملات المشبوهة ليتم تحليلها بشكل أكثر تفصيلاً (انظر الجدول 3.8). من خلال التبادلات مع السلطات،

يبدو أن وحدة التحريات المالية الكويتية تبدأ تحقيقات أكثر تفصيلاً عندما يتم الإبلاغ عن عدة تقارير معاملات مشبوهة بشأن قضية ما، وبالتالي فإن جودة تقارير المعاملات المشبوهة الفردية قد لا تسمح لوحدة التحريات المالية الكويتية بتحديد الأنشطة المشبوهة بشكل صحيح. وعلى هذا الأساس، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز كل من كمية ونوعية تقارير المعاملات المشبوهة التي تقدمها الكيانات الملزمة.

الجدول 0.7. إقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها المرسلة من قبل الإدارة العامة للجمارك لوحدة التحريات المالية 2018-2023

	2019- 2018	2020- 2019	2021- 2020	2022- 2021	2023- 2022	المجموع
إجمالي إقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها	293	780	159	1,991	3,560	6,783
عدد إقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها المرسلة لوحدة التحريات المالية	117	105	22	119	100	463 (7%)

160. لا تتلقى السلطات المختصة أو تمتلك إمكانية وصول لتقارير عن العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها، على الرغم من ملف المخاطر في الكويت المتعلق باستخدام النقد والحركة عبر الحدود. لا تمتلك وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية والنيابة العامة الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات الإدارة العامة للجمارك المتعلقة بإقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها، ولكن يمكنها الوصول إلى هذه المعلومات بعد إخطار الإدارة العامة للجمارك. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية بعض تقارير الإقرارات عن النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها، وخلال فترة الإبلاغ تم إرسال 8% منها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. ومن غير الواضح على أي أساس تقوم الإدارة العامة للجمارك بنشر/بإرسال التقارير إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. ومن غير الواضح أيضًا كيف تطورت هذه القضايا وما إذا كانت قد أرسلت إلى النيابة العامة أو استخدمت في منتجات التحليل المالي داخل وحدة التحريات المالية. وهذا يشير إلى أن المعلومات المستمدة من إقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها لا تُستخدم لتحديد وكشف قضايا غسل الأموال المحتملة.

161. من خلال التبادلات مع السلطات أثناء الزيارة الميدانية، يبدو أنه لا يوجد تركيز على تحليل المزيد من التقارير النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الرغم من الكميات الكبيرة من النقد الداخل والخارج من الكويت، والاستخدام السائد للنقد في الاقتصاد والعدد الكبير من التحويلات النقدية التي يقوم بها المقيمون الأجانب. وكما هو موضح في النتيجة المباشرة 7، يقترن هذا بنقص الجهود التحقيقية بشأن عناصر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة لعد تقديم إقرارات/الإقرارات الكاذبة. إن المستوى المنخفض من التقارير النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تتلقاها وتطلبها سلطات إنفاذ القانون يشكل مصدر قلق في سياق الكويت، حيث أظهرت الحالات العملية أن النقد يستخدم في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاحتياجات التشغيلية المدعومة بتحليل ومنشورات وحدة التحريات المالية

162. تنتج وحدة التحريات المالية الكويتية منتجات استخبارات مالية يتم نشرها/توزيعها محليًا وخارجيًا وتساعد الاحتياجات التشغيلية لسلطات إنفاذ القانون إلى حد ما.

163. تم إنشاء وحدة التحريات المالية الكويتية بعد اعتماد الكويت لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2013. تمتلك وحدة التحريات المالية الكويتية الموارد البشرية والمالية الكافية لإجراء مهامها. في وقت الزيارة الميدانية، كان لدى وحدة التحريات المالية الكويتية 65 موظفًا بدوام كامل وكانت في طور توظيف موظفين إضافيين لتعزيز أقسام التحليل المالي والشؤون القانونية. يحضر موظفو وحدة التحريات المالية الكويتية التدريب، في الغالب من خلال ورش العمل الدولية. ومع ذلك، فإن التدريب الداخلي الأكثر تركيزًا واستهدافًا لأعضاء قسم التحليل المالي سيكون مفيدًا. بلغت الميزانية السنوية للوحدة للسنة المالية 2024/2023 4.9 مليون دينار كويتي (حوالي 16 مليون دولار أمريكي) والتي تغطي احتياجاتها التشغيلية. في وقت الزيارة الميدانية، لم تنفذ وحدة التحريات المالية بالكامل برنامج GoAML، وهو أمر ضروري لتعزيز قدراتها التحليلية.

164. يرأس وحدة التحريات المالية الكويتية لجنة تنفيذية تتألف من رئيس الوحدة ونائب الرئيس ورؤساء الشؤون القانونية والتحليل المالي والمالية والإدارية والأمن وإدارات تكنولوجيا المعلومات. يتم تعيين رئيس الوحدة من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء. رئيس الوحدة

هو أيضًا رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يشغل كلا المنصبين حاليًا رئيس وحدة التحريات المالية بالإنابة. في وقت الزيارة، كان منصب نائب رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية شاغرًا أيضًا منذ ديسمبر 2022 ولم يكن سبب التأخير في تعيين كل من الرئيس ونائب الرئيس واضحًا.

165. نظرًا للقضايا المتعلقة بإعطاء الأولوية لتقارير المعاملات المشبوهة، تقدم وحدة التحريات المالية الكويتية تقاريرها وتجري تحليلات متعمقة لعدد محدود من تقارير المعاملات المشبوهة. وهذا يعيق استخدام المعلومات المالية الاستخباراتية في الأنشطة التشغيلية. لقد تبنت وحدة التحريات المالية الكويتية مؤخرًا نظامًا قائمًا على المخاطر لإعطاء الأولوية لتقارير المعاملات المشبوهة مما يؤدي إلى عدم تحليل عدد من تقارير المعاملات المشبوهة بعمق. النظام عبارة عن مصفوفة مخاطر، تستند إلى جدول بيانات، والتي تخصص درجات لعناصر مختلفة داخل تقارير المعاملات المشبوهة مثل 1) وجود تقرير معاملات مشبوهة سابق ذي صلة؛ 2) مصدر غير معروف للأموال؛ 3) المبلغ الإجمالي للمتحصلات المشبوهة؛ 4) إذا كان التقرير يتعلق بشخصية سياسية ممثلة للمخاطر، إلخ. يتم إدخال كل تقرير مشبوه يتم استلامه على الورق يدويًا في نظام الكمبيوتر ويتم تلخيصه بواسطة قسم استلام التقارير المشبوهة وجمع المعلومات التابع لوحدة التحريات المالية، والذي لا يجري تحليلًا تفصيلياً. بعد ذلك، يتم تخصيص درجة شاملة لكل تقرير مشبوه في ضوء المعايير المختلفة لمصفوفة المخاطر، والتي لها وزنها الخاص في الدرجة النهائية المخصصة. بعد مراجعتها وفقًا لمصفوفة المخاطر، يتم تصنيف التقارير المشبوهة على النحو التالي:

- مستوى منخفض من الأولوية: درجة 0-30%
- مستوى منخفض الى متوسط من الأولوية درجة 35-45%
- مستوى متوسط من الأولوية درجة 50-65%
- مستوى متوسط الى مرتفع من الأولوية درجة 70-80%
- مستوى مرتفع من الأولوية درجة 85% فما فوق

166. لا يؤثر تصنيف التقارير المشبوهة إلى أولوية منخفضة/متوسطة/مرتفعة تلقائيًا على كيفية استخدام التقرير المشبوه. يسلط الجدول أدناه الضوء على أنه في بداية فترة الإبلاغ، كان هناك عدد أكبر من التقارير المشبوهة التي تم تحليلها بعمق مقارنة بالتقارير المشبوهة ذات الأولوية المرتفعة. لقد تحول هذا الاتجاه منذ عام 2021/2020 مع انخفاض عدد التقارير المشبوهة التي تم تحليلها بعمق مقارنة بعدد التقارير المشبوهة ذات الأولوية المرتفعة. لم تتمكن وحدة التحريات المالية من تفسير سبب ذلك.

الجدول 0.8. تصنيف تقارير المعاملات المشبوهة خلال فترة الابلاغ 2018-2023

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
إجمالي عدد تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة	1,687	1,059	2,413	2,320	2,241	**9,720**
المصنفة منها بمستوى مرتفع من الأولوية	366 (22%)	257 (24%)	858 (35%)	729 (31%)	810 (36%)	**3,020 (31%)**
المصنفة منها بمستوى متوسط من الأولوية	308	186	731	610	981	**2,816 (29%)**
المصنفة منها بمستوى منخفض من الأولوية	1,013 (60%)	616 (58%)	824 (34%)	981 (42%)	450 (20%)	**3,884 (40%)**
عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تحليلها بعمق	524 (31%)	483 (45%)	468 (19%)	556 (24%)	205 (9%)	**2,236 (23%)**
عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي لم يتم تحليلها بعمق	1,163 (69%)	576 (54%)	1,945 (81%)	1,764 (76%)	2,036 (91%)	**7,484 (77%)**

167. كما هو موضح في الجدول أعلاه، خلال فترة إعداد التقرير، لم تخضع سوى 23% من تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها لتحليل معمق. ويأتي هذا الرقم في سياق عدد منخفض نسبيًا من تقارير المعاملات المشبوهة التي تتلقاها وحدة التحريات المالية الكويتية سنويًا (حوالي 2325 تقريرًا سنويًا). وفي عامي 2022-2023، لم يتم تحليل 90% من تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها بشكل معمق. كما هو موضح أعلاه، تثير هذه الأرقام مخاوف كبيرة بشأن جودة تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعيار الرئيسي في مصفوفة المخاطر، والذي يمثل 40% من النتيجة الممنوحة لتقرير المعاملات المشبوهة، هو وجود تقرير معاملات مشبوهة ذي صلة تم تلقيه سابقًا من قبل وحدة التحريات المالية. وبالتالي، فإن تقرير المعاملات المشبوهة الذي سيتم الإبلاغ عنه بشأن مبلغ ضخم من الأموال، أو الذي يمكن ربطه بتمويل الإرهاب دون تحديده على هذا النحو من قبل الكيان الملزم، من المرجح جدًا ألا يتم تحليله بشكل معمق ما لم يتم بالفعل تلقي تقرير معاملات مشبوهة مرتبط آخر. في ضوء العدد المنخفض نسبيًا لتقارير المعاملات المشبوهة التي يتم تلقيها سنويًا، والموارد المتاحة لوحدة التحريات المالية الكويتية، يجب زيادة التحليل المعمق لتقارير المعاملات المشبوهة بشكل كبير من أجل تعزيز فرص تحديد الأنشطة الإجرامية ودعم الاحتياجات التشغيلية لسلطات إنفاذ القانون بشكل أفضل.

168. تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بعملية موافقة داخلية بيروقراطية/رتيبة للموافقة على نشر تقارير المعاملات المشبوهة. يؤثر هذا بشكل كبير على توقيت النشر/الإرسال لسلطات إنفاذ القانون. بمجرد تحليل تقرير المعاملات المشبوهة بعمق، لا يؤدي ذلك تلقائيًا إلى نشره/إرساله لسلطات إنفاذ القانون (انظر المربع 3.3). يجب مراجعة كل تقرير معاملات مشبوهة يتم تحليله بعمق من قبل اللجنة التنفيذية لوحدة التحريات المالية الكويتية[17]. بعد المراجعة، ستقرر اللجنة التنفيذية إما نشر تقرير المعاملات المشبوهة كجزء من تقرير يتم إرساله لسلطات إنفاذ القانون، أو طلب مزيد من التحليل من قسم التحليل المالي، أو أرشفة تقرير المعاملات المشبوهة. لا يوجد تواتر محدد لاجتماع اللجنة التنفيذية وقد تم توضيح أنها تجتمع حسب الضرورة. أشارت المبادلات مع سلطات إنفاذ القانون أثناء الزيارة الميدانية إلى ضرورة تحسين توقيت نشر التقارير من وحدة التحريات المالية الكويتية، وخاصة للمساعدة في تجميد وضبط الأصول. يجب تعزيز العملية الداخلية لنشر تقارير المعاملات المشبوهة لتجنب التأخير في الإبلاغ إلى السلطات المختصة.

17 رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ونائب الرئيس ورؤساء الإدارات الأربعة فيها، وهي الشؤون القانونية والتحليل المالي والمالية والإدارية والأمن وتكنولوجيا المعلومات.

3

الجدول 0.9. نتائج نشر التقارير

	2019- 2018	2020- 2019	2021 - 2020	2022 - 2021	2023 - 2022	المجموع
إجمالي عدد تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة	1,687	1,059	2,413	2,320	2,241	**9,720**
عدد تقارير المعاملات المشبوهة المصنفة بمستوى مرتفع من الأولوية بعد إجراء عملية الفرز المسبق	366 (22%)	257 (24%)	858 (35%)	729 (31%)	810 (36%)	**3,020 (31%)**
عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تحليلها بعمق	524	483	468	556	205	**2,236 (23%)**
تقارير المعاملات المشبوهة المؤرشفة	199	171	15	88	48	**521 (5%)**
التقارير المنشورة/المرسلة المحالة لوزارة الداخلية	100	57	27	23	11	**218**
التقارير المنشورة/المرسلة المحالة للنيابة العامة	33	29	69	54	29	**214 (2%)**
طلبات النيابة العامة المباشرة للكيانات المبلغة (البنوك وشركات الصرافة)	334	225	239	174	176	**1 148**
تحقيقات مكتب التائب العام المبنية على تقارير منشورة/مستلمة من وحدة التحريات المالية	28	29	59	31	20	**167 (2%)**
إحالات مكتب التائب العام للمحكمة والمبنية على تقارير منشورة/مستلمة من وحدة التحريات المالية	19	8	12	3	0	**42**
إحالات مكتب التائب العام للمحكمة والمبنية على تقارير من وحدة التحريات المالية حول الجرائم الأصلية وحدها	0	1	0	2	0	**3 (0,03%)**
أرشفة مكتب التائب العام لتقارير منشورة/مستلمة من وحدة التحريات المالية	7	18	44	18	4	**91 (1%)**

ملاحظة: يكون عدد التقارير المنشورة/المستلمة من وحدة التحريات المالية الكويتية أكبر أحيانًا من عدد التحقيقات نظرًا لأن بعض التقارير تتعلق بنفس الجريمة والحادث وبالتالي يتم دمجها في تحقيق جنائي واحد من قبل النيابة العامة.

169. خلال فترة التقرير، نشرت وحدة التحريات المالية الكويتية 218 تقريرًا إلى وزارة الداخلية لمزيد من المعلومات أو بدء التحقيقات الأولية. ومن بين هذه التقارير، تمت إحالة 214 تقريرًا إلى النيابة العامة لمزيد من التحقيقات. وفي المقابل، أحالت وحدة التحريات المالية الكويتية إلى المحكمة 45 قضية ناشئة عن نشر/تقرير من وحدة التحريات المالية الكويتية بينما لا تزال 31 قضية قيد التحقيق. في حين أن وحدة التحريات المالية هي ثاني أكبر مصدر للمعلومات لبدء التحقيق الجنائي (انظر 3.2)، فإن عدد عمليات النشر إلى النيابة العامة يبدو منخفضًا مقارنة بالعدد الإجمالي لتقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها (انظر الجدول 3.9) ولم تسفر إلا عن عدد محدود إلى حد ما من القضايا التي أحيلت إلى المحاكم خلال فترة الإبلاغ (انظر الجدول 3.9).

170. كما هو موضح في الجدول 3.9، فإن نسبة تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تحليلها ونشرها لاحقًا منخفضة مقارنة بالعدد الإجمالي لتقارير المعاملات المشبوهة. في الجدول أعلاه، يمكن أن يحتوي تقرير نشر واحد على العديد من تقارير المعاملات المشبوهة. كما ذكرنا سابقًا، لكي يتم اعتبار تقارير المعاملات المشبوهة مرتفعة المخاطر، فإن العامل الرئيسي هو وجود تقرير معاملات مشبوهة مرتبط مسبقًا. وبالتالي، فإن معظم تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تحليلها ونشرها بعد ذلك هي مجموعات من تقارير المعاملات المشبوهة وليس تقريرًا واحدًا. أرسلت وحدة التحريات المالية 218 "تقرير نشر" إلى وزارة الداخلية للتحقيقات الأولية، وتمت إحالة 214 منها إلى النيابة العامة للتحقيقات الجنائية. ومن بين هذه المنشورات، أحالت النيابة العامة 42 تحقيقاً جنائياً إلى المحاكم (أي أن 19% فقط من النشرات أسفرت عن إحالة النيابة العامة إلى المحاكم). والأمر الأكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن إحالة النيابة العامة إلى المحكمة على أساس تقارير النشر الصادرة عن وحدة التحريات المالية الكويتية كانت في انخفاض حاد خلال فترة إعداد التقرير، في حين ظل عدد تحقيقات النيابة العامة ثابتاً.

171. وعلى الرغم من النسبة المنخفضة نسبياً للنشر إلى سلطات إنفاذ القانون، تظل وحدة التحريات المالية الكويتية المصدر الأساسي للتحقيقات الأولية لوزارة الداخلية والمصدر الثاني لبدء التحقيقات الجنائية (انظر 3.2). وهذا يسلط الضوء على الأهمية النسبية لدور وحدة التحريات المالية الكويتية في مساعدة سلطات إنفاذ القانون على رصد وتحديد القضايا. وفي سياق التحقيقات، تلجأ سلطات إنفاذ القانون إلى وحدة التحريات المالية الكويتية بدرجة أقل، حيث تجري تحليلاتها المالية الخاصة للقضايا وتحصل على المعلومات في الغالب من خلال الطلبات المباشرة للكيانات الملزمة. أشارت السلطات المختصة إلى أن مستوى المعلومات التي قدمتها وحدة التحريات المالية الكويتية مرضٍ، إلا أنها تشجع على إجراء المزيد من التحليلات المعمقة لمساعدتها على تحديد الأنشطة الإجرامية الأساسية في القضايا بشكل أفضل.

172. تنتج وحدة التحريات المالية الكويتية معلومات استخباراتية مالية تتعلق بتمويل الإرهاب على نطاق محدود للغاية، وهو ما يتماشى مع الفهم المنخفض بشكل عام وتحديد تمويل الإرهاب على المستوى الوطني (انظر الفصل الأول - مخاطر وسياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفصل الرابع - تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح). شاركت وحدة التحريات المالية الكويتية في تقديم معلومات استخباراتية مالية في قضية تمويل إرهاب واحدة فقط خلال فترة إعداد التقرير. وعادةً في قضايا تمويل الإرهاب، تجمع جهاز أمن الدولة والنيابة العامة معلومات استخباراتية من نظيراتها الأجنبية ولديها إمكانية وصول مباشرة إلى المعلومات المالية المحلية اللازمة لإجراء تحقيقاتها.

173. تنتج وحدة التحريات المالية منتجات تحليلية استراتيجية محدودة. تم إنشاء القسم المسؤول عن التحليل الاستراتيجي داخل وحدة التحريات المالية الكويتية حديثًا ويضم حاليًا ثلاثة موظفين. تم إعداد تقريرين محددين حتى الآن: الحد من استخدام النقد للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول الافتراضية. يبدو أن هذه التقارير تستند إلى تحليل محدود لتقارير المعاملات المشبوهة، وهي في الأساس مبنية على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات الرقابية والكيانات الملزمة وبدرجة أقل البحث والمصادر المفتوحة. لقد عملت التقارير إلى حد ما على زيادة الوعي بهذه القضايا على المستوى الوطني وساهمت في تطوير السياسات ولكنها لم تساعد سلطات إنفاذ القانون في أنشطتها التشغيلية.

المربع 0.1. مراحل وأقسام وحدة التحريات المالية المتعلقة بفحص ومعالجة تقارير المعاملات المشبوهة

المرحلة 1: قسم استلام تقارير المعاملات المشبوهة وجمع المعلومات

1. استلام تقارير المعاملات المشبوهة وإدخالها يدويًا في النظام.
2. تلخيص كل تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة.
3. تحديد ما إذا كان لتقارير المعاملات المشبوهة صلات بتقارير المعاملات المشبوهة السابقة.
4. تحديد مستوى أهمية تقارير المعاملات المشبوهة من خلال مصفوفة المخاطر.
5. توزيع تقارير المعاملات المشبوهة ذات الأولوية المرتفعة إلى قسم التحليل الفني. يمكن أن تكون تقارير المعاملات المشبوهة ذات الأولوية المرتفعة تقارير معاملات مشبوهة منخفضة الأولوية في البداية، ولكن لأنها مرتبطة بتقارير معاملات مشبوهة سابقة، أو مرتبطة بتصنيف محدد (تمويل الإرهاب أو أشخاص سياسيين ممثلي مخاطر) فسيتم نشرها.
6. يتم إدراج تقارير المعاملات ذات الأولوية المنخفضة والمتوسطة في قاعدة البيانات.

المرحلة 2: قسم التحليل الفني

1. إعداد تقارير التحليل المالي بمعلومات غنية. التواصل مع قسم الشؤون القانونية للتأكد من أن التقارير تتوافق مع متطلبات سلطات إنفاذ القانون.

3

2. عرض تقارير التحليل المالي على اللجنة التنفيذية بعد موافقة مدير قسم التحليل المالي (الذي يشرف على قسمي استلام تقارير المعاملات والتحليل الفني) على التقارير.

المرحلة 3: اللجنة التنفيذية

1. تجتمع اللجنة التنفيذية بانتظام لمناقشة تقارير التحليل المالي.
2. تقرر اللجنة التنفيذية إما:
   أ. نشر التقرير المالي.
   ب. أرشفة التقرير وتقارير المعاملات ذات الصلة.
   ج. إعادة التقرير إلى قسم التحليل الفني لمزيد من المعلومات.

تقديم الملاحظات إلى قسم إدارة المخاطر لتحديث مصفوفة المخاطر وفقًا للقرارات المتخذة بشأن التقارير المالية.

المرحلة 4: قسم التعاون الوطني والدولي

1. نشر التقارير المالية على سلطات إنفاذ القانون
2. إرسال واستقبال طلبات التعاون الدولي

مثال - حالة عملية حول تصنيف تقارير المعاملات المشبوهة

في عام 2023، أبلغ أحد البنوك عن تقرير معاملات مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. تتعلق القضية بشخص يعمل في القطاع الخاص بوظيفة موظف إداري براتب 300 دينار كويتي شهرياً، وقد أظهرت حساباته خلال فترة الاشتباه (مايو 2022 إلى مارس 2023) حركات ائتمانية (دائنة) بقيمة 24,169 دينار كويتي (حوالي 78,392 دولار أمريكي) وحركات مدينة بقيمة 24,172 دينار كويتي (حوالي 78,402 دولار أمريكي).

تم تصنيف القضية على أنها ذات أولوية مرتفعة حيث كان هناك بلاغين إثنين سابقين عن القضية و37 بلاغ باشتباه عن أشخاص مرتبطين.

كانت الحركات الائتمانية على شكل تحويلات واردة عبر روابط إلكترونية وتحويلات واردة من عدة أطراف؛ ولا توجد معلومات عن المصدر الحقيقي للأموال والغرض من المعاملات. كما أن سرعة دوران الأموال في الحساب مشبوهة، حيث يتلقى المشتبه به التحويلات الواردة، ثم يسحب الأموال في نفس اليوم من خلال روابط الدفع الإلكترونية والتحويلات الصادرة، مما يشير إلى أن الحساب يستخدم كمحطة إيداع مؤقتة لتحويل الأموال.

وتوصل البحث والتحقيق الذي أجرته الجهة الملزمة بالإبلاغ إلى وجود شكوى من عملاء آخرين حول كونهم ضحايا احتيال، وعند تتبع الأموال، تبين أن موضوع تقرير المعاملات المشبوهة قد تلقى مدفوعات من الضحايا وحولها إلى أشخاص آخرين. والقضية مستمرة.

التعاون وتبادل المعلومات/الاستخبارات المالية

174. بشكل عام، هناك تعاون بين سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة بشأن غسل الأموال والجرائم الأصلية. تتبادل وحدة التحريات المالية الكويتية والجهات الأخرى وتستخدم الاستخبارات المالية بشكل منتظم، وتجتمع السلطات بشكل منتظم. وقعت وحدة التحريات المالية الكويتية مذكرة تفاهم مع العديد من الجهات (وزارة الداخلية، ووزارة التجارة والصناعة، ونزاهة، وبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، والهيئة العامة للجمارك) لإضفاء الطابع الرسمي على عملية تبادل المعلومات، حيث تحتاج وحدة التحريات المالية الكويتية بشكل متكرر إلى

طلب معلومات من جهات حكومية أخرى من أجل إجراء تحليلاتها ووظائفها في النشر. بالإضافة إلى طلب المعلومات من الجهات العامة الأخرى داخل الكويت، تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية أيضًا طلبات لتقديم المعلومات إلى جهات أخرى لمساعدتها في أداء وظائفها. على سبيل المثال، تلقت وحدة التحريات المالية الكويتية طلبات من نزاهة للحصول على معلومات من نظيراتها الأجنبية لمساعدتها في إجراء تحقيقاتها. على الرغم من أن لجنة مكافحة غسل الأموال في الكويت ترأسها وحدة التحريات المالية الكويتية، فلا توجد فرق عمل فرعية معنية بالمسائل التشغيلية في الكويت.

175. الجهات التي تتفاعل معها وحدة التحريات المالية الكويتية وتشارك المعلومات معها بشكل متكرر هي وزارة الداخلية والنيابة العامة. تتخذ أغلب الاتصالات بين وحدة التحريات المالية الكويتية وهاتين الجهتين شكل خطابات وتقارير ورسائل إلكترونية واجتماعات لمناقشة القضايا التشغيلية، ومشاركة مواد تقارير المعاملات المشبوهة وتحليلها ونشرها، ومناقشة تقدم القضايا وأي تدابير إضافية. ومع ذلك، أظهرت الحالات العملية والتبادلات أثناء الزيارة الميدانية أن وزارة الداخلية والنيابة العامة لديهما وجهة نظر محدودة بشأن دور وحدة التحريات المالية الكويتية في القيام بالأنشطة التشغيلية وأن وحدة التحريات المالية الكويتية تُستخدم بدرجة أقل في تقدم التحقيقات المالية مقارنة ببدء تلك التحقيقات (انظر 3.2.3). بمجرد بدء التحقيق، تقوم وزارة الداخلية والنيابة العامة بإجراء تحليل مالي خاص بهما إلى حد كبير من خلال طلب مزيد من المعلومات مباشرة من الكيانات الملزمة بدلاً من مطالبة وحدة التحريات المالية الكويتية بإجراء تحليل إضافي للقضايا.

176. ومن غير الواضح من التبادلات مع السلطات والحالات العملية ما إذا كان التعاون بين السلطات وتبادل المعلومات بشأن الاستخبارات المالية فيما يتعلق بتمويل الإرهاب يحدث في الممارسة العملية. إن قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب يتم التعامل معها في المقام الأول من قبل جهاز أمن الدولة (انظر الفصل الرابع - تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح) والتي تتواصل مع النيابة العامة لإجراء التحقيقات الجنائية. ومع ذلك فإن مشاركة وتعاون السلطات الأخرى في مثل هذه القضايا يبدو محدودًا إلى حد ما. ويبدو أن معظم المعلومات الاستخباراتية المالية في هذه القضايا يتم الحصول عليها من نظيرات جهاز أمن الدولة الأجنبية.

سرية المعلومات المتبادلة

177. تضمن وحدة التحريات المالية الكويتية الأمن المادي للوصول إلى مبانيها بالإضافة إلى أمن قواعد بياناتها وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها تقع الوحدة في قسم مستقل من مبنى مجهز بكاميرات مراقبة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ورجال أمن. يقتصر الوصول إلى مرافق الوحدة على الحصول على إذن مسبق وتصريح دخول. توجد مستويات مختلفة من التصاريح والوصول إلى أجزاء مختلفة من المبنى، وجميع مكاتب التحليل وغرف العمل لديها بطاقة مرور آمنة، والتي تقتصر على الموظفين المصرح لهم. يتم ضمان سرية المعلومات في الوحدة من خلال بروتوكولات أمنية ومتطلبات واضحة لموظفيها (انظر التوصية 29). الوصول إلى المعلومات محدود للغاية، حتى داخل الوحدة ولا يمكن إلا للموظفين المصرح لهم الوصول إلى البيانات الحساسة وكذلك غرف التخزين حيث يتم أرشفة تقارير المعاملات المشبوهة.

178. لا يزال استلام تقارير المعاملات المشبوهة على الورق يشكل مصدر قلق كبير فيما يتعلق بقدرة الوحدة على حماية المعلومات الحساسة. في وقت الزيارة، كانت الوحدة تعمل على تطوير نظام إلكتروني لنقل تقارير المعاملات المشبوهة من أجل تعويض هذا القصور. يتم تبادل المعلومات الرسمية مع النيابة العامة لجميع السلطات من خلال رسائل ورقية، وهو أمر مثير للقلق أيضًا.

3

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 6

الترجيح والاستنتاج:

تمتلك سلطات إنفاذ القانون في الكويت إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات المالية والاستخبارات، والتي يتم الوصول إليها واستخدامها بدرجات متفاوتة لدعم التحقيقات في غسل الأموال، وتتبع الأصول وضبطها. تحصل سلطات إنفاذ القانون على المعلومات من تحليلات وحدة التحريات المالية، إما من خلال النشر التلقائي، أو عند الطلب. بمجرد بدء القضية، يبدو دور وحدة التحريات المالية الكويتية أكثر محدودية حيث غالبًا ما تصل السلطات المختصة إلى الاستخبارات المالية بشكل مباشر وتجري تحليلاتها الخاصة.

تنبع الاستخبارات المالية في تحقيقات تمويل الإرهاب بشكل حصري تقريبًا من الاستخبارات الأجنبية. كما لا يتم استخدام الاستخبارات المالية إلى حد كبير للتحقيق في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب ولا يتم اللجوء إلى الوحدة في مثل هذه القضايا.

زاد عدد تقارير المعاملات المشبوهة خلال فترة إعداد التقرير، ويرجع ذلك أساسًا إلى المزيد من التقارير من البنوك. ومع ذلك، فإن عدم الإبلاغ من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات) يثير مخاوف كبيرة في ضوء ملف المخاطر في الكويت. إن العدد الضئيل من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب يشكل وجه قصور، خاصة وأن العديد من الكيانات تدير عمليات تحويل مع اختصاصات القضائية عالية المخاطر فيما يتعلق بالإرهاب وتمويل الإرهاب.

تدعم وحدة التحريات المالية الكويتية السلطات التشغيلية المشاركة في تحقيقات غسل الأموال إلى حد ما، وخاصة رصد عن حالات غسل الأموال وتحديدها. إن عملية النشر الاستباقية لوحدة التحريات المالية الكويتية مرهقة ويمكن أن تؤثر على جودة وتوقيت الدعم المقدم إلى سلطات إنفاذ القانون. أنتجت وحدة التحريات المالية الكويتية تحليلات استراتيجية إلى مدى محدود خلال فترة إعداد التقرير.

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متوسط**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 6.

النتيجة المباشرة 7 – التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال

179. تمتلك الكويت إطار قانوني ومؤسسي شامل للتحقيق في غسل الأموال وملاحقته بشكل فعال. في الممارسة العملية، تعتمد الكويت على تحديد جريمة أصلية لملاحقة غسل الأموال.

180. تتم متابعة التحقيقات في جرائم غسل الأموال في الكويت من خلال مرحلتين:

أ. **المرحلة الأولى - التحقيقات وجمع الأدلة.** التحقيقات، والتي يشار إليها أيضًا بالتحقيقات الأولية، من أجل رصد وجمع الأدلة المتعلقة بالأنشطة الإجرامية، وتحديد متحصلات ووسائط الجريمة قبل ضبطها. يتم إرسال السجلات المكتوبة لهذه الأنشطة إلى النيابة العامة لاعتبارها جزءًا من أي تحقيق جنائي يتم إجراؤه لاحقًا.

ب. **المرحلة الثانية - التحقيق الجنائي.** تقوم النيابة العامة بإجراء التحقيقات الجنائية. يمكنها بدء تحقيق جنائي رسمي بمجرد الإبلاغ عن القضية إليها. الغرض من التحقيق الجنائي هو جمع كل الأدلة اللازمة وإعداد ملف القضية للمحاكمة عندما تكون هناك أسباب جنائية وأدلة كافية للاعتقاد بأن الجاني قد ارتكب الجريمة.

181. تجري التحقيقات الأولية من قبل وزارة الداخلية المسؤولة عن جميع جوانب الأمن الداخلي في الكويت. وزارة الداخلية مسؤولة عن إجراء التحقيقات في قضايا غسل الأموال ويتم ذلك من خلال قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها. يمكن لنزاهة أيضًا إجراء تحقيقات أولية في قضايا الفساد وغسل الأموال ذات الصلة بالجرائم المتعلقة بالمسؤولين العموميين أو المؤسسات. على عكس وزارة الداخلية، بمجرد إحالة القضية إلى النيابة العامة، لا يكون لنزاهة أي دور آخر في التحقيق الجنائي.

182. النيابة العامة مسؤولة عن التحقيق الجنائي وملاحقة جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية في الكويت. لا يمكن للنيابة العامة أن تبدأ قضية بنفسها ولا يمكنها إطلاق تحقيق جنائي إلا بعد تلقي إحالة من جهة أخرى أو شكوى من فرد. بمجرد بدء التحقيق الجنائي، تقوم النيابة العامة بإجراء التحقيق، ويمكنه توجيه وزارة الداخلية لجمع المزيد من الأدلة وإجراء تحقيقات إضافية عند الحاجة. يوجد لدى النيابة العامة قسم مخصص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤول عن قضايا غسل الأموال.

تحديد عمليات غسل الأموال والتحقيق فيها

183. تتمتع سلطات إنفاذ القانون في الكويت بالصلاحيات اللازمة والموارد المالية والبشرية والفنية الكافية لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. يضم النيابة العامة اثني عشر مدعيًا عامًا في فريق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع له والذي يعمل ضمن وحدة الأموال العامة. هناك أربعة عشر مدعيًا عامًا آخر يتعاملون مع الجرائم المالية الأصلية مثل الفساد والاختلاس والاحتيال والرشوة والربا. في المتوسط، يتعامل كل مدع عام في قسم مكافحة غسل الأموال مع ثماني قضايا في وقت واحد. لا يتم التحقيق في جميع قضايا غسل الأموال من قبل قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يمكن التعامل مع بعضها من قبل مدعين عامين آخرين عندما تكون مرتبطة مباشرة بجريمة أصلية. على سبيل المثال، يمكن التعامل مع القضية من قبل مدع عام متخصص في المخدرات أو الاحتيال.

184. إن النيابة العامة ووزارة الداخلية لديهما إجراءات محددة للتحقيقات المالية فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال. وتشكل هذه الإجراءات إرشادات واضحة حول كيفية تعاون كل سلطة وإجراء التحقيقات في القضايا. كما تسلط الإجراءات الضوء بوضوح على مجموعة واسعة من تقنيات التحقيق التي يجب استخدامها في سياق هذه التحقيقات.

185. إن النيابة العامة هي السلطة الوحيدة التي تجري التحقيقات الجنائية. ويجوز لها استخدام المعلومات والأدلة التي جمعتها وزارة الداخلية في التحقيقات الأولية عند إجراء تحقيقاتها الجنائية الخاصة. كما تبدأ تحقيقًا جنائيًا عندما تتلقى شكوى رسمية. تجمع النيابة العامة الأدلة باستخدام الصلاحيات التحقيقية المتاحة تحت تصرفه، على سبيل المثال جمع شهادات الشهود، وتحليل الوثائق المالية، واستجواب المشتبه بهم، وما إلى ذلك. كما يمكن أن تلجأ النيابة العامة وزارة الداخلية لإجراء نشاط محدد من نوع الشرطة لجمع المزيد من الأدلة في قضية ما. ثم يتم توثيق هذه العناصر في تقرير استخباراتي يقدمه ضابط وزارة الداخلية الذي يتم مقابلته في النهاية من قبل النيابة العامة كشاهد في القضية.

التحقيقات الأولية

186. يتم تحديد قضايا غسل الأموال من خلال مجموعة واسعة من المصادر، وتجري وزارة الداخلية التحقيقات الأولية (انظر الجدول 3.10). خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت وزارة الداخلية 1835 تحقيقًا أوليًا في غسل الأموال. تختلف مصادر هذه التحقيقات، ولكن يتم تحديدها بشكل شائع من خلال النشرات الصادرة عن وحدة التحريات المالية الكويتية، حيث تم تحديد نشاط مشبوه وتتطلب معلومات إضافية. يتم تحديد قضايا غسل الأموال المحتملة أيضًا من خلال التحقيقات المالية الموازية، وبدرجة أقل، من خلال المصادر المفتوحة.

187. تجمع وزارة الداخلية المعلومات الاستخباراتية والاستفسارات بمبادرة منها، حول الحوادث التي لا تخضع للتحقيق من قبل النيابة العامة، وفقًا لولايتها. خلال عملية جمع المعلومات الاستخباراتية والاستفسارات هذه، تتعاون وزارة الداخلية مع النيابة العامة وتراجع نتائجها لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات الاستخباراتية أو الاستفسارات أو الأدلة لإحالة القضية إلى النيابة العامة. يعتمد القرار النهائي على وزارة الداخلية لإحالة نتائجها إلى النيابة العامة.

التحقيقات الجنائية

188. بمجرد إحالة القضية إلى النيابة العامة، فإنها ستبدأ تلقائيًا تحقيقًا جنائيًا. من خلال التبادلات مع السلطات وكذلك والحالات العملية، فإن السبب الرئيسي لقيام النيابة العامة برفض القضية، بعد إجراء تحقيق جنائي، هو عدم وجود أدلة كافية على الجريمة الأصلية أو على جزء غسل الأموال من القضية. إن الحاجة إلى إثبات الجريمة الأصلية في الممارسة العملية لضمان مقاضاة غسل الأموال بنجاح تعوق قدرة السلطات على تحديد أنشطة غسل الأموال والتحقيق فيها، وخاصة غسل الأموال المستقل أو غسل الأموال من قبل طرف ثالث.

189. يتم إطلاق التحقيقات الجنائية أيضًا من مجموعة واسعة من المصادر (انظر الجدول 3.10). المصادر الأكثر شيوعًا للمعلومات لبدء تحقيق غسل الأموال هي الشكاوى المباشرة من الضحايا وأطراف ثالثة إلى النيابة العامة (يتم إطلاق أكثر من 45٪ من التحقيقات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال بعد أن أبلغ الفرد عن جريمة بنفسه إلى النيابة العامة) بالإضافة إلى التقارير من وحدة التحريات المالية الكويتية. إن النسبة العالية من التحقيقات الجنائية في جرائم غسل الأموال الناتجة عن مثل هذه المصادر تثير تساؤلات حول قدرة السلطات المختصة على رصد جرائم غسل الأموال دون شكاوى الضحايا. تعد تقارير وحدة التحريات المالية الكويتية المصدر الثاني لبدء التحقيق الجنائي في جرائم غسل الأموال في الكويت. غالبًا ما يتم إثراء هذه التقارير من خلال الاستفسارات الأولية لوزارة الداخلية قبل الإحالة إلى النيابة العامة.

المربع 0.3. تحديد جرائم غسل الأموال من مصادر مختلفة

حالة عملية 1 - تحديد جرائم غسل الأموال من وحدة التحريات المالية الكويتية

في عام 2021، أرسلت وحدة التحريات المالية الكويتية تقريرًا إلى النيابة العامة حول أنشطة مشبوهة في الحسابات المصرفية لشركة. كانت هذه الأنشطة مرتبطة بإيداعات نقدية ضخمة باستخدام ماكينات الصراف الآلي وتبعها تحويلات صادرة إلى حساب شركة صرافة، إما في يوم الإيداع أو في الأيام التالية، مما يشير إلى استخدام حسابات الشركة كناقل للأموال وإخفاء مصدرها.

وبعد التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة بمساعدة وزارة الداخلية، تبين أن المتهمين الستة عملوا كمجموعة منظمة قامت بتزوير مستندات مصرفية لإثبات زوراً أن الشركة المشتبه بها قامت بتحويلات مالية لأغراض تجارية. كما قاموا بتزوير فواتير استيراد بضائع من الخارج منسوبة لشركات أجنبية، بالشراكة مع أحد المتهمين الذي يعمل في شركة صرافة مرخصة لتحويل الأموال.

صدر الحكم النهائي في ديسمبر 2022 بالحكم على المتهمين الستة بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا بتهمة غسل الأموال والتزوير في المستندات المصرفية وتهم أخرى كما تم تغريم المتهمين والشركات الثلاث المستخدمة بمبلغ تراكمي قدره 120,686,596 دينار كويتي (حوالي 392 مليون دولار أمريكي).

حالة عملية 2 - تحديد غسل الأموال من خلال تحقيق مالي موازٍ لوزارة الداخلية

بدأت القضية في عام 2022 بتحقيق أجرته إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية في أنشطة أحد الأفراد المتعلقة بجرائم المخدرات في الكويت. وقد ألقى ضباط إدارة مكافحة المخدرات القبض على تاجر المخدرات وأحالوا القضية إلى النيابة العامة. وطلبت النيابة العامة من إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة الداخلية إجراء تحقيق مالي موازٍ؛ حيث تم اكتشاف أن الفرد باع المخدرات في الكويت وجمع المتحصلات نقدًا، وبعد ذلك استخدم أجهزة الصراف الآلي لإيداع الأموال في حساب مصرفي.

وبعد الإيداعات، قام الشخص بتحويل الأموال باستخدام تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الخاص بالبنك إلى شخص كشف التحقيق أنه لم يكن على علم بالمصدر الحقيقي للمال.

ولا تزال القضية في انتظار حكم نهائي من محكمة التمييز.

حالة عملية 3 - تحديد غسل الأموال من شكوى الضحية

بدأت هذه القضية من خلال شكاوى العديد من الضحايا بشأن البيع الاحتيالي للعقارات والفنادق المزيفة في الكويت ودول أخرى. وساعدت وحدة التحريات المالية الكويتية في تحديد هوية ستة مشتبه بهم، بما في ذلك عضو سابق في مجلس النواب كان لديه مبالغ غير مبررة تمر عبر حساباتهم. يُشتبه في ارتكاب المتهمين لجرائم غسل الأموال باستخدام حساباتهم الشخصية وكذلك حساب شركة بغرض إخفاء الأموال التي تم الحصول عليها من خلال الاحتيال.

وفي حين أدين بعض المتهمين بارتكاب جريمة غسل الأموال، برأت محكمة الاستئناف النائب السابق في أكتوبر 2023. واستأنفت النيابة العامة هذا القرار ولا تزال القضية مستمرة.

190. وكان هناك زيادة في عدد قضايا غسل الأموال التي حققت فيها النيابة العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 63 قضية في 2018-2019 إلى 95 قضية غسل أموال في 2022-2023. وإجمالاً، كان هناك 396 تحقيقًا في غسل الأموال في المجموع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهذا يسلط الضوء على الجهود المعززة التي تبذلها السلطات منذ عام 2018 لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يقرب من 20٪ فقط من التحقيقات الأولية التي أجرتها وزارة الداخلية أسفرت عن تحقيقات جنائية فعلية في غسل الأموال. وأشارت السلطات إلى أن وزارة الداخلية تستفسر باستمرار عن الأنشطة المشبوهة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى التحقيق في العديد من الأنشطة المشروعة، التي ربما بدت مشبوهة في البداية. ويعد غياب الأدلة الجنائية السبب الرئيسي لإسقاط القضايا في مرحلة التحقيق الأولي. من غير الواضح ما إذا كان هناك تفاهم مشترك بين السلطات المختصة حول ما قد يمثل عناصر كافية لتقديم قضية للتحقيق الجنائي. إن العدد المنخفض للتحقيقات الأولية التي يتم تحويلها إلى تحقيقات جنائية أمر مثير للقلق ويشير إلى أنه قد يكون هناك نقص في القدرة على جمع الأدلة الجنائية في مرحلة التحقيق الأولي.

191. تلعب نزاهة دورًا خاصًا في مكافحة فساد المسؤولين العموميين والمعرضين سياسياً في الكويت. يمكن البدء في التحقيقات الأولية في الفساد بناءً على الإحالات من نزاهة إلى سلطات إنفاذ القانون. يمكن أيضًا البدء في قضايا الفساد من خلال التقارير المباشرة إلى النيابة العامة. ومع ذلك، كما هو موضح في الجدول 3.10، لم يتم البدء في أي تحقيقات غسل أموال أو تحقيقات جنائية بناءً على تقرير من نزاهة. وهذا يشير إلى أن المعلومات من نزاهة لا يتم استخدامها بشكل فعال لفتح قضايا غسل أموال موازية تتعلق بالفساد.

192. وعلى نطاق أوسع، فإن العدد الإجمالي للتحقيقات المالية الموازية التي تؤدي إلى تحقيق غسل أموال منخفض. وهذا يثير تساؤلات حول التعاون بين سلطات إنفاذ القانون بشأن الأنواع المختلفة من الجرائم. وبسبب نهجها الذي يشمل جميع الجرائم (انظر التوصية 3)، فمن الممكن إطلاق تحقيقات مالية موازية لغسل الأموال في جميع القضايا الجنائية في الكويت. يتم إطلاق تحقيق مالي إذا تم تحديد نشاط غسل الأموال. ومع ذلك، لا تمثل التحقيقات المالية الموازية سوى 6% من مصادر التحقيقات الجنائية في غسل الأموال، في حين أنها تشكل 32% من التحقيقات الأولية في غسل الأموال. وفي الممارسة العملية، يبدو أن التحقيقات الموازية لا يتم البدء بها إلا في بعض الجرائم الأصلية، وخاصة تلك التي لها صلة مالية، حيث يكون من الأسهل إثبات غسل الأموال كجزء من القضية (على سبيل المثال، مثل الفساد أو الاحتيال أو الربا).

193. ومن خلال الحالات العملية والتبادلات مع السلطات، يبدو أن هناك تعاونًا جيدًا بين إدارات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بوزارة الداخلية والنيابة العامة. ومع ذلك، يتم التحقيق في قضايا الجرائم الأصلية التي لا علاقة لها بالأموال من قبل إدارات أخرى. ولا يوجد دليل واضح على أن التحقيق المالي الموازي يتم بشكل منهجي في تلك القضايا. على سبيل المثال، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك عشرة تحقيقات في غسل الأموال تتعلق بجريمة أصلية تتعلق بالاتجار بالبشر وثمانية تحقيقات في غسل الأموال تتعلق بجريمة أصلية تتعلق بالاتجار بالمخدرات. وعلى مدى نفس الفترة، كان هناك 103 و1600 تحقيق على التوالي لهذه الجرائم الأصلية التي لم تكن مرتبطة بجريمة غسل الأموال وفقًا للسلطات. وكان التفسير الذي قدمته السلطات هو أنه في معظم القضايا لا تدر الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات

متحصلات كبيرة في الكويت. وهذا لا يتماشى مع التصنيفات الراسخة والمعترف بها لهذا النوع من الجرائم، والعدد المنخفض من التحقيقات الموازية أمر مثير للقلق.

194. وهناك عمومًا تركيز أكبر على مقاضاة غسل الأموال في القضايا التي يكون فيها مرتكب الجريمة الأصلية متورطًا بشكل مباشر في نشاط غسل الأموال (انظر 3.3.2). وعلى الرغم من تبني الكويت لنهج يشمل جميع الجرائم، فإن السلطات المختصة بحاجة إلى تحديد الجريمة الأصلية التي تولدت منها متحصلات، من أجل مقاضاة نشاط غسل الأموال وتقديم هذه القضايا إلى المحكمة (انظر 3.2.2).

195. ويختلف طول الوقت الذي تستغرقه القضايا، من تحديد الهوية إلى التحقيق إلى المقاضاة، بشكل كبير. يعتمد هذا على عوامل مثل تعقيد القضية، وعدد الأشخاص، وعدد الشهود الذين يتعين مقابلتهم، ومدى المعلومات المالية التي يتعين الحصول عليها وتحليلها، وطول الوقت الذي تم فيه تنفيذ الجريمة المزعومة، وما إلى ذلك. ومن خلال الحالات العملية، يبدو أنه يمكن تسريع بعض تحقيقات غسل الأموال وإكمالها في غضون بضعة أشهر، في حين أن القضايا الأكثر تعقيدًا قد تستغرق عدة سنوات. واستنادًا إلى المناقشات مع السلطات الكويتية، يبدو أن القدرة على تحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها ستتعزز إذا أحالت السلطات المختصة القضايا إلى النيابة العامة بشكل أسرع. نظرًا لأن النيابة العامة لا يمكنها رفع قضية بنفسها، فإن التوقيت المناسب لإحالة القضايا إلى النيابة العامة هو المفتاح لضمان إمكانية تحديد عنصر غسل الأموال في القضايا وكذلك الأصول المعنية التي قد تخضع للضبط والتجميد (انظر 3.4.2).

الجدول 0.10. الاستفسارات الأولية لوزارة الداخلية وتحقيقات النيابة العامة الجنائية، حسب المصدر 2018-2023

المصدر	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات	وزارة الداخلية استفسارات	النيابة العامة تحقيقات
وحدة التحريات المالية*	257	28	223	29	58	59	154	31	80	20	**772**	**160**
التحقيقات المالية الموازية	187	4	53	3	48	6	102	2	196	8	**586**	**24**
المصادر المفتوحة	45	-	48	-	56	-	25	-	38	-	**212**	-
إحالات النيابة العامة	60	-	39	-	35	-	61	-	67	-	**262**	-
أخرى	-	-	2	-	-	-	-	-	1	-	**3**	-
إشعارات من سلطات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	-	**3**
شكاوى من ضحايا	-	26	-	41	-	14	-	39	-	59	-	**179**
تقارير من جهات أخرى*	-	5	-	4	-	4	-	6	-	5	-	**24**
المجموع	**549**	**63**	**363**	**77**	**199**	**83**	**342**	**78**	**382**	**95**	**1,835**	**396**

ملاحظة: * جميع الأرقام المتعلقة بـ "وحدة التحريات المالية" في أعمدة "استفسارات وزارة الداخلية" لا تتوافق مع الاستفسارات الأولية، ويمكن أن تكون مرتبطة أيضًا بطلب معلومات إضافية أرسلته وحدة التحريات المالية الكويتية إلى وزارة الداخلية. ** تشمل التقارير من وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبلدية الكويت، ومؤسسة الموانئ الكويتية، وبيت الزكاة، والهيئة العامة للرعاية السكنية، ووزارة الصحة، وقوة الإطفاء الكويتية، وشركة البترول الكويتية العالمية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

اتساق التحقيقات والملاحقات المتعلقة بغسل الأموال مع ملف التهديدات والمخاطر والسياسات الوطنية الخاصة بمكافحة

غسل الأموال

196. تقوم الكويت بالتحقيق في أنشطة غسل الأموال وملاحقتها قضائيًا بما يتماشى مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر. تتعلق معظم تحقيقات وملاحقات غسل الأموال بالاحتيال والفساد والربا كجرائم أصلية (انظر الجدول 3.11). إن الزيادة المطردة في التحقيقات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال خلال فترة إعداد التقرير مدفوعة بشكل أساسي بزيادة التحقيقات المتعلقة بالجرائم الأصلية للاحتيال والتي توضح التركيز المتزايد على هذا المجال الذي تم تحديده على أنه مرتفع المخاطر. ويتماشى هذا مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تكلف سلطات إنفاذ القانون بتعزيز مكافحة الجرائم الأصلية التي تشكل تهديدًا لغسل الأموال في الكويت، بما في ذلك الاحتيال.

197. ومع ذلك، نظرًا لنقاط الضعف في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وبالتحديد الاعتماد الوحيد على أرقام الملاحقات القضائية في التقييم، فإن السلطات لديها نظرة عامة غير كاملة على أنواع الجرائم الأصلية التي تمثل المتحصلات الرئيسية التي تولد الجرائم الأصلية لغسل الأموال. وتستمر السلطات في التركيز على الجرائم التي لديها احتمال كبير لتأمين إدانة ناجحة في المحكمة. وهذا يعني أن التهديدات المهمة الأخرى التي لم يتم البدء في ملاحقتها لا تُعتبر مخاطر. وهذا يولد نهجًا دائريًا حيث قد لا يتم تحديد المخاطر الجديدة وملاحقتها وفقًا لذلك. على سبيل المثال، خلال فترة الإبلاغ، تمثل تجارة المخدرات 8٪ من إدانات غسل الأموال، مما يجعلها ثالث أصل لغسل الأموال من حيث الإدانة بينما تمثل أقل من 2٪ من تحقيقات غسل الأموال ويتم تصنيفها على أنها أقل خطورة في التقييم الوطني للمخاطر. في حين زادت الكويت بشكل مطرد من تحقيقاتها في جرائم غسل الأموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هذه الزيادة مدفوعة بشكل أساسي بقضايا تتعلق بالاحتيال (انظر الجدول 3.2) والتي تعتبر واحدة من أعلى الجرائم الأصلية المدرة للربح في التقييم الوطني للمخاطر، في حين ظلت التحقيقات ثابتة فيما يتعلق بالجرائم الأصلية الأخرى. بشكل عام، عززت الكويت جهودها لتحديد والتحقيق في جرائم غسل الأموال فيما يتعلق بالاحتيال ولكن ليس للجرائم الأصلية الأخرى.

198. تلاحق الكويت بشكل أساسي القضايا التي يوجد فيها احتمال كبير لتأمين الإدانة، وهي استراتيجية ادعاء شائعة. من المناقشات مع السلطات وكما هو موضح أعلاه، فإن توفير عناصر ملموسة للجريمة الأصلية هو شرط أساسي لتأمين إدانة غسل الأموال في الكويت، حيث يكون المتهم في معظم الحالات هو الجاني المباشر للجريمة الأصلية. لذلك، في القضايا التي يكون فيها للجريمة الأصلية صلة مالية واضحة، مثل الاحتيال والفساد والربا، تكون السلطات المختصة قادرة على تأمين معدلات إدانة أعلى بكثير من الجرائم الأصلية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من تحديد المعرضين سياسياً باعتبارهم خطرًا في التقييم الوطني للمخاطر، فقد كان هناك عدد محدود من تحقيقات غسل الأموال المتعلقة بالمعرضين سياسياً المحليين، على الرغم من وجود مجموعة أوسع من التحقيقات المتعلقة بالفساد كسبب محتمل لغسل الأموال. ولا يبدو أن هناك جهودًا كافية تُبذل لتحديد القضايا المتعلقة بالمعرضين سياسياً والتحقيق فيها، نظرًا للمخاطر المرتبطة بهم.

الجدول 0.11. التحقيقات حسب الجريمة الأصلية للقضايا التي لا تنطوي على غسل أموال

	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
الاحتيال	1,580	1,390	980	1,444	1,895	**7,289**
الربا	19	29	12	10	7	**77**
الأموال العامة، والرشوة والتزوير*	1,570	1,677	1,691	1,667	2,728	**9333**
الاختلاس/خيانة الأمانة	2,615	2,529	1,653	2,057	2,185	**11,039**
الاتجار بالبشر	29	33	39	2	0	**103**
الاتجار بالعقاقير/المواد المخدرة*	487	326	245	268	274	**1600**
السرقة/السطو*	5,984	6,699	5,699	6,017	6,547	**30,946**
القمار	0	0	0	1	1	**2**
الاتجار بالكحول	1	0	1	3	2	**7**
الضرر بالمصالح الوطنية	0	0	0	0	0	**0**
الجنح التجارية*	4,180	4,016	6,632	7,456	7,579	**29,863**
جرائم التعاونيات العامة	36	44	12	24	32	**148**
جرائم سوق رأس المال	24	23	32	54	97	**230**
الجرائم الأصلية الأجنبية	0	0	0	0	0	**0**
المجموع	**16,525**	**16,766**	**16,996**	**19,003**	**21,347**	**90,637**

ملاحظة تمثل الأرقام أعلاه التحقيقات في الجرائم الأصلية التي لم تكن مرتبطة بجريمة غسل الأموال. بالنسبة للجرائم التي تحمل علامة (*)، اعتبرت السلطات أن مبلغًا كبيرًا من الأموال المتعلقة بالجريمة أو عناصر جريمة غسل الأموال لم تكن موجودة، وبالتالي لم يتم توجيه اتهامات إلى المتهمين بارتكاب جريمة غسل الأموال. عادةً ما تكون جنح التجارة جرائم بسيطة قد لا تنطوي على أي متحصلات إجرامية على الإطلاق.

199. يوضح الجدول 3.11 عدد التحقيقات الجنائية غير المتعلقة بغسل الأموال التي تم بدؤها بسبب الجرائم الأصلية. وعند مقارنة هذه الأرقام بعدد التحقيقات الجنائية في جرائم غسل الأموال حسب الجريمة الأصلية، يتبين أنه على الرغم من إجراء التحقيقات الأولية، إلا أن السلطات المختصة اعتبرت في بعض القضايا أن عناصر جريمة غسل الأموال لم تكن موجودة وقررت عدم فتح تحقيق جنائي في جرائم غسل الأموال. على سبيل المثال، لم تؤد 1600 قضية تتعلق بالاتجار بالمخدرات، و103 قضية تتعلق بالاتجار بالبشر، و230 قضية تتعلق بجرائم أسواق رأس المال إلى تحقيق جنائي في جرائم غسل الأموال. ووفقًا للسلطات، في مثل هذه القضايا لم يكن هناك قدر كبير من الأموال المتعلقة بالجريمة، أو عناصر جريمة غسل الأموال، وبالتالي لم يتم توجيه اتهامات إلى المتهمين بارتكاب جريمة غسل الأموال. ومرة أخرى، ليس من المعقول أن تولد هذه الأنواع من الجرائم متحصلات ضئيلة أو معدومة في الكويت. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد عنصر غسل الأموال في مثل هذه القضايا.

200. وتقوم الكويت بشكل رئيسي بملاحقة قضايا غسل الأموال التي تتضمن الاحتيال والفساد والربا باعتبارها الجرائم الأصلية الرئيسية، وهو ما يتماشى مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر. كما تجدر الإشارة إلى أن 90% أو أكثر من تحقيقات غسل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر والمخدرات أدت إلى ملاحقات قضائية. وهذا يؤكد أنه بعد التحقيقات الجنائية، تعتبر السلطات القضائية في جميع القضايا تقريبًا أن هناك أدلة كافية على أن هذه الجرائم يمكن أن تولد غسل أموال. عندما تحدد السلطات وجود صلة بغسل الأموال في قضية الاتجار بالبشر أو المخدرات، فإنها تكون فعالة إلى حد ما في المضي بالقضية إلى الملاحقة القضائية.

201. تضمن الكويت ملاحقات قضائية ناجحة لقضايا غسل الأموال المتعلقة بالجرائم الأصلية التي تم تحديدها على أنها تمثل أعلى المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر (الاحتيال والفساد والربا) (انظر الجدول 3.12). 75% من إدانات غسل الأموال في الكويت تتعلق بالاحتيال والفساد والربا كجرائم أصلية. ومع ذلك، باستثناء الربا، لا يوجد سوى عدد محدود للغاية من إدانات غسل الأموال في ضوء العدد الإجمالي للإدانات بالجريمة الأصلية. بالنسبة للاحتيال، لم تتجاوز نسبة الإدانة بغسل الأموال المتعلقة بالجريمة الأصلية 3% من القضايا، و1.45% فقط من قضايا الفساد (انظر الجدول 3.13). وفي حين يمكن أن يعزى هذا في بعض القضايا إلى انخفاض كميات المتحصلات المتولدة، فإن الأرقام تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها السلطات المختصة في تأمين الإدانة بغسل الأموال، حتى عندما يتم تحديد الجريمة الأصلية على أنها عالية الخطورة في التقييم الوطني للمخاطر. وفيما يتعلق بالجرائم الأصلية الأخرى، نادرًا ما يتم تحقيق إدانة بغسل الأموال. على سبيل المثال، تم تأمين عدد لا يُذكر من إدانات غسل الأموال فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات ولم يتم إدانة بغسل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر على الرغم من مقاضاة هذه الجرائم.

3

الجدول 0.12. تحقيقات غسل الأموال والملاحقات القانونية والإدانات حسب نوع الجريمة

	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
تحقيقات غسل الأموال						
نشاطات مشبوهة (تم الإبلاغ عنها من قبل وحدة التحريات المالية حيث لم يتم تحديد الجريمة وقت التحقيق)	7	36	45	28	30	146 (%37)
الاحتيال	19	26	12	34	43	134 (%34)
الربا	19	2	4	1	4	30 (%7,6)
الفساد	7	6	8	8	9	38 (%9,6)
الاختلاس/خيانة الأمانة	4	4	-	1	4	13 (%3,3)
الاتجار بالبشر	-	-	10	-	-	10 (%2,5)
الاتجار بالعقاقير/المواد المخدرة*	3	2	-	1	1	7 (%1,8)
الاتجار بالكحول	-	-	-	1	1	2 (%0,5)
الجرائم الأصلية الأجنبية	-	-	1	-	-	1 (%0,3)
أخرى	4	1	3	4	2	14 (%3,5)
المجموع	**63**	**77**	**83**	**78**	**94**	**395 (%100)**
ملاحقات غسل الأموال						
الاحتيال	15	17	8	19	14	73
الربا	18	2	4	1	3	28
الفساد	5	5	4	4	3	21
الاختلاس/خيانة الأمانة	2	4	-	-	1	7
الاتجار بالبشر	-	-	9	-	-	9
الاتجار بالعقاقير/المواد المخدرة*	3	2	-	1	-	6
الاتجار بالكحول	-	-	-	1	-	1
الجرائم الأصلية الأجنبية	-	-	1	-	-	1
أخرى	1	1	-	3	-	5
المجموع	**44**	**31**	**26**	**29**	**21**	**151**
إدانات غسل الأموال						
الاحتيال	5	7	14	13	7	46 (%45)
الربا	2	1	1	2	1	7 (%7)
الفساد	-	2	7	6	8	23 (%22,5)
الاختلاس/خيانة الأمانة	-	2	-	2	2	6 (%6)
الاتجار بالبشر	-	-	-	-	-	0
الاتجار بالعقاقير/المواد المخدرة*	-	2	3	2	1	8 (%8)
الاتجار بالكحول	-	-	-	-	2	2 (%2)
الجرائم الأصلية الأجنبية	-	-	-	-	1	1 (%1)
أخرى	1	1	1	1	5	9 (%9)
المجموع	**8**	**15**	**26**	**26**	**27**	**102 (%100)**

ملاحظة: يتم تغطية الجرائم التالية ضمن فئة "أخرى": السرقة/السطو، القمار، الإضرار بالمصالح الوطنية، جنح التجارة، الدخول غير القانوني للنظام الإلكتروني، التعاونيات العامة، أسواق رأس المال، جرائم الجمارك (التهريب)، الاتجار بالأسلحة النارية.

الأرقام الواردة تحت بند "ملاحقات غسل الأموال" تتوافق مع العام الذي بدأت فيه القضية، وليس عندما تم تأمين الملاحقة القضائية أو الإدانة، وهذا يفسر لماذا يكون العدد الإجمالي للإدانات أعلى من عدد الملاحقات القضائية في بعض السنوات والجرائم.

الجدول 0.13. الإدانات حسب الجريمة الأصلية - غسل أموال وغير مرتبطة بغسل الأموال

	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال	غير مرتبطة بغسل الأموال	غسل الأموال
الاحتيال	264	5	246	7	184	14	263	13	416	7	1 373	46 (3,2%)
الربا	1	2	-	1	2	1	7	2	4	1	14	7 (33%)
الفساد*:	312	-	351	2	280	7	279	6	340	8	1 562	23 (1,45 %)
الاختلاس/خيانة الأمانة	547	-	439	2	395	-	634	2	711	2	2 726	6 (0,2%)
الاتجار بالبشر	-	-	1	-	1	-	1	-	1	-	4	-
الاتجار بالعقاقير/المواد المخدرة*	229	-	328	2	295	3	251	2	229	1	1 332	8 (0,6%)
السرقة/السطو	761	-	938	1	839	-	1 167	-	1 554	1	5 259	2 (0,03 %)
القمار	-	-	-	-	1	-	-	-	-		1	0
الاتجار بالكحول	2	-	4	-	0	-	2	-	-	2	8	2 (20%)
الضرر بالمصالح الوطنية	1	-	0	-	-	-	-	-	-	3	1	3 (75%)
الجنح التجارية	1 611	-	2 286	-	2 906	-	4 517	-	8 046	-	19 366	-
التعاونيات العامة	-	-	4	-	6	1	6	-	5	-	21	1 (4,5%)
سوق رأس المال	6	-	10	-	6	-	6	-	35	-	63	-
الجرائم الأصلية الأجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1 (100 %)
جرائم الجمارك (تهريب)	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	-	2
الاتجار بالأسلحة النارية	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
المجموع	**3 734**	**8**	**4 607**	**15**	**4 915**	**26**	**7 133**	**26**	**11 341**	**27**	**31 730**	**102 (0,32 %)**

ملاحظات: * في الجدول، يشمل "الفساد" جريمة الأموال العامة والرشوة والتزوير.

في الجدول، جميع "الإدانات" هي إدانات نهائية صادرة وليست معلقة بانتظار الحكم النهائي.

3

المربع 0.2. حالة عملية عن الاتجار بالبشر

بدأت القضية في يونيو 2020 بعد شكاوى من العمال الأجانب. أدين نائب أجنبي سابق بالإضافة إلى مسؤولين كويتيين رفيعي المستوى من وزارة الداخلية في قضية أولى بتهمة الاحتيال والرشوة. بين عامي 2015 و2020، قبل الكويتيان رشاوى من النائب الأجنبي لتسليم تصاريح الدخول والعمل بشكل غير قانوني للعمال الأجانب.

تم فتح قضية ثانية للتعامل مع عناصر غسل الأموال في القضية الأولى. كما يواجه المواطنان الكويتيان تهم غسل أموال الرشاوى من خلال شركات تجارية واستخدام جزء من الأموال في شراء عقارات. في أكتوبر 2023، أدين المتهمان الكويتيان بتهم غسل الأموال وحكمت عليهما محكمة الاستئناف بالسجن لمدة 5 سنوات وغرامة قدرها 500 ألف دينار كويتي (حوالي 1.6 مليون دولار أمريكي) لكل متهم ومصادرة تعادل 860 ألف دينار كويتي (حوالي 2.8 مليون دولار أمريكي). ولا تزال قضية غسل الأموال في انتظار حكم نهائي من محكمة التمييز.

أنواع قضايا غسل الأموال التي تتم متابعتها

202. كما هو موضح سابقًا، على الرغم من أن الكويت لديها إطار قانوني يوفر لها أساسًا كافيًا لمقاضاة جميع أنشطة غسل الأموال، إلا أنه من الصعب عمليًا تأمين إدانة غسل الأموال دون إثبات الجريمة الأصلية الأساسية. وبالتالي، فإن معظم قضايا غسل الأموال التي تم فيها تقديم الملاحقات القضائية تتعلق بغسل الأموال الذاتي (134)، وبدرجة أقل غسل الأموال من قبل طرف ثالث (28) وغسل الأموال المستقل في قضية واحدة. وبالمثل، تم تحقيق إدانات غسل الأموال في 102 قضية. ومن بين هذه القضايا، كانت 84% منها متعلقة بغسل الأموال الذاتي و15% بغسل الأموال من قبل طرف ثالث (انظر الجدول 3.14).

203. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك زيادة طفيفة في عدد قضايا غسل الأموال من قبل طرف ثالث حيث تم تأمين إدانات غسل الأموال وتم أيضًا تحقيق إدانة واحدة لغسل الأموال المستقل. ويعكس هذا أن الكويت كانت تسعى إلى المزيد من تحقيقات غسل الأموال ذات التعقيد المتزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما حصلت الكويت على المزيد من الإدانات، مع زيادة كبيرة وثابتة من ثماني إدانات غسل أموال في عام 2018 إلى 27 في عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الكويت من إظهار نتائج جيدة في بعض القضايا التي تضمنت مخططات احتيال متطورة ومعقدة، وكذلك في بعض القضايا المتعلقة بالفساد (انظر المربع 3.5). ويوضح هذا أن السلطات قادرة على تحديد وإثبات الأدلة المتعلقة بارتكاب جريمة غسل الأموال بطريقة أكثر فعالية.

الجدول 0.14. الملاحقات والإدانات والتبرئة حسب نوع غسل الأموال

	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
	قضايا	أشخاص	قضايا	أشخاص	قضايا	أشخاص	قضايا	أشخاص	قضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص
غسل أموال ذاتي												
الملاحقات القضائية	38	54	26	58	25	84	29	82	16	28	134	306
إدانات	8	10	14	29	22	53	22	32	20	47	86	171
غسل أموال من طرف ثالث												
الملاحقات القضائية	8	17	6	11	2	3	7	17	5	10	28	58
إدانات	0	0	1	1	4	5	4	6	6	11	15	23
غسل أموال مستقل												
الملاحقات القضائية	0	0	0	0	1*	5	0	0	0	0	1	5
إدانات	0	0	0	0	0	0	0	0	1*	5	1	5
الجرائم الأصلية الأجنبية												
الملاحقات القضائية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إدانات	0	0	0	0	0	0	0	0	0*	0	0	0
إجمالي الملاحقات	46	71	32	69	28	92	36	99	21	38	163	369
إجمالي الإدانات المؤمنة خلال فترة التقرير	8	10	15	30	26	58	26	38	27	63	102	199
إجمالي الإدانات المؤمنة من قضايا تم ملاحقتها خلال فترة التقرير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	56	0
مجموع التبرئة	**4**	**10**	**13**	**22**	**25**	**47**	**19**	**62**	**38**	**76**	**99**	**217**

ملاحظات:

- تعكس الأرقام المذكورة أعلاه الملاحقات القضائية لقضايا التحقيق الجنائي التي بدأت في ذلك العام. على سبيل المثال، سيتم عرض القضية التي بدأت في 2020/2019 وتم ملاحقتها في ديسمبر 2021 تحت العمود (2020/2019). تتوافق الإدانات مع عدد الإدانات التي تم الحصول عليها خلال سنة مالية واحدة. لا يرتبط تاريخ الإدانة بالتاريخ الذي بدأت فيه الملاحقة القضائية. وبالتالي، ففي بعض السنوات، يكون عدد قضايا الإدانة أكبر من عدد القضايا التي تم ملاحقتها لأن بعض القضايا التي تم فيها الحصول على الإدانة خلال عام تم ملاحقتها في عام سابق.
- * القضية المستقلة لعام 2021/2020 هي أيضًا جريمة أصلية أجنبية.

204. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة في عدد قضايا غسل الأموال من قبل طرف ثالث، فإن معظم أنشطة غسل الأموال التي تم التحقيق فيها وملاحقتها في الكويت تتعلق بأنشطة غسل الأموال الذاتي. يتم التحقيق بدرجة أقل في تورط الميسرين (الممكنين) المهنيين لغسل الأموال أو أطراف ثالثة أخرى غير متورطة في ارتكاب الجريمة الأصلية. ويتأكد هذا من خلال حقيقة مفادها أن نحو نصف قضايا غسل الأموال تبدأ بتقارير من الضحايا أو جهات أخرى بشأن الاشتباه في ارتكاب جريمة أصلية (انظر الجدول 3.10). وفي مثل هذه القضايا، قد تضيف سلطة التحقيق أو الادعاء جريمة غسل الأموال كاشتباه آخر. وعلاوة على ذلك، في معظم قضايا غسل الأموال التي رفعتها السلطات من قبل طرف ثالث، كانت هناك صلة واضحة بمرتكب الجريمة الأصلية (على سبيل المثال، علاقة عائلية وثيقة). وهذا أمر مثير للقلق، نظراً لأن الحالات العملية تسلط الضوء على أن المجرمين يقومون بأنشطة غسل أموال معقدة داخل الولاية القضائية. ويشمل ذلك أنشطة غسل الأموال التي تشمل المحامين، واستخدام رجال/نساء وهميين وشركات وهمية، وفواتير مزورة، ورشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب لتسهيل الإخفاء، واستخدام أنظمة الحوالة البديلة وأطراف ثالثة حسنة النية.

205. وقد عززت الكويت جهودها لملاحقة غسل الأموال إلى حد ما. ومع ذلك، فإن هذه الجهود محدودة بسبب التحديات في تأمين إدانات غسل الأموال. وقد حصلت الكويت على 102 إدانة بغسل الأموال، شملت 369 متهماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هذه القضايا، 56 قضية تتعلق بقضايا تم التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين تم إصدار 46 حكم إدانة فيما يتعلق بقضايا تم التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها قبل الفترة المشمولة بالتقرير. وفي وقت الزيارة الميدانية، بلغ معدل الإدانة في الكويت في القضايا الـ 163 التي تم مقاضاتها/ملاحقتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير 34%. ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه القضايا لا تزال في انتظار الأحكام النهائية، وهو ما قد يؤثر على معدل الإدانة. وبالتوازي مع ذلك، صدرت أحكام نهائية في 99 قضية براءة (في قضايا منفصلة أو متشابهة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت 217 متهمًا.

206. خلال المناقشات مع السلطات واستنادًا إلى الحالات العملية المقدمة، تم تسليط الضوء على العديد من التحديات في تأمين إدانة غسل الأموال في الكويت:

- عندما لا توجد صلة مباشرة بين المتهم وارتكاب الجريمة الأصلية أو عندما لا توجد عناصر ملموسة كافية تثبت الجريمة الأصلية، فإن الإدانة غير مرجحة للغاية.
- تتبع المحاكم أيضًا نهجًا صارمًا عندما يتعلق الأمر بتقييم عناصر القصد والمعرفة لجريمة غسل الأموال. في بعض القضايا، قد تدين المحاكم عن الجريمة الأصلية ولكن ليس عن جزء غسل الأموال بسبب الشكوك حول نية المتهم بغسل المتحصلات. إن الحد الذي تطبقه المحاكم لتحديد ما إذا كان المتهم على علم بأن الأموال هي متحصلات جريمة مرتفع. بالتوازي مع ذلك، تميل المحاكم إلى النطق تلقائيًا بالبراءة عن عنصر غسل الأموال في القضية إذا تمت تبرئة المتهم عن الجريمة الأصلية.

207. وبسبب بعض التحديات التي تم تسليط الضوء عليها أعلاه، لم تحصل الكويت إلا على إدانة واحدة فيما يتعلق بجريمة غسل أموال مستقل وجريمة أصلية أجنبية. وبدون تحسين إطار التعاون الدولي في الكويت لمعالجة المعدلات المنخفضة لتسليم المجرمين أو معدلات الاستجابة للمساعدة القانونية المتبادلة (انظر النتيجة المباشرة 2 في الفصل 8)، ستستمر الكويت في مواجهة تحديات مهمة في قدرتها على ردع ومعاقبة غسل الأموال لمجموعة واسعة من الجرائم. وقد تنبع هذه العقبات أيضًا من الخبرة المحدودة على مستوى المحكمة فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال مقارنة بالقضايا الجنائية الأخرى.

208. ويسمح الإطار القانوني في الكويت بإدانة الأشخاص الاعتباريين، دون المساس بالمسؤولية الجنائية للشخص الطبيعي. ومع ذلك، في الممارسة العملية، هناك مسؤولية جنائية محدودة للأشخاص الاعتباريين، وهو ما لا يتماشى مع ملف المخاطر أو النتائج التشغيلية التي تظهر أن الأشخاص الاعتباريين يستخدمون على نطاق واسع في قضايا غسل الأموال. وتشير الحالات العملية التي قدمتها السلطات إلى أنه عندما يتم استخدام شخص اعتباري للقيام بنشاط غسل الأموال، إذا لم يكن المالك أو المدير، في حالة الشركات، متورطًا بشكل مباشر في ارتكاب جريمة غسل الأموال، فلا يتم متابعة التحقيق ضد الشخص الاعتباري. هناك العديد من القضايا التي تم فيها استخدام أشخاص اعتباريين في أنشطة غسل الأموال، ولكن لم يتم الحصول على إدانة حيث تم اعتبار أن الأشخاص الاعتباريين ومالكهم لم يكونوا على علم بالنشاط وأن الموظفين كانوا يتصرفون بمفردهم. وفي العديد من هذه القضايا المعروضة، من الصعب فهم كيف يمكن أن تكون هذه الحجة دفاعًا موثوقًا به. وهذا يثير أيضًا تساؤلات حول الفهم العام للسلطات فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين لأغراض غسل الأموال، على الرغم من 14 إدانة بغسل الأموال تم تحقيقها ضد أشخاص اعتباريين خلال فترة التقرير (انظر الجدول 3.18).

الجدول 0.15. تحقيقات غسل الاموال والإحالات والإدانات في السنة المالية المعنية

	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
إجمالي القضايا التي تم التحقيق فيها	63	77	83	78	95	**396**
المحال منها للمحكمة	44	31	26	29	21	**151**
إدانات	19	16	12	6	3	**56**

ملاحظة: لا تزال المحاكم تدرس بعض القضايا التي أحيلت إلى المحكمة.

المربع 0.5. عملية لأنواع مختلفة من أنشطة غسل الأموال

حالة عملية 1 - الجرائم الأصلية الأجنبية

اختلست مبالغ كبيرة من الأموال من صندوق تنمية تابع لحكومة أجنبية وأرسلت إلى دولة مختلفة. في الكويت، تضمنت القضية جرائم أصلية أجنبية وغسل أموال مستقل، حيث لم يكن المتهمون بارتكاب جرائم غسل أموال في الكويت متورطين في سرقة الأموال من صندوق تنمية تابع لحكومة أجنبية. في هذه القضية الدولية، كانت الكويت أول دولة تحصل على إدانة بغسل الأموال ومصادرة متحصلات الجريمة التي لا تزال بحاجة إلى تأكيد في انتظار الحكم النهائي. أدين جميع المتهمين الخمسة في الكويت بتهمة غسل الأموال، بما في ذلك اثنان غيابيًا. تم استئناف القضية أمام محكمة التمييز.

وقد أجريت التحقيقات بشكل مشترك في عدة اختصاصات القضائية، بما في ذلك الكويت حيث بدأت القضية من خلال تقرير من وحدة التحريات المالية الكويتية إلى النيابة العامة بشأن معاملة مشبوهة بقيمة 343.7 مليون دينار كويتي (حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي) أرسلها صندوق التنمية الأجنبي إلى حساب إحدى الشركات المملوكة بالكامل للمتهم الأول، بزعم لغرض تسوية عقود الاستشارات وأعمال المقاولات. وقد قام المتهمان الثاني والثالث بتزوير المستندات التي تزعم تبرير سبب المعاملات؛ ولم يتم تنفيذ أي عقود أو أعمال استشارية من هذا القبيل على الإطلاق.

وعند استلام الأموال، قام المتهم الأول بتحويل المبالغ إلى حسابه الشخصي وأجرى عدة تحويلات إلى شركات خارج دولة الكويت لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال مع الاحتفاظ بمبلغ 15.6 مليون دينار كويتي (حوالي 50.5 مليون دولار أمريكي) لنفسه. ولم يكن لأي من المتهمين في قضية الكويت أي تورط، لكنهم جميعًا عملوا مع أحد المتهمين لتأسيس شركات وهمية وتزوير المستندات في محاولة لإضفاء الشرعية على الأموال من أجل إرضاء البنوك المعنية. وكان أحد المتهمين محاميًا استغل منصبه لتزوير المستندات القانونية وكان أيضًا مديرًا بالنيابة لشركات وهمية تستخدم لإخفاء المستفيد الحقيقي للشركات التي تتلقى الأموال.

حالة عملية 2 - غسل أموال من طرف ثالث

بدأت القضية في عام 2018 بناءً على تقرير استخباراتي من وزارة الداخلية يشير إلى أنه استمرارًا للتحقيقات والتحريات التي جرت بشأن جرائم اختلاس أموال عامة لجهة حكومية صدر بشأنها حكم نهائي بالإدانة بالفعل. مرت الأموال موضوع الجريمة الأصلية (4.5 مليون دينار

3

كويتي، أي ما يعادل 14.5 مليون دولار أمريكي تقريبًا) بعدد من المعاملات المالية في عدة حسابات وبنوك داخل وخارج دولة الكويت يسيطر عليها أقارب المتهم الأول في مخطط لتمويه وإخفاء الطبيعة الحقيقية لتلك الأموال.

وكشفت التحقيقات أن المتهم الأول أصدر عمدًا أوامر تحويل من حساب الجهة الحكومية إلى الحسابات المصرفية لعدة شركات. تبع ذلك تحويلات صادرة من أصحاب تلك الشركات إلى الحساب التجاري لشقيق المتهم الأول في الدولة الأجنبية. احتفظ هذا الشخص بجزء من المبلغ في حسابه التجاري وأعاد تحويل جزء آخر إلى حسابه المصرفي في دولة الكويت. ثم قام خلال فترة قصيرة بإعادة توزيع ذلك المبلغ على حسابات شركات وأفراد تربطه بهم علاقات عائلية، ومنهم زوجة المتهم الأول والتي قامت بدورها بتحويل معظم هذه الأموال إلى الخارج إلى حسابات مصرفية في الاتحاد الأوروبي.

وقد أدين خمسة من المتهمين الستة في هذه القضية بجريمة غسل الأموال، بما في ذلك واحد غيابياً، من قبل محكمة الاستئناف. والقضية قيد المراجعة حالياً من قبل محكمة التمييز.

العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة

209. إن غسل الأموال في الكويت يعد جناية تصل عقوبتها إلى السجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات ولا تزيد عن 10 سنوات. والعقوبة المالية لكل من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين هي غرامة لا تقل عن نصف وحتى كامل قيمة الأموال التي كانت موضوع الجريمة. وفي القضايا التي تتوافر فيها عوامل مشددة، يمكن أن تصل العقوبات إلى السجن لمدة 20 عاماً وغرامة ضعف قيمة الأموال. كما أن العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال أقوى من تلك المفروضة على العديد من الجرائم الأصلية مثل الفساد والاحتيال والربا والاختلاس الخاص. يلخص الجدول أدناه نطاق العقوبات المفروضة على الجرائم المختلفة في الكويت.

الجدول 0.16. مجموعة من العقوبات على الجرائم الأصلية المختلفة بما فيها غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجريمة	عقوبات بالسجن (ظروف مشددة)	غرامات (ظروف مشددة)
غسل الأموال	السجن 10 سنوات (السجن 20 سنة)	لا تقل عن نصف قيمة غسل الأموال (ضعف القيمة)
تمويل الإرهاب	السجن 15 سنوات (السجن 20 سنة)	لا تقل عن نصف قيمة تمويل الإرهاب (ضعف القيمة)
الاحتيال	السجن 3 سنوات	لا تزيد على 225 دينار كويتي
الربا	السجن 1 سنة	75 دينار كويتي
جرائم الفساد (الأموال العامة)	السجن 5 سنوات (السجن مدى الحياة)	ضعف القيمة المختلسة
الاختلاس/خيانة الأمانة	السجن 3 سنوات	225 دينار كويتي
الاتجار بالبشر	15 سنة (عقوبة بالإعدام)	-
تهريب المخدرات	السجن مدى الحياة (عقوبة بالإعدام)	-
السرقة والسطو	السجن 2 سنوات (تصل للسجن مدى الحياة)	150 يدنار كويتي (1.125 دينار كويتي)
القمار	السجن 3 أشهر (السجن 2 سنة)	37.500 يدنار كويتي (150 دينار كويتي)
الاتجار بالكحول	السجن 10 سنوات	-
الضرر بالمصالح الوطنية	السجن 15 سنة، لا تقل عن 3	-
الرشوة	السجن 10 سنوات	ضعف قيمة الرشوة
الاتجار بالمذهبات العقلية	السجن 10 سنوات (السجن 15 سنة)	10,000 دينار كويتي
الانضمام لجماعة محضورة	السجن 10 سنوات (السجن 15 سنة)	-

210. لقد زادت قدرة الكويت على مقاضاة وتطبيق عقوبات فعّالة ومتناسبة ورادعة في قضايا غسل الأموال بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير وهي كبيرة. إن العقوبات المفروضة على جرائم غسل الأموال في الكويت ضد الأشخاص الطبيعيين فعّالة ومتناسبة ورادعة. تم تطبيق أحكام بالسجن في 91 قضية غسل أموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع أحكام تزيد عن 5 سنوات في 90٪ من هذه القضايا. لقد زادت أحكام السجن بما يتماشى مع عدد إدانات غسل الأموال خلال هذه الفترة. تم تطبيق الغرامات في 107 قضايا غسل أموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تجاوزت 64٪ من هذه الغرامات 100000 دينار كويتي (حوالي 322000 دولار أمريكي). وعلى نحو مماثل، يتبع عدد الغرامات المخصصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير اتجاهًا مماثلًا للزيادة في عدد إدانات غسل الأموال. وفي الوقت نفسه، ظل عدد الأحكام مع وقف التنفيذ ثابتًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الجدول 0.17. إدانات غسل الأموال - الأحكام المفروضة

حكم إدانة بغسل الأموال	-2018 2019	-2019 2020	-2020 2021	-2021 2022	-2022 2023	المجموع
الغرامات						
تصل حتى 100000 دينار كويتي (تقريباً 322000 دولار أمريكي)	5	6	9	6	13	**39**
أكثر من 100000 دينار كويتي وحتى 500000 دينار كويتي (تقريباً 1.6 مليون دولار أمريكي)	2	2	3	10	11	**28**
أكثر من 500,000 دينار كويتي وحتى 1,500,000 دينار كويتي (تقريباً 4.8 مليون دولار أمريكي)	1	3	1	6	2	**13**
تصل حتى 1,500,000 دينار كويتي (تقريباً 4.8 مليون دولار أمريكي)	0	1	14	1	11	**27**
المجموع	**8**	**12**	**27**	**23**	**37**	**107**
احكام بالسجن						
3-5 سنوات	2	0	4	6	3	**15**
5-7 سنوات	2	5	10	7	13	**37**
10 سنوات	4	7	4	9	11	**35**
أكثر من 10 سنوات	0	1	6	0	3	**10**
أحكام مع وقف التنفيذ	1	1	2	0	2	**6**
مجموع الأحكام بالسجن	**9**	**14**	**26**	**22**	**32**	**103**

ملاحظة: لا تزال المحاكم تدرس بعض القضايا التي أحيلت إلى المحكمة.

211. عندما يتم تأمين الملاحقات القضائية ضد الأشخاص الاعتباريين، تكون العقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة. كما هو موضح في الحالة أدناه (المربع 3.6)، تم تطبيق غرامات كبيرة على الأشخاص الاعتباريين المدانين بتهمة غسل الأموال بالإضافة إلى الأمر بتصفيتهم في بعض القضايا.

3

الجدول 0.18. إدانات على الأشخاص الاعتبارية بغسل الأموال 2018-2023

	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
أنواع الأشخاص الاعتبارية	تم مقاضاته	تم إدانته	تم مقاضاته	تم إدانته	تم مقاضاته	تم إدانته	تم مقاضاته	تم إدانته	تم مقاضاته	تم إدانته	تم مقاضاته	تم إدانته
شركة جمعية	3	0	0	1	0	3	8	0	1	4	**12**	**8**
جمعية	6	0	0	0	0	0	0	0	0	6	**6**	**6**

ملاحظة: لا تزال المحاكم تدرس بعض القضايا التي أحيلت إلى المحكمة.

المربع 0.6. عقوبات ضد الأشخاص الاعتبارية المدانين بغسل الأموال 2022-2023

في السنة المالية 2022-2023، أدين 10 أشخاص اعتباريين بتهمة غسل الأموال في ثلاث قضايا مختلفة. فيما يلي ملخص للعقوبات المفروضة على هؤلاء الأشخاص الاعتباريين.

القضية 1: أمرت المحكمة بالحظر الدائم من ممارسة الأنشطة التجارية وإغلاق المكاتب لجميع الأشخاص الاعتباريين الستة. بالإضافة إلى ذلك، تم تغريم اثنين من الأشخاص الاعتباريين بمبلغ 1,000,000 دينار كويتي (حوالي 3,2 مليون دولار أمريكي) و1,970,911 دينار كويتي (حوالي 6,4 مليون دولار أمريكي) على التوالي.

القضية 2: غرمت المحكمة ثلاثة أشخاص اعتباريين مجتمعين مع خمسة أشخاص طبيعيين مبلغًا إجماليًا قدره 120,668,569 دينار كويتي (حوالي 389 مليون دولار أمريكي) وأمرت أيضًا بالحظر الدائم من ممارسة الأنشطة التجارية للأشخاص الاعتباريين الثلاثة.

القضية 3: غرمت المحكمة الشخص الاعتباري بمبلغ 375,450 دينار كويتي (حوالي 1,2 مليون دولار أمريكي) وأمرت بتصفية الشخص الاعتباري.

استخدام التدابير البديلة

212. أشارت السلطات الكويتية إلى أنه عندما لا يكون المتهم مواطنًا كويتيًا ولا يمكن تأمين إدانة بغسل الأموال، يمكن اتخاذ تدابير بديلة مثل ترحيل الجاني ولكن لا يتم اعتمادها بشكل روتيني.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 7

الترجيح والاستنتاج:

تمتلك سلطات إنفاذ القانون الموارد الكافية لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. ومع ذلك، فإن تحديد قضايا غسل الأموال من خلال التحقيقات المالية الموازية محدود وعدد التحقيقات المالية الموازية منخفض، وربما يرجع ذلك إلى الافتقار إلى التنسيق بين سلطات إنفاذ القانون بشأن الأنواع المختلفة من الجرائم الأصلية. وفي حين زادت الكويت من تحقيقاتها في غسل الأموال بشكل عام، فإن الجريمة الأصلية الوحيدة التي تدفع هذه الزيادة هي الاحتيال بينما ظلت الجرائم الأخرى ثابتة. باستثناء الاحتيال، يظل عدد التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال مستقرًا فيما يتعلق بمعظم الجرائم الأصلية، وبالتالي، لم تزد القضايا بما يتماشى مع التحقيقات في الجرائم الأصلية.

وتقوم الكويت بشكل أساسي بملاحقة قضايا غسل الأموال البسيطة حيث توجد احتمالية عالية لتأمين الإدانة، وهي القضايا التي يكون فيها للجريمة الأصلية صلة مالية واضحة، مثل الاحتيال والفساد والربا. ومع ذلك، وبسبب أوجه القصور فيما يتعلق بتقييم المخاطر، لا تقوم الكويت بالتحقيق في غسل الأموال وملاحقته بشكل كامل بما يتماشى مع ملف المخاطر الخاص بها.

وتقتصر جهود الكويت في ملاحقة غسل الأموال على التحديات في تأمين إدانات غسل الأموال. أمنت الكويت على 56 إدانة بغسل الأموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهذا الرقم منخفض مقارنة بالإدانات بجرائم أخرى وجرائم أصلية ومعظم قضايا غسل الأموال تتعلق بقضايا بسيطة تتعلق بغسل الأموال الذاتي. لا يتم مقاضاة القضايا المحدودة التي تنطوي على الميسرين المهنيين لغسل الأموال أو أطراف ثالثة أخرى غير متورطة في ارتكاب الجريمة الأصلية بالقدر المناسب.

تطبق الكويت عقوبات رادعة ومتناسبة وفعالة ضد الأشخاص الطبيعيين، ولكن في الممارسة العملية هناك نقص في المسؤولية الجنائية ضد الأشخاص الاعتباريين. وعلاوة على ذلك، لا تطبق الكويت تدابير بديلة بشكل كبير عندما لا يمكن تأمين الملاحقات القضائية.

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متوسط**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 7.

النتيجة المباشرة 8 – المصادرة

213. يجعل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القانون 2013/106) مصادرة الأموال[18] عقوبة إلزامية في حالة الإدانة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمتد المصادرة إلى الأموال والوسائط التي تشكل متحصلات الجريمة والمتحصلات والوسائط المخصصة للاستخدام في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية (انظر التوصية 4). ويسمح القانون أيضًا بالمصادرة غير المستندة إلى الإدانة عندما يكون مرتكب الجريمة متوفى.

214. في الكويت، تعد النيابة العامة السلطة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ أوامر المصادرة وكذلك اتخاذ التدابير المؤقتة فيما يتعلق بضبط وتجميد الأصول. لا يوجد حكم قانوني يسمح للسلطات المختصة الأخرى بتحديد وتتبع وتقييم الممتلكات الخاضعة للمصادرة. ومع ذلك، في الممارسة العملية، يمكن لوزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية الكويتية ونزاهة والهيئة العامة للجمارك، في سياق تحقيقاتها، مساعدة النيابة العامة في تحديد الأموال والأصول التي قد تخضع لتدابير مؤقتة و/أو مصادرة. كما يمكن لهذه السلطات أن تطلب من النيابة العامة أن يبدأ إجراءات التجميد ولكن لا يمكنها أن تتخذ إجراءات التجميد بنفسها. على سبيل المثال، في حالة وجود معاملة مشبوهة يتم إخطار

18 يُعرَّف بأنه "أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي" في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي.

وحدة التحريات المالية الكويتية بها في شكل تقرير عن المعاملات المشبوهة، ستحتاج وحدة التحريات المالية إلى أن تطلب من النيابة العامة أن يبدأ تجميد الأصول.

3

مصادرة المتحصلات والوسائط والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف سياسي

215. تسعى الكويت إلى مصادرة المتحصلات والوسائط والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف سياسي إلى حد ما. لا تشكل المصادرة محوراً لاستراتيجية الكويت الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة عملها (2022-2027) ورغم إعطائها الأولوية إلى حد ما على المستوى الوطني، فإن تعزيز المصادرة لم يتم تحديده كأولوية استراتيجية في الاستراتيجية الوطنية ولا توجد إجراءات في خطة العمل تهدف إلى زيادة المصادرة، على الرغم من انخفاض مستويات الأموال المضبوطة. هناك إجراء واحد بشأن تنسيق التعاون المحلي لتقديم المساعدة للدول الأجنبية في استرداد الأموال والأصول المتعلقة بالجرائم الأصلية الأجنبية.

216. لا توجد لدى السلطات المختصة سياسة مكتوبة محددة بشأن تحديد وتعقب وتجميد وضبط المتحصلات والوسائط المستخدمة في الجريمة. ومن المعترف به أن هذا مجال يتطلب التحسين وتعمل السلطات حاليًا على معالجته. ومع ذلك، فإن السلطات المختصة لديها إرشادات حول كيفية إجراء الأنشطة التشغيلية فيما يتعلق بتحديد الأصول في سياق التحقيق المالي. إن إجراءات التحقيقات المالية المتعلقة بغسل الأموال التي تنفذها النيابة العامة، على الرغم من أنها ليست سياسة، تحدد الحاجة إلى تحديد الأصول المملوكة للمشتبه بهم المحليين أثناء التحقيق الجنائي. ويتضمن ذلك الاتصال بوزارة العدل فيما يتعلق بالعقارات، ووزارة الداخلية فيما يتعلق بالمركبات، وهيئة أسواق المال فيما يتعلق بملكية الأوراق المالية والأسهم. ولا تقدم الإجراءات أي تعليمات بشأن التحقيق في الأصول التي قد توجد في الخارج. وفي إرشاداتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تتضمن وزارة الداخلية إجراءً حول كيفية التعامل مع قرار من النيابة العامة بشأن ضبط الأموال.

217. وتسعى سلطات إنفاذ القانون إلى تحديد الأصول التي سيتم ضبطها و/أو تجميدها في سياق تحقيقاتها كمبدأ عام. وبعد أن تصدر النيابة العامة أمر تجميد أو ضبط، يتم توزيعه على جميع أصحاب المصلحة والسلطات ذات الصلة والكيانات الملزمة التي يجب عليها تجميد الأموال أو الأصول وإخطار النيابة العامة. لا تخضع أوامر التجميد لجدول زمني، وتتمتع النيابة العامة بالسلطة التقديرية الكاملة لإلغاء أو تعديل الأمر في أي وقت. ويجوز للأطراف المعنية تقديم استئناف ضد التجميد أو الضبط إلى المحكمة المختصة خلال شهر واحد من تاريخ صدور الأمر. ويجب على المحكمة أن تبت في الاستئناف على الفور، إما برفضه أو بإلغاء الأمر أو تعديله ووضع الضمانات اللازمة إذا لزم الأمر. ولا يجوز تقديم استئناف مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ القرار بشأن الشكوى الأولى.

الجدول 0.19. إحصائيات حول القضايا الجنائية والقرارات القضائية حول المضبوطات (التدابير المؤقتة) والمصادرات (2018-2023)

السنة	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
إجمالي عدد القضايا الجنائية التي تم التحقيق فيها	16 588	16 843	17 079	19 081	21 442	91 033
إجمالي عدد القضايا التي تم تأمين إدانة فيها	3 751	4 640	4 979	7 199	11 424	31 993
إجمالي عدد القضايا الصادرة بتدابير مؤقتة	9	2	28	5	8	52
عدد أوامر المصادرة في قضايا غسل الأموال	1	10	11	12	19	53
عدد أوامر المصادرة في قضايا لا ترتبط بغسل الأموال	701	737	546	698	679	3 361

218. أصدرت الكويت 3414 أمر مصادرة خلال فترة التقرير، وهو ما يمثل متوسط 683 أمر مصادرة سنويًا (انظر الجدول 3.19). تشير هذه الأرقام إلى أن الكويت تسعى إلى المصادرة كهدف سياسي إلى حد ما. وعند قراءتها بالاقتران بالمبالغ المستردة، يبدو أن المصادرة تسعى إلى تحقيقها كهدف سياسي فيما يتعلق بقضايا غسل الأموال وبدرجة أقل بالنسبة للقضايا غير المتعلقة بغسل الأموال. ولا تدر بعض هذه القضايا سوى متحصلات جنائية هامشية، وهو ما لا يؤدي إلى النظر في تدابير المصادرة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الكويت من مصادرة

واسترداد أكثر من 167 مليون دينار كويتي (حوالي 541 مليون دولار أميركي)، وهو مبلغ كبير (انظر الجدول 3.21). وفي قضايا غسل الأموال، أصدرت الكويت 53 أمر مصادرة لمبالغ تزيد على 521 مليون دينار كويتي (حوالي 1.6 مليار دولار أميركي)، وهو ما يمثل في المتوسط 9.8 مليون دينار كويتي (حوالي 29.5 مليون دولار أميركي) لكل أمر مصادرة. ويمثل هذا مبلغاً كبيراً ويسلط الضوء على أن الكويت تسعى إلى المصادرة في تلك القضايا. وفي قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال، أصدرت الكويت 3361 أمر مصادرة لمبالغ تبلغ 22.3 مليون دينار كويتي (حوالي 67.2 مليون دولار أميركي)، وهو ما يمثل في المتوسط 6600 دينار كويتي (حوالي 20 ألف دولار أميركي) لكل أمر مصادرة. وعلى الرغم من العدد الكبير لأوامر المصادرة الصادرة، فإن المبالغ المتضمنة في قضايا غير غسل الأموال أقل أهمية ولكنها لا تزال تمثل إنجازاً. ويجب أن تؤخذ نتائج المصادرة في سياق ثروة الكويت.

مصادرة المتحصلات من الأصول الأجنبية والمحلية، والمتحصلات الموجودة في الخارج

219. على الرغم من أن الكويت لديها إطار قانوني مناسب لملاحقة المصادرة (انظر التوصية 4)، إلا أن المناقشات مع السلطات أبرزت أن معظم المصادرة تتم عندما تتعلق الحالات بغسل الأموال أو فساد الموظفين العموميين. على الرغم من أن سلطات إنفاذ القانون في الكويت قامت بضبط ومصادرة أموال وأصول المشتبه بهم والمتهمين والتي تمثل مبالغ كبيرة، فإن النهج التقييدي للكويت في المصادرة حد من نطاق الجرائم التي يتم فيها تطبيق المصادرة. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات التي تواجهها الكويت في تأمين إدانات غسل الأموال (انظر 3.3) تؤثر بشكل كبير على قدرة السلطات المختصة على تأمين المصادرة في جميع القضايا الجنائية.

الجدول 0.20. قيمة الأصول المضبوطة والمصادرة في قضايا لا تشمل على جريمة غسل الأموال (2018-2023)

السنة	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
قيمة الأصول المضبوطة (دينار كويتي)	9 598 845	1 395 467	3 241 557	1 852 330	2 105 231	**18 193 430**
قيمة الأصول المصادرة (دينار كويتي)	260 497	1 204 565	18 458 836	1 067 076	1 352 046	**22 343 020**
عدد أوامر المصادرة	701	737	546	698	679	**3 361**

220. كما تم تسليط الضوء عليه سابقًا، لا تعتبر جميع الجرائم التي تدر متحصلات مالية كبيرة أنها تحتوي على عنصر غسل الأموال في الكويت. على الرغم من نهج الكويت الشامل للجرائم، حيث تعتبر جميع الجرائم جرائم غسل أموال أصلية، فإن السلطات المختصة تقتصر في الغالب على قضايا غسل الأموال والفساد العام عندما يتعلق الأمر بالتدابير المؤقتة بينما تم متابعة المصادرة على نطاق أوسع في قضايا أخرى.

221. تشير الحالات العملية إلى أنه عندما تلغي المحاكم إدانة غسل الأموال، حتى لو أدين المتهم بارتكاب الجريمة الأصلية، فمن غير المرجح أن يتم متابعة المصادرة. في المتوسط، صادرت الكويت ما يقرب من مليون دينار كويتي سنويًا في القضايا التي لا تتضمن جريمة غسل الأموال، مع الاستثناء الملحوظ لعام 2020-2021 حيث تمت مصادرة أكثر من 18 مليون دينار كويتي (انظر الجدول 3.20). أصدرت الكويت أوامر مصادرة في قضايا غسل الأموال بمبلغ إجمالي يبلغ حوالي 520 مليون دينار كويتي (انظر الجدول 3.21)، بينما صادرت ما يقرب من 22.3 مليون دينار كويتي في قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال. وبالتالي، أثبتت الكويت قدرتها على تأمين المصادرة في كل من قضايا غسل الأموال وغير المرتبطة بغسل الأموال. ومع ذلك، تظل المصادرة في القضايا غير المرتبطة بغسل الأموال أقل، وتحرم الكويت إلى حد أقل المجرمين من الأموال والأصول المكتسبة من خلال أنشطة غير قانونية خارج غسل الأموال.

3

الجدول 0.21. إجمالي قيمة الاموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة والمستردة (2018-2023)

	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال	قضايا غسل الأموال	قضايا غير مرتبطة بغسل الأموال
مجمدة ومحجوزة (دينار كويتي)	24 361 753 6+ عقارات	9 598 845	1 000	1 395 467	30106 +21 + عقار 64 مركبة +1 مركبة	3 241 557	6 180 508	1 852 330	126 236	2 105 231	60775 926 +27 عقار +64 مركبة +1 مركبة	27 739 435
أوامر المصادرة	1800 + مركبتين	260 497	28280 444 +37 عقار +6 مركبات	1 204 565	114 782 773	18 458 836	6 784 045	1 067 076	370 324 616	1 352 046	52017 3678 +37 عقار +8 مركبات	22 343 020
مصادرة فعلية (مستردة)			136 102 079		1 542 753		47 023		29 643 392		167 335 247	
مستردة للمتهم (استئناف أو تبرئة)	1 322 975		0		18 532 374		0		0		19855 349 +16 عقار +52 مركبة +1 مركبة	

222. أصدرت الكويت أوامر مصادرة لأكثر من 520 مليون دينار كويتي (حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي) وتم استرداد 32٪ من هذا المبلغ (167 مليون دينار كويتي، حوالي 518 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت الكويت بشكل مطرد من جهودها لمتابعة المصادرة عندما يكون ذلك ممكنًا. تم إصدار تسعة عشر أمرًا بالمصادرة في 2022-2023 مقابل أمر واحد في 2019/2018، مما يسلط الضوء على الجهود المعززة التي تبذلها السلطات. كما هو موضح في النتيجة المباشرة 7، فإن العدد الإجمالي لإدانات غسل الأموال التي تم الحصول عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير هو 102، بينما تم إصدار 53 أمرًا بالمصادرة. هذا يعني أنه بالنسبة لقضايا غسل الأموال التي تم فيها تحقيق الإدانة، تم إصدار أمر مصادرة في حوالي نصف هذه القضايا. وتتعلق أسباب عدم متابعة المصادرة بعد الإدانة في قضايا غسل الأموال بعدم وجود متحصلات إجرامية بحوزة المتهم أو الحفاظ على أطراف ثالثة حسن النية.

223. بالإضافة إلى أصول الحسابات المصرفية، تصادر الكويت مجموعة واسعة من الممتلكات الإجرامية، بما في ذلك النقد والمركبات والعقارات والأسهم في الشركات (انظر الجدول 3.21). كما صادرت الكويت وسائط الجريمة، في شكل مخدرات وهواتف محمولة ووثائق مزورة. خلال الزيارة الميدانية، ذكرت السلطات أيضًا أنها ستسعى في قضية جارية إلى مصادرة الأصول الافتراضية بمجرد صدور الحكم النهائي.

224. وتشكل المصادرة ضد الأشخاص/الكيانات الاعتبارية الاستثناء في قضايا غسل الأموال، على الرغم من أن معظم القضايا المعروضة توضح التورط المهم لمثل هذه الكيانات في مخططات غسل الأموال المعقدة. وفي بعض القضايا النادرة، يتم إصدار غرامات ضد الشخصيات الاعتبارية، ومع ذلك، لا يمكن اعتبارها بديلاً مناسبًا لأوامر المصادرة نفسها.

225. إن النيابة العامة مسؤولة عن إدارة الأصول التي تم ضبطها وتجميدها ومصادرتها. ورغم أنها تمتلك آلية أساسية لتسجيل الأصول المضبوطة والمصادرة على أساس كل حالة على حدة، إلا أنها لا تمتلك نظاماً شاملاً لإدارتها والتصرف فيها، وهو ما يثير القلق في ضوء وضع

الدولة وقيمة هذه الأصول. ومن خلال المناقشات مع السلطات، تعمل النيابة العامة على إنشاء وحدة محددة مخصصة لإدارة الأصول المضبوطة. وفي الوقت الحالي، وفي غياب نظام شامل، يتعين على النيابة العامة حماية قيمة الأصول المضبوطة على أساس كل حالة على حدة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة مثل السيارات والقوارب والعقارات. ومن ثم، فمن الصعب على السلطات تقديم إحصاءات عن قيمة الأصول غير المنقولة المضبوطة والمصادرة والتي لا يتم تحديدها إلا عند بيع الأصول، كما هو موضح في الجدول 3.21.

الجدول 0.22. عدد وقيمة الأصول المتعلقة بأوامر التعويض في قضايا الأموال العامة

السنة	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
عدد أوامر التعويض	5	5	13	13	24	**60**
قيمة أوامر التعويض (دينار كويتي)	159 709	426 798	6 222 391	2 651 030	91 193 576	**100 653 504**
قيمة أوامر التعويض التي تم البت فيها (دينار كويتي)	11 567 181	155 323	742 193	10 435 579	27 155 181	**50 055 457**

ملاحظة: قيمة التعويض الذي تم البت فيها قد تتعدى قيمة أمر التعويض نفسه. وأشارت السلطات إلى أن المتهمين في كثير من القضايا يعيدون المبلغ المضبوط إلى الضحية - السلطة العامة التي تم اختلاس أموالها - في قضايا الأموال العامة قبل أن تصدر المحكمة حكمها. وفي مثل هذه القضايا، وبما أن المبلغ الكامل قد تم تعويضه من قبل المتهم قبل الحكم، فإن المحكمة لن تصدر أمراً بالتعويض وستؤكد أن المتهم قد سدد المبلغ المختلس. وبالتالي، لم تكن هناك حاجة إلى أمر بالتعويض.

226. ويتعامل قانون حماية الأموال العامة (القانون 1993/1) في الكويت على وجه التحديد مع اختلاس الأموال العامة وإساءة استخدامها. ويخضع المخالفون بموجب هذا القانون لـ "إرجاع" (أي استرداد الأموال المختلسة) بالإضافة إلى أي غرامة مخصصة[19]. ورغم أنه ليس تدبير مصادرة، فإن التأثير العملي للتدبير لا يزال استرداد متحصلات الجريمة بعد صدور أمر من المحكمة. كما يسمح قانون حماية الأموال العامة للمحكمة بإصدار أمر إرجاع من أسرة الجاني، حتى لو لم يكن من الممكن مقاضاة الجاني نفسه بسبب انتهاء قانون التقادم للجريمة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إصدار 60 أمر تعويض بلغت قيمتها أكثر من 100 مليون دينار كويتي، مع زيادة مهمة في كل من عدد أوامر التعويض وقيمتها. ورغم أهمية هذا الإجراء، فإن الأهمية الكبيرة لهذه الآلية البديلة تثير أيضًا تساؤلات حول قدرة السلطات المختصة في الكويت على تأمين المصادرة في قضايا الأموال العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة وجود المزيد من أوامر التعويض (60) لقضايا الأموال العامة مقارنة بأوامر المصادرة (53) لجميع القضايا الجنائية، تؤكد بشكل أكبر على التحديات التي تواجه السلطات لتأمين المصادرة في القضايا الجنائية المتعلقة بالأموال غير العامة.

19 وبموجب القانون، تتوافق الغرامة مع "ضعف قيمة ما تم اختلاسه أو ضبطه أو تسهيله".

المربع 0.7. دراسة حالة – قضية إرجاع

دراسة حالة - قضية الضيافة

في عام 2018، أبلغت وزارة الداخلية النيابة العامة بنتائج تدقيق ميزانيتها من قبل ديوان المحاسبة. أثيرت مخاوف بشأن "بند الضيافة" في ميزانية وزارة الداخلية. بعد التحقيقات، تبين أن مسؤولاً رفيع المستوى في وزارة الداخلية اختلس أموال الوزارة من خلال اتفاقيات مع فنادق مختلفة لتزوير الفواتير تفيد، على عكس الحقيقة، أن المبالغ المذكورة فيها هي مدفوعات مقابل الإقامة والخدمات الفندقية مقابل 40٪ من المبالغ الموجودة في الفواتير.

كشف التحقيق أن المتهم الرئيسي (مسؤول وزارة الداخلية) استخدم المبالغ المخصصة له لشراء عقارات في دولة الكويت بعد إتمام عدد من المعاملات لإخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال.

أصدرت محكمة التمييز حكمها النهائي في عام 2023. أدين ستة عشر من المتهمين السبعة عشر، بما في ذلك تسعة بتهمة غسل الأموال. وقد صدر أمر بإرجاع المبالغ المتراكمة التي بلغت 32.3 مليون دينار كويتي (ما يعادل 104.6 مليون دولار أميركي تقريباً).

ولم يصدر أمر مصادرة في هذه القضية.

التدابير المؤقتة

227. بمجرد أن تحدد السلطات المختصة الجريمة الأصلية وتبدأ تحقيقاً إضافياً في غسل الأموال، فإنها تكون قادرة على الحصول على أوامر تجميد على وجه السرعة. كما أن لديها الأدوات المتاحة لتحديد وتتبع الأصول المستهدفة لمثل هذه الأوامر، وخاصة في القضايا المحلية. يمكن تجميد جميع الأصول المملوكة للمشتبه بهم وضبطها في البداية دون الحاجة إلى إثبات أنها مستمدة مباشرة من أفعالهم الإجرامية.

228. وأثبتت الكويت أنها تضبط مجموعة من الأصول بما في ذلك النقد وأصول الحسابات المصرفية والعقارات والأحجار الكريمة/المعادن والساعات والمركبات (بما في ذلك القوارب) والخزائن والأسهم. ومع ذلك، فإن قيمة الأصول التي أعيدت إلى المتهمين كبيرة. ومن بين 60 مليون دينار كويتي تم ضبطها خلال فترة إعداد التقرير، أعيد 33% (أكثر من 19 مليون دينار كويتي) إلى المتهمين، بالإضافة إلى 81% من المركبات والقارب الوحيد الذي تم ضبطه والذي أعيد أيضاً. وفي حين أن إعادة الأصول في بعض القضايا تكون مبررة بحقيقة تبرئة الأفراد، فإنه في قضايا أخرى لا يمكن متابعة أمر المصادرة لأن الأصول لا تعتبر جزء من الجريمة.

229. وقد لجأت السلطات المختصة في الكويت إلى التدابير المؤقتة إلى حد ما في قضايا غسل الأموال، ولكنها محدودة في قدرتها على تطبيق التدابير المؤقتة في القضايا غير المتعلقة بغسل الأموال. وينص القانون الكويتي على تجميد أو ضبط الأموال أو الوسائط عندما تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجريمة الأصلية. وعلى الرغم من نهج الكويت الذي يركز على جميع الجرائم، فقد أشارت السلطات المختصة إلى أن تنفيذ التدابير المؤقتة يثبت أنه أكثر تحديًا في القضايا التي لا تتعلق مباشرة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. تم ضبط أو تجميد الأموال و/أو الأصول في 52 قضية فقط كانت مرتبطة بغسل الأموال. ولم يزد هذا الرقم خلال فترة الإبلاغ على الرغم من الزيادة المطردة في عدد تحقيقات غسل الأموال (انظر الجدول 3.12). وحتى إذا كانت التدابير المؤقتة مقتصرة في الغالب على قضايا غسل الأموال، فإن أوامر الضبط البالغ عددها 52 تبدو منخفضة مقارنة بتحقيقات غسل الأموال البالغ عددها 395 والتي تم تحريكها خلال فترة التقييم.

230. كما يسلط انخفاض عدد التدابير المؤقتة (52) مقارنة بأوامر المصادرة (53) في قضايا غسل الأموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير الضوء على العقبات التي تواجهها السلطات عند تحديد الأموال والأصول في القضايا الجنائية. وفقًا للسلطات، على الرغم من أن المدعين العامين يسعون إلى ضبط أو تجميد الأموال في كل قضية بين يديهم، فإن هذا ليس ممكنًا دائمًا حيث يكون المجرمون في كثير من القضايا قد اتخذوا خطوات لإخفاء أو تبديد أو التصرف بالأصول قبل اكتشاف الجريمة التي تتم محاكمتهم من أجلها. ويزعمون أن الأموال ربما تم تحويلها إلى

الخارج أيضًـا، وفي هذه الحالة يجب اتباع عملية الاتصـال الدولي قبل أن يكون لأمر التجميد تأثير، وهو أمر قد يسـتغرق سـنوات عديدة لتحقيقه. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت السلطات أن التوقيت المناسب للسلطات المختصة لإحالة القضية إلى النيابة العامة له تأثير على القدرة على تجميد وضـبط الأصـول. ومن غير الواضـح ما إذا كانت السـلطات قد اتخذت خطوات خلال الفترة المشـمولة بالتقرير للتعويض عن العقبات التي تم تحديدها.

المصادرة المتعلقة بالجرائم الأصلية الأجنبية ومتحصلات الجريمة المنقولة إلى دول أخرى

الجدول 0.23. قيمة الأصول المصادرة بالخارج، عن جميع الجرائم 2018-2023

السنة	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
قيمة الأصول المصادرة (دينار كويتي)	0	0	0	968 250	75 617 020	76 585 270

231. كما أوضحت السلطات من خلال الحالات العملية والمناقشات أعلاه، تواجه الكويت خطرًا كبيرًا من متحصلات الجريمة المنقولة والمنتشرة في دول أخرى. وهذا خطر خاص في قضايا غسل الأموال لأن المتحصلات قد يتم غسلها باستخدام مخططات تنطوي على أشخاص اعتبارية أو أفراد يكتسـبون أصـولاً عالية القيمة مثل العقارات أو يحتفظون بحسـابات في اختصـاصـات قضـائية أجنبية كما هو موضـح من خلال الحالات العملية. إلى حد ما، تشير الحالات العملية أيضًا إلى أن الكويت قد تُستغل في غسل المتحصلات من الجرائم الأصلية الأجنبية.

232. إن الطلبات المقدمة إلى السـلطات الخارجية لتتبع وتجميد واسـترداد الأصـول هي النوع الأكثر شـيوعًا من طلبات المسـاعدة القانونية المتبادلة المرسلة. تم تقديم 64 طلبًا لتتبع وتجميد الأصول في فترة التقييم وتم تقديم 8 طلبات لاسترداد الأصول عند اكتمال عملية الملاحقة الجنائية. بالنسـبة للجرائم الأصـلية الأجنبية، فإن قدرة الكويت على التحقيق السـريع وبدء المصـادرة محدودة بسـبب الصـعوبات في تأمين التعاون الدولي (انظر النتيجة المباشـرة 2). ومع ذلك، في ثلاث قضـايا، نجحت النيابة العامة في اسـترداد أصـول موجودة في الخارج: في يوليو 2018، من الإمارات العربية المتحدة؛ وفي مايو 2021 من سـويسـرا (3,135,394 مليون دولار أمريكي) وفي نوفمبر 2022 من البحرين (مبلغ 30,088,646.894 دينار كويتي، أي ما يقرب من 98 مليون دولار أمريكي). تمكنت الكويت من تأمين مصـادرة أصـول موجودة في الخارج في قضـية واحدة مهمة (انظر المربع 3.6 أعلاه، الحالة العملية 1). ومع ذلك، تم اسـتئناف هذه القضـية وهي على مسـتوى محكمة التمييز. وبصـرف النظر عن هذه القضـية، تمكنت الكويت من مصـادرة أصـول موجودة في الخارج في عامي 2021-2022 بمبلغ 968,250 دينار كويتي (أي ما يقرب من 3,1 مليون دولار أمريكي).

المربع 0.8. التدابير المؤقتة وحالات عملية على المصادرة

حالة عملية 1 - المصادرة في قضية احتيال وغسل أموال

بدأت القضية في عام 2018 من قبل وزارة الداخلية مشيرة إلى أن أحد نزلاء السجن المركزي الذي يقضي عقوبته يستخدم أجهزة اتصال أدخلها إلى زنزانته بشكل غير قانوني لإنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل انتحال صفة أفراد من الأسرة الحاكمة ورجال الأعمال. وقد قام المتهم بإغراء الضحايا والاحتيال عليهم بأموالهم من خلال عرض فرص استثمارية تتعلق بشراء وبيع الساعات الفاخرة والمجوهرات بمساعدة 8 شركاء عملوا كممثلين له بعلمهم المسبق بالمخطط الإجرامي بهدف الاستحواذ على أموال الضحايا. واستحوذوا من خلال ذلك المخطط على مبلغ إجمالي قدره 2,593,399 دينار كويتي (حوالي 8,2 مليون دولار أمريكي) من الضحايا نقدًا وتحويلات نقدية وساعات فاخرة.

صدر حكم نهائي من محكمة التمييز في عام 2021 بإدانة جميع المتهمين والحكم على المتهم الأول بالسجن عشر سنوات وشركائه لمدة أربع سنوات وغرامة قدرها 1,500,000 دينار كويتي (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) ومصادرة ممتلكات بقيمة مكافئة بمبلغ إجمالي قدره 2,593,399 دينار كويتي.

حالة عملية 2 - ضبط وتجميد النقد المتعلق بالحوالة البديلة

في عام 2023، أرسلت وحدة التحريات المالية الكويتية تقريرًا إلى النيابة العامة بناءً على تقرير معاملات مشبوهة تلقاه من أحد البنوك يشير إلى أن المدعى عليه تلقى في غضون عام واحد 1.6 مليون دينار كويتي (حوالي 5.2 مليون دولار أمريكي) من أفراد مختلفين على الرغم من حصوله على معاش تقاعدي قدره 1500 دينار كويتي (حوالي 4890 دولارًا أمريكيًا) كمصدر دخله الوحيد. تم سحب معظم هذه الأموال نقدًا بينما تم تحويل البعض الآخر إلى أقارب المدعى عليه.

أصدرت النيابة العامة أمرًا بتجميد جميع الأصول باسم المدعى عليه باستثناء المعاش التقاعدي الشهري الذي يتقاضاه. ولا يزال التحقيق جاريًا.

مصادرة المعاملات عبر الحدود غير المعلنة أو غير المصرح بها للعملة/الأدوات غير القابلة للتداول لحاملها

233. لا يزال النقد هو الطريقة السائدة للدفع في اقتصاد الكويت. منذ عام 2022، كانت شركات الصرافة في الكويت تستورد أكثر من 1.3 مليار دينار كويتي (حوالي 4.3 مليار دولار أمريكي) نقدًا لتلبية طلبات العملات الأجنبية للمواطنين والحجم الكبير للسكان المغتربين في الكويت. تقع الكويت بالقرب من عدة اختصاصات قضائية عالية المخاطر وغير مستقرة في الشرق الأوسط مثل سوريا واليمن، وتشترك في حدود برية مع العراق وتشترك أيضًا في حدود بحرية ولديها روابط تجارية مهمة مع إيران. كل عام، يدخل ويغادر الكويت ملايين الركاب وكميات كبيرة من البضائع، مما يمثل بيئة محفوفة بالمخاطر المرتفعة للأموال النقدية التي يتم الإعلان عنها بشكل خاطئ ونقلها إلى داخل الدولة وخارجها.

234. تمتلك الكويت الصلاحيات اللازمة لضبط ناقلو النقد الذين يعلنون بشكل كاذب أو لا يقومون بالإقرار عن النقد والذين يتعين عليهم الإقرار عن قيمة العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تتجاوز 3000 دينار كويتي (حوالي 9714 دولارًا أمريكيًا)، انظر التوصية 32.

الجدول 0.24. إقرارات العملة والإفصاحات المتعلقة بها في الكويت 2018-2023

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
المسافرون القادمون	10 720 287	10 772 566	2 743 365	2 426 021	8 795 884	9 132 379	**44 590 502**
إقرارات/التصريح عند الوصول	126	110	25	26	213	50	**550**
القيمة (دينار كويتي)	669 685	560 140	661 096	1 012 843	6 356 995	1 122 589	**10 383 348**
المسافرون المغادرون	10 641 116	10 789 686	2 897 464	2 686 481	8 458 757	8 975 490	**44 448 994**
إقرارات/التصريح عند المغادرة	202	592	198	291	1 084	335	**2 702**
القيمة (دينار كويتي)	1 557 729	2 634 387	975 653	4 824 325	17 267 381	4 986 446	**32 245 921**

*ملاحظة الأرقام كما هي حتى 30 أبريل 2023.

235. كما هو مذكور في الفصل 2 (السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق)، على الرغم من أن الهيئة العامة للجمارك جزء من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت مشاركة في عملية التقييم الوطني للمخاطر، إلا أنها لم تتمكن من تقديم أي تفاصيل حول المخاطر الكبيرة أو نوع الأنشطة عبر الحدود أثناء الزيارة الميدانية. وعند سؤالها، أشارت الهيئة العامة للجمارك إلى أن الضباط على الحدود يراقبون الركاب بشكل استباقي ويبحثون عن حالات عدم الإفصاح، وخاصة بالنسبة للركاب القادمين

من اختصاصات قضائية عالية المخاطر. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي معلومات لفريق التقييم فيما يتعلق بالاختصاصات القضائية التي يمكن اعتبارها عالية المخاطر، أو أنواع التدابير التي يتم اتخاذها للتخفيف من المخاطر الناجمة عن التحركات عبر الحدود. وهذا يثير مخاوف كبيرة بشأن فهم السلطات المختصة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالحركات عبر الحدود وقدرة الهيئة العامة للجمارك على تحديد غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

236. إن دور الهيئة العامة للجمارك في الكشف عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقيق فيه في الكويت محدود. تضم الهيئة العامة للجمارك قسمًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يضم 98 ضابطًا منتشرين في جميع نقاط الدخول لحوالي 44 مليون مسافر يغادرون ويصلون إلى الكويت على مدى السنوات الخمس الماضية. تتولى الهيئة العامة للجمارك الرقابة على نظام إقرارات النقد وصيانته، وإجراء عمليات البحث على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الداخلية في الهيئة فيما يتعلق بإقرارات النقد، ومراقبة سفر بعض الأفراد المشتبه في تورطهم في جرائم جنائية، وتلقي وإدارة قضايا الإقرارات الكاذبة وعدم الإقرار، وإجراء التحقيقات الأولية في هذه القضايا. ومع ذلك، فإن دور الهيئة يتلخص بشكل أساسي في تحديد ما إذا كانت هناك حالة إقرار كاذبة أو حالة عدم إقرار أم خلاف ذلك. إذا لزم الأمر إجراء تحقيقات لاحقة، ستتولى وزارة الداخلية القضية لأنها تضع أيضًا ضباطًا عند كل نقطة دخول من أجل الاتصال بضباط الهيئة العامة للجمارك ومساعدتهم. لا توجد مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للجمارك ووزارة الداخلية والتي يمكن أن تساعد بشكل أفضل في الكشف عن قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناجمة عن تحركات النقد عبر الحدود.

الجدول 0.25. الإقرارات النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود من قبل شركات الصرافة 2022-2023

	2022		2023		المجموع	
	مستلمة	مرسلة	مستلمة	مرسلة	مستلمة	مرسلة
عدد إقرارات النقد	1 807	187	650	127	2 457	314
قيمة أوامر إقرارات النقد (دينار كويتي)	1 010 200 832	88 091 281	349 963 631	52 481 499	1 360 164 463	140 572 780
عدد الإقرارات الكاذبة/غير المعلن عنها	0	0	0	0	0	0

237. استيراد كميات هائلة من النقد فعليًا من قبل شركات الصرافة في الكويت منذ عام 2022، كما هو موضح في الجدول أعلاه. تتخذ الهيئة العامة للجمارك تدابير لمراقبة استيراد وتصدير النقد من قبل شركات الصرافة. أفادت السلطات أن النقد المستورد والمصدر لشركات الصرافة من مصادر مشروعة ولم تواجه السلطات أبدًا موقفًا حيث تبين أن الإقرار المصاحب للنقد غير دقيق. أظهرت الحالة العملية أن شركات الصرافة تُستخدم غالبًا في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب إما لغسل أو نقل المتحصلات. استوردت شركات الصرافة في الكويت أكثر من 1.3 مليار دينار كويتي (حوالي 4.3 مليار دولار أمريكي) نقدًا وتم تصدير أكثر من 140 مليون دينار كويتي على مدى العامين الماضيين. إن هذه الكميات الكبيرة إلى جانب أوجه القصور المستمرة في الالتزام المتعلقة بقطاع شركات الصرافة (انظر الفصلين 5 التدابير الوقائية والفصل 6 الرقابة) تثير القلق بشأن إمكانية نقل متحصلات الجريمة على نطاق واسع عبر تحركات النقد عبر الحدود.

3

الجدول 0.26. الإقرارات الكاذبة/غير المعلن عنها

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
عدد إقرارات النقد	328	702	223	317	1,297	385	542
قيمة إقرارات النقد (دينار كويتي)	2 227 414	3 194 527	1 636 749	5 837 168	23 624 376	6 109 035	7 104 878
عدد الإقرارات الكاذبة/غير المعلن عنها	9	4	2	1	4	0	3
عدد العقوبات على الإقرارات الكاذبة/غير المعلن عنها	9	4	2	1	1	0	3
قيمة العقوبات على الإقرارات الكاذبة/غير المعلن عنها	2 009 675	140 140	38 470	48 763	25 157	0	377 034
عدد البلاغات لوزارة الداخلية/النيابة العامة	9	5	3	2	3	1	0

ملاحظة: الأرقام لعام 2023 هي حتى 30 أبريل 2023.

238. لم تحدد السلطات المختصة أي حركة عبر الحدود فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب لا تتوافق مع ملف مخاطر الدولة أو تقدم حالات عملية توضح ضبط أموال نقدية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. على الرغم من اكتشاف 17 حالة من عدم الإقرار عن النقد أو تقديم إقرار كاذب به، إلا أنها لم تكن حالات غسل أموال مقارنة بتلك التي حدثت خلال فترة الإبلاغ. أبلغت الهيئة العامة للجمارك عن 23 قضية اشتباه[20] لوزارة الداخلية/النيابة العامة خلال فترة الإبلاغ، ومع ذلك لم يكن لأي منها عنصر غسل أموال أو تمويل إرهاب. وفقًا للسلطات، فإن هذه القضايا تتعلق بالتهريب أو عدم الإفصاح عن النقد دون وجود عنصر غسل أموال.

239. من بين 17 حالة من قضايا الإفصاح الكاذب/غير المعلن، أدت 12 قضية إلى الإدانة 8 قضايا إلى المصادرة. كانت جميع الإدانات فقط فيما يتعلق بعدم الإفصاح أو الإفصاح الكاذب وليس لغسل الأموال أو الجرائم الأصلية الأخرى. وهذا يثير بعض المخاوف بشأن قدرة السلطات المختصة على تحديد والتحقيق في التحركات عبر الحدود لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في القضايا التي لم يتم فيها التوصل إلى حكم المصادرة، اعتبر القضاة أن الأموال غير المعلنة كانت من مصادر مشروعة.

240. تقتصر العقوبات المفروضة على الإقرارات الكاذبة/غير المعلنة عن النقود على عقوبة سجن قصوى لمدة عام واحد وعقوبة، والتي لا يمكن اعتبارها عقوبة فعالة ورادعة لمنع المجرمين من ارتكاب مثل هذه الجرائم.

20 من غير الواضح لماذا عدد التقارير المرسلة من قبل الهيئة العامة للجمارك إلى وزارة الداخلية / النيابة العامة أعلى من عدد الإقرارات الكاذبة/غير المعلنة. وأشارت السلطات إلى أن التناقض قد يكون بسبب الاختلافات في الطريقة التي تحسب/تنظر بها الهيئة العامة للجمارك ووزارة الداخلية / النيابة العامة لهذه التقارير.

المربع 0.9. حالات عملية عن الفشل في تلبية متطلبات الافصاح النقدي

حالة عملية - الإقرارات الكاذبة على الحدود البرية

في عام 2023، أحالت وزارة الداخلية تقريرًا من إدارة الجمارك إلى النيابة العامة يشير إلى أن المشتبه به قدم إقرارًا كاذبًا عند دخول الدولة عبر الحدود البرية في عام 2022. أفاد المشتبه به أنه كان بحوزته (10000 دولار أمريكي)، ولكن عند تفتيشه من قبل مفتش إدارة الجمارك العامة وجد بحوزته (30000 دولار أمريكي). على الرغم من إنكار الطبيعة غير المشروعة للأموال، ضبطت النيابة العامة المبلغ الإجمالي للأموال. القضية في انتظار الحكم النهائي.

حالة عملية - عدم الإقرار

في عام 2019، أوقف ضابط إدارة الجمارك العامة مسافرًا غير كويتي يمر عبر مطار الكويت الدولي وسأله عما إذا كان لديه أي شيء للإقرار به. أشار الفرد إلى أنه ليس لديه ما يقر به. ومع ذلك، أثناء البحث اللاحق، تم العثور على 1.3 مليون درهم إماراتي21 (حوالي 354000 دولار أمريكي) بحوزة الراكب. ولم يتمكن الراكب من تقديم دليل بشأن مصدر الأموال. أدين المتهم بعدم الإفصاح ولم تتم مصادرة المبلغ على الرغم من ضبط المبلغ بالكامل في البداية.

اتساق نتائج المصادرة مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياسات وأولويات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية

241. بشكل عام، تتماشى نتائج المصادرة في الكويت مع مخاطر غسل الأموال التي تواجهها الدولة إلى حد ما. تصف السلطات المختصة الكويت بأنها اختصاص قضائي آمن ومسالم ومنخفض الجريمة حيث تكون معظم الجرائم منخفضة التعقيد ولا تنطوي على مبالغ كبيرة من المال أو تقنيات معقدة. ومع ذلك، فإن الحالات العملية والتبادلات مع سلطات إنفاذ القانون أثناء الزيارة الميدانية تظهر وجود بعض قضايا الاحتيال والفساد المعقدة للغاية، فضلاً عن كميات كبيرة من متحصلات الجريمة التي يتم توليدها في الكويت. إن العدد الإجمالي وقيمة المصادرات، وخاصة في قضايا غسل الأموال والفساد العام، يتماشى إلى حد ما مع تلك التهديدات.

242. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الكويت خطرًا كبيرًا من متحصلات الجريمة المنقولة إلى والمرسلة الى دول أخرى. لا ينعكس هذا الخطر بشكل كافٍ في التقييم الوطني للمخاطر أو استراتيجية وخطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا خطر خاص في قضايا غسل الأموال لأن المتحصلات قد يتم غسلها باستخدام مخططات تنطوي على أشخاص اعتبارية أو أفراد يكتسبون أصولاً عالية القيمة مثل العقارات أو يحتفظون بحسابات في اختصاصات قضائية أجنبية كما هو موضح من خلال الحالات العملية. يجب تعزيز فهم المخاطر المتعلقة بالحركات عبر الحدود ويجب بذل المزيد من الجهود لتحديد أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة ذات الصلة.

21 درهم إماراتي.

3

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 8

الترجيح والاستنتاج:

تمكنت الكويت من مصادرة متحصلات الجريمة والوسائط، وخاصة في قضايا غسل الأموال والفساد، ويتم إعطاء الأولوية للمصادرة على المستوى الوطني إلى حد ما. إن التحديات التي تواجهها الكويت في تأمين إدانات غسل الأموال يمكن لها أن تؤثر على قدرة السلطات المختصة على تأمين المصادرة في القضايا الجنائية الأخرى. تمكنت الكويت أيضًا من مصادرة الأصول في قضايا غير غسل الأموال أو الفساد، إلا أنها تتبع نهجًا أكثر تقييدًا في مثل هذه القضايا. كما أظهرت الكويت قدرتها على مصادرة المتحصلات من الأصول الأجنبية في عدد قليل من القضايا التي تنطوي على مبلغ كبير. لجأت الكويت إلى التدابير المؤقتة إلى حد ما وأثبتت أنها قادرة على ضبط وتجميد مجموعة واسعة من الأصول. ومع ذلك، يتم اللجوء إلى التدابير المؤقتة بدرجة أقل بكثير خاصة في القضايا غير المتعلقة بغسل الأموال.

لم يتم تحديد المصادرة كأولوية استراتيجية في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل. تمتلك السلطات المختصة تدابير مكتوبة بشأن تحديد وتعقب وتجميد وضبط المتحصلات والوسائط المستخدمة في الجريمة. وتمتلك الكويت آلية أساسية لتسجيل الأصول المجمدة أو المضبوطة أو المصادرة على أساس كل حالة على حدة، ولا تزال في طور تنفيذ عملية شاملة لإدارة هذه الأصول والتصرف فيها.

على الرغم من وجود كميات كبيرة من النقد تمر عبر حدودها، إلا أن الكويت لم تحدد أي حركة عبر الحدود فيما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وهو لا يتماشى مع ملف مخاطر الدولة.

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متوسط**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 8.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب

6. تعتبر الكويت أن مخاطر تمويل الإرهاب متدنية، وهو ما يتعارض مع موقعها الجغرافي ولا يتماشى مع بعض قضايا تمويل الإرهاب المهمة التي تم مقاضاتها خلال فترة إعداد التقرير. إن تصنيف تمويل الإرهاب باعتباره منخفض المخاطر يتماشى بشكل عام مع وجهة نظر معظم السلطات المختصة، مما يسلط الضوء على فهمها المحدود للتهديدات التي يفرضها تمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن السلطة المكلفة مباشرة بالتعامل مع الإرهاب وتمويل الإرهاب لديها فهم أكثر قوة لتمويل الإرهاب المحلي والدولي.

7. تقوم الكويت بمقاضاة وإدانة تمويل الإرهاب على نطاق محدود، وإلى حد كبير فيما يتعلق بجمع الأموال ونقلها من قبل الأفراد إلى منظمة إرهابية في الخارج. هذه القضايا "بسيطة" نسبيًا لأنها تغطي الأفراد الذين يعترفون بالانضمام إلى منظمة إرهابية ويرسلون الأموال إليها مباشرة.

8. وتواجه السلطات القضائية تحديات جادة في تحقيق الإدانات بجرائم تمويل الإرهاب، مثل القيود المفروضة على تقديم أدلة كافية وقاطعة وفقاً للمعايير المطلوبة في المحكمة، وإثبات عناصر العلم والإرادة في جريمة تمويل الإرهاب، وصعوبة تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة رسمية، والحواجز التي يفرضها الافتقار إلى التعاون الدولي الفعال مع بعض الاختصاصات القضائية. وقد أدى هذا إلى تبرئة العديد من قضايا تمويل الإرهاب في المحاكمة.

9. لدى الكويت استراتيجية لمكافحة الإرهاب، لم يتم مشاركتها مع فريق التقييم لأنها وثيقة سرية، وليس من الواضح ما إذا كان قد تم دمج مكافحة تمويل الإرهاب واستخدامها لدعم أهداف مكافحة الإرهاب محليًا. تتعلق جميع قضايا تمويل الإرهاب التي تم تحديدها والتحقيق فيها بجمع ونقل الأموال إلى منظمة إرهابية أجنبية. لا يوجد تحديد لقنوات تمويل الإرهاب الداخلية التي قد تؤدي إلى أنشطة إرهابية في الكويت أو التي يقوم بها مواطنون كويتيون.

10. اتخذت الكويت بعض التدابير لتعطيل أنشطة تمويل الإرهاب في حال تعذر تحقيق والوصول إلى إدانة في تمويل الإرهاب أو لا يمكن تأمينها. وتشمل هذه التدابير المراقبة والإيداع في مراكز إعادة التأهيل والترحيل وإزالة تصريح الإقامة في حالة المقيمين الأجانب. في حالات قليلة، تم تأمين إدانة بارتكاب جريمة أخرى عندما لم يكن من الممكن تحقيق إدانة تمويل الإرهاب. عندما يتم تحقيق إدانة تمويل الإرهاب، تكون الأحكام متناسبة وفعالة ورادعة.

النتيجة المباشرة 10 – التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

8. لدى الكويت إطار قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب، ولكن الإجراءات التي تتخذها للقيام بذلك لا تستند إلى ذلك الإطار، وبالتالي فإن التدابير المتخذة تفتقر إلى الأساس القانوني والقدرة على التنفيذ.

على سبيل المثال، لم تتخذ اللجنة المعنية، لجنة مكافحة الإرهاب، رسميًا قرارات العقوبات اللازمة لعقوبات الأمم المتحدة. على الرغم من هذا الافتقار إلى الأساس القانوني، يتم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب في الكويت بشكل غير رسمي. تقوم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عمومًا بفحص القوائم ذات الصلة للتأكد من أنها لا تتعامل مع أفراد أو كيانات مدرجة. تضمن الجهات الرقابية الالتزام لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. طبقت السلطات الكويتية تدابير التجميد دون أساس قانوني على الأفراد والكيانات التي يجب تسميتها مما أدى إلى تجميد أصول بملايين الدولارات الأمريكية. كانت هناك بعض المشكلات في الاتصالات من لجنة مكافحة الإرهاب، واستخدام المعلومات التي تم إبلاغها والتي تؤخر التنفيذ غير الرسمي.

9. نطاق تطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب محدود في الكويت. وعلاوة على ذلك، حتى لو تم تنفيذ تدابير التجميد بشكل قانوني، فإنها لن تنطبق إلا على أموال وأصول الشخص الطبيعي أو الاعتباري المسمى والمتحصلات الناشئة عنها. ومن المفترض أن يتم تحديد الأطراف المطلوب منهم تنفيذ هذه التدابير في قرارات لجنة مكافحة الإرهاب، ولكن ليس هذا هو الحال، وبالتالي ليس من الواضح ما إذا كان مطلوبًا من جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تجميد الأصول. إذا تم تنفيذه بشكل قانوني، فسوف ينطبق الحظر العام على أي شخص يوفر الأموال أو يقدم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات ذات الصلة إلى أو لصالح شخص طبيعي أو اعتباري مسمى، ولكنه لن يحظر على الأشخاص التعامل مع الأشخاص أو الكيانات التي تمارس سيطرة غير مباشرة أو تعمل نيابة عن الأشخاص الخاضعين للعقوبات.

10. على المستوى العملي، تتبنى الكويت نهجًا غير فعال تجاه العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. لم تفكر السلطات الكويتية مطلقًا في التسميات المحلية للعقوبات الوطنية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، على الرغم من وجود فرص للقيام بذلك. لم تقترح الكويت أي أسماء على لجان الأمم المتحدة. كما تلقت السلطات ودرست مئات من "الأحداث المحفزة" والطلبات من دول طرف ثالث بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 في السنوات الأخيرة. ولم تتخذ الكويت أي إجراء إيجابي بشأن أي من هذه الحالات، وذلك إما لأنها تحتوي جميعها على أخطاء، أو لأن الفرد/الكيان غير موجود في الكويت، أو لأن الكويت لم تتمكن من الحصول على مزيد من المعلومات التي قد تؤدي إلى التسمية.

11. حددت الكويت عدد المنظمات غير الهادفة للربح لديها وأجرت تقييمًا لمخاطر هذه المنظمات، مع التركيز بشكل شبه حصري على المخاطر المتعلقة الدول التي تمتلك فيها المنظمة مشاريع. وقد أدى تقييم المخاطر على أساس مثل هذه العوامل المحدودة إلى سوء تطبيق التدابير الرامية إلى معالجة مخاطر تمويل الإرهاب داخل قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

12. وقد نفذت الكويت تدابير الترخيص والتدابير المستمرة لجميع المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل كحاجز للدخول وتثبط دخول قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. ولا يبدو أن هذه التدابير وتطبيقها يستندان إلى مستوى مخاطر تمويل الإرهاب وليست مستهدفة. وقد نفذت الكويت بعض التدابير استجابة لعامل الخطر الرئيسي الوحيد الذي قيمته الكويت، وهو المخاطر القضائية (المتعلقة بالدول) لتمويل الإرهاب، والتي يمكن أن تعطل بالفعل النشاط المشروع للمنظمات غير الهادفة للربح، وقد ثبت أنها تعطله بالفعل.

13. حرمت الكويت الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من الأصول والوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل

الإرهاب إلى حد ما من خلال تدابير التجميد المطبقة بشكل غير رسمي والمرتبطة بالعقوبات والمصادرة في بعض القضايا.

14. لا تتخذ الكويت التدابير اللازمة لمنع الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها بما يتماشى مع ملف المخاطر الخاص بها.

النتيجة المباشرة 11 – العقوبات المالية المتعلقة بتمويل انتشار التسلح

6. تواجه الكويت ذات المسائل (الافتقار إلى الأساس القانوني، التأخير) التي تم تحديدها في النتيجة المباشرة 10 فيما يتعلق بتنفيذ نظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح دون تأخير.

7. نطاق تطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح محدود في الكويت. لن تنطبق تدابير التجميد إلا على أموال وأصول الشخص الطبيعي/الاعتباري المسمى والمتحصلات الناشئة عنها إذا كان هناك أساس قانوني لتدابير التجميد. لا يوجد حظر عام يمنع المواطنين أو غيرهم من الأشخاص داخل الكويت من تقديم الأموال أو الأصول الأخرى للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المدرجين في القائمة،

8. يمكن الكشف عن الأموال أو الأصول الأخرى في الكويت عندما يمتلكها - بشكل مباشر - شخص طبيعي أو اعتباري مدرج. لم يتم تجميد أي أصول فيما يتعلق بنظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح حتى الآن. إن الافتقار إلى المعلومات المتاحة عن المستفيدين الحقيقيين، وانخفاض مستوى توافر المعلومات الاستخباراتية، والوعي غير المتكافئ بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن العقوبات المالية المستهدفة، قد يحبط اكتشاف الأصول المستخدمة أو المخصصة للتمويل الإرهابي وملاحقة التهرب المحتمل من العقوبات.

9. وقد أظهرت المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة فهمًا متفاوتاً لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة. وهناك عدم التزام مستمر في تنفيذ التزامات العقوبات المالية المستهدفة في جميع القطاعات في الكويت.

10. تقوم الجهات الرقابية الكويتية بشكل روتيني بفحص الالتزام بواجبات العقوبات المالية المستهدفة ضمن أنشطتهم الرقابية. تغطي الأنشطة الرقابية التي تندرج تحت نظام العقوبات المالية المستهدفة تقريبًا كامل عدد الكيانات الملزمة. أظهرت الجهات الرقابية القدرة على اكتشاف عدم الالتزام بواجبات العقوبات المالية المستهدفة.

الإجراءات الموصى بها

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب

1. يجب على السلطات المختصة في الكويت والمكلفة بشكل خاص بالتعامل مع الإرهاب وتمويل الإرهاب ضمان نشر فهمها الأكثر استنارة لمخاطر تمويل الإرهاب إلى المشاركين الآخرين في نظام مكافحة تمويل الإرهاب.

2. ينبغي للكويت أن تعزز التعاون بين السلطات المختصة المسؤولة عن التحقيقات في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب،

لضمان جمع الأدلة الكافية، بما في ذلك المعلومات المالية، في سياق التحقيقات

3. ينبغي للكويت أن تحقق في مختلف أنواع أنشطة تمويل الإرهاب وتلاحقها قضائياً بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة.

4. ينبغي للكويت أن تعزز بشكل كبير جهودها الرامية إلى الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة المتعلقة بحركة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود والتحقيق فيها.

5. ينبغي للكويت أن تعزز فهم أنشطة تمويل الإرهاب من خلال السلطة القضائية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال نشر التوجيهات والتدريبات المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

النتيجة المباشرة 10 – التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

1. ينبغي للكويت أن تعيد تقييم عملية تنفيذ تسميات تمويل الإرهاب القانونية والتدابير المطلوبة لمكافحة تمويل الإرهاب لضمان الأساس القانوني لتنفيذ وإنفاذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلق بتمويل الإرهاب.

2. ينبغي للكويت أن تعالج أوجه القصور الفنية في إطارها القانوني المتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة ذاتا لصلة بتمويل الإرهاب لجعل التزامها يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي.

3. ينبغي للكويت أن تضمن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير من خلال النظر في نظام آلي لإخطار الكيانات الملزمة بكل من العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة وكذلك القائمة الوطنية التي تنفذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373.

4. وينبغي للكويت أن تجعل قائمتها الوطنية متاحة للجمهور لتسهيل التواصل والتنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب.

5. وينبغي للكويت أن تستخدم بشكل أكثر استباقية المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات، ولاسيما من خلال تطوير خيوط الادلة (القرائن) من خلال المصادر المحلية وكذلك المتحصلة من الشركاء الدوليين، للنظر في إجراء التسميات. وقد يشمل هذا فحص قضايا تمويل الإرهاب الجنائية والأشخاص المقيمين في الكويت الذين لديهم روابط بتمويل الإرهاب.

6. وينبغي للكويت إعادة تقييم عملية تحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة لتنفيذ طلبات العقوبات من دول ثالثة.

7. وينبغي للكويت إجراء تقييم شامل لمخاطر تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح يتجاوز العامل الأساسي للمخاطر المتعلقة بالدول. وينبغي أن يشمل هذا التقييم التشاور مع القطاع.

8. وبناءً على هذا التقييم، ينبغي للكويت أن تتكيف مع التدابير المخففة بحيث تتناسب مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تحديدها واستهدافها. ينبغي للكويت أن تتخذ خطوات لإعادة النظر وإزالة الحواجز غير الضرورية أمام الدخول والتي تثبط عزيمة المنظمات غير الهادفة للربح والتدابير التي تعطل الأنشطة المشروعة لها.

9. ولتحسين الجهود الرامية إلى تعقب وضبط ومصادرة الأموال المرتبطة بتمويل الإرهاب، ينبغي للكويت أن توسع بشكل كبير التحقيقات المالية التي تجري في قضايا الإرهاب لتحديد الأصول وشبكات تمويل الإرهاب، والسعي إلى التعاون الدولي حيثما كان ذلك مناسباً.

النتيجة المباشرة 11 – العقوبات المالية المتعلقة بتمويل انتشار التسلح

1. ينبغي للكويت أن تعيد تقييم عملية تنفيذ تسميات تمويل انتشار التسلح القانونية والتدابير المطلوبة لمكافحة تمويل انتشار التسلح لضمان الأساس القانوني لتنفيذ وإنفاذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.
2. ينبغي للكويت أن تعالج أوجه القصور الفنية في إطارها القانوني المتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح لجعل التزامها يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي.
3. يتعين على الكويت تعزيز جهود التعاون والتنسيق المحلية لمكافحة تمويل انتشار التسلح بين السلطات المختصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهيئة العامة للجمارك ووحدة التحريات المالية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة وجهاز أمن الدولة، بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج.
4. يتعين على الكويت تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح دون تأخير بما في ذلك من خلال إجراء المزيد من التوعية والتواصل مع كل من السلطات والكيانات في القطاع الخاص لجعلها على دراية بالتزاماتها فيما يتعلق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.
5. يتعين على السلطات المختصة تعزيز معرفة الكيانات الملزمة ويقظتها بشأن ضوابط تمويل انتشار التسلح وإصدار إرشادات محددة بشأنه العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح بحيث توفر سياقًا لتعرض الكويت لتمويل انتشار التسلح، بما في ذلك التطبيقات و/أو المؤشرات المتعلقة بالتهرب من العقوبات.
6. ينبغي للسلطات الرقابية أن تفصل بين إحصاءاتها وأنشطتها المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح وأن تفرض عقوبات رادعة ومتناسبة في حالة عدم الالتزام لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.

243. النتائج المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتائج المباشرة 9-11. التوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية بموجب هذا القسم هي التوصيات 1 و4 و5-8 و30 و31 و39 وعناصر من التوصيات 2 و14 و15 و16 و32 و37 و38 و40.

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب

ملاحقة/إدانة أنواع من أنشطة تمويل الإرهاب بما يتفق مع ملف المخاطر في الدولة

244. إن تصنيف الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب في تقريرها الوطني للمخاطر لا يتماشى مع تعرض الدولة لتمويل الإرهاب. ونتيجة لذلك، تقوم الكويت بملاحقة وإدانة تمويل الإرهاب على نطاق محدود. إن القضايا القليلة المتعلقة بتمويل الإرهاب التي تم التحقيق فيها وملاحقتها تتعلق بجمع ونقل الأموال من قبل الأفراد إلى المنظمات الإرهابية في الخارج، وهي تتوافق مع ملف المخاطر في الدولة ولكنها لا تعكس المخاطر الكاملة لتمويل الإرهاب التي تتعرض لها الكويت.

245. يقيم التقييم الوطني للمخاطر في الكويت مخاطر تمويل الإرهاب بأنها متدنية، استنادًا إلى مستوى متدن من التهديد ونقاط ضعف محدودة. وفي تطوير هذا التقييم، اعتمدت السلطات بشكل كبير على الإدانات ولم تنظر في معلومات ملموسة أخرى مثل التطبيقات أو التحليل الاستراتيجي أو التهديدات عبر الحدود. نظرًا لأن الإدانات هي مؤشر التهديد الرئيسي وملاحقات تمويل الإرهاب والإدانات التي تحققت خلال الإطار الزمني للتقييم الوطني للمخاطر (2016 إلى 2020) متدنية للغاية، فليس من المستغرب أن تستنتج السلطات أن تهديد تمويل الإرهاب متدن أيضًا. ومع ذلك، وكما أشير إليه في النتيجة المباشرة 1، من المرجح أن يؤدي هذا التحليل المحدود إلى التقليل من تقييم مخاطر تمويل

الإرهاب. وترى السلطات أيضًا أن التهديد الإرهابي وتمويل الإرهاب أصبح الآن أقل مما كان عليه في أي وقت خلال العقد الماضي، وذلك بسبب الجهود الدولية المشتركة للحد من النفوذ الإقليمي لتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وبينما قد يكون التهديد قد انخفض، لا تزال هذه الجماعات تتمتع بقدرات تشغيلية كبيرة وقد نفذت عمليات إرهابية في جميع أنحاء سوريا والعراق المجاور على مدى السنوات القليلة الماضية.

246. ويستند مستوى الضعف المنخفض المنسوب إلى تمويل الإرهاب بشكل أساسي إلى استنتاج التقييم الوطني للمخاطر أن الكويت لديها إطار قانوني سليم وقوي لمكافحة تمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا يشمل الإطار القانوني الكويتي تجريم تمويل سفر الأفراد لأغراض إرهابية (انظر التوصية 5) وهو وجه قصور في ضوء ملف المخاطر في الدولة. وعلى الرغم من غياب مثل هذا الحكم المحدد، فقد أثبتت السلطات قدرتها على مقاضاة فرد بتهمة الإرهاب وتمويل الإرهاب لمثل هذه الجريمة على أساس انضمام المتهم إلى منظمة إرهابية. كما اعتبرت الكويت أن التواصل وإصدار التوجيهات للقطاع الخاص ساهم في تقليل تعرض الدولة لتمويل الإرهاب. ومع ذلك، وكما هو موضح في الفصل الخامس (التدابير الوقائية) والفصل السادس (الرقابة)، فإن الكيانات الملزمة لا يزال لديها فقط فهم أساسي لتمويل الإرهاب ولا تطبق تدابير التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب بطريقة متسقة.

247. تتشارك السلطات المختصة على نطاق واسع مستوى الفهم لمخاطر تمويل الإرهاب المتدنية كما هو موضح في التقييم الوطني للمخاطر. ومع ذلك، تشير الحالات العملية المختلفة إلى أنه تم جمع مبالغ كبيرة من الأموال في الكويت لتمويل أنشطة تمويل الإرهاب في الخارج، وخاصة في سوريا واليمن. على سبيل المثال، في إحدى قضايا تمويل الإرهاب، كان هناك أكثر من 60 مليون دينار كويتي (حوالي 195 مليون دولار أمريكي)، وفي قضية أخرى، تم إرسال الأموال إلى شخص مسمى من قبل الأمم المتحدة. كان من الممكن أن تؤدي مثل هذه القضايا الكبيرة لتمويل الإرهاب إلى قيام السلطات بتعديل استنتاجها الأولي لمخاطر تمويل الإرهاب المتدنية بناءً على مصفوفة المخاطر المستخدمة في التقييم الوطني للمخاطر.

248. قبل فترة إعداد التقرير، عانت الكويت من عمل إرهابي واحد في عام 2015، ارتكبه تنظيم داعش. وأشارت السلطات أيضًا إلى إحباط أعمال إرهابية أخرى مخطط لها خلال هذه الفترة، ولكن لم يتم تقديم عدد أو نطاق الهجوم المخطط له. ومع ذلك، تعتبر السلطات أن مخاطر تمويل الإرهاب التي تتعرض لها الكويت تتعلق فقط بتمويل الأنشطة الإرهابية التي سيتم ارتكابها في الخارج، وليس محليًا. وقد يكون هذا التركيز الضيق قد أثر على قدرة الكويت على اكتشاف قضايا تمويل الإرهاب المحلية.

249. وعلى الرغم من أن فريق التقييم يعتبر الفهم العام للكويت لمخاطر تمويل الإرهاب منخفضًا، فإن جهاز أمن الدولة، المكلف بالتعامل مع الإرهاب وتمويل الإرهاب، لديها فهم أكثر قوة للمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب محليًا وخارجيًا وتعتبر تمويل الإرهاب أولوية قصوى. يتم مشاركة هذه المعرفة على نطاق محدود مع السلطات الأخرى ولا تساهم في تعزيز الفهم العام لمخاطر تمويل الإرهاب في الكويت على المستوى الوطني.

250. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت النيابة العامة بمقاضاة خمس قضايا تمويل الإرهاب، مع قضيتين إضافيتين حيث بدأت الملاحقة في عام 2017 ولكن تم إصدار الحكم النهائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتغطي هذه القضايا السبع ما يقرب من ثلاثين متهمًا، وكلها مرتبطة بجمع و/أو نقل الأموال إلى الخارج. تتضمن معظم القضايا التي تم التحقيق فيها ومقاضاتها أفعالًا بسيطة نسبيًا قام بها شخص واحد أو عدد محدود من المشتبه بهم. ولم تتم حتى الآن أي ملاحقات قضائية تتعلق باستخدام أموال تمويل الإرهاب في الكويت، وهو ما يتماشى إلى حد ما مع التهديد الإرهابي الداخلي المنخفض المبين في التقييم الوطني للمخاطر. ومن بين هذه الملاحقات القضائية السبع للنيابة العامة، تم تأمين الإدانة في ست قضايا. وتتعلق إحدى القضايا بالتحويل المباشر للأموال والأصول، بما في ذلك شحنات النفط والأجهزة الإلكترونية والإمدادات الطبية والمواد الغذائية، إلى زعيم منظمة إرهابية حيث اعترف المتهم بانتمائه إلى المجموعة. ويمكن اعتبار القضايا التي تتم ملاحقتها بنجاح بسيطة إلى الحد الذي يعترف فيه المتهمون بانتمائهم إلى جماعة إرهابية ويقدمون الأموال مباشرة إلى تلك الكيانات.

251. ويبدو تأمين إدانة تمويل الإرهاب في الكويت أمراً صعباً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت تبرئة عدد أكبر من المتهمين مقارنة بالمدانين بتهمة تمويل الإرهاب في المرحلة النهائية من الحكم. وهذا يشير إلى أن السلطات القضائية تواجه عقبات وتحديات لإقناع المحكمة بأن الأفراد متورطون في أنشطة تمويل الإرهاب في الكويت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصلت الكويت على إدانات بتمويل الإرهاب في ست قضايا، شملت اثني عشر متهماً. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير ذلك على أنه كل محاكمة تتعلق بتمويل الإرهاب تؤدي إلى إدانة ناجحة. من بين قضايا

تمويل الإرهاب الست التي تم فيها تأمين الإدانة، بدأت التحقيقات في خمس قضايا قبل فترة الإبلاغ (2016-2017) وفي حالتين من تلك القضايا الخمس، تم الإحالة الأولية إلى المحكمة في عام 2017، أي قبل بدء فترة المراجعة. لا تزال هذه القضايا الثلاث منظورة منذ صدور الحكم النهائي من محكمة التمييز خلال فترة الإبلاغ.

252. وبالتوازي مع ذلك، كانت هناك أربع قضايا، تغطي 15 متهمًا، حيث تم النطق بالبراءة من جريمة تمويل الإرهاب كحكم نهائي. بالإضافة إلى ذلك، في قضية جارية، برأت المحكمة الابتدائية 13 متهمًا من تهم تمويل الإرهاب، ولكن نظرًا لأن القضية جارية، لم يتم أخذ هذه الأرقام في الاعتبار.

253. تثير الأرقام المذكورة أعلاه مخاوف بشأن قدرة السلطات على دفع القضايا نحو نتائج ناجحة. وتواجه السلطات القضائية تحديات خطيرة في تحقيق الإدانات بجرائم تمويل الإرهاب، مثل القيود المفروضة على تقديم أدلة كافية وقاطعة وفقاً للمعايير المطلوبة في المحكمة، وإثبات عناصر المعرفة والقصد في جريمة تمويل الإرهاب، وصعوبة تحويل المعلومات الاستخباراتية إلى أدلة رسمية، والحواجز التي يفرضها الافتقار إلى التعاون الدولي الفعال مع بعض الاختصاصات القضائية. إن تحويلات الحوالة وتهريب الأموال النقدية يتم اللجوء إليها في أغلب الأحيان في قضايا تمويل الإرهاب، مما يعوق تعقب الأموال. ولذلك، يتعين على السلطات التحقيقية والادعاء الاعتماد بشكل أساسي على اعترافات المتهمين أو المعلومات الاستخباراتية لإثبات ارتباطهم بالجماعات الإرهابية.

254. ومن النادر أن يتم الحصول على الإدانة بتمويل الإرهاب على مستوى المحكمة الابتدائية، ويتعين استئناف معظم القضايا أمام محكمة أعلى من أجل تأمين الإدانة. وفي إحدى الحالات العملية المقدمة (انظر المربع 4.1)، تم تقديم أدلة مادية ملموسة تظهر بوضوح أن المتهمين كانوا يعلمون أن الأموال يتم تحويلها إلى جماعة إرهابية أو أنها ستستخدم لأغراض إرهابية. كما تم إدراج أحد المتهمين على "قائمة الإرهابيين المعروفين". ومع ذلك، برأت المحكمة الابتدائية المتهمين من تمويل الإرهاب، قبل إدانتهم النهائية من قبل المحاكم العليا. وهذا يوضح أن هناك تحديات كبيرة لتأمين إدانات تمويل الإرهاب وخاصة في مرحلة المحكمة الابتدائية.

255. يختلف الوقت الذي يستغرقه إحالة التحقيق إلى المحكمة بشكل كبير ويتراوح من عدة سنوات إلى حوالي بضعة أشهر. في إحدى الحالات التي قدمتها السلطات، بدأ التحقيق في عام 2016 ولم تتم الإحالة إلى المحكمة إلا في عام 2020. في حالة أخرى، بدأ التحقيق في أبريل 2022 وتمت الإحالة إلى المحكمة بعد شهرين. لا يوجد ارتباط واضح بين الوقت المستغرق لإحالة التحقيق إلى المحكمة والقدرة على تأمين الإدانة.

256. بالإضافة إلى التحديات الموضحة أعلاه، يُنظر أيضًا إلى الحاجة إلى مزيد من تطوير المعرفة والفهم للقضاء حول كيفية النظر في قضايا تمويل الإرهاب كعائق أمام تأمين الإدانات. تتولى المحاكم الجنائية الحكم في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب في الكويت. نظرًا لخصوصية جرائم الإرهاب وتمويل الإرهاب، قد تكون هناك حاجة لمزيد من التدريب لقضاة المحكمة الجنائية على وجه التحديد في قضايا تمويل الإرهاب. في الحالات التي تم فيها تحقيق إدانة نهائية لجرائم تمويل الإرهاب، إما أن يعترف الأفراد بأنهم أعضاء في منظمة إرهابية، أو أن النيابة العامة تمكنت من إثبات دعمهم لمثل هذه المنظمة. وبموجب النهج الكويتي في مقاضاة تمويل الإرهاب، فإن أي فرد يرتكب جريمة تمويل الإرهاب يعتبر إرهابياً، وهو ما قد يزيد من صعوبة الحصول على إدانة بتمويل الإرهاب. وكما أظهرت الحالة العملية، فقد تم تقديم أدلة واضحة أو معترف بها للأفراد المتهمين بتمويل الإرهاب تثبت انضمامهم إلى منظمة إرهابية.

257. وأخيراً، وكما أبرزت النتيجة المباشرة 7، يبدو أن المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية في قضايا تمويل الإرهاب محدودة عملياً على الرغم من أن قانون الكويت ينص على فرض عقوبات على الشخصيات الاعتبارية في مثل هذه الحالات. بالإضافة إلى ذلك، أشارت السلطات إلى أن غياب تجريم أنشطة الحوالة البديلة كان أيضاً عقبة في تأمين الإدانات، وخاصة في ضوء استخدامها في قضايا تمويل الإرهاب. وفي الحالة الوحيدة التي شملت شخصيات اعتبارية استخدمت لتمويل الإرهاب (انظر المربع 4.1 أدناه)، لم يتم السعي إلى مقاضاة أي شخص لأن السلطات اعتبرت الكيان طرفاً بريئاً، تم استغلاله من قبل ممولو الإرهاب.

258. وتثبت كل العناصر المذكورة أعلاه أن الكويت لا تحدد بشكل كاف مخاطر تمويل الإرهاب، وهو ما يؤدي على الأرجح إلى انخفاض عدد الملاحقات القضائية والإدانات التي تم تحقيقها خلال فترة إعداد التقرير. وفي ضوء تعرض الكويت لمخاطر تمويل الإرهاب، هناك حاجة إلى تحسينات جوهرية في هذا المجال.

4

الجدول 1.0. الملاحقات والإدانات والتبرئة في تمويل الإرهاب

	2019-2018		2020-2019		2021-2020		2022-2021		2023-2022		المجموع	
	القضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص	القضايا	أشخاص
ملاحقة قضائية												
جمع	-	-	-	-	-	-	-	-	1	1	1	1
تحريك	-	-	1	4	-	-	-	-	-	-	1	4
الاستخدام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جمع وتحريك	-	-	1	5	1	13	-	-	3	3	3	21
المجموع	-	-	**2**	**9**	**1**	**13**	-	-	**2**	**4**	**5**	**26**
حكم نهائي												
إدانة	2*	4	2	3	-	-	2	5	-	-	6	12
تبرئة	-	-	2	8	-	-	2	7	-	-	4	15

ملاحظة: *تم اخذ هاتين الحالتين في الاعتبار حيث تم تأمين الإدانة خلال فترة الابلاغ، وعلى الرغم من ذلك، تم مقاضاتهما قبل بدء فترة الابلاغ.

المربع 1.04. أنواع ملاحقات وإدانات تمويل الإرهاب – حالات عملية

الحالة العملية 1: إدانة بتمويل الإرهاب بحجة جمع الأموال

نشرت وحدة التحريات المالية الكويتية تقريراً في ديسمبر 2016 يشير إلى أنه بين عامي 2013 و2014، شارك ثلاثة مواطنين كويتيين في أنشطة تمويل الإرهاب. واشتملت على:

- القيام بنشاط جمع التبرعات دون ترخيص من السلطة الإدارية المختصة،
- وتداولها بين الحسابات المصرفية، ثم سحبها نقداً،
- وإرسالها بشكل غير قانوني عبر الحدود إلى الدولة (أ) ثم إلى مناطق الصراع في الدولة (ب) بهدف تمويل الجماعة الإرهابية، مع العلم أن هذه الأموال ستستخدم لتمويل عمل إرهابي.

بدأت النيابة العامة التحقيق الجنائي، وبعد مراجعة الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وجد أن أحد الأفراد المعنيين مدرج أيضًا في قائمة الإرهابيين المعروفين. وبعد اعتقال المتهمين واستجوابهم، وتفحص السلطات للأجهزة الإلكترونية اكتشفت، على جهاز تخزين رقمي، مقاطع صوتية وفيديو تشير إلى تورط المتهمين في النشاط المزعوم. ثم أحالتهم النيابة العامة إلى المحكمة للمحاكمة.

في عام 2020، برأت المحكمة الابتدائية جميع المتهمين. في عام 2021، ألغت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الأدنى وأدانت المتهمين بتمويل الإرهاب. حكمت محكمة الاستئناف بسجن المتهمين الأول والثاني لمدة سبع سنوات وتغريم كل منهما مبلغ 700 ألف دينار كويتي (حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي)، وسجنت المتهم الثالث لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ 30 ألف دينار كويتي (حوالي 97 ألف دولار أمريكي)؛ كما أصدرت المحكمة أمرًا بمصادرة مبلغ 668.730 دينار كويتي (حوالي 2.2 مليون دولار أمريكي). وأيدت محكمة التمييز هذا الحكم.

الحالة العملية 2: إدانة بتمويل الإرهاب بحجة تحويل أموال مختلسة

في عام 2018، أدين أحد المقيمين الأجانب بتهمة تمويل الإرهاب وحُكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة قدرها 6620 دينارًا كويتيًا (حوالي 21400 دولار أمريكي). كان هذا الشخص يرسل أموالاً مختلسة إلى أشخاص تابعين لمنظمة إرهابية أجنبية، مع علمه بنية استخدام هذه الأموال في عمل إرهابي.

حددت النيابة العامة القضية بفضل تقرير من مؤسسة حكومية (الشركة أ)، بشأن تزوير أوراق مصرفية ووثائق غير رسمية. في هذه القضية، قام ثمانية متهمين أجانب (بما في ذلك المتهم بتهمة تمويل الإرهاب) ومتهم كويتي واحد بتزوير أربع شيكات على حسابات بنكية للشركة (أ)، مما أدى إلى اختلاس 23850 دينارًا كويتيًا (حوالي 77200 دولار أمريكي) من الشركة (أ).

لم يتم توجيه اتهامات إلى جميع المتهمين الآخرين بتمويل الإرهاب، حيث كانوا ينوون فقط تحويل الأموال المختلسة إلى عائلاتهم ولم يكن لديهم علم بأي معاملات أو أنشطة حدثت مع المنظمة الإرهابية. أدين جميع المتهمين الآخرين - باستثناء واحد - بالاحتيال وحُكم عليهم بالسجن لمدة 5 سنوات وغرامة تعادل مبالغ الأموال المختلسة. كما اتُهم خمسة متهمين وأُدينوا بتهمة غسل الأموال.

الحالة العملية 3: تبرئة من جريمة تمويل الإرهاب

في عام 2019، تمت تبرئة ستة متهمين أجانب من تهم تمويل الإرهاب حيث اعتبرت المحاكم أن الأدلة التي قدمتها النيابة العامة كانت مقتصرة على المعلومات الاستخباراتية وشهادة ضابط التحقيق في جهاز أمن الدولة. وقد نفى المتهمون تهم تمويل الإرهاب وأكدوا أنهم كانوا يقومون فقط بتحويل الأموال إلى عائلاتهم في الدولة (أ)، في منطقة يسيطر عليها تنظيم داعش.

وفي عام 2017، أرسلت جهاز أمن الدولة تقريراً إلى النيابة العامة يفيد بأن المتهمين الستة ربما يرتكبون جريمة تمويل الإرهاب من خلال جمع الأموال لصالح تنظيم داعش. وقد أنشأ المتهمون مكتب صرافة وهمي في دولة الكويت مارسوا من خلاله نشاط تحويل الأموال خارج الدولة. وتبلغ قيمة الأموال المتورطة في هذه القضية 11 مليون دينار كويتي (حوالي 35 مليون دولار أمريكي).

وقد تم إرسال هذه الأموال بعد ذلك إلى خارج الكويت لأشخاص من جنسيات مختلفة، استعدادًا لتحويل الأموال إلى الدولة (ب) ومن ثم إلى الخارج لدعم تنظيم داعش في الدولة (أ).

تحديد عمليات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها

259. على الرغم من أن الكويت أثبتت قدرتها على تحديد تمويل الإرهاب والتحقيق فيه إلى حد ما، فإن السلطات المختصة تعتمد بشكل أساسي على الاستخبارات الأجنبية لبدء التحقيقات. ومن غير الواضح أيضًا ما إذا كانت السلطات المختصة تعمل بشكل استباقي على تحديد تمويل الإرهاب والتحقيق فيه، حيث لم تحقق الكويت سوى في خمس قضايا تمويل إرهابي خلال فترة إعداد التقرير، وهو ما لا يبدو متوافقًا مع تعرض الدولة لمخاطر تمويل الإرهاب، ولكنه يتماشى مع ما توصل إليه التقييم الوطني للمخاطر من تدني مخاطر تمويل الإرهاب بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تم التحقيق في تحقيقات تمويل الإرهاب في سياق تحقيقات الإرهاب.

260. يتضمن تحديد جرائم تمويل الإرهاب والتحقيق فيها في الكويت التنسيق والتعاون بشكل أساسي بين وزارة الداخلية والنيابة العامة. في وزارة الداخلية، تتحمل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية التحقيق في تمويل الإرهاب. ومع ذلك، في الممارسة العملية، فإن جهاز أمن الدولة، التي تتمتع بنطاق أوسع لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التحقيق في الأنشطة المرتبطة بالتخطيط والإعداد للأعمال الإرهابية والانضمام إلى المنظمات الإرهابية والمشاركة فيها، هي الإدارة التي تحدد وتطلق التحقيقات الأولية في معظم قضايا تمويل الإرهاب. وتقوم جهاز أمن الدولة بنقل المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية، والتي تتولى بعد ذلك مسؤولية إحالة القضايا إلى النيابة العامة لبدء تحقيق جنائي رسمي.

261. كما هو موضح في الفصل الثالث (النظام القانوني والمسائل التشغيلية)، فإن النيابة العامة هي الوحيدة التي لديها الاختصاص لبدء التحقيقات الجنائية في الكويت. إن إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للنيابة العامة مسؤولة عن إجراء التحقيقات الجنائية في مسائل تمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن قضايا الإرهاب يتم التعامل معها من قبل نيابة العاصمة التابعة للنيابة العامة، وليس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين تتابع مثل هذه التحقيقات، يمكن لنيابة العاصمة أيضًا أن تبدأ تحقيقات في تمويل الإرهاب، وبالتالي تنسق مع إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للنيابة العامة إذا كان من المقرر إجراء المزيد من التحقيقات المالية.

262. وبما أن جميع قضايا تمويل الإرهاب التي تم التحقيق فيها في الكويت تتعلق بتمويل المنظمات الإرهابية من قبل أفراد انضموا إلى تلك المنظمات، فقد بدأت جميع تحقيقات تمويل الإرهاب من قبل جهاز أمن الدولة قبل إحالتها إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية والنيابة العامة. ومن الناحية العملية، ليس من الواضح كيف تتعاون السلطات المختلفة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى أي مدى يتم ملاحقة تمويل الإرهاب عندما لا يكون مرتبطًا بفرد ارتكب عملاً إرهابيًا أو فرد يعترف بالانضمام إلى منظمة إرهابية.

263. وتتمتع كل من وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة بالموارد البشرية والفنية اللازمة للوفاء بمسؤولياتهما بشكل فعال. تمتلك جهاز أمن الدولة القدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات للتحقيق في قضايا تمويل الإرهاب (انظر 3.2.1)، كما تتمتع أيضًا بالقدرة على الوصول إلى قاعدة بيانات شديدة السرية من المعلومات المتعلقة بالإرهاب، والتي يتم تبادلها مع نظيراتها الأجنبية. والوصول إلى هذه القاعدة البيانات مباشر ويقتصر على عدد صغير من الضباط المتخصصين المصرح لهم داخل جهاز أمن الدولة وإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية. ومن بين قضايا تمويل الإرهاب الخمس التي قامت الكويت بملاحقتها قضائيًا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أربع قضايا صادرة عن استخبارات أجنبية وقضية واحدة صادرة عن جهاز أمن الدولة/وزارة الداخلية.

264. عند إجراء التحقيقات الأولية، تتمكن وزارة الداخلية من اكتشاف قضايا تمويل الإرهاب والتصرف بسرعة. على سبيل المثال، في عام 2021، بعد تقرير نشر أرسلته وحدة التحريات المالية الكويتية، أحالت النيابة العامة إلى وزارة الداخلية اشتباهًا بنشاط غسل أموال بقيمة 60 مليون دينار كويتي (حوالي 194 مليون دولار أمريكي) من خلال حوالة بديلة. من خلال استفسارات وزارة الداخلية، تم اكتشاف أنه بالإضافة إلى نشاط غسل الأموال، شكل جزء من المتهمين لجنة غير مرخصة لجمع الأموال وإرسالها إلى منظمة إرهابية من خلال نظام تحويل الحوالة البديل. كان المبلغ المتعلق بنشاط تمويل الإرهاب الذي تم تحديده في تلك القضية 14 مليون دينار كويتي (حوالي 45 مليون دولار أمريكي). عندما تم اكتشاف عناصر تمويل الإرهاب، تم فتح قضية منفصلة خصيصًا للتعامل مع عنصر تمويل الإرهاب. وقد تم إحالتها إلى المحكمة وهي في انتظار الحكم النهائي بينما لا تزال التحقيقات في قضية غسل الأموال جارية. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على مربع 4.2 أدناه.

265. وكما هو موضح في الفصل الثالث (النظام القانوني والمسائل التشغيلية)، فإن دور وحدة التحريات المالية في قضايا تمويل الإرهاب محدود للغاية. تستخدم جهاز أمن الدولة والنيابة العامة منتجات الاستخبارات المالية من وحدة التحريات المالية على نطاق محدود لبدء أو إجراء تحقيقات تمويل الإرهاب، وعلى نطاق أوسع، ليس من الواضح ما إذا كانت مدخلات وحدة التحريات المالية تضيف قيمة جوهرية (ملموسة/فعلية) للتحقيقات. خلال فترة إعداد التقرير، لم يتم إجراء أي تحقيق في تمويل الإرهاب من تقرير أرسلته وحدة التحريات المالية إلى النيابة العامة. على نحو مماثل، لم يتم إثبات القيمة المضافة بعد بدء التحقيق للمضي قدمًا في تحقيقات وملاحقات تمويل الإرهاب. في المربع 4.2 أدناه، نشأت الحالة العملية 1 من تقرير نشرته وحدة التحريات المالية حول غسل الأموال ولم يتم اكتشاف عنصر تمويل الإرهاب في القضية إلا في مرحلة لاحقة بعد استفسارات وزارة الداخلية. لم يتم استشارة وحدة التحريات المالية لإجراء تحقيقات استخباراتية مالية في هذه القضية.

266. خلال فترة إعداد التقرير، لم تحقق الكويت في قضـــايا تمويل الإرهاب من تقارير الاســـتخبارات المالية من وحدة التحريات المالية[22] أو مدخلات من جهات أخرى مثل الهيئة العامة للجمارك أو وزارة الشـــؤون الاجتماعية أو بنك الكويت المركزي أو وزارة التجارة والصـــناعة. هذا على الرغم من حقيقة أن قطاعات البنوك وشـركات الصـرافة وبرامج التبرعات المزيفة وتهريب النقود هي قطاعات معرضـة للخطر أو أنماط شـائعة في قضـايا تمويل الإرهاب. نظرًا لأن معظم قضـايا تمويل الإرهاب صـادرة عن اسـتخبارات أجنبية، يبدو أن التعاون الإجمالي بين النيابة العامة/وزارة الداخلية والسلطات المختصة الأخرى محدود في قضايا تمويل الإرهاب.

الجدول 2.0. تحديد عمليات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها 2018-2023

	2019-2018	2020-2019	2021-2020	2022-2021	2023-2022	المجموع
تحديد نشاط تمويل الإرهاب						
جهاز أمن الدولة	-	2	-	1	2	**5**
وحدة التحريات المالية الكويتية	-	-	-	-	-	-
أنواع تحقيقات النيابة العامة في تمويل الإرهاب						
الإرهاب وتمويل الإرهاب	-	2	-	1	2	**5**
تمويل الإرهاب فقط	-	-	-	-	-	-
مصدر التحقيق في تمويل الإرهاب						
أجنبي	-	2	-	-	2	**4**
محلي	-	-	-	-	-	-
مختلط	-	-	-	1	-	**1**

ملاحظة: القضايا ذات المصادر المختلطة هي تلك التي كانت فيها المعلومات الاستخباراتية الأولية محلية ولكنها مدعومة بمعلومات من مصدر خارجي.

المربع 2.0. حالة عملية تحديد تمويل الإرهاب والتحقيق فيه

في عام 2021، تم إرسال تقرير من وحدة التحريات المالية الكويتية إلى النيابة العامة للاشتباه في نشاط غسل الأموال بين عامي 1993 و2021 من خلال تحويلات الحوالة البديلة. تجاوزت الأموال المرتبطة بنشاط غسل الأموال المشبوه 60 مليون دينار كويتي (حوالي 194 مليون دولار أمريكي). وبإجراء التحقيقات في تلك القضية، ومن خلال تحريات وزارة الداخلية، تبين قيام مجموعة من المتهمين بتشكيل لجنة غير مرخصة لجمع الأموال وإرسالها إلى تنظيم إرهابي عن طريق نظام الحوالة للتحويلات المالية. وبلغ إجمالي المبلغ المتعلق بنشاط تمويل الإرهاب 14 مليون دينار كويتي (نحو 45 مليون دولار أميركي).

وقد تصرف المتهمان الأول والثاني، وهما مديرا مؤسسة مصرفية، بناء على تعليمات المتهم السابع، وجمعا مبالغ نقدية من آخرين بطريقة غير مشروعة عن طريق إحدى مؤسسات الصرافة، وسلماها للمتهمين الثالث والرابع، اللذين أودعا المبلغ في حسابات بنكية لشركة تجارية، وهي شركة كويتية أخرى مرخصة بشكل وهمي لممارسة نشاط الاستيراد والتصدير، ثم قاما بتحويل الأموال إلى إحدى شركات الصرافة، بمساعدة المتهم الخامس.

كما قام المتهمان الثالث والرابع بتزوير فواتير لشركات وهمية في الخارج بهدف إعطاء الانطباع بأن الشركة الكويتية تستورد بضائع من الخارج، وتبرير التحويلات الخارجية للبنك الذي تحتفظ شركة الصرافة بحسابها فيه، وإخفاء حقيقة إرسال الأموال إلى منظمة إرهابية. كما استغل

22 قبل فترة إعداد التقرير، قامت وحدة التحريات المالية الكويتية بنشر العديد من التقارير إلى وزارة الداخلية ومكتب النيابة العامة بشأن تمويل الإرهاب.

المتهم السادس منصبه في شركة الصرافة لإتمام التحويلات للمستفيدين، وإخفاء وتمويه مصدرها غير المشروع؛ كما قدم تفاصيل الشركات الواردة في الفواتير المزورة للمتهمين الثالث والرابع.

كما تواطأ المتهم السابع مع المتهمين الأول إلى السادس بإعطائهم التوجيهات والآلية التي يتم من خلالها جمع الأموال وتحويلها خارج الدولة، مما أضر بالمصالح الوطنية للدولة.

وفي جزء تمويل الإرهاب من القضية، وجهت النيابة العامة إلى جميع المتهمين مجموعة متنوعة من الجرائم بما في ذلك الانضمام إلى جماعات محظورة وتمويلها والإضرار بالمصالح الوطنية وإجراء عمليات حوالة بديلة. وخلصت المحكمة الابتدائية إلى أن المتهمين غير مذنبين بجريمة تمويل الإرهاب ولكن الأموال استخدمت لأغراض خيرية. ولا تزال القضية قيد المراجعة من قبل المحاكم العليا. ولم يتم توجيه اتهامات إلى الأشخاص الاعتباريين المتورطين في هذه القضية بتمويل الإرهاب.

ولا يزال عنصر غسل الأموال في هذه القضية قيد التحقيق ولم يتم إحالته إلى المحكمة.

التحقيق في تمويل الإرهاب متكامل مع الاستراتيجيات الوطنية وبدعمها

267. لا تمتلك الكويت استراتيجية مستقلة لمكافحة تمويل الإرهاب، وصُممت استراتيجية وخطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2022-2027) لتشمل تدابير مكافحة تمويل الإرهاب. وتستند الاستراتيجية وخطة العمل إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر، الذي يعتبر مخاطر تمويل الإرهاب في الكويت متدنية. استند تحليل الكويت لتهديد تمويل الإرهاب في التقييم الوطني للمخاطر إلى قضايا تمويل الإرهاب التي تم مقاضاتها خلال الفترة التي تم أخذها في الاعتبار في التقييم الوطني للمخاطر (2016-2020). تم أخذ التحقيقات في قضايا تمويل الإرهاب التي أدت إلى مقاضاة في الاعتبار لتقييم مستوى تهديد تمويل الإرهاب في الكويت في التقييم الوطني للمخاطر، وبالتالي تم أخذها في الاعتبار أيضًا إلى حد ما في الاستراتيجية وخطة العمل، حيث استندت كلتا الوثيقتين إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر.

268. لا توجد نتائج أو إجراءات استراتيجية تتعلق على وجه التحديد بزيادة القدرات حول تمويل الإرهاب في استراتيجية وخطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. جميع الإجراءات المنصوص عليها في الوثيقة هي تدابير "عامة" تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام. تتضمن استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الخاصة بها نتيجة تتعلق بتعزيز التعاون المحلي في تحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تشكيل فرق تحقيق. ومن أهداف هذا المخرج ضمان التنسيق بين السلطات، وخاصة النيابة العامة ووحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية والهيئة العامة للجمارك، فيما يتعلق بجودة التحقيقات بعد صدور الأحكام القضائية. وهذا يمكّن السلطات أيضًا من تحديد أي أوجه قصور في التحقيقات ومناقشة سبل معالجتها في القضايا المستقبلية. ووفقًا للكويت، فقد تم تحقيق هذا المخرج ضمن خطة العمل. ومع ذلك، واستنادًا إلى نتائج السلطات في تحديد وتمويل الإرهاب خلال فترة إعداد التقرير، فإن نتائج هذا المخرج تبدو محدودة حتى الآن.

269. وأشارت السلطات إلى وجود سياسة استراتيجية لمكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الوثيقة سرية ولا يمكن لفريق التقييم النظر فيها. وإذا بدا أن السلطة المحددة المكلفة بمكافحة الإرهاب لديها فهم واضح للتهديدات المختلفة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب في الكويت، فلا توجد استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب مع جميع السلطات المختصة الأخرى. وقد اعترفت السلطات التحقيقية بعدم وجود نهج وإجراءات مشتركة بين السلطات للتعامل مع قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب باعتباره قصوراً تعمل عليه حالياً وينبغي معالجته كأولوية.

270. وعلى الرغم من العديد من قضايا تمويل الإرهاب، فضلاً عن العديد من الطلبات من الشركاء الدوليين، لم تقترح السلطات الكويتية أبداً إضافة اسم إلى قائمتها الوطنية النابعة من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (انظر 4.3).

271. وفي ضوء ما سبق، فإن التحقيق في تمويل الإرهاب يتكامل مع استراتيجيات مكافحة الإرهاب الوطنية والتحقيقات ويستخدم لدعمها إلى حد محدود.

العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة

272. في الكويت، يعتبر تمويل الإرهاب جناية ويعاقب عليها بالسجن لمدة لا تقل عن 3 سنوات وبحد أقصى 15 سنة سجناً، ويمكن زيادتها إلى 20 سنة إذا توافرت عوامل مشددة. لا ينبغي أن يكون مبلغ الغرامة أقل ويجب أن يصل إلى ضعف قيمة الأموال التي كانت موضوع الجريمة.

273. العقوبات المطبقة على المدانين بتمويل الإرهاب فعالة ومتناسبة ورادعة. وكما ذكر أعلاه، فقد حصلت الكويت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إدانات نهائية بتمويل الإرهاب في أربع قضايا، شملت ثمانية متهمين. وقد صدرت أحكام بالسجن لمدة لا تقل عن 5 سنوات وعقوبة بالسجن لمدة أقصاها 10 سنوات، فضلاً عن غرامات تتراوح بين 200 دينار كويتي (حوالي 650 دولاراً أميركياً) و700 ألف دينار كويتي (حوالي 2.3 مليون دولار أميركي).

274. كما ذكر أعلاه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك أربع قضايا، شملت 15 متهماً، حيث تم النطق بالبراءة من جريمة تمويل الإرهاب كحكم نهائي. بالإضافة إلى ذلك، تمت تبرئة ثلاثة متهمين من جريمة تمويل الإرهاب في قضايا تم فيها تأمين إدانات بتمويل الإرهاب لمتهمين آخرين. وبالتالي، تمت تبرئة ما مجموعه 18 متهماً من تهم تمويل الإرهاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما أدين اثني عشر متهماً. وهذا يثير تساؤلات حول قدرة السلطات على تأمين الإدانة عندما يشتبه في أن الأفراد متورطون في تمويل الإرهاب (انظر 4.2.1). في إحدى القضايا، تم استكمال البراءة من جريمة تمويل الإرهاب بإدانة في الجرائم التالية "الانضمام إلى منظمة إرهابية" و"الحيازة غير القانونية للسلاح الناري".

275. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضرت النيابة العامة والقضاء ست جلسات تدريبية محددة حول مكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك ورشة عمل لمدة يوم واحد حول مكافحة تمويل الإرهاب في عام 2023. ومع ذلك، لا توجد خطة تدريب محددة لمكافحة تمويل الإرهاب للنيابة العامة والفروع الأخرى للقضاء. يجب على السلطات أن تنظر إلى هذا كوسيلة لتعزيز الفهم المشترك لجريمة تمويل الإرهاب من خلال القضاء.

الجدول 3.0. أحكام إدانة بتمويل الإرهاب

السنة التي تم تأمين إدانة فيها	2019-2018	2020-2019	2022-2021
عدد المتهمين المحالين الى المحكمة بتهم تمويل الإرهاب	4	3	7
أحكام بالسجن بإدانات نهائية	5 سنوات لأربع متهمين	10 سنوات لثلاث متهمين	7 سنوات لمتهمين 5 سنوات لثلاث متهمين تبرئة متهمين إثنين
غرامة في حكم إدانة نهائي	1.3 مليون دينار كويتي لمتهم واحد (حوالي 4.1 مليون دولار أمريكي) 14.000 دولار أمريكي لثلاثة متهمين	6620 دينار كويتي (حوالي 21000 دولار أمريكي) لمتهم واحد 200 دينار كويتي (حوالي 650 دولار أمريكي) لمتهمين اثنين	700000 دينار كويتي (حوالي 2.3 مليون دولار أمريكي) لمتهمين اثنين 30000 دينار كويتي (حوالي 97000 دولار أمريكي) لمتهم واحد 8000 دينار كويتي (حوالي 26000 دولار أمريكي) لمتهمين اثنين

التدابير البديلة المستخدمة في حالة عدم إمكانية إدانة تمويل الإرهاب (على سبيل المثال، التعطيل)

276. لم تثبت الكويت أنها تعطي الأولوية الكافية للتدابير الرامية إلى تعطيل أنشطة تمويل الإرهاب في حالة عدم إمكانية إدانة تمويل الإرهاب أو عدم إمكانية تأمينها. وتؤكد الكويت أنها أضافت أسماء إلى قائمتها الوطنية في عام 2018 عن طريق التسمية المشتركة مع مركز استهداف تمويل الإرهاب[23]. ومنذ ذلك الوقت، قام المركز بإجراء تسميات أخرى لم تتم إضافتها إلى القائمة الوطنية. لا يحتفظ المركز بقائمة عقوبات خاصة به ولا يمكنه فرضها، ولكنه يقدم البيانات الصحفية لأعضاء المركز، بناءً على صلاحياتهم المحلية. في وقت الزيارة، لم تظهر أي تسميات من الكويت على قائمة التسميات على موقع مركز استهداف تمويل الإرهاب. نجحت الكويت في فرض تدابير مؤقتة لمصادرة وتجميد الأصول بناءً

23 https://www.tftc-istehdaf.org/designations

على تحقيقات تمويل الإرهاب المحلية، لكنها لم تفعل ذلك حيث توجد الأصول في الخارج. هذا أمر مثير للقلق ومن المرجح أن يرتبط ببعض تحديات التعاون الدولي (على سبيل المثال، الاضطرار إلى الاعتماد على القنوات الدبلوماسية) المحددة في الفصل 8.

277. تمتلك الكويت مجموعة من التدابير البديلة التي يمكنها اللجوء إليها في غياب إدانة تمويل الإرهاب. ومع ذلك، ونظراً لحساسية المعلومات، لم يتم تزويد فريق التقييم بعدد الأفراد المستهدفين بهذه التدابير البديلة. وفي حالة عدم وجود إدانة قضائية، تمتلك وزارة الداخلية القدرة على ترحيل أي فرد أجنبي فضلاً عن منع الفرد من إعادة دخول الدولة. وتطبق وزارة الداخلية أيضاً إجراءات مراقبة محددة ولديها عدد كبير من الضباط المخصصين للقيام بذلك. وفي حالة عدم وجود إدانة بتهمة تمويل الإرهاب، يمكن للمحكمة أن تقرر إرسال الفرد إلى مركز إعادة تأهيل. وفي هذه الحالة، تكون العملية تحت إشراف النيابة العامة. كما يمكن إرسال الفرد المشتبه به، ولكن غير المدان بتهمة تمويل الإرهاب، إلى مركز إعادة تأهيل إذا ثبت أن له صلة بمنظمة إرهابية. وفي هذه الحالة، تكون الإجراءات تحت إشراف وزارة الداخلية.

278. وفي حالة عدم وجود إدانة بتهمة تمويل الإرهاب، ستحاول النيابة العامة أيضاً تأمين إدانة بارتكاب جريمة أخرى. إذا لم يكن هناك ما يكفي من الأدلة لإثبات أن الشخص كان يعلم أن الأموال كانت مخصصة للاستخدام من قبل جماعة إرهابية، فإن النيابة العامة سوف تركز على مصدر وحركة الأموال التي ربما تم إخفاؤها بطريقة ما. الحالة العملية 4.1.2 هي مثال حيث تم توليد الأموال التي تم استخدامها لتمويل جماعة إرهابية من خلال الاحتيال والتزوير في جهة حكومية. على الرغم من إدانة متهم واحد فقط بجريمة تمويل الإرهاب، فقد كان ذلك على أساس أنه كان مسؤولاً عن إرسال الأموال إلى المنظمة الإرهابية. تمت محاكمة المتهمين الآخرين وإدانتهم بتهمة غسل الأموال.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 9

الترجيح والاستنتاج:

لم تثبت الكويت أنها تلاحق وتدين تمويل الإرهاب بشكل فعال بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة وموقعها الجغرافي. حققت الكويت في عدد محدود للغاية من قضايا تمويل الإرهاب، والتي تتعلق جميعها بجمع و/أو نقل الأموال.

إن تصنيف مخاطر تمويل الإرهاب على أنها متدنية في التقييم الوطني للمخاطر، فضلاً عن الفهم غير المتساوي لتهديدات تمويل الإرهاب في الكويت يعوق قدرة السلطات على اكتشاف أنشطة تمويل الإرهاب وتعطيلها. لدى الكويت استراتيجية لمكافحة الإرهاب، ولكن لم يتم تقديمها لفريق التقييم لأنها وثيقة سرية وليس من الواضح ما إذا كانت تتضمن عناصر تمويل الإرهاب، كما أن استراتيجيتها لمكافحة تمويل الإرهاب عامة للغاية ومتكاملة كجزء من استراتيجية أوسع لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دون إجراءات محددة لمكافحة تمويل الإرهاب.

عندما يتم تأمين إدانة تمويل الإرهاب، تكون العقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة. ومع ذلك، هناك معدل إدانة منخفض في الكويت، ويبدو من الصعب تأمين إدانة تمويل الإرهاب دون إثبات انضمام الفرد إلى منظمة إرهابية.

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متدن**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 9.

النتيجة المباشرة 10 - التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لتمويل الإرهاب دون تأخير

279. تعاني الكويت من أوجه قصور فنية وعملية تمنع التنفيذ القانوني لعقوبات تمويل الإرهاب دون تأخير (انظر التوصية 6). تم إنشاء إطارها الحالي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في عام 2014 بموجب القرار الوزاري 2013/1396. أنشأ هذا القرار لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية. أعيد إصدار هذا القرار الوزاري في يوليو 2023 باعتباره القرار الوزاري 2023/141 لمنح لجنة مكافحة الإرهاب سلطة أكثر وضوحًا

على العقوبات المالية المستهدفة، لكنه لم يغير آليات تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. إن الإطار الذي يتم من خلاله تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب يتضمن التزاماً محدوداً بالتجميد (التوصية 6.5(ب)) وحظراً عاماً محدوداً (التوصية 6.5(ج))، من بين أوجه القصور الأخرى، والتي تختلف قليلاً بين العقوبات المالية المستهدفة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتسميات المحلية. وعلى الرغم من هذه المشكلات الفنية، جمدت الكويت كمية كبيرة من الأصول المتعلقة بالأفراد والكيانات التي ينبغي تسميتها، واتخذت تدابير أخرى لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بشكل غير رسمي، دون أساس قانوني.

4

تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 والقرارات اللاحقة له

280. تمتلك لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية سلطة اتخاذ جميع القرارات اللازمة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة له دون تأخير. ووفقاً للقرار، يتعين على لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية اتباع عملية إلزامية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت تسمح للكويت باستخدام سلطتها التقديرية في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب (انظر التوصية 6). ومن الناحية العملية، لا تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية أي قرار من هذا القبيل باستخدام هذه العملية ولم تتخذه قط. لا تقوم لجنة مكافحة الإرهاب إلا بإعادة توجيه رسائل البريد الإلكتروني من لجان الأمم المتحدة إلى الجهات الرقابية على الكيانات الملزمة، وعادة ما يتم ذلك في غضون 24 ساعة من الإدراج أو الشطب من القائمة. نظرًا لعدم اتخاذ أي قرار، وعدم اتباع لجنة مكافحة الإرهاب لعملية اتخاذ القرار الإلزامية الخاصة بها، فلا يوجد أساس قانوني لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة له في الكويت. يمكن للكيانات الملزمة متابعة اتصالات البريد الإلكتروني إلى حد ما، ولكن التزامات التجميد والمتطلبات القانونية الأخرى غير قابلة للتنفيذ تمامًا وتفتقر إلى الأساس القانوني بموجب أحكام القانون المحلي.

281. بالتوازي مع ذلك، تؤدي التسميات التي يقوم بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1267 على الفور إلى إحداث التزام ثانٍ للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة "بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1267 (1999) على الفور دون تأخير" (القرار الوزاري رقم 2023/141، المادة 19(1)). هذا الالتزام ليس محددًا بما فيه الكفاية لأنه لا يخبر ولا يلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. إن هذا المطلب يدعو المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267، ولكن القرار لا يفرض سوى التزامات على الدول، ولا يتناول القطاع الخاص أو يلزمه بأي شكل من الأشكال. إن التنفيذ عن طريق العرف، أو المراسيم، أو الضغوط المتصورة، أو الخوف من التعرض للعقوبة لا يعالج المشكلة الأساسية في النظام. على سبيل المثال، قد يكون لدى المؤسسة المالية أسباب للطعن في عقوبة تفرضها الكويت لعدم الالتزام للعقوبات المالية المستهدفة. وهذا يقوض هدف نظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب، وهو تجميد الأصول التي يمكن أن تمول الإرهاب بسرعة وبشكل قانوني من خلال العمل الدولي المنسق.

282. ووفقا للكويت، كانت هناك طعنان أمام المحكمة في قضايا تتعلق بالتسميات بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267، وكلاهما خارج فترة التقييم. ولم يتم الاعتراف بهذا في الزيارة الميدانية. وعلاوة على ذلك، لم يتم تقديم أي تفاصيل حول هذه القضايا إلى فريق التقييم، بخلاف النتيجة التي مفادها أن الطاعنين لم ينجحوا في الطعن. ولم تكن الكويت نفسها على علم بخطر التقاضي الذي يفرضه حقيقة أن نظامها كان يعمل بدون أساس قانوني وبالتالي كان عرضة لتحديات خطيرة. كما أن المدعين في تلك القضايا لم يكونوا على علم بأن أساس تنفيذ العقوبات كان ضعيفاً، لأنه بموجب القرار، فإن قرارات لجنة مكافحة الإرهاب بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة من قبل مجلس الأمن غير علنية. ومن غير المرجح أن تكون هذه الطعون قد تناولت القضية التي تشكل جوهر مشكلة الفعالية في الكويت. ولم يكن لدى الطاعن أي فكرة بأن الدولة لم تكن تتبع العملية القانونية المنصوص عليها في القانون المحلي لتنفيذ عقوبات الأمم المتحدة. ومن الممكن أن تكون نتيجة الطعون مختلفة لو كانت كذلك. ومن الممكن أيضاً أن تكون هذه القضايا الخاصة قد تضمنت قضية مختلفة تماماً، مثل المطالبة بالوصول

إلى الأموال اللازمة لتغطية النفقات الأساسية. وعليه، فإن هذين الطعنين لا يشكلان دليلاً على شرعية أو إمكانية تطبيق نظام العقوبات المالية المستهدفة في الكويت. لا يولي المقيمون أهمية كبيرة لهما.[24]

283. في حين لا يوجد أساس قانوني لتطبيق الدولة للعقوبات المالية المستهدفة ولا توجد قاعدة قابلة للتنفيذ تلزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتجميد الأصول، فإن أنظمة العقوبات المالية المستهدفة الكويتية تعمل كما لو كان هناك أساس قانوني لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشكل عام العقوبات المالية المستهدفة، ولكن بعضها يحصل بتأخير (انظر النتيجة المباشرة 4). يمكن أن يؤثر هذا التأخير على قدرة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على تحديد الأموال التي تنتمي إلى أفراد وكيانات مسماة على الفور. تقوم الجهات الرقابية دائمًا تقريبًا بتوسيع نطاق الفحوصات لتشمل التزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب، وقد فرضوا العديد من العقوبات على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لعدم كفاية فحص العقوبات المالية المستهدفة والالتزام لها.

284. تحتفظ لجنة مكافحة الإرهاب بموقع إلكتروني تتبعه المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والذي يوفر رابطًا إلى القائمة الموحدة للأمم المتحدة، والتي تتألف من جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المسميين وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. هذه القائمة عبارة عن رابط إلى القائمة الموحدة للأمم المتحدة وبالتالي يتم تحديثها على الفور وتحديثها فيما يتعلق بجميع القوائم والشطب من القوائم. يقوم أعضاء لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذين يشرفون على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإخطار الكيانات الملزمة بالتغييرات التي تطرأ على القائمة الموحدة عبر البريد الإلكتروني في غضون 24 ساعة. ومع ذلك، نظرًا لأن أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب غير قادرين على إرسال مندوبين أو بدائل إلى اجتماعات لجنة مكافحة الإرهاب، فلا يمكن إبلاغ القرارات إلا من خلال البريد الإلكتروني التجاري المباشر للعضو. وهذا يعني أنه قد يكون هناك بعض التأخير في إخطار القطاع الخاص، في الأوقات التي يكون فيها عضو لجنة مكافحة الإرهاب غير قادر على العمل مؤقتًا، أو في إجازة، وما إلى ذلك.

285. سيكون نطاق تطبيق العقوبات المالية المستهدفة محدودًا في الكويت إذا تم تطبيق العقوبات على أساس قانوني. ستطبق تدابير التجميد فقط على أموال وأصول الشخص الطبيعي/الاعتباري المسمى، والمتحصلات الناشئة عن أموالهم وأصولهم. لن يشمل هذا أصول أولئك الذين يعملون نيابة عن أو بتوجيه من أي شخص أو كيان مدرج، أو يمتلكون أو يسيطرون على أي شخص أو كيان مدرج، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يساعدون في التهرب من العقوبات أو انتهاك الأحكام الواردة في القرارات ذات الصلة. وهذا يحد من فعالية تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت، إذا تم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة على الإرهاب على أساس قانوني.

286. يمنع الحظر العام أي شخص من توفير الأموال أو تقديم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات ذات الصلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالكامل أو بالشراكة مع أو لصالح شخص طبيعي أو اعتباري مسمى. ولا يشمل هذا حظر توفير أصول أو موارد اقتصادية أخرى. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يشمل الأشخاص والكيانات التي تعمل نيابة عن الأشخاص أو الكيانات المدرجة أو بتوجيه منهم. وهذا يحد من فعالية تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت، إذا تم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة على الإرهاب على أساس قانوني.

287. وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فقد جمدت الكويت الأصول نتيجة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 دون أساس قانوني. وتشمل هذه الأصول الودائع المصرفية وشهادات الأسهم والعقارات:

24 واعتماداً على الحقائق المحددة، ربما لم تكن الكويت المكان المناسب للطعون، حيث ينبغي توجيه الالتماسات لشطب الأسماء من القائمة على أساس أن الشخص أو الكيان لم يعد يفي بمعايير التسمية إلى اللجنة الأممية المختصة. ولم تكن هذه الطعون مرتبطة بالتسميات المحلية الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، والتي قد تكون أكثر أهمية في طبيعتها.

الجدول 4.0. نوع وقيمة (باليورو) الأصول المجمدة بموجب نظام قرار مجلس الأمن 1267

نوع الأصول	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ودائع بنكية	488,164.93	632,784.38	723,018.90	810,340.77	941,104.22	1,043,681.91
الأوراق المالية	31,879.26	32,461.23	33,199.77	33,680.67	34,731.60	34,731.60
القطاع العقاري	3,600,000	4,050,000	4,290,000	4,710,000	4,950,000	5,640,000

288. ولا يضع القرار الوزاري رقم 2023/141 إطارًا لتحديد الأهداف للتسمية. لم تتقدم الكويت قط باقتراح تسمية إلى الأمم المتحدة أو أي من اللجان ذات الصلة، ولا توجد هيئة مشتركة بين الوكالات أو مؤسسة فردية تدرس بنشاط المرشحين المحتملين للتسمية كأحد أهدافها. هذا العدد المنخفض من المقترحات (0) لا يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها الكويت. يتجلى هذا الخطر في وجود ثمانية أفراد في الكويت على قوائم قرارات مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة، وتجميد أكثر من 6 ملايين يورو تتعلق بأفراد/كيانات مدرجة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1267، ومقاضاة عدد من الأفراد بتهمة تمويل الإرهاب، وخاصة لجمع الأموال وتحويلها إلى منظمات إرهابية أجنبية، وتحديد حالات تمويل الإرهاب حيث بلغت قيمة الأموال المحولة عدة ملايين من الدولارات، وتقاسم حدود برية كبيرة مع العراق، أحد أكثر الدول تضرراً بالإرهاب في العالم.

تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1373

289. فيما يتعلق بالتسميات المحلية، أنشأت الكويت في عام 2014 قائمة عقوبات محلية موحدة تسمى القائمة الوطنية. في وقت الزيارة الميدانية، كانت تتألف من 68 شخصًا طبيعيًا وستة أشخاص اعتباريين، تم الوصول اليهم جميعًا من طلبات تسمية من طرف ثالث.

290. يخول القرار الوزاري 2023/141 لجنة مكافحة الإرهاب اتخاذ القرارات التي تضمن التزام الكويت بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373. تتم إضافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى القائمة الوطنية من خلال قرار من لجنة مكافحة الإرهاب. تصدر لجنة مكافحة الإرهاب قرارات باستخدام عملية صنع القرار الخاصة بها لإضافة وحذف أسماء من القائمة الوطنية. تدخل قرارات لجنة مكافحة الإرهاب بإدراج شخص طبيعي أو اعتباري في القائمة الوطنية حيز التنفيذ فورًا ودون تأخير. لا يحدد القرار الآثار المترتبة على إدراج الشخص في القائمة الوطنية (أي أنه لا يحدد ما إذا كان الكيان المسمى خاضعًا لتجميد الأصول، أو ما إذا كان الأشخاص ممنوعين من التعامل معهم). كما أن قرارات لجنة مكافحة الإرهاب التي تم مشاركتها مع فريق التقييم لا تفصل أيضًا عواقب إدراج الشخص في القائمة الوطنية. ونتيجة لذلك، خلص المقيمون إلى وجود أساس قانوني لإدراج الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين في القائمة الوطنية، ولكن لا يوجد أساس قانوني لتطبيق تدابير التجميد/الحظر على مكونات القائمة الوطنية. فهي تعتبر قائمة بلا تأثير عملي. لذلك، فإن عدم اتباع الالتزامات المفترضة فيما يتعلق بالأشخاص المسميين وطنياً لا يمكن أن يلزم المؤسسات المالية الكويتية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو عامة الناس، أو يحمل عقوبة قابلة للتنفيذ. وبناءً على ذلك، فإن العقوبات المالية المستهدفة لا يتم تنفيذها قانونياً في الكويت، ناهيك عن تنفيذها بفعالية.

291. في الممارسة العملية، تنفذ المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عموماً تدابير التجميد والحظر، بعضها مع تأخير، كما لو كانت هناك التزامات محددة وقابلة للتنفيذ قانوناً. نظرًا لأن أعضاء لجنة مكافحة غسل الأموال غير قادرين على إرسال بدائل إلى اجتماعات لجنة مكافحة غسل الأموال، ولا يمكن إبلاغ القرارات إلا من خلال البريد الإلكتروني المباشر للعضو في اللجنة، فقد يكون هناك بعض التأخير في هذا الإخطار في حالة عجز العضو مؤقتًا أو إجازة، وما إلى ذلك. تحدد الجهات الرقابية دائمًا نطاق الفحوصات لتشمل التزامات العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب وقد فرضوا العديد من العقوبات على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بسبب عدم كفاية مراقبة العقوبات المالية المستهدفة والالتزام لها.

292. هذه القائمة الوطنية سرية ولا تتم مشاركتها إلا مع السلطات المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. يتم إبلاغ القرارات من قبل الجهات الرقابية إلى كياناتهم الملزمة للتنفيذ الفوري (إذا لم يتم تحديدها). الحظر العام الموجود في القرار الوزاري 2023/141، إذا تم تطبيقه على أساس قانوني، ينطبق على الكيانات الملزمة ولكن ليس على نطاق أوسع من ذلك. وذلك لأن جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الآخرين لا يمكنهم معرفة من تم تسميته في القائمة الوطنية. وهذا يحد من التأثير الوقائي لنظام التسميات الوطني.

293. وتستطيع لجنة مكافحة الإرهاب النظر في أي تسمية محتملة يقدمها أعضاء اللجنة، التي تضم جميع السلطات المختصة ذات الصلة في الكويت، أو من الشركاء الدوليين. وفي الممارسة العملية، لم تنظر الكويت إلا في التسميات المحتملة من الشركاء الدوليين، ولا يوجد لديها هيئة مشتركة بين الوكالات أو مؤسسة فردية تدرس بنشاط المرشحين المحتملين للتسمية كأحد أهدافها. ولم تنظر الكويت في اقتراح من مصدر محلي لتحفيز التسميات على قائمتها الوطنية. إن العدد المنخفض (0) من المقترحات المحلية للتسمية من خلال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 لا يتفق مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها الكويت. هناك ثمانية أفراد يحملون الجنسية الكويتية أو وثائق هوية كويتية مدرجين على قوائم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 والقرارات اللاحقة. يشير هذا إلى إمكانية النظر في تسمية أفراد آخرين في الكويت ويشير إلى أن الكويت تتخذ نهجًا غير نشط تجاه العقوبات المالية المستهدفة، وهو ما لا يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها.

294. تتلقى الكويت "أحداث محفزة" للتسمية من مصدرين دوليين: (أ) طلبات من سفارة تقع في الكويت؛ أو (ب) من خلال التعاون الدولي، عندما تحصل لجنة مكافحة الإرهاب على معلومات عن شخص أو كيان كويتي مدرج بموجب قرارات مجلس الأمن الأخرى المتعلقة بتمويل الإرهاب. تتلقى الكويت أيضًا طلبات رسمية للتسمية من دول أجنبية. يمكن أن تتضمن الطلبات التي تتلقاها الكويت أيضًا معلومات استخباراتية من مركز مكافحة تمويل الإرهاب، وهي هيئة تتألف من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، تهدف إلى تعطيل شبكات تمويل الإرهاب. نظر فريق التقييم في مصادر المعلومات الدولية هذه التي يمكن أن تؤدي إلى التسمية معًا.

الجدول 5.0. أحداث التحفيز والطلبات الدولية للتسمية مع الطلبات الواردة والموافق عليها (بين قوسين)

أحداث تحفيز	2018	2019	2020	2021	2022	2023
طلبات من سفارة تقع على الأراضي الكويتية	(0)46	(0)51	(0)65	(0)219	(0)112	0
التعاون الدولي	(23)23	(0)3	(0)2	0	0	(0)17
الإجمالي	(23)69	(0)54	(0)67	(0)219	(0)112	(0)17

295. ولم يتم تسمية أي فرد أو كيان بناءً على 469 طلبًا دوليًا تم تلقيها خلال السنوات الأربع والنصف الماضية (تم إدراج 23 فردًا وكيانًا بناءً على طلبات دولية في عام 2018). وأشارت الكويت إلى أن الطلبات لم يتم البت فيها لأنها إما تحتوي على أخطاء مطبعية، أو أن الكويت لم تحتفظ بأي معلومات إضافية يمكن أن تساعد في الوصول إلى الحد الأدنى للتسمية، أو أن الفرد/الكيان موضوع الطلب لم يكن في الكويت أو أن الكويت طلبت معلومات إضافية من الشركاء الدوليين ولم تتلق ردًا يسمح لها بالوصول إلى الحد الأدنى. ومن غير المحتمل أن أيًا من "الأحداث التحفيزية" والطلبات التي تم تقديمها على مدار سنوات عديدة لم تسمح للكويت بالوصول إلى الحد الأدنى للتسمية. ومن غير المحتمل أيضًا أن مصدرًا واحدًا للمعلومات في عام واحد قد تم اعتباره قد وصل إلى الحد الأدنى بينما لم يتم اعتبار أي حالات لطلبات أخرى تستحق التسمية لاحقًا. إن عدم النظر في طلبات التسمية حيث يوجد خطأ مطبعي يوضح عدم بذل الجهود لتصحيح أوجه القصور البسيطة، وخاصة حيث يمكن للتوضيحات الصغيرة أن تمنع الإرهابيين وممولي الإرهاب من الوصول إلى الموارد. تشارك الكويت في مركز مكافحة تمويل الإرهاب، من بين منتديات أخرى، والذي يوفر منتدى للتعاون من هذا النوع. إن عدم استخدام نظام العقوبات المالية المستهدفة لمنع الإرهابيين وممولي الإرهاب من الوصول إلى الموارد فقط لأنه لا توجد معلومات تفيد بأنهم ليسوا على الأراضي الكويتية لا يتماشى مع غرض نظام العقوبات المالية المستهدفة.

296. وبينما تلقت الكويت عددًا كبيرًا من الطلبات الدولية للتسمية، فإنها لم تقدم طلبًا صادرًا إلى شريك دولي خلال الفترة الزمنية التي يشملها التقييم المتبادل. ويوضح هذا بشكل أكبر النهج غير النشط للكويت تجاه نظام العقوبات المالية المستهدفة.

297. وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، فقد جمدت الكويت الأصول نتيجة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373.

الجدول 6.0. نوع وقيمة (باليورو) الأصول المجمدة بموجب نظام قرار مجلس الأمن 1373 المحلي

نوع الأصول	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ودائع بنكية	59,642.12	576,584.17	650,673.83	708,959.76	771,991.33	844,791.90
الأوراق المالية	49.88	83.54	144.03	197.81	2826.51	2826.51

تنفيذ العقوبات من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة

298. إن المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لديها فهم غير متساوٍ لالتزاماتها المتعلقة بنظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب، وهي غير قادرة على إثبات المعرفة أو أنماط التهرب من العقوبات. وقد أظهرت معظم المؤسسات المالية، وخاصة المؤسسات الكبرى، فهماً جيداً لالتزاماتها بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وفقاً للمتطلبات الدولية، ومن المرجح أن تكتشف الملكية المباشرة للأصول أو الأموال من قبل شخص أو كيان مسمى. وقد استخدمت المؤسسات المالية الكبرى عموماً أنظمة آلية تقوم بفحص قوائم قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة تلقائياً، واستكملت هذه الفحوصات بإدخال القائمة الوطنية الكويتية يدوياً في أنظمتها. وأظهرت الأعمال والمهن غير المالية المحددة فهماً أقل كثيراً لالتزاماتها بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، وتلك التي نفذت العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب مع وجود بعض التأخير (يوم إلى يومين). وأشارت بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى أنها لن تقوم بفحص قوائم قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة والقائمة الوطنية إلا إذا كانت لديها بالفعل شكوك بشأن العميل لأسباب أخرى، في حين بدا أن البعض الآخر لا يدرك القوائم على الإطلاق.

299. وقد وجدت الجهات الرقابية الكويتية العديد من أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة وقاموا بتنفيذ العديد من الإجراءات التصحيحية والغرامات في حالة عدم الالتزام لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة. وقد قامت الجهات الرقابية بتجميع جميع أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بكل من تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، مما يجعل من المستحيل تفكيك (تفصيل) ما تم تجميعه من أوجه القصور في العقوبات المالية المستهدفة. ومع ذلك، تشمل أوجه القصور هذه خمس حالات لشركات الصرافة الكويتية "التي توفر الأموال أو تقدم خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمفردها أو بالشراكة مع آخرين، إلى فرد أو مجموعة أو كيان مدرج على القائمة الوطنية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة أو لصالحهم" (انظر - الفصل الخامس التدابير الوقائية - لمزيد من المعلومات). وأوضح بنك الكويت المركزي أن هذه الانتهاكات لم تكن تتعلق بالتوفير الفعلي للأموال، بل تتعلق بانتهاكات تتعلق بعدم قيام الأنظمة الآلية بفحص أسماء الأفراد/الكيانات التي ينبغي إدراجها في القائمة، على الرغم من أن اسم الانتهاك يشير إلى انتهاك أكثر خطورة. ويلاحظ فريق التقييم أن العقوبات الأكثر أهمية المطبقة على شركات الصرافة تأتي في سياق هذه الانتهاكات، وهو ما يتفق مع الانتهاك الذي يتضمن توفير الأموال.

300. وتتخذ الكويت بعض الخطوات المثمرة، وإن كانت غير نشطة، لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يتم تنفيذ النظام بشكل غير رسمي. إن هذا القرار يفتقر إلى الأساس القانوني والالتزامات المحددة، مما يعني أنه يمكن الطعن فيه ليس فقط من قبل الأشخاص الذين تم تجميد أصولهم، بل وأيضاً من قبل أي كيان ملزم يتم تكليفه بتنفيذه. يمكن الطعن في أي غرامة أو عقوبة أخرى يتم إصدارها لعدم الالتزام، لأسباب عديدة، بما في ذلك عدم قابلية الانفاذ والغموض. في حين أن السلطات الكويتية تصرح (وأكدت المقابلات) أن القطاع الخاص يتبع الخطوط العريضة لنظام العقوبات المالية المستهدفة، فإن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يتم تنفيذها رسمياً. يتم اتباعها بشكل غير رسمي تحت طائلة العقوبة الحكومية. هذا يعرض آلية الرقابة والتنفيذ في الكويت للطعن، ويخاطر بإتاحة الأصول للإرهابيين حيث يمكن للشخص المدرج في القائمة أن يطعن بنجاح في تطبيق عقوبات الأمم المتحدة عليهم داخل الكويت.

نهج مستهدف، والتواصل والإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للخطر

301. تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت. توجد لجان قائمة، مثل لجنة الاستعداد والإعداد للتقييم الدوري لدولة الكويت، المسؤولة عن اقتراح السياسات والآليات اللازمة لالتزام الكويت للتوصية 8 الخاصة بمجموعة العمل المالي، ولجنة

التفتيش والرقابة الدورية على النشاط المالي للجمعيات الخيرية والجمعيات الاحسان، المسؤولة عن الرقابة على أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح.

302. وقد اتخذت الكويت خطوات لتحديد المنظمات غير الهادفة للربح العاملة في الكويت والتي تلبي تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح. وتشمل هذه بعض الجمعيات الخيرية والمبرات، وهو نوع من المؤسسات الخاصة التي لا يمكنها العمل إلا داخل الكويت. ولا تلبي الجمعيات المهنية تعريف مجموعة العمل المالي. اعتبارًا من عام 2020 (تاريخ الموعد النهائي لتقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح)، كان هناك 285 منظمة غير هادفة للربح منها 147 جمعية مهنية و51 جمعية خيرية و87 مبرة. اعتبارًا من عام 2023، يوجد 346 منظمة غير هادفة للربح، منها 178 جمعية مهنية، و78 جمعية خيرية، و90 مبرة. تعتبر الكويت أن هناك 168 منظمة غير هادفة للربح معرضة لخطر الاستغلال في تمويل الإرهاب، تتألف من 78 جمعية خيرية و90 مبرة. وبناءً على ذلك، في هذا التقييم للفعالية، يتم النظر فقط في الجمعيات الخيرية والمبرة.

303. أجرت الكويت تقييمًا للمخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح التي تلبي تعريف مجموعة العمل المالي كجزء من تقييمها الوطني للمخاطر. تطرق تقييم المخاطر هذا لتهديدات تمويل الإرهاب ونقاط الضعف التي تواجه المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت من خلال استبيان تم إرساله إلى جميع الجمعيات الخيرية. لم يتم تضمين المبرات في الاستبيان لأنها تعمل فقط داخل الكويت، ونتيجة لذلك، اعتبرتها الكويت تلقائيًا ذات مخاطر تمويل إرهاب متدنية. إن مثل هذا الاستبعاد غير مبرر نظراً لأن الكويت تواجه خطر تمويل الإرهاب محلياً، كما يمكن توضيحه من خلال ملاحقات تمويل الإرهاب (انظر الفصل الرابع)، من بين عوامل أخرى، كما هو مفصل في الفصل الثاني.

304. تم تصميم تقييم المخاطر بحيث يتم قياس مستوى تهديد تمويل الإرهاب من خلال التركيز على تقييم عامل واحد: المخاطر القضائية (ذات الصلة بالدولة) المتعلقة باستخدام المنظمات غير الهادفة للربح للأموال. قام تقييم التهديد بتقييم ما إذا كانت المنظمات غير الهادفة للربح تعمل في مشاريع خارج الكويت، ومكان وجود هذه المشاريع. كان عامل الخطر القضائي (ذي الصلة بالدولة) المستخدم في هذا التقييم هو مستوى مخاطر الدولة المحدد في مؤشر الإرهاب العالمي لمحاولة قياس تهديد تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت خارج الكويت. ولم تنظر الكويت في عوامل أخرى أو تنسب أي مستوى من مخاطر تمويل الإرهاب إلى ولايتها القضائية الخاصة.

305. وبناءً على الموقع الخارجي للأنشطة الخيرية الكويتية فقط، وجد أن مستوى تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في المجمل كان متوسطًا. وبعد أخذ تدابير التخفيف من مواطن الضعف في الاعتبار، خصصت الكويت تصنيفًا للمخاطر لقطاع الجمعيات الخيرية بمتوسط المخاطر، أي أن تدابير التخفيف المهمة جدًا الموضحة أدناه لم تغير مستوى المخاطر بشكل ملموس.

306. وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء رقابة ميدانية وخارجه على الجمعيات الخيرية والمبرة. ولتمكين هذا الرقابة، أجرت الوزارة تقييمًا للمخاطر على مستوى الكيان التي تشكلها كل منظمة غير هادفة للربح ضمن نطاق اختصاصها. وتحدد سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية خمسة عوامل يجب استخدامها لتقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح. أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أثناء الزيارة الميدانية لفريق التقييم أن تقييم مخاطر الكيانات مدفوع فقط بالمخاطر القضائية (ذات الصلة بالدولة). المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل فقط في الكويت لديها مخاطر ضئيلة، والمنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل في دول تحددها مجموعة العمل المالي على أنها اختصاصات قضائية مرتفعة المخاطر تخضع لدعوة لاتخاذ تدابير بحقها تصنف على أنها مرتفعة المخاطر، والمنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل في اختصاصات قضائية تحددها مجموعة العمل المالي على أنها دول تحت مراقبة متزايدة تصنف على أنها متوسطة المخاطر. يختلف تقييم المخاطر على مستوى الكيان هذا عن التقييم الذي تم من خلال التقييم الوطني للمخاطر في أنه لا يقيم بشكل مباشر مخاطر تمويل الإرهاب.

307. يعتبر فريق التقييم أن تقييم الكويت للتهديد على المستوى الكلي لجميع المنظمات غير الهادفة للربح، وتقييم مستوى المخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح الفردية، غير كاف لأنه يعتمد في الغالب على عامل واحد (مخاطر الدولة) ليكون حاسمًا. كما يستبعد إمكانية وجود مخاطر تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل محليًا بحتًا ولا يأخذ في الاعتبار مصدر الأموال للمنظمات غير الهادفة للربح (فقط موقع مشاريعها). إن تقييمات المخاطر القطاعية والفردية تستبعد الاعتبارات ذات الصلة وبالتالي فهي ليست شاملة بطبيعتها. وقد يؤدي مثل هذا التقييم إلى سوء تطبيق التدابير الرامية إلى معالجة مخاطر تمويل الإرهاب داخل قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، وذلك لأنه محدود للغاية في كيفية النظر في مخاطر تمويل الإرهاب.

تخفيف مخاطر تمويل الإرهاب

308. نفذت الكويت عددًا كبيرًا من تدابير التخفيف لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح. إن تدابير التخفيف هذه إما تدابير حددتها الكويت للتخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب، أو تدابير حددتها الكويت لحماية سلامة قطاع المنظمات غير الهادفة للربح، أو مزيج من الاثنين، أو تدابير لا تبدو مستجيبة للمخاطر أو النزاهة على الإطلاق. وتشمل هذه التدابير (1) تدابير الترخيص والتدابير المستمرة لجميع المنظمات غير الهادفة للربح، و(2) بعض التدابير التي تستجيب لعامل الخطر الرئيسي الوحيد الذي قيمته الكويت، وهو المخاطر ذات الصلة بالدولة لتمويل الإرهاب. وفي النظر فيما إذا كانت هذه التدابير تعطل أو تثبط أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة، حدد فريق التقييم تثبيط أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة على أنه يعني خلق حواجز للدخول للسوق من شأنها أن تمنع المنظمات غير الهادفة للربح المرتقبة المشروعة من دخول السوق. اعتبر فريق التقييم أن تعطيل أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة يعني التدابير التي تغير أو توقف تنفيذ أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة بمجرد إنشاء المنظمة غير الهادفة للربح بالفعل.

309. فيما يتعلق بالترخيص والتدابير الجارية لجميع المنظمات غير الهادفة للربح: يجب ترخيص جميع المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. هناك متطلبات ترخيص مرهقة للمنظمات غير الهادفة للربح المرتقبة، ومتطلبات مرهقة مستمرة مفروضة على الأنشطة الخيرية العادية بمجرد تشغيل المنظمات غير الهادفة للربح. فيما يلي أمثلة فقط لبعض هذه المتطلبات لجميع الجمعيات الخيرية والمبرة:

1. يجب تقديم طلب للحصول على منظمة غير ربحية جديدة من قبل 50 مؤسسًا على الأقل للجمعية الخيرية و10 مؤسسين للمبرة. يجب على هؤلاء الأفراد تقديم أسمائهم وجنسياتهم ومهنهم وبطاقاتهم المدنية وشهادات السجل الجنائي النظيف وأرقام هواتفهم.
2. يجب أن يكون لدى الجمعية الخيرية المرتقبة مبنى مستقل بمساحة 500 متر مربع على الأقل مع موقف سيارات مناسب. يجب أن يكون لدى المبرة المرتقبة مبنى مستقل بمساحة 250 متر مربع على الأقل مع 20 موقفًا على الأقل.
3. يجب أن يكون لدى المبرة المرتقبة شهادة بنكية تعكس 50000 دينار كويتي (150000 يورو) من رأس المال الأولي.
4. يجب تقييم الجمعيات الخيرية لتقديم فائدة جديدة للمجتمع.
5. يجب على المنظمات غير الهادفة للربح الاحتفاظ بسجلات تبرعاتها ودخلها ونفقاتها، بالإضافة إلى سجلات أسماء الأعضاء واشتراكاتهم المدفوعة.
6. يجب على المنظمات غير الهادفة للربح تقديم بيانات مالية ربع سنوية وتقديم بيانات مالية سنوية مدققة.
7. يجب إجراء فحوص جنائية لجميع العمال والموظفين.
8. تقوم وحدة التحريات المالية بالإشراف المباشر والمستمر على المعاملات التي تجريها جميع المنظمات غير الهادفة للربح.
9. لا يجوز للجمعيات الخيرية الإعلان عن الحملات الخيرية دون تعليمات مكتوبة من وزارة الشؤون الاجتماعية.
10. يطلب من المنظمات غير الهادفة للربح الحصول على موافقة على النشاط أو المشروع الذي يتم تخصيص عائدات التبرعات له، والطريقة المقترحة لجمعها، والفترة التي تطلب خلالها الإذن بجمعها، وأماكن الجمع. يجب تحديد هوية الأفراد الذين يجمعون الأموال الخيرية، وأن يكون لديهم سجل جنائي نظيف، وتقديم بطاقة هوية مصورة.
11. يجب أن يكون لدى جميع المنظمات غير الهادفة للربح مسؤول التزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
12. تخضع جميع المنظمات غير الهادفة للربح للرقابة الميدانية والمكتبية المستمرة.

310. تتمتع هذه الرقابة التي يتم إدارتها بتغطية كبيرة حيث كانت هناك سنوات عديدة كان فيها عدد عمليات التفتيش أكبر من عدد المؤسسات الخيرية الإجمالية في الكويت مما يدل على وجود مؤسسات خيرية تلقت أكثر من عملية تفتيش واحدة في ذلك العام. وعليه، يرى فريق التقييم أن هذه الرقابة ليست مستهدفة أو قائمة على المخاطر.

الجدول 7.0. إجمالي عدد التفتيشات (ميدانية ومكتبية) مع إجمالي عدد المنظمات غير الهادفة للربح (بين قوسين)

نوع المنظمة غير الهادفة للربح	2018	2019	2020	2021	2022	2023
خيرية	(43)49	(48)47	(51)60	(60)74	(69)15	(78)12
مبرة	(87)19	(87)13	(87)7	(90)17	(89)8	(90)0

311. التدابير المذكورة أعلاه لا تستجيب لمخاطر تمويل الإرهاب وتطبق على كامل عدد المؤسسات الخيرية والمبرة. بعض المتطلبات (مثل حجم المنشأة ومواقف السيارات) لا علاقة لها بأي مخاطر، بما في ذلك مخاطر تمويل الإرهاب. لا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه التدابير قد منعت الأفراد والمؤسسات الخيرية من تسجيل مؤسسة خيرية وإجراء أنشطة خيرية على الإطلاق، ولكن رأس المال المطلوب، فضلاً عن المتطلبات الأخرى مثل المبنى الكبير ومواقف السيارات، من بين متطلبات أخرى، تم تقييمها على أنها حواجز كبيرة أمام الدخول إلى القطاع غير مرتبطة بتخفيف أي مخاطر تمويل الإرهاب المتوقعة. إن هذه التدابير مرهقة للأنشطة الخيرية المشروعة، وتعمل كحاجز كبير أمام الدخول وتثبط النشاط الخيري المشروع في الكويت. إن موقف الكويت هو أن هذه التدابير مصممة لحماية نزاهة قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ولا تستجيب لمخاطر تمويل الإرهاب.

312. كما وضعت الكويت تدابير للاستجابة بشكل مباشر للمخاطر الأساسية التي تم تحديدها بخصوص استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لأغراض تمويل الإرهاب: المخاطر خارج نطاق السلطة القضائية. لإرسال أو تلقي الأموال من خارج الكويت، يجب أن تحصل الجمعيات الخيرية على موافقة كتابية من وزارة الشؤون الاجتماعية. للحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، يجب على المنظمة:

1. الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية قبل تنفيذ المشروع الخيري، بشرط أن يكون المشروع متوافقاً مع الأهداف المنصوص عليها في النظام الأساسي للجمعية.
2. الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية لتنفيذ المشروع الخيري، ويتم تخصيص رمز (رقم تسلسلي) لكل ترخيص مشروع.
3. التأكد من أن جمع التبرعات للمشروع المرخص يتم باستخدام الوسائل القانونية المعتمدة وفقاً للائحة جمع التبرعات (128/أ) لسنة 2016. وتشمل هذه الوسائل القانونية المعتمدة تلك المفصلة في الفقرة 311 أعلاه وتطبق على جميع الجمعيات الخيرية.

313. كما يجب على الجمعية الخيرية تقديم طلب لإجراء تحويلات مالية لصالح أي أطراف خارجية موجودة خارج الكويت (أي لاستخدام الأموال المجمعة)، ويجب الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية، مع التحقق من الآتي:

1. وجود عقد بين الجمعية الخيرية الكويتية والطرف الخارجي.
2. المستندات التي تثبت استخدام المبلغ المراد تحويله (أي بيان بأسماء المستفيدين (حيثما كان ذلك مناسبًا)، بيان بالأسر المحتاجة، إلخ.)
3. أن الجمعية الخيرية تتعامل مع أحد الأطراف الخارجية المعتمدة من قبل نظام العمل الإنساني بوزارة الخارجية. (هناك عملية منفصلة من أجل تحصيل الجهة الخارجية لاعتماد من قبل وزارة الخارجية لغرض تحويل الأموال الكويتية).
4. تحويل الأموال إلى حساب مصرفي محدد، معتمد من قبل وزارة الخارجية.

5. إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية بالتحويل خلال أسبوع واحد من تاريخ التحويل.

314. يتم تطبيق هذه التدابير التي تستجيب لمخاطر تمويل الإرهاب بشكل عشوائي على جميع المعاملات التي تنطوي على اختصاصات قضائية خارج الكويت ولا تستجيب لتقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح الكويتية الذي حدد مخاطر متعلقة بالاختصاصات القضائية المختلفة لتمويل الإرهاب.

315. في العام السابق للزيارة الميدانية إلى الكويت، كان هناك ما مجموعه 78 معاملة خيرية مسجلة تم حظرها من قبل الكويت بإجمالي 2،919،791 دينار كويتي (9،500،000 دولار أمريكي). تم حظر هذه المعاملات لأنها كانت مخصصة لمشاريع خيرية غير مسجلة لدى وزارة الخارجية. يفرض هذا، في جوهره، شرط التسجيل الخارجي للمنظمات غير الهادفة للربح العاملة خارج الكويت لتلقي الأموال من أي شخص في الكويت.

316. وقد أقرت بعض المنظمات غير الهادفة للربح بأن هذه التدابير تعطل أنشطتها وتمنعها من إجراء جمع التبرعات والأعمال الخيرية المشروعة في بعض الحالات. وأشارت بعض المنظمات غير الهادفة للربح إلى أنها سترسل أموالها إلى منظمات دولية مؤسسة خارج الكويت والتي تمت الموافقة عليها (المعتمدة) بالفعل من قبل وزارة الخارجية، لمزيد من التوزيع على المنظمات غير الهادفة للربح في اختصاصات قضائية أخرى غير مدرجة في قائمة وزارة الخارجية. وتتسبب مثل هذه الأنشطة في تكاليف غير ضرورية للجمعيات الخيرية وتمنع التبرعات الخيرية في الوقت المناسب، وخاصة في السيناريوهات الحساسة للوقت. كما أقرت بعض المنظمات غير الهادفة للربح بأن شرط طلب الإذن بإجراء التحويلات المالية خارج الدولة من وزارة الشؤون الاجتماعية يمنعها تمامًا من إجراء أنشطة في السيناريوهات الحساسة للوقت. نظرًا لأن الجمعيات الخيرية أثبتت أنها تتخذ خطوات للالتفاف على التدابير اللازمة لإجراء أنشطة خيرية مشروعة وأشارت إلى أن بعض أنشطتها الخيرية المشروعة مقيدة (أي تقديم الأنشطة في سيناريوهات حساسة للوقت)، فمن المقدر أن هذه التدابير التي تعالج على وجه التحديد مخاطر تمويل الإرهاب تتسبب في حصول معوقات ولا تتناسب مع مخاطر تمويل الإرهاب.

التحقيق وجمع المعلومات

317. نتيجة لتدابير التخفيف المطبقة، تحتفظ وزارة الشؤون الاجتماعية بقاعدة بيانات كبيرة من المعلومات التي يتم توفيرها للسلطات المختصة. قبل عام 2022، كانت نفس المعلومات يتم جمعها، ولكن في شكل ورقي. لا تزال وزارة الشؤون الاجتماعية في طور نقل بعض المعلومات حول المنظمات غير الهادفة للربح المسجلة قبل عام 2022 إلى قاعدة البيانات التي تم تطويرها حديثًا.

318. تستخدم السلطات المختصة في الكويت قاعدة بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية للتقدم في تحقيقاتها وأنشطتها الأخرى.

الجدول 8.0. عدد الطلبات المستلمة بشأن المعلومات من قاعدة بيانات المنظمات غير الهادفة للربح

الجهة الطالبة	منذ 2017-2018	2019	2020	2021	2022
وزارة الداخلية	19	15	33	16	-
البنك المركزي الكويتي	1	-	-	-	-
وزارة التجارة والصناعة	8	9	26	89	56
النيابة العامة	-	-	-	-	49
المجموع	**28**	**24**	**59**	**105**	**105**

319. إذا اشتبهت وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال أنشطتها في استغلال منظمة غير هادفة للربح لأغراض تمويل الإرهاب، فلديها السلطة لمشاركة هذه المعلومات مع السلطات المختصة. لم تستخدم هذه السلطة بعد. لم تكن هناك حالات حديثة لاستغلال الجمعيات الخيرية المسجلة لتمويل الإرهاب في الكويت، بل حالات فقط لأنشطة خيرية غير مسجلة.

التواصل

320. تكرس وزارة الشؤون الاجتماعية جهودًا وموارد كبيرة لإجراء التواصل مع مجتمع المنظمات غير الهادفة للربح. ويشمل ذلك إصدار تسع نشرات إلى المنظمات غير الهادفة للربح تركز على تثقيف المنظمات غير الهادفة للربح حول كيفية إجراء التحويلات المالية الدولية بما يتماشى مع النظام الكويتي، والذي يستجيب لعامل الخطر الوحيد الذي تم تقييمه لتمويل الإرهاب في الكويت وهو المخاطر المرتبطة بالاختصاص القضائي. كما أجرت الكويت تواصلًا مستمرًا مع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح من خلال ورش العمل وحملات التوعية. لم تكن العديد من هذه الأنشطة مرتبطة بمخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب. ومع ذلك، أجرت السلطات الكويتية سبع ورش عمل على مدى السنوات الخمس الماضية للمنظمات غير الهادفة للربح حول التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

321. واتخذت الكويت بعض الخطوات لفهم مخاطر تمويل الإرهاب التي يواجهها قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. كان هذا التقييم محدودًا لأنه ركز على المخاطر المرتبطة بالاختصاص القضائي، وتصنيف التعرض للمخاطر بشكل خاطئ للقطاع، وعلى أساس خاص بالمنظمات غير الهادفة للربح. وقد نفذت الكويت تدابير الترخيص والتدابير الجارية لجميع المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل كحاجز للدخول وتثبط دخول قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. وقد نفذت الكويت بعض التدابير استجابة لعامل الخطر الرئيسي الوحيد الذي قيمته الكويت، وهو المخاطر القضائية (المتعلقة بالدول) لتمويل الإرهاب، والتي يمكن أن تعطل بالفعل النشاط المشروع للمنظمات غير الهادفة للربح، وقد ثبت أنها تعطله بالفعل. إن رقابة الكويت على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ليس مستهدفًا أو قائمًا على المخاطر. إن التدابير التي فرضتها الكويت تعطل وتثبط أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح المشروعة، وهذا التعطيل والإحباط هو النتيجة المتوقعة لفرض هذه التدابير.

الحرمان من أصول ووسائط تمويل الإرهاب

322. في المجموع، تحتفظ الكويت حاليًا بحوالي 7,387,000 دولار أمريكي مجمدة بموجب تدابير قرار مجلس الأمن رقم 1267 وحوالي 933,960 دولار أمريكي مجمدة بموجب تدابير قرار مجلس الأمن رقم 1373، وكلها بدون أساس قانوني. يبلغ إجمالي الأموال والأصول المجمدة 8,350,000 دولار أمريكي. لا يبدو أن الكويت تعطي الأولوية لاستخدام العقوبات المالية المستهدفة لحرمان الإرهابيين والمنظمات الإرهابية والممولين من أموالهم، حيث لم تقدم أو تشارك في اقتراح التسميات للأمم المتحدة، ولم تقم بالتسمية محليًا في نظام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 في الفترة الزمنية التي تم تقييمها، ولم تقم بتنفيذ "أحداث تحفيزية" أو طلبات التسمية من الشركاء الدوليين على مدى السنوات الأربع والنصف الماضية على الرغم من تلقيها أكثر من 400 منها.

323. خلال الإطار الزمني للتقييم المتبادل، حصلت الكويت على ستة أوامر مصادرة لمتحصلات تمويل الإرهاب والوسائط على النحو التالي:

الجدول 9.0. أوامر المصادرة المؤمنة في قضايا تمويل الإرهاب

السنة	عدد الأوامر	متحصلات تمويل إرهاب	الوسائط
2019-2018	1	0	8,532.00 دينار كويتي (21.000.00 دينار كويتي)
2020-2019	2	1,263,850 دينار كويتي	0
2021-2020	1	0	13,190.00 دينار كويتي + 50,810.00 دولار أمريكي + 4,500.00 ريال سعودي + 20.00 دينار كويتي (عملية قديمة) + 810.00 ليرة سورية + 5.00 دينار بحريني + 14 هاتف متنقل + 1 جهاز حاسب مكتبي + 7 جهاز حاسب محمول + 4 أيباد + 5 قرص تخزين صلب + 33 ذخيرة + 3 أقنعة عسكرية + فلتر
2022-2021	2	0	668,730.00 دينار كويتي + 2 هاتف متنقل + 1 أسلحة نارية + 448 ذخيرة + 4 مخزن ذخيرة + 1 طائرة بدون طيار + 1 حاسب محمول + 1 قرص تخزين صلب
2023-2022	0	0	0

324. إن أوجه القصور الموصوفة في القسم 4.2 فيما يتعلق بالتحديد الفعال والتحقيق وملاحقة قضايا تمويل الإرهاب تؤثر على قدرة الكويت على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع جمع الأموال ونقلها واستخدامها لتمويل الإرهاب. عندما تسعى الكويت إلى الحصول على تهم تمويل الإرهاب، فإنها تسعى إلى الحصول على أوامر مصادرة لحرمان الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من الوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب. وقد تم تنفيذ جميع أوامر المصادرة المذكورة أعلاه بشكل كامل حيث صدرت أوامر المصادرة فقط للأموال والأصول التي جمدتها الكويت أو ضبطتها بالفعل. إن التحقيقات المالية واستخدام الاستخبارات المالية ليسا واسعين بما يكفي لتتبع وضبط الأصول التي ليست في حيازة الكويت أو تحت سيطرتها المباشرة (أي في حساب مصرفي محلي). إذا غادرت الأصول الدولة، فلا توجد محاولة لتتبعها. إن هذا النهج يحد من قدرة الكويت على حرمان الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من أموالهم. في العديد من القضايا، كانت الأصول المتورطة في الجريمة قد غادرت الكويت بالفعل، وكانت الإجراءات الجنائية تجري بعد مغادرة الأموال الدولة. ولم تكن هناك محاولة لتأمين هذه الأصول لأنها كانت إما غير قابلة للتتبع أو في مكان حيث يكون من الصعب/المستحيل تأمينها.

325. إن الكويت تدرك المخاطر المرتبطة بحقيقة أن الأفراد الذين تم تسميتهم من قبل الأمم المتحدة يعيشون بحرية في الكويت وليسوا مسجونين. تؤكد الكويت على إزالة التطرف في نهجها لمعالجة هذا التهديد وتتخذ إجراءات إدارية للتخفيف من إمكانية وصول الأفراد المسمين إلى أموالهم، باستثناء نفقات المعيشة بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة المعمول بها.

326. يخلص فريق التقييم إلى أن الكويت حرمت الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من الأصول والوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب إلى حد ما من خلال تدابير التجميد المرتبطة بالعقوبات التي يتم تنفيذها دون أساس قانوني والمصادرة في بعض القضايا.

اتساق التدابير مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالي

327. لقد قامت الكويت بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية على أنها متدنية. يرى فريق التقييم أن هذا الخطر غير مقدر بشكل صحيح، بسبب نقص المصادر المستخدمة في التقييم وأن خطر تمويل الإرهاب الحقيقي الذي تواجهه الكويت من المرجح أن يكون أعلى مما تم تصويره في التقييم الوطني للمخاطر (انظر الفصل 2).

328. لا يبدو أن الكويت تعطي الأولوية لاستخدام العقوبات المالية المستهدفة لحرمان الإرهابيين من التمويل بما يتماشى مع ملف مخاطرها. على سبيل المثال، لم يتم النظر بشكل كافٍ في مئات من "أحداث التحفيز" والطلبات المقدمة من دول ثالثة، مما أدى إلى عدم تصنيف هذه الطلبات على الإطلاق خلال 4.5 سنة. إنها تمثل موردًا غير مستغل يمكن للكويت استخدامه كأساس للعقوبات المالية المستهدفة، أو لفتح تحقيقات بهدف المصادرة. وبدلاً من ذلك، يتم رفضها عمومًا بسبب التعقيدات الفنية أو عدم وجود معلومات محلية المصدر تلبي الحد

القانوني، ولا يوجد دليل على متابعة المعلومات الاستخباراتية والقرائن المقدمة من الشركاء الأجانب في هذه الطلبات بطريقة مجدية أو في الوقت المناسب. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الطلبات غير مقدرة قيمتها أو يتم تجاهلها باعتبارها وسيلة محتملة لحرمان الإرهابيين من الأموال أو منع الوصول إلى النظام المالي الكويتي وأن هذا لا يتماشى مع مخاطر الكويت.

329. الكويت هي أيضًا دولة تشترك في الحدود مع مناطق الصراع والدول التي تحدث فيها الهجمات الإرهابية بانتظام. حاليًا، يوجد ثمانية أفراد من مكان الميلاد في الكويت أو يحملون هوية صادرة عن الكويت على القائمة الموحدة للأمم المتحدة. وعليه، وكما هو موضح في الفصل الأول، هناك خطر تمويل الإرهاب في الكويت، وقد تلقت الكويت مئات الطلبات للتسمية، لكن الكويت لم تفكر حتى في التسمية من مصادر محلية. وعليه، قد تفوت الكويت فرص استخدام العقوبات المالية المستهدفة كوسيلة لحرمان الإرهابيين من الأصول والوسائط. الأسماء المضافة إلى القائمة الوطنية ترجع إلى عام 2018، مما يدل على اتجاه تنازلي حتى في استخدام المعلومات ذات المصدر الأجنبي لإجراء التسميات بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373. هذا لا يتماشى مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب في الكويت، مما يشير إلى أن الكويت لا تستخدم بشكل كافٍ المعلومات الاستخباراتية أو حتى الجنائية (أي من قضايا تمويل الإرهاب المكتملة والناجحة) كأساس محتمل للتسميات المحلية.

330. إن أوجه القصور التي تم تحديدها في النتيجة المباشرة 9 تساهم في محدودية الوسائط، وخاصة متحصلات تمويل الإرهاب التي يتم تعقبها بنجاح وضبطها ومصادرتها.

331. إن التدابير المتخذة في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ليست مستهدفة أو مستجيبة لمستوى مخاطر تمويل الإرهاب. لا يوجد حساب لمخاطر تمويل الإرهاب المحلية المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح، والتدابير المتخذة للتخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح الخارجية يتم تنفيذها بشكل عشوائي، أي دون مراعاة مستوى مخاطر تمويل الإرهاب.

332. لا تتخذ الكويت التدابير اللازمة لمنع الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممولي الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها بما يتماشى مع ملف المخاطر الخاص بها.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 10

الترجيح والاستنتاج:

لدى الكويت إطار قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة على تمويل الإرهاب ولكنها لم تستخدم هذا الإطار لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بشكل قانوني في الكويت. لذلك، فإن التدابير المتخذة فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة في الكويت تفتقر إلى الأساس القانوني والقدرة على التنفيذ. إن الأساس القانوني أمر أساسي لاتخاذ الإجراءات المطلوبة من نظام العقوبات المالية المستهدفة. إن الطبيعة غير الرسمية للنظام والالتزامات القانونية الغامضة والفجوات الفنية الأخرى تؤدي إلى الافتقار إلى الفعالية وتعريض النظام لخطر الطعون القانونية والمصداقية.

وعلى الرغم من ذلك، جمدت الكويت ملايين الدولارات من الأصول، وتقوم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عمومًا بفحص القوائم ذات الصلة للتأكد من أنها لا تتعامل مع أفراد أو كيانات مسماة، وتراقب الجهات الرقابية التزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب.

من الناحية التشغيلية، لا تتبنى الكويت نهجًا استباقيًا في تعاملها مع العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. لم تفكر السلطات الكويتية مطلقًا في القيام بوضع تسمية محلية للعقوبات الوطنية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373. لم تقترح الكويت أي أسماء على لجان الأمم المتحدة ذات الصلة. كما تلقت السلطات مئات من "أحداث التحفيز" والطلبات من دول ثالثة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء إيجابي من قبل الكويت في السنوات الأخيرة.

حددت الكويت مجتمع المنظمات غير الهادفة للربح لديها وأجرت تقييمًا للمخاطر لهم بعوامل محدودة، مع التركيز على الاختصاص القضائي حيث تمتلك المنظمة مشاريع. نتيجة لهذا التقييم المحدود، نفذت الكويت تدابير تخفيف المخاطر المفرطة بالنسبة لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والتي تعطل وتثبط الأنشطة المشروعة لها. هذه التدابير ليست قائمة على المخاطر ولا مستهدفة.

لقد حرمت الكويت ممولي الإرهاب من الأصول والوسائط المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب إلى حد ما من خلال تدابير التجميد المرتبطة بالعقوبات والتي تفتقر إلى الأساس القانوني والمصادرة في بعض القضايا.

هذه التدابير لا تتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب في الكويت (انظر النتيجة المباشرة 1).

تم تصنيف الكويت على أنها تتمتع بمستوى "**متدن**" من الفعالية فيما يتعلق بالنتيجة المباشرة 10.

النتيجة المباشرة 11 - العقوبات المالية المتعلقة بتمويل انتشار التسلح

333. تستضيف الكويت سفارة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتحافظ على علاقة تجارية مع الدولة. تاريخيًا، سمحت لحوالي 3000-6000 عامل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالعمل في الكويت. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت خطوات لتقليص وإزالة العمال الكوريين الشماليين من اقتصادها، وتوقفت عن ممارسة إصدار التصاريح بالكامل في عام 2019.

334. تطبق الكويت نظامًا للرقابة على الصادرات فيما يتعلق بتصدير السلع الخاضعة للرقابة والتقنيات الحساسة المتعلقة بالمنتجات ذات الاستخدام المزدوج. لا توجد جريمة تمويل انتشار التسلح في الكويت. إذا حدثت جريمة تتعلق بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الكويت، فإن النيابة العامة ستستخدم جرائم أخرى تتعلق بالتصدير.

4

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح دون تأخير

335. تم إنشاء إطاره الكويت الحالي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في عام 2014 بموجب القرار الوزاري 2013/1396. أدى هذا إلى إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية، وهي المجموعة المشتركة بين الوكالات المكلفة باتخاذ جميع قرارات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح. أعيد إصدار هذا القرار الوزاري في يوليو 2023 باعتباره القرار الوزاري 2023/141 لمنح لجنة مكافحة الإرهاب سلطة أكثر وضوحًا على العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. قبل إصدار القرار الوزاري 2023/141، كانت لجنة مكافحة الإرهاب بالفعل الهيئة المختصة بإصدار القرارات لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بانتشار التسلح في الكويت. وقد أدت التغييرات إلى توضيح سلطة إصدار هذه القرارات وتضمنت إشارات جديدة ومحددة إلى قرارات مجلس الأمن 1718 و2231.

336. تمتلك لجنة مكافحة الإرهاب الكويتية سلطة اتخاذ جميع القرارات اللازمة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح الصادرة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 دون تأخير. وبموجب القرار، تتبع لجنة مكافحة الإرهاب عملية إلزامية لتنفيذ جميع العقوبات المالية المستهدفة في الكويت، أي أن نفس العملية تنطبق على العقوبات المالية المستهدفة والعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح (انظر التوصية 7). وفي الممارسة العملية، لا تتخذ لجنة مكافحة الإرهاب أي قرار من هذا القبيل لتنفيذ التسميات الخاصة بقرارات مجلس الأمن باستخدام عملية صنع القرار. لا تقوم لجنة مكافحة الإرهاب إلا بإعادة توجيه رسائل البريد الإلكتروني من لجان الأمم المتحدة إلى الجهات الرقابية على الكيانات الملزمة، وعادة ما يتم ذلك في غضون 24 ساعة من الإدراج أو الشطب من القائمة. نظرًا لعدم اتخاذ أي قرار، وعدم اتباع لجنة مكافحة الإرهاب لعملية اتخاذ القرار الإلزامية الخاصة بها، فلا يوجد أساس قانوني لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بقرار مجلس الأمن رقم 1718 في الكويت. يمكن للكيانات الملزمة - كما سيتم التطرق له أدناه - متابعة اتصالات البريد الإلكتروني إلى حد ما، ولكن التزامات التجميد والمتطلبات القانونية الأخرى غير قابلة للتنفيذ تمامًا وتفتقر إلى الأساس القانوني.

337. في الممارسة العملية، تعمل السلطات المختصة في الكويت والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كما لو أن نظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلق بتمويل انتشار التسلح له أساس قانوني للتنفيذ في الكويت. تحتفظ لجنة مكافحة الإرهاب بموقع إلكتروني به روابط حالية لقوائم الأمم المتحدة حتى تتمكن المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من النظر في المعلومات المحدثة حول القوائم والشطب المتعلقة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1718.

338. بالإضافة إلى ذلك، فإن إطار تجميد الأصول[25] في الكويت يعتريه النقص، فهل سيتم تنفيذ مثل هذا الإطار بأساس قانوني. يشير القرار الوزاري فقط إلى أن الأموال والأصول الخاصة بالأشخاص والكيانات التي تقرر لجنة مكافحة الإرهاب إدراجها في القائمة سيتم تجميدها. ولا يشمل هذا أولئك الذين يعملون نيابة عن أو بتوجيه من أي شخص أو كيان مدرج، أو يمتلكون أو يسيطرون على أي شخص أو كيان مدرج، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يساعدون في التهرب من العقوبات أو انتهاك الأحكام الواردة في القرارات ذات الصلة. لذلك، يقتصر نطاق متطلب التجميد على المواقف التي يمتلك فيها الشخص المدرج أصولاً باسمه أو باسمها بشكل مباشر، أو ربما بصفته/ها مستفيدا حقيقياً. وهذا غير كافٍ بالنظر إلى الاستخدام الشائع للأشخاص الواجهة والمرشحين لتمويل انتشار التسلح.

339. لا ينطبق الحظر العام[26] الذي تفرضه الكويت على التعامل مع أصول الأشخاص المدرجين على العقوبات المالية المستهدفة المتعلق بتمويل انتشار التسلح لأن آلية الحظر تحدد أنها تنطبق فقط على القائمة الوطنية (قائمة العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب المحلية) والمدرجين على قوائم مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذا وجه قصور خطير لأنه يسمح بتزويد الأشخاص المدرجين بالأموال أو الأصول الأخرى من خلال النظام المالي الكويتي، أو بشكل غير رسمي خارج النظام المالي.

340. كما هو موضح في النتيجة المباشرة 10، فإن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت يفتقر إلى الأساس القانوني والالتزامات المحددة، مما يعني أنه يمكن الطعن فيه ليس فقط من قبل الأشخاص الذين تم تجميد أصولهم، بل وأيضًا من قبل أي كيان ملزم يتم تكليفه

25 التوصية 7.2(ب)

26 التوصية 7.2(ب)

بتنفيذه. يمكن الطعن في أي غرامة أو عقوبة أخرى يتم إصدارها لعدم الالتزام، لأسباب عديدة، بما في ذلك عدم قابلية الانفاذ. في حين أن السلطات الكويتية تصرح (وأكدت المقابلات) أن القطاع الخاص يتبع الخطوط العريضة لنظام العقوبات المالية المستهدفة، فإن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يتم تنفيذها رسمياً. يتم اتباعها بشكل غير رسمي تحت طائلة العقوبة الحكومية. وهذا يعرض آلية الرقابة والتنفيذ في الكويت لمواجهة تحديات، ويخاطر بإتاحة الأصول للأشخاص أو الكيانات التي يجب تسميتها حيث يمكنهم الطعن في تطبيق عقوبات الأمم المتحدة عليهم داخل الكويت. حتى الآن، لم يتم الطعن في نظام الكويت الخاص بتمويل انتشار التسلح أو اختباره في المحكمة.

341. أنشأت الكويت لجنة عقوبات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لضمان عدم قيام الأشخاص المسميين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 بنشاط غير قانوني في الكويت. اتخذت هذه اللجنة العديد من التدابير لتقليل مخاطر انتشار التسلح في الكويت مثل تعزيز القوائم للاستخدام في نقاط التفتيش الحدودية، وتوفير المعلومات للكيانات الملزمة بشأن المعاملات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وحظر عمليات الطيران المدني مع شركات الطيران التابعة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وتوجيه الجمارك بشأن المعاملات التجارية وترحيل مواطني جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وقد وجه بنك الكويت المركزي الكيانات الملزمة بعدم إجراء أي معاملات مع أي مواطن من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وتجري الكويت بعض الأنشطة للكشف عن تقديم خدمات تحويل الأموال غير المرخصة، ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى إجراء أي أنشطة لتحديد أو تتبع التحويلات المالية من العمال المهاجرين في الكويت إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (الذين ليس لديهم الآن أسس قانونية للتواجد في الدولة). وهذا يوضح أنه ربما كانت هناك مسارات مالية متاحة كان من الممكن استغلالها لتمويل انتشار التسلح، وهي مسارات كانت غير معروفة وبالتالي لم تحقق فيها السلطات المختصة.

342. وتظهر هذه اللجنة أن هناك بعض التنسيق والتعاون بين السلطات المعنية لمنع التهرب من العقوبات، وتنفيذ سياسات لمكافحة تمويل انتشار التسلح. وقد أدى هذا التنسيق والتعاون إلى جهود سياسية ملموسة لحظر أو تقليص أنشطة الطيران المدني، والوصول إلى البنية التحتية المالية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإصدار تأشيرات الهجرة لمواطني هذه الدولة. كانت هناك أنشطة أقل داخل الكويت لمنع التهرب من العقوبات حيث لم يتم تقديم إرشادات للمؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو غيرها من الشركات بشأن التهرب من العقوبات (كانت هناك إرشادات لإغلاق جميع الحسابات المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ولم يكن هناك ما يشير إلى أن هذه اللجنة أدت إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية/المعلومات لمنع التهرب من العقوبات.

تحديد الأصول والأموال التي يحتفظ بها الأشخاص/الكيانات المدرجة والحظر

343. إن سلطات الحدود في الكويت على دراية بمخاطر السلع ذات الاستخدام المزدوج والحساسة. يتطلب شحن هذه السلع الحصول على ترخيص تصدير. يتم توفير قوائم السلع ذات الاستخدام المزدوج لموظفي الجمارك، الذين يتأكدون من أن جميع الإقرارات تتم بشكل صحيح ويجب عليهم تخليص شحنة أي منتجات ذات استخدام مزدوج مع وزارة الصحة الكويتية قبل الدخول/الخروج. من غير الواضح لماذا تكون وزارة الصحة هي الهيئة المنسقة لمثل هذا النشاط حيث من غير المرجح أن يكون لديها الخبرة أو الموارد المتاحة لمعالجة السلع ذات الاستخدام المزدوج والحساسة، أو التمويل المحتمل لانتشار أسلحة الدمار الشامل.

344. إن الوعي بشأن ما إذا كانت المدفوعات التجارية للسلع المسموح بها تُستخدم كغطاء لتمويل انتشار التسلح أقل، وليس من الواضح ما إذا كان نظام مراقبة الصادرات مرتبطًا بالمكون المالي لتمويل مكافحة انتشار التسلح.

345. تواجه الكويت تحديات في الحفاظ على معلومات دقيقة ومحدثة عن تمويل انتشار التسلح (انظر الفصل 7 - الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية). يمكن استغلال الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية من قبل الجهات الفاعلة التي تنوي التهرب من العقوبات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.

346. لم تحدد الكويت أو تجمد أو تضبط الأصول بسبب العقوبات المتعلقة بتمويل انتشار التسلح ولم تتلق أي نتيجة إيجابية خاطئة بشأن أي أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مدرجين في القوائم الصادرة عن الأمم المتحدة. لم يتم تقديم تقرير معاملات مشبوهة أبدًا بشأن نشاط تمويل انتشار التسلح مشتبه به. في وقت الزيارة الميدانية، لم تقدم الكويت أو تشارك في رعاية أي مقترحات لإدراج أو شطب أسماء إلى لجنة الأمم المتحدة ذات الصلة. لا يوجد شخص خاضع لعقوبات الأمم المتحدة بسبب أنشطة متعلقة بانتشار التسلح مقيم في الكويت.

347. ليس من الواضح ما إذا كانت وزارة الداخلية ولجنة الرقابة على الصادرات والواردات تنسقان بشكل فعال بشأن تمويل انتشار التسلح ولم يتم تقديم أي معلومات حول هذا خلال المناقشات اثناء الزيارة الميدانية. ولم تكن هناك أي تبادلات منتظمة أو عرضية للمعلومات الاستخباراتية أو أشكال أخرى من تبادل المعلومات بشأن التحقيقات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. ولم تعرقل سلطات إنفاذ القانون الكويتية مطلقًا محاولة لتمويل أو شحن شحنات متعلقة بالانتشار عبر الطرق الجوية أو البحرية. وعلاوة على ذلك، لم تحقق الكويت مطلقًا في حالة محتملة للتهرب من عقوبات تمويل انتشار التسلح. ولم تتمكن الكويت من إثبات قيامها بأي أنشطة محددة تهدف إلى تحديد الأموال أو الأصول أو الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في نشاط تمويل انتشار التسلح أو منخرطين في التهرب من العقوبات.

348. وبناءً على هذه النتائج، يمكن الكشف عن الأموال أو الأصول الأخرى في الكويت عندما يمتلكها - بشكل مباشر - شخص طبيعي أو اعتباري مدرج. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى معلومات المستفيد الحقيقي المتاحة وتوافر المعلومات الاستخباراتية، والمعرفة غير المتساوية بين المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (انظر أدناه) قد تحبط السلطات المختصة في الكشف عن الأصول المستخدمة أو المخصصة لتمويل انتشار التسلح وملاحقة التهرب المحتمل من العقوبات.

فهم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة للالتزامات والالتزام لها

349. لم تحدد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الكويتية أي أصول أو أموال يحتفظ بها أشخاص أو كيانات مسماة. لم يتم تجميد أي أموال، ولم تكن هناك حالات إيجابية كاذبة.

المؤسسات المالية

350. كانت المؤسسات المالية الأكبر حجمًا، بما في ذلك تلك التي تشكل جزءًا من مجموعات دولية، تتمتع بفهم أفضل لالتزامات نظام العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، وأظهرت المؤسسات المالية عمومًا فهمًا جيدًا لالتزاماتها المتعلقة بنظام العقوبات المالية المستهدفة. راجعت العديد من المؤسسات المالية التي تمت مقابلتها اثناء الزيارة الميدانية، باستثناء مكاتب صرف العملات، القوائم بحثًا عن التحديثات بشكل روتيني، لكنها تعاملت مع جميع القوائم بنفس الطريقة بشكل أساسي (أي عدم التمييز بين تمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح). عادةً ما تبحث المؤسسات المالية عن تطابقات محتملة باستخدام برامج تابعة لجهات خارجية مصممة لمسح قوائم الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك القوائم الأخرى مثل تلك الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، والمملكة المتحدة (مكتب مراقبة الأصول الأجنبية)، والاتحاد الأوروبي، إلخ. إن فحص الأسماء دون فهم طبيعة القائمة، وأنواع الأنشطة التي يتم القيام بها للتهرب من العقوبات، يحد من قدرة القطاع الخاص على تحديد نشاط تمويل انتشار التسلح.

الجدول 10.0. نتائج التفتيشات ذات الصلة بالعقوبات المالية المستهدفة - المؤسسات المالية

	عدد التفتيشات الميدانية للبنوك بما يشمل العقوبات المالية المستهدفة	عدد الخروقات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المحددة (البنوك)	عدد التفتيشات الميدانية لشركات الصرافة بما يشمل العقوبات المالية المستهدفة	عدد الخروقات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المحددة (شركات الصرافة)	عدد التفتيشات الميدانية لشركات الأوراق المالية بما يشمل العقوبات المالية المستهدفة	عدد الخروقات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المحددة (شركات الأوراق المالية)
2019	18	5	38	9	37	5
2020	19	13	36	7	41	0
2021	20	1	18	2	63	2
2022	1	0	35	5	68	27
2023	9	2	26	10	68	13
المجموع	**67**	**21**	**153**	**33**	**277**	**47**

351. وكما هو موضح أعلاه، فإن الخروقات التي تم تحديدها في عمليات التفتيش الميدانية مستمرة ومتعددة. يوضح الرسم البياني أعلاه تلك القطاعات التي (أ) هي الأكثر أهمية من حيث الإمكانات للمشاركة في نشاط التمويل التجاري، و(ب) تلك التي تتمتع بشكل عام بأفضل أنظمة الالتزام في الدولة. وعلى الرغم من كونها الأقوى أداءً، إلا أن هناك أوجه قصور في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في حوالي 20% من عمليات التفتيش بمرور الوقت. ومن الإيجابي أن الجهات الرقابية في الكويت ملتزمون باكتشاف عدم الالتزام، وأنهم قادرون على القيام بذلك بشكل واضح. ومع ذلك، فمن العدل أن نستنتج أن الالتزام لا يتحسن بمرور الوقت، وأن هناك أجزاء كبيرة من النظام المالي الكويتي لا تزال تفتقر إلى الضمانات المناسبة لمنع مخاطر تمويل انتشار التسلح.

352. وقد وجدت الجهات الرقابية على المؤسسات المالية العديد من أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة وقاموا بتنفيذ العديد من الإجراءات التصحيحية والغرامات في حالة عدم الالتزام لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة. وقد قامت الجهات الرقابية بتجميع جميع أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بكل من تمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، مما يجعل من المستحيل تفكيك (تفصيل) ما تم تجميعه من أوجه القصور في العقوبات المالية المستهدفة. ولكن من المهم أن نلاحظ أن أوجه القصور هذه تشمل خمس قضايا لشركات الصرافة الكويتية التي تقوم بتوفير الأموال أو تقديم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات ذات الصلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمفردها أو بالشراكة مع آخرين، إلى فرد أو مجموعة أو كيان مدرج على القائمة الوطنية والقائمة الموحدة للأمم المتحدة أو لصالحهم. وأوضح بنك الكويت المركزي أن هذه الانتهاكات لم تكن تتعلق بالتوفير الفعلي للأموال، بل تتعلق بانتهاكات تتعلق بعدم قيام الأنظمة الآلية بفحص أسماء الأفراد/الكيانات التي ينبغي إدراجها في القائمة، على الرغم من أن اسم الانتهاك يشير إلى انتهاك أكثر خطورة. ويلاحظ فريق التقييم أن العقوبات الأكثر أهمية المطبقة على شركات الصرافة تأتي في سياق هذه الانتهاكات، وهو ما يتفق مع الانتهاك الذي يتضمن توفير الأموال.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة

353. وكانت الأعمال والمهن غير المالية المحددة بشكل عام أقل وعياً بالتزاماتهم بما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة. وأشارت بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى أنها نفذت العقوبات المالية المستهدفة مع بعض التأخير (أي تأخرت ليوم أو يومين). وأشارت بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى أنها لن تقوم بفحص قوائم قرارات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة إلا إذا كانت لديها بالفعل شكوك بشأن العميل لأسباب أخرى، في حين بدا أن البعض الآخر لا يدرك القوائم على الإطلاق. وعليه، لا يمكننا التأكد من أن العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح يتم تنفيذها بواسطة بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة على الإطلاق.

354. وقد قامت الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الكويت بتجميع جميع أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة في سجلاته، لذا فمن غير الواضح أي التزامات تم انتهاكها على وجه التحديد وخطورة تلك الانتهاكات (أي الفشل في تحديث القائمة، الفشل في وضع سياسات وإجراءات مناسبة، توفير الأموال لشخص/كيان مدرج). كما أنه من غير الواضح ما هي نسبة أوجه القصور المرتبطة بأوجه القصور في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح مقابل العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. وأخيرًا، من غير الواضح ما هو عدد تلك التي تمثل أوجه قصور بين مؤسسات صرف العملات، وهي مؤسسة مالية، والتي تشرف عليها وزارة التجارة والصناعة.

الجدول 11.0. نتائج التفتيشات ذات الصلة بالعقوبات المالية المستهدفة - الأعمال والمهن غير المالية المحددة

السنة	عدد التفتيشات الميدانية بما يشمل العقوبات المالية المستهدفة	عدد الخروقات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة المحددة
2019	38	عدم القدرة على تفصيل الاحصاءات المجمعة
2020	210	عدم القدرة على تفصيل الاحصاءات المجمعة
2021	306	عدم القدرة على تفصيل الاحصاءات المجمعة
2022	1242	306
2023	863	279

355. كما هو الحال مع المؤسسات المالية، لا يزال هناك مستوى كبير من عدم الالتزام فيما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة بسبب الفشل في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. كما هو الحال مع الجهات الرقابية على المؤسسات المالية، أظهرت وزارة التجارة والصناعة التزامها باكتشاف ومعالجة عدم الالتزام، وقد أثبتت أنها مؤهلة للقيام بذلك. ومع ذلك، لا يزال هناك مستوى مرتفع من عدم الالتزام لدى الكيانات الملزمة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة بسبب الفشل في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. إن طبيعة الخروقات غير معروفة، لذا فمن الصعب تحديد مدى خطورة عدم الالتزام في القطاعات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة.

السلطات المختصة لضمان ومراقبة الالتزام

356. تقوم الجهات الرقابية الكويتية بإبلاغ جميع الكيانات الملزمة بضرورة الالتزام لمعايير العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. أصدر بنك الكويت المركزي بعض وثائق التوجيه المفيدة، ولكن نظرًا لأن جميع الكيانات الملزمة تواجه تحديات مستمرة في تنفيذ متطلبات تمويل انتشار التسلح، فإن هناك حاجة إلى إجراءات أخرى لجميع القطاعات.

357. يقوم بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بشكل روتيني بفحص الالتزام لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة كجزء من عمليات التفتيش الميدانية. تسترشد عمليات التفتيش هذه بالأدلة الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، والتي توفر تفاصيل حول كيفية تعاملهم مع عمليات التفتيش الميدانية، بما في ذلك العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. نجح بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في تنفيذ برنامج الفحص الخاص بهما وأظهرا مهارة في اكتشاف الخروقات في الالتزام. يقوم بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بإجراء عمليات تفتيش ميدانية على نسبة كبيرة من قطاعاتهما، مما يسمح لهما بإجراء اختبارات روتينية للالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك 67 عملية تفتيش ميدانية للبنوك التي لديها عنصر من عناصر العقوبات المالية المستهدفة (هناك 22 بنكًا في الكويت)، و153 عملية تفتيش من هذا القبيل لشركات الصرافة (هناك 32 شركة صرافة في الكويت) و277 شركة أوراق مالية (هناك 56 شركة أوراق مالية في الكويت).

358. لم يشهد قطاع التأمين مراقبة التزام ذات مغزى خلال فترة التقرير بسبب الافتقار إلى الرقابة الكافية على القطاع (انظر الفصل 5).

359. لا تمتلك وزارة التجارة والصناعة دليل رقابي مماثل يركز على العقوبات المالية المستهدفة، ولكنها تمتلك عملية مراقبة ميدانية تستفسر عما إذا كانت الكيانات الملزمة تتحقق من قوائم العقوبات الدولية. على الرغم من أن عملية التفتيش ليست متعمقة بشكل خاص فيما يتعلق بالالتزام للعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح. إن تغطية وزارة التجارة والصناعة للكيانات الملزمة لها ليست واسعة النطاق عند مقارنتها ببنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، ولكن يتم إجراء عدد معقول من عمليات التفتيش الميدانية بما يتناسب مع عدد الكيانات الملزمة لوزارة التجارة والصناعة. خلال فترة المراجعة، كان هناك 2659 عملية تفتيش ميداني للكيانات الملزمة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة والتي تحتوي على عنصر من عناصر العقوبات المالية المستهدفة، من إجمالي 5724 مؤسسة مالية غير مالية محددة خضعت لـ 3641 عملية تفتيش ميداني.

360. وكما هو مفصل في الفصل 6 (الرقابة)، كانت هناك بعض الغرامات الصغيرة التي صدرت بسبب عدم الالتزام الخطير لتدابير مكافحة تمويل انتشار التسلح. ومع ذلك، تعاملت الجهات الرقابية عمومًا مع عدم الالتزام بالتدابير العلاجية، إن وجدت على الإطلاق. ونظرًا لخطورة الانتهاكات التي أدت إلى عدم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بالكامل في الوقت المناسب، يمكن استخدام تصعيد أكثر خطورة لضمان ثقافة الالتزام في الكويت.

361. ومع ذلك، لا يستطيع فريق التقييم التوصل إلى استنتاج نهائي بسبب تجميع الأنشطة الرقابية للعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب وللعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح، ومع ذلك، يبدو أن مراقبة الالتزام للعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح هو نقطة قوة، وأن التغطية الرقابية الكبيرة للجهات الرقابية الكويتية تختبر باستمرار وتضمن الالتزام غير الرسمي لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار التسلح.

4

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 11

الترجيح والاستنتاج:

تتمتع الكويت بإطار قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح، لكنها لم تستخدم هذا الإطار بهدف تطبيق العقوبات المالية المستهدفة في الكويت بصورة قانونية. وبالتالي، تفتقر الإجراءات المتخذة بخصوص العقوبات المالية المستهدفة في الكويت إلى الأساس القانوني والسريان. وبغض النظر عن ذلك، تعمل المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة بصورة عامة على فحص القوائم لضمان عدم قيامها بأية أنشطة تجارية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة. تراقب الجهات الرقابية الالتزامات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح. توجد بعد المشاكل التي تؤخر هذا التنفيذ غير الرسمي.

إن نطاق تطبيق العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح محدود في الكويت. وتطبق إجراءات التجميد فقط على الأموال والأصول العائدة إلى الشخص الطبيعي أو الاعتباري المدرج وعائدات الجريمة الناشئة عنها في حال تطبيقها وفق أساس قانوني. من المفترض تحديد هذه الأطراف التي يجب عليها تطبيق هذه التدابير في قرارات لجنة مكافحة الإرهاب، إلا أن ذلك لا يحصل، وبالتالي من غير الواضح فيما لو كان جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ملزمين بالتجميد. لا ينطبق الحظر العام على العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل التسلح.

من الممكن كشف الأموال أو الأصول الأخرى في الكويت عندما تكون عائدة مباشرةً لشخص طبيعي أو اعتباري مدرج. لم تخضع أية أصول للتجميد فيما يتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح حتى تاريخه. إن نقص معلومات المستفيد الحقيقي، وانخفاض مستوى المعلومات الاستخباراتية المتاحة، والوعي المتفاوت بين المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة حول العقوبات المالية المستهدفة قد يعطّل الكشف عن الأصول المستخدمة أو التي من المزمع استخدامها في تمويل التسلح والسعي للتهرب المحتمل من العقوبات.

أظهرت المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة فهماً متفاوتاً حول التزاماتها بخصوص العقوبات المالية المستهدفة. يوجد عدم التزام متواصل بتطبيق التزامات العقوبات المالية المستهدفة في جميع القطاعات داخل الكويت. تفتش السلطات الرقابية الكويتية بصورة روتينية على الالتزام بالتزامات العقوبات المالية المستهدفة ضمن أنشطتها الرقابية. تغطي الأنشطة الرقابية التي تشمل العقوبات المالية المستهدفة جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ من الناحية النظرية، وأظهرت الجهات الرقابية قدرتها على كشف عدم الالتزام بالتزامات العقوبات المالية المستهدفة.

حققت الكويت مستوى "متدنٍ" من الفعالية في النتيجة المباشرة 11.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

المؤسسات المالية

1. تتمتع البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة بفهم جيد لمخاطر غسل الأموال والتزاماتها في هذا السياق. أما فهم المخاطر في قطاع التأمين فهو أقل بسبب غياب أي جهة رقابية فاعلة لثلاث سنوات. وهذا الفهم منخفض جداً في قطاع مؤسسات الصرافة. فهم مخاطر تمويل الإرهاب منخفض في جميع القطاعات.
2. تقيم المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال (131 من 399 مؤسسة مالية) عملاءها بطريقة مستمرة وتطبيق تدابير تخفيف مخاطر متناسبة مع المخاطر المقيّمة. لا تجري المؤسسات المالية الأخرى هذه الأنشطة بصورة منهجية.
3. استثمرت معظم المؤسسات المالية المتوسطة والكبيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السنوات الماضية وتدار هذه الضوابط على أعلى مستوى في هذه المؤسسات المالية.
4. تُطبق تدابير العناية الواجبة بصورة عامة، لكن توجد بعض نواقص الالتزام في قسم كبير من زيارات التفتيش الميداني. تعاني جميع الملزمة بالإبلاغ بالتزاماتها من حيث التأكد من المستفيد الحقيقي.
5. تطبق المؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة المعززة في حالات الخطر المرتفع ولديها أنظمة مؤتمتة لتحديد العملاء مرتفعي المخاطر والأنشطة مرتفعة المخاطر. ولكن يوجد ضعف في تطبيق تدابير العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب التي أدت إلى إدراج أفراد نتيجة حصولهم على أموال في الكويت.
6. ترسل البنوك عدداً متزايداً من تقارير المعاملات المشبوهة وترسل شركات الصرافة عدداً أقل من تقارير المعاملات المشبوهة. تبقى تقارير المعاملات المشبوهة أقل من ذلك في بعض القطاعات الأخرى، وأظهر بعض المشاركين في القطاع حداً أدنى من الإبلاغ أعلى من "وجود أسباب معقولة للاشتباه". تحصل جميع المؤسسات المالية على تغذية عكسية عالية الجودة حول تقارير المعاملات المشبوهة التي ترسلها، وتستخدم هذه التغذية العكسية في تحسين جودة تقاريرها.

مهن والأعمال غير المالية المحددة

1. يقل فهم مخاطر غسل الأموال والتزاماتها ويختلف بين المهن والأعمال غير المالية المحددة. عبرت المهن والأعمال غير المالية المحددة عن مخاطر غسل الأموال من حيث مخاطر الأعمال (أي الإعسار) بدلاً من مخاطر غسل الأموال التي تتعرض لها أعمالها. ينخفض فهم مخاطر تمويل المخاطر في جميع القطاعات.

2. يأتي تنفيذ تدابير تخفيف المخاطر لقطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة بدرجة أقل نضوجاً من قطاع المؤسسات المالية. وتوجد نواقص التزام جسيمة في تنفيذ هذه التدابير.
3. تعاني المهن والأعمال غير المالية المحددة لتحديد المستفيد الحقيقي، وفي بعض الحالات، كما هو الحال في القطاع العقاري، حيث يفرض الوكلاء والوسطاء العقاريون على الأشخاص الاعتباريين تقديم مخول بالتوقيع بدلاً من المستفيد الحقيقي. تعتبر المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تجريها المؤسسات المالية تقلل من ضرورة أن تقوم بنفس الأمر.
4. توجد أوجه قصور جسيمة في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب. أشار المشاركون في القطاع إلى أنهم يعمدون إلى تفقد قوائم العقوبات المالية المستهدفة عند إجراء المعاملات في حالات معينة، مثل وجود اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
5. إرسال تقارير المعاملات المشبوهة في قطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة منخفض جداً. من غير الواضح أين وكيف تبلغ المهن والأعمال غير المالية المحددة، وأظهر المشاركون في القطاع حداً أدنى من الإبلاغ أعلى من "وجود أسباب معقولة للاشتباه".

الإجراءات الموصى بها

1. يجب على الكويت اتخاذ خطوات لزيادة معرفة الجهات الملزمة بالإبلاغ، لا سيما تلك الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، حول مخاطر غسل الأموال وكيفية تنفيذ عمليات غسل الأموال عبر الخدمات التي تقدمها. يجب على الكويت زيادة معرفة جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ حول مخاطر غسل الأموال وكيفية تنفيذها باستخدام الخدمات التي تقدمها.
2. يجب على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة تعزيز تدابير تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأطر الرقابة بما يتناسب مع مخاطرها المحددة، لا سيما في المجالات المحددة في الإجراء الموصى به (أ).
3. يجب على الكويت إجراء أنشطة التوعية لزيادة معرفة المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة حول مفهوم المستفيد الحقيقي، والتزاماتها في تحديد المستفيد الحقيقي وكيفية استخدام سجل المستفيد الحقيقي (عند تشغيله).
4. يجب على المهن والأعمال غير المالية المحددة على وجه الخصوص العمل على زيادة مستوى الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، ويجب على الكويت تسهيل هذه الزيادة عن طريق ضمان فهم جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ للحد الأدنى للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومن خلال تقديم مؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب قائمة على القطاع في سياق الكويت، بعد إعدادها من مصادر معلوماتية تتجاوز حالات الإدانة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. يجب على الكويت اتخاذ تدابير إضافية للتأكد من الأنظمة الموجودة وضمان حصول الجهات الملزمة بالإبلاغ على تحديثات بخصوص العقوبات المالية المستهدفة وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بفعالية ودون تأخير، مع التزام الجهات الملزمة بالإبلاغ بالتزاماتها في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.

362. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة الرابعة[27]. والتوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية تحت هذا الفصل هي: 9-23، وعناصر التوصيات 1 و6 و15 و29.

النتيجة المباشرة 4 – التدابير الوقائية

363. عند دراسة المخاطر والأهمية النسبية والسياق العام لدولة الكويت، يجب تقييم الوزن النسبي للتدابير الوقائية في القطاعات ذات الصلة على النحو التالي:

1. وزن نسبي مرتفع: البنوك وشركات الصرافة
2. وزن نسبي متوسط: شركات الأوراق المالية (جميع الأنواع الخاضعة لهيئة أسواق المال)، ومنظمات الصرافة، والوكلاء والوسطاء العقاريون وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
3. وزن نسبي منخفض: شركات التمويل، وشركات الدفع الإلكتروني وشركات التأمين.

فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المؤسسات المالية

364. بصورة عامة، تتمتع البنوك في الكويت بفهم جيد لمخاطر غسل الأموال وفهم أفضل نسبياً لمخاطر تمويل الإرهاب من المؤسسات المالية الأخرى في الكويت. ويتماشى فهمها مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر، والذي قيم القطاع باعتباره يفرض مخاطر "متوسطة" لغسل الأموال. أشارت البنوك التي تعد جزءاً من مجموعات مالية دولية أن تتبع منهجاً شاملاً لتقييم مخاطرها، مع الأخذ بالاعتبار المخاطر المرتبطة بالمجموعات المالية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتلك الخاصة بالكويت. تجري تقييمات مخاطر للعملاء وفق إرشادات بنك الكويت المركزي وأدوات تقييم المخاطر المعقدة، واستخدام هذه التقييمات لإعطاء كل عميل تقييم مخاطر. تراجع البنوك تصنيفات مخاطر العملاء بانتظام ووفق الأحداث التي تستوجب التقييم واستخدام هذه التقييمات لتطوير تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بصورة عامة، يبدو أن البنوك تتمتع بفهم جيد لالتزاماتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

365. أظهرت شركات الصرافة وشركات التمويل مستوىً جيداً من فهم مخاطر غسل الأموال. إلا أن فهمها يتناقص كلما قلّ حجم الشركة. اتفقت شركات الصرافة بصورة عامة على تصنيف مخاطر "متوسط-مرتفع" بالنسبة للقطاع حسب ما جاء في التقييم الوطني للمخاطر، بالإشارة إلى استخدم المعاملات النقدية المكثف في معاملاتها، ودورها في فهم المعاملات العابرة للحدود باعتبارها أنشطة مرتفعة المخاطر. شركات الصرافة حساسة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجري تقييمات مخاطر صارمة تجاه العملاء على أساس دوري، مع الأخذ بالاعتبار عوامل عديدة مثل الجنسية، ووثائق الهوية المقدمة، وأساليب المعاملات، وتفاصيل الوظيفة ومدة العلاقة. من الواضح أن شركات الصرافة متناغمة مع مخاطر غسل الأموال أكثر من مخاطر تمويل الإرهاب، مع ذكر بعضها لتحديات في كشف نشاط تمويل الإرهاب. من الواضح أن شركات الصرافة لديها فهم جيد نسبياً لالتزاماتها بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

366. تتمتع شركات الأوراق المالية في الكويت بفهم جيد نسبياً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأوراق المالية، ويعتبر أن تصنيف التقييم الوطني للمخاطر لقطاع الأوراق المالية على أنه "متوسط" المخاطر مناسب. إلا أن عملية تقييم مخاطرها للعملاء لا تبدو

27 عند تقييم الفعالية في النتيجة المباشرة 4، ينبغي على المقيمين الأخذ في الاعتبار المخاطر، الأهمية النسبية والسياق العام للدولة محل التقييم. كما ينبغي عليهم توضيح هذه العوامل في الفصل الأول لتقرير التقييم المتبادل تحت عنوان المؤسسات المالية، الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، وفقاً لما تقتضيه في الارشادات الواردة في المنهجية.

صارمة مقارنة بالطريقة التي تتبعها البنوك وشركات الصرافة. لم تكن قادرة على التمييز بصورة هادفة بين مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها. أظهرت شركات الأوراق المالية فهماً جيداً بصورة عامة لالتزامات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

367. يقدم عدد قليل من الشركات في الكويت منتجات التأمين على الحياة، وهي مرتبطة أساساً بوثائق التأمين على الحياة الخاصة بالموظفين. وفقاً لذلك، تعتبر شركات التأمين بصورة عامة أن مخاطرها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب منخفضة نسبياً، وتتوافق بصورة عامة ذات مخاطر قطاعية متوسطة-منخفضة في التقييم الوطني للمخاطر. تواصل شركات التأمين، التي كانت خاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة، ثم انتقلت بالكامل إلى رقابة وحدة تنظيم التأمين عام 2021، تحسين فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزاماتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تأثر هذا الفهم بحقيقة أنها لم تكن خاضعة لجهة رقابية عاملة بالكامل لإرشادها على مدار عامين تقريباً.

368. من بين المؤسسات المالية، يبدو أن شركات الصرافة الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة لديها الفهم الأقل تطوراً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزاماتها في هذا الخصوص. حيث يثير فهم شركات الصرافة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءاتها لتقييم مستوى مخاطر العملاء مخاوف جسمية. بدا أن ممثلي القطاع ليسوا محيطين بنتائج التقييم الوطني للمخاطر، ولم يستطيعوا ذكر أي مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب مرتبطة بالقطاع. تتبع هذه الشركات بصورة عامة الإرشاد الذي تقدمه وزارة التجارة والصناعة، ولكنها لا تمتلك فهماً ناضجاً لالتزاماتها بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

369. فهم المهن والأعمال غير المالية المحددة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضعيف. لم يستطع ممثلو المهن والأعمال غير المالية المحددة الذين أجروا المقابلات خلال الزيارة الميدانية التمييز بين مخاطر غسل الأموال ومخاطر تمويل الإرهاب التي تؤثر على قطاعهم، والمخاطر التي تؤثر على أعمالها والمخاطر التي يفرضها بعض العملاء. ربطت المهن والأعمال غير المالية المحددة بصورة عامة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالأسماء المدرجة على قائمة "العملاء المحظورين". على أي حال، لم تستطع تحديد أسباب حظر العملاء. شاركت بعض المهن والأعمال غير المالية المحددة في الورش التي عقدتها الجهات الرقابية وتضمنت نتائج التقييم الوطني للمخاطر، إلا أنها لم تستطع تحديد النتائج العامة للتقييم الوطني للمخاطر أو تصنيف المخاطر المتعلق بالقطاع ذي الصلة. مخاطر تمويل الإرهاب على وجه الخصوص غير مفهومة.

370. لا تمتلك المهن والأعمال غير المالية المحددة بصورة عامة فهماً واضحاً لالتزاماتها بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، أشار تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى إرسال تقارير معاملات مشبوهة إلى وزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة الرقابية، بدلاً من وحدة التحريات المالية في الكويت. أشارت بعض المهن والأعمال المالية المحددة في بعض الحالات أنها كانت مدركة للقوائم الأممية والوطنية، ولكنها أشارت في حالات أخرى أنها تعود إلى تلك القوائم فقط في حال وجود اشتباه آخر بخصوص العميل.

تطبيق تدابير تخفيف المخاطر

المؤسسات المالية

371. طبقت البنوك والمؤسسات المالية الكبرى سياسات وضوابط مصممة لتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحددة في تقييمات المخاطر. هذه السياسات والضوابط فعالة وقائمة على المخاطر. استثمرت هذه الجهات بالموارد لتطوير تدابير تخفيف المخاطر للسيناريوهات مرتفعة المخاطر، بما في ذلك الأنشطة كثيفة التعاملات النقدية والأنشطة التي تتضمن دولاً وعملاء مرتفعي المخاطر. من الواضح أن شركات الصرافة وغيرها من المؤسسات المالية الصغيرة لديها تدابير أقل عدداً وتطوراً.

372. تعتمد البنوك وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية على التكنولوجيا لتنفيذ أنماط ديناميكية لتقييم المخاطر لتصنيف العملاء مرتفعي المخاطر، ومتوسطي المخاطر، ومنخفضي المخاطر بناء على عدد من العوامل (مثل نوع النشاط، وجنسية العميل، وفئة التأشيرة، والمهنة، وطبيعة المعاملات العابرة للحدود، وحجم المعاملات، وغيرها). تفيد تصنيفات المخاطر في إجراءات تخفيف المخاطر التي تطبقها على كل عميل، سواء من حيث كثافة أو تكرار فرض تدابير تخفيف المخاطر. على سبيل المثال، تحدّث البنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل

بصورة عامة معلومات العملاء على أساس سنوي للعملاء مرتفعي المخاطر، وكل عامين للعملاء متوسطي المخاطر، وكل ثلاث سنوات للعملاء منخفضي المخاطر. لا تبدو هذه الإجراءات متخذة في قطاع شركات الصرافة، وفقط إلى حد معين في قطاع التأمين.

373. طبقت جميع المؤسسات المالية قيوداً على مستويات مرتفعة بخصوص المعاملات النقدية (أي بما لا يتجاوز 3,000 دينار كويتي، 9,700 دولار أمريكي تقريباً) ولا تجري المعاملات باستخدام الأصول الافتراضية باعتبارها تدابير لتخفيف المخاطر، وفق الحظر الذي تفرضه الكويت على الأصول الافتراضية. حظر قطاع التأمين المعاملات النقدية لوثائق التأمين على الحياة.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

374. تمتلك المهن والأعمال غير المالية المحددة أنظمة أقل تطوراً لتطبيق تدابير تخفيف المخاطر، لكنها تمتلك بعض السياسات والإجراءات حسب المخاطر. تبدو تدابير تخفيف المخاطر محددة أكثر بخصوص معاملات المهن والأعمال غير المالية المحددة، وتتعامل مع المخاطر من منظور عوامل منفردة، ولا تبدو أنها تمثل السياسات والإجراءات القائمة على المخاطر.

375. تطبق المهن والأعمال غير المالية المحددة بعض التدابير القائمة على المخاطر، بما في ذلك تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكلاء العقاريون الذين يحظرون استخدام النقد. لا يقبل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المعاملات النقدية التي تتجاوز 3,000 دينار كويتي (9,700 دولار أمريكي تقريباً) ويجب تنفيذ المعاملات عن طريق وسائل إلكترونية. يجب تنفيذ المعاملات العقارية إما عن طريق الشيكات أو التحويلات البنكية، في حين بالإمكان سداد الدفعة الأولى نقداً. يتأكد الوكلاء العقاريون من صحة المستندات المرتبطة ببيع العقارات عن طريق موقع وزارة العدل عن طريق البحث عن عدد من عقود البيع السابقة.

376. ذكرت المهن والأعمال غير المالية المحددة أن الجهة الرقابية، وزارة التجارة والصناعة، توفر الإرشاد والزيارات الميدانية لتقييم تطبيقها لتدابير التخفيف القائمة على المخاطر. قدمت وزارة التجارة والصناعة استمارات أولية للأعمال لاستخدامها في تنفيذ هذه الأطر.

تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء المشددة أو المعينة ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات

المؤسسات المالية

377. كانت معظم المؤسسات المالية التي أجريت معها مقابلات خلال الزيارة الميدانية قادرة على إظهار فهم قوي جداً لتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات، مع إجراءات رقابة جارية كافية. إلا أن هذا الفهم لا يبدو مطبقاً على أكمل وجه من الناحية العملية، حيث تستمر الجهات الرقابية في تحديد عدد كبير من أوجه القصور المتعلقة بعدد الجولات التفتيشية على أساس سنوي في جميع القطاعات، وخلال غالبية الجولات التفتيشية على المؤسسات المالية (راجع الجدول 5.1).

الجدول 5.1. أوجه القصور المتعلقة بتدابير العناية الواجبة وتدابير العناية الواجبة المشددة على أساس سنوي

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
بنك الكويت المركزي							
البنوك	4	15	26	37	0	14	**96**
شركات الصرافة	5	9	18	8	22	13	**75**
شركات التمويل	-	-	-	-	1	-	**1**
شركات الدفع الإلكتروني	-	-	-	-	5	-	**5**
المجموع	**9**	**24**	**44**	**45**	**28**	**27**	**177**
هيئة أسواق المال							
شركات الأوراق المالية	11	16	21	10	72	64	**194**
شركات الوساطة	-	2	-	1	44	30	**77**

الشركات الأخرى	2	2	-	-	11	4	**19**
المجموع	**13**	**20**	**21**	**11**	**127**	**98**	**290**
هيئة تنظيم التأمين							
شركات التأمين	-	-	-	-	-	-	-
وزارة التجارة والصناعة							
منظمات الصرافة	-	12	28	102	113	47	**302**
الوكلاء والوسطاء العقاريون	-	11	36	135	258	78	**518**
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	-	16	139	980	511	390	**2036**
المجموع	-	**39**	**203**	**1217**	**882**	**515**	**2856**

378. تمتلك المؤسسات المالية بصورة عامة إجراءات عملية فعالة لإضافة العملاء وتنفيذ تدابير العناية الواجبة. تجري المؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة ولا تعتمد على معلومات تدابير العناية الواجبة الواردة من الأطراف الأخرى. من الواضح أن البنوك الكبيرة تتمتع بتدابير العناية الواجبة الأكثر صرامة. في حال طلبت المؤسسات المالية معلومات محدثة ولم يستجب العميل في الوقت المناسب لطلب العناية الواجبة، ولم يتم استكمال ملف تدابير العناية الواجبة، عندها تلجأ معظم المؤسسات المالية إلى عدم متابعة المعاملة أو تقديم الخدمة. في بعض الحالات، أُرسلت تقارير معاملات مشبوهة بخصوص عدم التزام العملاء. ذكرت معظم المؤسسات المالية المشاركة في المقابلات أنها تتولى فحص مصادر الأموال لمعظم العملاء، إن لم يكن جميعهم، كجزء من تدابير العناية الواجبة، وبأنهم يمتلكون إجراءات أكثر صرامة لتحديد الهوية والتأكد من صحتها بالنسبة للأجانب.

379. حدد فريق التقييم ثغرات في فهم بعض المؤسسات المالية لما يمثل مستفيداً حقيقياً، وثغرات في عملية تحديد المستفيد الحقيقي في جميع المؤسسات المالية والتأكد منهم. حققت البنوك تحسينات في تحديد معلومات المستفيد الحقيقي المتعلقة بالعملاء والحفاظ عليها. إلا أن شركات الصرافة ما تزال بحاجة إلى تحسين عملياتها لضمان التزام عملية تحديد المستفيد الحقيقي والتأكد منها مع متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حددت هيئة أسواق المال نواقص في إجراءات تحديد المستفيد الحقيقي والتأكد منها في شركات الأوراق المالية.

380. تعتمد المؤسسات المالية على قواعد بيانات غرفة التجارة للتأكد من المعلومات التي تتلقاها من العملاء، بما في ذلك معلومات المستفيد الحقيقي. إلا أن قواعد البيانات المذكورة العائدة لغرفة التجارة تتألف أساساً من المعلومات التي تحتفظ بها وزارة التجارة والصناعة، والتي لا تحتوي في الوقت الحاضر على معلومات كاملة وموثوقة عن المستفيد الحقيقي (راجع الفصل 7 لمزيد من التفاصيل). نتيجة لذلك، من غير المرجح أن بيانات غرفة التجارة تحتوي على معلومات دقيقة وكافية ومحدثة حول المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتباريين، مما يؤدي إلى ثغرات في فهم المؤسسات المالية للمستفيد الحقيقي وراء عملائهم.

381. كشفت الجولات التفتيشية لهيئة أسواق المال عدداً كبيراً من أوجه القصور في تنفيذ شركات الأوراق المالية لتدابير العناية الواجبة خلال مدة الإبلاغ، لا سيما في عام 2022 (وجزء من 2023 المشمول بفترة الإبلاغ)، حيث حددت 44 وجه قصور (63 شركة أوراق مالية) فيما يتعلق بالأحكام العامة بتدابير العناية الواجبة، و16 وجه قصور مرتبط بتدابير العناية الواجبة المبسطة، و14 لتدابير العناية الواجبة والمعاملات غير العادية، و21 لتحديثات معلومات "اعرف عميلك"، و11 لمتطلبات الاحتفاظ بالسجلات.

382. تمتلك شركات الصرافة تدابير العناية الواجبة الأقل صرامة، وذكرت شركات الصرافة المشاركة في المقابلات خلال الزيارة الميدانية أنها تعتمد على استمارة اعرف عميلك، وهي الاستمارة التي طورتها وزارة التجارة والصناعة، وأجرت بعض عمليات التدقيق الأساسية حول العملاء. وهذه العمليات يدوية بصورة كبيرة ولا تتضمن أي تأكد من صحة المعلومات التي يقدمها العملاء. يتماشى هذا الأمر مع النتائج التي توصلت إليها وزارة التجارة والصناعة والتي حددت أوجه قصور مرتبطة بإجراءات التأكد من صحة المعلومات.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

383. تفهم المهن والأعمال غير المالية المحددة تدابير العناية الواجبة على أنها تحديد هوية العميل والتأكد من وجود المستندات، إلا أن معظم المهن والأعمال غير المالية المحددة ترى أن جمع المعلومات وتسجيل بيانات تدابير العناية الواجبة كجزء من أعمالهم للحفاظ على العملاء

وزيادة عددهم، بدلاً من الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نتيجة لذلك، عمدت إلى جمع مجموعة فرعية من المعلومات التي تطلبها لإجراء تدابير العناية الواجبة المتعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تفترض معظم المهن والأعمال غير المالية المحددة أن تدابير العناية الواجبة التي تجريها البنوك أكثر تطوراً وأن تدابير العناية الواجبة للمهن والأعمال غير المالية المحددة تكرر ما تفعله البنوك. ينتج عن ذلك اتخاذ المهن والأعمال غير المالية المحددة المستوى الأدنى من المعلومات والخطوات لإجراء أعمالها، بدلاً من الاسترشاد بمخاطر العميل.

384. بخصوص معلومات المستفيد الحقيقي، نادراً ما يتعامل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مع الأشخاص الاعتباريين ولا يبدو أنهم يحاولون الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي في الحالات التي يتعاملون فيها معهم. يتعامل الوسطاء العقاريون مع الأشخاص الاعتباريين وتكتفي بطلب تحديد هوية الأفراد الذي يتمتعون بسلطة التوقيع بالنيابة عن الشخص الاعتباري.

385. كشفت غالبية عمليات التفتيش على المهن والأعمال غير المالية المحددة أوجه قصور في تدابير العناية الواجبة أو متطلبات الاحتفاظ بالسجلات.

تطبيق إجراءات العناية الواجبة المشددة

المؤسسات المالية

386. تمتلك المؤسسات المالية بصورة عامة فهماً جيداً حول موعد تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة والمتطلبات المحددة المرتبطة بها، لكن التطبيق يتباين حسب حجم المؤسسة المالية وانتشارها العالمي، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب.

387. تمتلك شركات الصرافة والبنوك الكبيرة أنظمة أكثر تطوراً لفحص العملاء. ذكرت معظم المؤسسات المالية أن أنظمتها مرتبطة بحلول موثوقة ومرموقة لأطراف ثالثة تفحص مختلف القوائم لتحديد المعرضين سياسياً والأشخاص المدرجين. تستطيع هذه المؤسسات المالية فحص العملاء بصورة أكثر تكراراً (مثل على أساس يومي وقبل المعاملة وبعدها) وكذلك لديها موارد أكثر يمكنها تخصيصها لمراجعة القائمة الوطنية وتحديد التغييرات (من خلال الأخبار وغيرها من القنوات) بصورة آنية.

388. بخصوص المعرضين سياسياً، تطبق معظم المؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة المشددة، مثل طلب مستندات ومعلومات إضافية (مثل فيما يتعلق بمصدر الأموال والثروة). يُصنف هؤلاء الأفراد على أنهم عملاء مرتفعي المخاطر وبالتالي ينخفض الحد الأدنى لمراقبة المعاملات معهم، مما يؤدي إلى مزيد من التنبيهات التي تستدعي إجراءات تدقيق إضافية. فضلاً عن ذلك، أشارت المؤسسات المالية المشاركة في المقابلات خلال الزيارة الميدانية أن موافقة الإدارة ضرورية قبل إجراء الأعمال مع المعرضين سياسياً (سواء تأسيس علاقة عمل أو تنفيذ معاملات عرضية). حددت إجراءات التفتيش التي أجراها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال أوجه قصور متعلقة بتدابير العناية الواجبة المشددة للمعرضين سياسياً والعملاء مرتفعي المخاطر خلال فترة الإبلاغ، لا سيما بين البنوك وشركات الأوراق المالية في عامي 2021 و2022 على التوالي.

389. بصورة عامة، لا تتخذ المؤسسات المالية الكويتية، التي تعتبر أن أي دولة هي ذات مخاطر أعلى من الكويت، منهجاً دقيقاً لمخاطر الدولة. تعتمد المؤسسات المالية على قوائم مجموعة العمل المالي (فاتف) والجهات الرقابية للحصول على الإرشادات حول الدول مرتفعة المخاطر. ذكرت بعض البنوك وشركات الصرافة المشاركة في المقابلات خلال الزيارة الميدانية أنها تأخذ في الاعتبار مؤشر بازل لمكافحة مخاطر غسل الأموال، ومؤشر مدركات الفساد، وغيرها من العوامل الخاصة بأعمالها عند تحديد الدول مرتفعة المخاطر الإضافية.

390. بخصوص علاقات المراسلة المصرفية، عند تأسيس علاقة مراسلة مصرفية، تجري البنوك تدابير العناية الواجبة حول البنك المراسل، والتأكد من البنوك التي يعمل بها، والأخبار السلبية، والمخاطر المرتبطة بمنتجاته وخدماته. أشار أحد البنوك إلى أنه لم يؤسس علاقات مراسلة صحفية في الدول مرتفعة المخاطر. وبناء على المعلومات المقدمة، لم يحدد بنك الكويت المركزي أي أوجه قصور متعلقة بعلاقات المراسلة المصرفية بخصوص متطلبات الحوالات المصرفية، وقد كشف أن البنوك على وجه التحديد تمتلك أنظمة مؤتمتة لإنتاج تنبيهات بخصوص المعاملات وتطبق تدابير منهجية للالتزام بمتطلبات الحوالات المصرفية.

391. فيما يتعلق بالتحويلات البرقية، أفادت المؤسسات المالية بوجود حالات قليلة من المعلومات المفقودة. ولا تقوم المؤسسات المالية عندما تكون المعلومات مفقودة بمعالجة المعاملة. بناءً على المعلومات المقدمة، لم تكشف عمليات التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي عن أي قصور كبير تتعلق بمتطلبات التحويلات البرقية، وكشف المصرف أيضاً أن البنوك، على وجه الخصوص، قد أنشأت أنظمة آلية لإرسال تنبيهات المعاملات وتنفيذ التدابير المتنظمة للالتزام بمتطلبات التحويلات البرقية.

392. بالنسبة للعقوبات المالية المستهدفة، ذكرت معظم المؤسسات المالية المشاركة في المقابلات خلال الزيارة الميدانية أنها تعتمد على حلول الأطراف الثالثة مثل "World Check" و"Dow Jones" للفحص. وأشارت البنوك على وجه التحديد أن أنظمتها تفحص قوائم الأمم المتحدة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية والخزينة البريطانية وتجري تحديثات يومية. وعلى الرغم من أن العملية التي تتضمن قوائم الأمم المتحدة تبدو مؤتمتة ومتسقة بصورة معقولة في جميع المؤسسات المالية، إلا أن الإجراءات المرتبطة بالقائمة الوطنية تبدو أقل وضوحاً واتساقاً في المؤسسات المالية. أشارت المؤسسات المالية إلى عمليات مختلفة حول كيفية استلام القائمة الوطنية من السلطات الكويتية، ومدى السرعة المتوقعة منها لدمج هذه القوائم في أنظمتها. على سبيل المثال، أشار أحد البنوك إلى أنه يمتلك 48 ساعة، في حين ذكرت شركة صرافة أنها تمتلك 24 ساعة. أشارت جميع المؤسسات المالية إلى عمليات يدوية لإضافة القائمة الوطنية إلى أنظمتها. تثير هذه العوامل إلى جانب نتائج عمليات التفتيش الميدانية المخاوف حول المواعيد الزمنية ودقة تدابير العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية.

393. على وجه الخصوص، كشفت الزيارات التفتيشية لبنك الكويت المركزي أن البنوك الكبيرة قد طورت حلول فحص آلية لتحديد أي أفراد أو جهات خاضعة للعقوبة خلال إضافة العملاء وتنفيذ المعاملات، إلا أن البنوك الصغيرة تواجه تحديات في تطبيق عمليات فحص فعالة جراء محدودية الموارد واستخدام الإجراءات اليدوية. بخصوص شركات الصرافة، حدد بنك الكويت المركزي بعض حلول الفحص غير الكافية ونقص الفحص الدوري لبيانات العملاء. في بعض الحالات، لاحظ بنك الكويت المركزي أن شركات الصرافة تركز إجراءات الفحص التي تجريها على الأطراف المرتبطين بصورة مباشرة في المعاملات، بدلاً من توسيع نطاق الفحص لجميع الأطراف في علاقة العمل، وقد وجد حالات لتوفير الأموال لأفراد مدرجين.

394. بخصوص تدابير العقوبات المالية المستهدفة في شركات الأوراق المالية، لاحظت هيئة أسواق المال أن شركات الأوراق المالية الكبرى تعتمد بصورة عامة على حلول الأطراف الثالثة لإجراء أنشطة الفحص، في حين تلجأ الشركات الأصغر إلى مسؤولي الالتزام لفحص قواعد بيانات العملاء يدوياً. أدت هذه العملية اليدوية إلى تأخيرات بعد التغييرات الطارئة على القوائم ذات الصلة. وبصورة ملحوظة، في عام 2022، حددت هيئة أسواق المال عدداً من أوجه القصور بخصوص التزام شركات الأوراق المالية بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة. ترتبط أوجه القصور المذكورة بفحص بيانات العملاء بصورة دورية وفق تحديثات قوائم العقوبات، وغياب عملية الفحص تجاه المستفيد الحقيقي، والسياسات والإجراءات الداخلية التي لا تتناول إجراءات الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة ضمن المؤسسة.

395. بخصوص تدابير العناية الواجبة، تمتلك شركات الصرافة تدابير العناية الواجبة المشددة الأضعف، لا سيما بخصوص متطلبات العقوبات المالية المستهدفة. خلال المقابلات، أظهر القطاع فهماً ضعيفاً للإجراءات العملية لفحص العملاء. استطاع المشاركون في القطاع الإشارة إلى وجود قائمة خاصة للمراجعة، ولكن لم يتضح ماهية القائمة التي يشيرون إليها وما هي الإجراءات المحددة المطبقة لفحص الأسماء مقاربة باللائحة.

الجدول 5.2. أوجه القصور المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة على أساس سنوي

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
بنك الكويت المركزي							
البنوك	0	5	13	1	0	2	**21**
شركات الصرافة	12	9	7	2	5	10	**45**
شركات التمويل	-	-	-	-	-	-	-
شركات الدفع الإلكتروني	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**12**	**14**	**20**	**3**	**5**	**12**	**66**

هيئة أسواق المال							
شركات الأوراق المالية	3	5	-	2	21	9	**40**
شركات الوساطة	-	-	-	-	5	3	**8**
الشركات الأخرى	-	-	-	-	1	1	**2**
المجموع	**3**	**5**	**-**	**2**	**27**	**13**	**50**
هيئة تنظيم التأمين							
شركات التأمين	-	-	-	-	-	-	-
وزارة التجارة والصناعة							
شركات الصرافة	-	16	27	57	62	43	**205**
الوكلاء والوسطاء العقاريون	-	19	25	65	96	44	**249**
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	-	29	65	372	398	246	**1110**
المجموع	**-**	**64**	**117**	**494**	**556**	**333**	**1564**

المهن والأعمال غير المالية المحددة

396. ترتبط تدابير العناية الواجبة المشددة التي تتخذها المهن والأعمال غير المالية المحددة بصورة كبيرة بالمعرضين سياسياً. تمتلك المهن والأعمال غير المالية المحددة بفهم جيد بصورة عامة للمعرضين سياسياً المحليين، والإجراءات اللازمة للتعامل معهم. أشارت المهن والأعمال غير المالية المحددة إلا أن الشركات الأجنبية تعتبر مرتفعة المخاطر وتخضع لتدابير العناية الواجبة المشددة أو رفض التعامل من الأساس.

397. تمتلك المهن والأعمال غير المالية المحددة فهماً ضعيفاً لالتزاماتها بخصوص العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح. أشار بعض تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة إلى أنهم يفصحون القائمة التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة مرة واحدة كل أسبوعين، في حين يلجأ البعض الآخر إلى فحص العملاء مقارنة بالقائمة عند وجود اشتباه حول العميل أو عند إجراء معاملة كبيرة جداً. لا تفحص المهن والأعمال غير المالية المحددة الصغيرة أي عملاء، ويمكن إجراء الفحص عند الاشتباه فقط. أشار الوسطاء العقاريون أنها تعتمد بصورة عامة على مراقبة المعاملات التي تجريها البنوك نظراً لأنها تتولى الجزء المالي من المعاملات العقارية.

متطلبات التبليغ والتنبيه

المؤسسات المالية

398. يلزم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المؤسسات المالية بإبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية في حال الاشتباه أو وجود أسباب معقولة للاشتباه بأن المعاملة تتضمن عائدات جريمة أو أموال مرتبطة أو متعلقة أو من المزمع استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. تطبق التزامات الإبلاغ على جميع المعاملات، بما في ذلك المعاملات التي يتم محاولة تنفيذها، وبغض النظر عن قيمتها.

399. لتمكين الالتزام، أعدّت وحدة التحريات المالية الكويتية العديد من الأدلة الإرشادية لمساعدة المؤسسات المالية على فهم التزاماتها وتحديد مؤشرات الأنشطة المشبوهة. يبدو أن هذا الدليل فعالٌ بالنسبة للبنوك، وإلى حد ما، شركات الصرافة، التي أرسلت عدداً أكبر من تقارير المعاملات المشبوهة مقارنة بالمؤسسات المالية، مع زيادة واضحة في عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي أرسلتها البنوك خلال فترة الإبلاغ (راجع الجدول 5.3 أدناه). تبقى تقارير المعاملات المشبوهة منخفضة جداً بين المؤسسات المالية الأخرى، وتستدعي جودة الإبلاغ وفتراتها الزمنية المزيد من التحسين على المستوى العام.

الجدول 5.3. تقارير المعاملات المشبوهة بحسب القطاع وعلى أساس سنوي

	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
البنوك	996	713	1,623	1,440	1,583	**6,355**

شركات الصرافة	659	338	776	870	640	**3,283**
شركات التمويل	1	-	-	1	-	**2**
شركات الدفع الإلكتروني	-	-	-	-	-	**-**
المجموع	**1656**	**1051**	**2399**	**2311**	**2223**	**9640**
شركات الأوراق المالية	-	2	14	1	-	**17**
شركات الوساطة	8	6	-	1	2	**17**
الشركات الأخرى	-	-	-	2	-	**2**
المجموع	**8**	**8**	**14**	**4**	**2**	**36**
شركات التأمين	-	-	-	-	-	-
مؤسسات صرافة العملات	-	-	-	-	-	-
الوكلاء والوسطاء العقاريون	18	-	-	-	-	**18**
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	5	-	-	4	4	**13**
المجموع	**23**	**-**	**-**	**4**	**4**	**31**

400. أشارت عمليات التفتيش الميدانية التي أجراها بنك الكويت المركزي أن البنوك تتمتع بصورة عامة بأنظمة أكثر صرامة لمراقبة المعاملات مقارنة بشركات الصرافة، مما يتيح لها كشف المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها. يمكن أن تعزى التحسينات الملحوظة في أنظمة مراقبة المعاملات في البنوك بصورة جزئية إلى العقوبات التي فرضها بنك الكويت المركزي عام 2018 بسبب الانتهاكات الجسيمة التي حددها في عملية مراقبة معاملات إحدى المؤسسات، حيث لم يستقصِ الموظفون بصورة مناسبة عن التنبيهات الظاهرة، ولم يتم إرسال تقرير معاملة مشبوهة حسب الاقتضاء. نتيجة لذلك، تم إيقاف مسؤول الالتزام المسؤول عن مراقبة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن العمل.

401. بخصوص شركات الصرافة، على الرغم من قيام شركات الصرافة بإرسال عدد أكبر من تقارير المعاملات المشبوهة مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال فترة الإبلاغ، يواصل بنك الكويت المركزي تحديد أوجه قصور في عمليات مراقبة المعاملات بشركات الصرافة، ويحدد أوجه قصور أكثر بضعفين مقارنة بالبنوك خلال فترة الإبلاغ (راجع الجدول 5.4) ومجرد زيادة تدريجية في تقارير المعاملات المشبوهة خلال فترة الإبلاغ عند مقاربتها بالبنوك.

الجدول 5.4. أوجه القصور في مراقبة المعاملات حسب بنك الكويت المركزي

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
بنك الكويت المركزي							
البنوك	5	4	8	11	1	6	**35**
شركات الصرافة	8	17	13	8	19	14	**79**

402. بناءً على المقابلات خلال الزيارة الميدانية مع المؤسسات المالية، يبدو أن البنوك تمتلك سياسات وإجراءات أكثر شمولية بخصوص تقارير المعاملات المشبوهة مقارنة بشركات الصرافة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة مراقبة المعاملات فيها. يهدف كلا القطاعين إلى الإبلاغ خلال 48 ساعة، على الرغم من أن بعض الحالات قد تستغرق أسبوعين، حسب مستوى تعقيد النشاط والتحليل اللازم. كشفت الاجتماعات خلال الزيارة الميدانية أن بعض البنوك وشركات الصرافة تطبق عتبة أعلى من الحد الأدنى للإبلاغ.

403. عند السؤال عن المؤشرات والتطبيقات، ذكرت المؤسسات المالية وشركات الصرافة وجود صعوبات في كشف أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة فيما يتعلق بغسل الأموال، وعجزت عن إظهار قدرتها على كشف أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة. وينطبق هذا الأمر على الجهات الملزمة بالإبلاغ. سلطت البنوك الضوء على التطبيقات الشائعة المتعلقة بالأصول الافتراضية، والاحتيال، والمعرضين سياسياً، والفساد، وأشارت شركات الصرافة إلى أنشطة من طرف لعدة أطراف ومن عدة أطراف لطرف واحد باعتبارها مؤشرات رئيسية. في جميع الأحوال، أشارت البنوك وشركات الصرافة إلى استلام تغذية عكسية مفيدة من وحدة التحريات المالية حول تقارير المعاملات المشبوهة المرسلة، بما في ذلك

طلبات متابعة وتحديثات حول حالة التقرير (مثال: سواء أحيلت إلى النيابة العامة أم لا). وأشارت كذلك إلى استلام طلبات من النيابة العامة في سياق تحقيقاته.

404. لم ترسل شركات الأوراق المالية شركات الصرافة التي التقاها فريق التقييم أي تقارير معاملات مشبوهة خلال فترة الإبلاغ. ولا يعتبر فريق التقييم هذا الأمر على أنه مستوى متناسب من الإبلاغ. أما بخصوص شركات الأوراق المالية، كشفت عمليات التفتيش التي أجرتها هيئة أسواق المال العديد من أوجه القصور التي تساهم في انخفاض مستوى الإبلاغ، بما في ذلك ضعف نظام مراقبة المعاملات، وغياب الوضوح بالنسبة لعمليات تقارير المعاملات المشبوهة، وعدم كفاية التحليل المنفذ على المعاملات المشار إليها.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

405. تمتلك جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة بالمتطلبات نفسها بخصوص الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. توجد فقط أربعة تقارير معاملات مشبوهة سنوياً من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بين عامي 2021-2022 و2022-2023، في حين لم تُرسل أي تقارير معاملات مشبوهة في هذه السنوات بالنسبة للمهن والأعمال غير المالية المحددة. مستويات الإبلاغ في المهن والأعمال غير المالية المحددة منخفضة مقارنة بحجمها وأهميتها وانتشارها.

406. لم تظهر المهن والأعمال غير المالية المحددة أي سياسات أو إجراءات لإرسال تقارير المعاملات المشبوهة، وذكرت لفريق التقييم أن المؤسسات المالية لديها اختصاص واسع على المعاملات التي تجريها. أشارت بعض المهن والأعمال غير المالية المحددة أنها لا تدخل في علاقة أو معاملة تجارية مع عميل محتمل تراه مشتبهاً، ولكنها لا تبلغ العملاء في حال كانت تخطط لإرسال تقرير معاملة مشبوهة.

407. استفادت المهن والأعمال غير المالية المحددة من المؤشرات الحمراء في الورش التي أجرتها وزارة التجارة والصناعة. عملت بعض المهن والأعمال غير المالية المحددة مؤشراتها الخاصة بناء على خبرتها مع العملاء ولم تعتمد على المؤشرات التي أعدتها وحدة التحريات المالية أو وزارة التجارة والصناعة. أرسلت المهن والأعمال غير المالية المحددة عدداً محدوداً من تقارير المعاملات المالية وبالتالي لن تكون هذه المؤشرات فعالة في اكتشاف حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة. كانت جميع المؤشرات التي استخدمتها المهن والأعمال غير المالية المحددة مرتبطة بغسل الأموال، ولم يكن أي منها متعلق بتمويل الإرهاب.

408. تدرك جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ بصورة عامة لمسؤولياتها في إرسال تقارير المعاملات المشبوهة، وعدم إبلاغ الشخص المعني بالإبلاغ. استطاعت معظم الجهات الملزمة بالإبلاغ وصف بعض السيناريوهات المنطوية على اشتباه بغسل الأموال والتي قد تؤدي إلى الإبلاغ، ولكنها تتمتع بمعرفة ضئيلة جداً بخصوص الاشتباه بتمويل الإرهاب والتي يمكن أن تؤدي إلى إرسال تقرير معاملة مشبوهة. أظهرت بعض الجهات الملزمة بالإبلاغ أمام فريق التقييم أنها تمتلك عتبة أعلى من "وجود أسباب معقولة للاشتباه" لإرسال تقرير معاملة مشبوهة.

409. أشارت وحدة التحريات المالية الكويتية أمام فريق التقييم أن جميع تقارير المعاملات المشبوهة كانت ذات جودة مرتفعة.

الضوابط الداخلية والمتطلبات القانونية/التنظيمية التي تعيق التطبيق

المؤسسات المالية

410. يجب على المؤسسات المالية في الكويت تطبيق سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط داخلية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك ترتيبات إدارة الالتزام المناسبة وإجراءات فحص كافية لضمان أعلى المعايير عند تعيين الموظفين. يجب أن تتضمن هذه الأنظمة أيضاً برامج مستمرة لتدريب الموظفين وقسماً مستقلاً للتدقيق للتأكد من الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

411. أظهرت معظم المؤسسات المالية التي التقاها فريق التقييم امتلاكها لضوابط وسياسات داخلية، لا سيما البنوك. يتماشى هذا الامر مع نتائج جولات التفتيش الميدانية التي أجرتها الجهات الرقابية خلال فترة الإبلاغ، والتي أظهرت عدداً أقل من أوجه القصور المتعلقة بالضوابط الداخلية مقارنة بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، أشارت عمليات تفتيش بنك الكويت المركزي أن معظم المؤسسات المالية لديها مسؤولي التزام مخصصين، وأن سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة على مستوى مجلس الإدارة،

وأقسام التدقيق الداخلية تعاين باستمرار ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووجود برامج تدريبية فيها. فضلاً عن ذلك، شهد بنك الكويت المركزي تحولاً من الضوابط اليدوية إلى الآلية. وعليه، لاحظ بنك الكويت المركزي أن بعض المؤسسات المالية، لا سيما الأصغر حجماً، لم تطور بصورة كاملة سياسات وضوابط شاملة.

412. ذكرت البنوك وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية التي التقاها فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية امتلاكها لإجراءات توظيف صارمة لضمان أن موظفي الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤهلون وسجل جنائي سليم. ذكرت بعض المؤسسات المالية أن إجراءات فحص مستمرة للمناصب العالية. على وجه الخصوص، ذكرت المؤسسات المالية إجراءات فحص صارمة لمسؤولي الالتزام، بما في ذلك معايير الكفاءة والملاءمة مع الجهات الرقابية. قالت المؤسسات المالية أن مسؤولي الالتزام قدموا تقاريرهم مباشرة إلى قيادة المؤسسات المالية (مثل الرئيس التنفيذي، أو المدير العام، أو من في حكمهم) واللجان ذات الصلة التابعة لمجلس الإدارة (مثل لجنة المخاطر والالتزام أو من في حكمها) ويجب عليهم الإبلاغ حول أنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس دوري، وشهرياً في بعض الأحيان.

413. ذكرت معظم المؤسسات المالية التي التقاها فريق التقييم خلال الزيارة الميدانية أنها تمتلك أقساماً داخلية مستقلة للتدقيق، تعمل على مراجعة تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أساس سنوي وترسل النتائج التي توصلت إليها إلى قيادة المؤسسة المالية واللجان ذات الصلة التابعة لمجلس الإدارة. بخصوص شركات الأوراق المالية، تعتمد هيئة أسواق المال شركات تدقيق خارجية للجهات الخاضعة للرقابة بهدف ضمان تمتع المدققين بالخبرة والمؤهلات الضرورية لتقييم الضوابط الداخلية وسياسات الإدارة للجهات الخاضعة للرقابة بصورة شاملة، إلى جانب الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

414. بصورة عامة، لاحظت هيئة أسواق المال أن شركات الأوراق المالية قد طبقت سياسات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن فعالية واتساق هذه الضوابط تتباين، حيث أظهر بعضها أوجه قصور مرتبطة بقسم الالتزام.

415. أخيراً، لم تذكر المؤسسات المالية التي تشكل جزءاً من المجموعات المالية العابرة للحدود أي عوائق أمام تنفيذ برامج على مستوى المجموعة، وذكرت أنها تصمم سياساتها وضوابطها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المتطلبات والسياق المتعلق بالكويت.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

416. تطبق المهن والأعمال غير المالية المحددة سياسات وإجراءات وضوابط داخلية أساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يتضمن تعيين مسؤول الالتزام الذي يخضع لفحص المعلومات الجنائية والتدريب الإلزامي. يتناسب تطبيق وفعالية هذه السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية مع حجم المهن والأعمال غير المالية المحددة.

417. لم تظهر المهن والأعمال غير المالية المحددة أن برامجها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد وفرت للموظفين برنامجاً تدريبياً أو قسماً مستقلاً للتدقيق للتأكد من الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

418. تدعم وزارة التجارة والصناعة المهن والأعمال غير المالية المحددة في تطبيق هذه المتطلبات عن طريق توفير الاستمارات ومواد التدريب والإرشاد لمساعدة المهن والأعمال غير المالية المحددة وجميع مسؤولي الالتزام فيها في تطبيق الضوابط والإجراءات اللازمة. استفادت المهن والأعمال غير المالية المحددة من هذا التدخل، وأشارت الجهات المشاركة فيها أن برامج الالتزام فيها قد تحسنت بمجرد لقاءها مع وزارة التجارة والصناعة.

419. لا توجد أي متطلبات قانونية أو تنظيمية تعيق الجهات الملزمة بالإبلاغ من تنفيذ برامج الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 4

الترجيح والاستنتاج:

يتباين فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين قطاعي المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة. فهو مرتفع بصورة عامة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الكبيرة/الدولية، ولكنه منخفض بالنسبة للمهن والأعمال غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الصغيرة. إن فهم مخاطر تمويل الإرهاب منخفض في جميع القطاعات.

يصعب تحديد المستفيد الحقيقي بالنسبة لجميع الجهات الملزمة بالإبلاغ ولا يوجد أي مصدر موثوق للتأكد من صحة المعلومات. يمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى فهم منقوص للعملاء والمستفيدين الحقيقيين منهم. تطبق تدابير العناية الواجبة والمشددة بصورة عامة باستثناء ما يرتبط منها بالعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب. يتبقى عدد كبير من أوجه القصور المستمرة بخصوص الالتزام، ولا تقوم بعض الجهات الملزمة بالإبلاغ بإجراء الفحص ضمن قوائم العقوبات المالية المستهدفة أو بتحديث القوائم في الوقت المناسب. نتج عن هذا الأمر حالات حصل فيها أفراد مدرجون على أموال في الكويت.

يشهد الكشف عن المعاملات المشبوهة تحسناً في القطاع المصرفي، ولكنه لا يشهد توجهاً إيجابياً في القطاعات الأخرى، لا سيما المهن والأعمال غير المالية المحددة، حيث يُرسل فيها عدد قليل جداً من تقارير المعاملات المشبوهة. أظهرت بعض الجهات الملزمة بالإبلاغ أنها تمتلك عتبة أعلى من "وجود أسباب معقولة للاشتباه" لإرسال تقرير معاملة مشبوهة

بصورة عامة، أظهرت الجهات الملزمة بالإبلاغ صعوبات في الكشف عن الأنشطة المشبوهة لتمويل الإرهاب.

حققت الكويت مستوى "**متوسط**" من الفعالية في النتيجة المباشرة 4.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

المؤسسات المالية

1. تطبق الجهات الرقابية على المؤسسات المالية في الكويت إطاراً صارماً بأسلوب مرضي في الترخيص والاختبارات المتواصلة، بما يتجاوز متطلبات الكفاءة والملاءمة اللازمة لمنع المجرمين وشركائهم من شغل وظائف إدارية رفيعة المستوى أو التمتع بمصالح كبرى أو مهيمنة. حيث إن جميع الجهات الرقابية تعاني من مشاكل في تحديد معلومات المستفيد الحقيقي والتحقق منها كجزء من إجراءات دخول السوق.
2. تدرك الكويت وجود بعض الأنشطة غير المرخصة لخدمات تحويل الأموال أو القيمة وتتخذ بعض التدابير الناجحة لكشف ومعاقبة هذه الأنشطة، لكنها بحاجة إلى إعادة صياغة عملياتها لتحديد أنشطة الحوالة غير المرخصة لا سيما بالنظر إلى سياق الدولة وبيانات مخاطرها.
3. يتمتع بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين بفهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب نابع من عملية قائمة على البيانات والتعاون مع الجهات الخاضعة لرقابتها والاستبيانات.
4. يجري بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال الإشراف القائم على البحث يتضمن تغطية مهمة جداً للقطاعات الخاضعة للإشراف. يخضع تكرار الإشراف لمستوى المخاطر، ولكن من غير الواضح فيما لو كانت كثافة التغطية الإشرافية مدفوعة بالمخاطر. توجد ثغرة في إشراف هيئة أسواق المال حيث توجد 11 شركة أوراق مالية مرخصة من بنك الكويت المركزي غير مشمولة بإشراف هيئة أسواق المال.
5. لم يكن ثمة جهة رقابية بالكامل على قطاع التأمين لثلاث سنوات، ثم أصبحت وحدة تنظيم التأمين الجهة الرقابية المسؤولة عام 2021، ووضعت عناصر جوهرية للإشراف القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أنها أجرت بعض الجولات التفتيشية التجريبية فقط حتى الزيارة الميدانية.
6. أظهرت الجهات الرقابية قدراتها عن طريق إيجاد عدد كبير من حالات عدم الالتزام في جميع قطاعات المؤسسات المالية، باستثناء وزارة التجارة والصناعة بخصوص شركات الصرافة. أظهرت جميع الجهات الرقابية التزاماً باستخدام تدابير علاجية لتعديل أوجه القصور في الالتزام. إلا أنها تعتمد إلى حد كبير على التدابير العلاجية وغرامات صغيرة ليست رادعة ولا تتناسب مع أوجه القصور، مما أدى إلى استمرار عدم الالتزام.
7. تقدم جميع الجهات الرقابية عدداً من الأدلة الارشادية وتجري جلسات توعية للقطاعات الخاضعة للإشراف وترتب أثر إيجابي إلى حد ما على الإجراءات الإشرافية على مستوى التزام الجهات.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

1. تتولى وزارة التجارة والصناعة مسؤولة ترخيص جميع الأنشطة التجارية في الكويت، بالإضافة إلى كونها الجهة الرقابية على جميع المهن والأعمال غير المالية المحددة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تستخدم وزارة التجارة والصناعة إجراءات ذات جودة لدخول السوق، ولكنها هذه الإجراءات لا تحدد المستفيد الحقيقي أو تتحقق من معلومته بصورة شاملة كجزء من عملية الترخيص.
2. لتطوير فهم وزارة التجارة والصناعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويمكنها الاستفادة من العوامل الأخرى إضافة إلى العدد القليل من إدانات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. تمتلك وزارة التجارة والصناعة فريقاً مختصاً وعمليات رقمية، ولكنها تعمل على تطوير فهم للمخاطر بالنسبة للجهات الخاضعة لرقابتها على مستوى دخول السوق. ونظراً لأن هذه العملية قد بدأت للتو، تجري وزارة التجارة والصناعة إشرافاً قائماً على الأحداث بدلاً من إشراف قائم على المخاطر.
4. تطبق وزارة التجارة والصناعة مجموعة واسعة من التدابير العلاجية والعقوبات. إلا أن سياستها المتمثلة في تجميع العقوبات وعدم تشديد التدابير العلاجية/ العقوبات قد تفسح المجال أمام حالات خطيرة لعدم الالتزام يتم التعامل معها من خلال تدابير غير مناسبة.

الإجراءات الموصى بها

المؤسسات المالية

1. يجب على بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال التأكد من أن تكرار الأنشطة الرقابية، وشدتها على وجه التحديد مخصصة للمخاطر المترتبة على الجهات الخاضعة لرقابتها.
2. يجب على بنك الكويت المركزي اتخاذ تدابير لتحسين مراقبتها لمزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة غير المرخصين والعاملين في الكويت، لا سيما الحوالات، وتحسين التعاون مع جهات إنفاذ القانون لضمان استخدام جميع الأدوات المتاحة لإيقاف هذا النشاط غير المرخص.
3. يجب على بنك الكويت المركزي إجراء ضوابط مناسبة لاختبارات الكفاءة والملاءمة بشأن قطاع مزودي خدمات الدفع الإلكتروني الجديد حسب المخطط.
4. يجب على بنك الكويت المركزي تعديل سياسة الإجراءات العلاجية/العقوبات الخاصة به لضمان أخذ جميع حالات عدم الالتزام في الاعتبار على مستوى الالتزام، بدلاً من وضع حد أقصى لتسجيل أوجه القصور على مستوى "التعليمات".
5. يجب على وحدة تنظيم التأمين إجراء الإشراف القائم على المخاطر مع الأخذ بالاعتبار مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطاعية وعلى مستوى كل جهة على حدة والمترتبة على الجهات الخاضعة للرقابة.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

5. يجب على وزارة التجارة والصناعة تعزيز فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا سيما مخاطر تمويل الإرهاب، في القطاعات الخاضعة لإشرافها. يجب على وزارة التجارة والصناعة تطبيق هذا الفهم لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الجهة بالنسبة للجهات الخاضعة للرقابة.
6. يجب على وزارة التجارة والصناعة الحصول على موارد كافية وتطوير خبرة مناسبة لإجراء الرقابة على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
7. يجب على وزارة التجارة والصناعة تطبيق الإشراف القائم على المخاطر بصورة كاملة عن طريق إعداد خطط الرقابة وفق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة في القطاعات التي تشرف عليها، والجهات الخاضعة للرقابة المشمولة في هذه القطاعات. يجب أن تتكون خطط الإشراف من أنشطة رقابية يكون فيها التكرار والشدة مبنية على المخاطر الموجودة.

المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة

1. يجب على الجهات الرقابية تغطية المستفيد الحقيقي بصورة منهجية كجزء من عملية الترخيص (بما في ذلك عندما يكون الأشخاص الاعتباريون موجودين ضمن سلسلة ملكية)، والتأكد من تقنين مجموعة متسقة وكاملة من الجرائم ليتم أخذها في الاعتبار بالنسبة لجميع المتقدمين كجزء من عملية الترخيص.
2. يجب على الجهات الرقابية وضع سياسات لإنفاذ القانون تتيح تطبيق تدابير رادعة ومناسبة. يجب أن يتضمن هذا تدابير تصعيدية لاستمرار عدم الالتزام وضمان توفر جميع الإجراءات العلاجية/العقوبات في الحالات الأولى. يجب على الجهات الرقابية النظر في نشر العقوبات لزيادة أثرها الرادع.

420. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة الثالثة. والتوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية تحت هذا الفصل هي التوصيات 14، 15، 26-28، و34 و35 وعناصر من التوصيتين 1 و40.

421. توجد أربع جهات رقابية على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت هي بنك الكويت المركزي ويشرف على البنوك وشركات الصرافة (مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة)، وشركات التمويل وشركات الدفع الإلكتروني؛ وهيئة أسواق المال والتي تشرف على جميع شركات الأوراق المالية بما في ذلك الشركات الاستثمارية وشركات وساطة الأوراق المالية وشركات الوساطة المالية وشركات الضمان وشركات إدارة الأصول والصناديق المشتركة والأوصياء؛ ووحدة تنظيم التأمين والتي تشرف على جميع مقدمي التأمين؛ ووزارة التجارة والصناعة والتي تشرف على شركات الصرافة (مؤسسة مالية)، والوكلاء والوسطاء العقاريون وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (يعمد التحليل أدناه إلى تجميع هذه القطاعات الثلاثة في بعض الأماكن حيث أن لها الجهة الرقابية نفسها والتي تتبع إجراءات متطابقة). لا يجري المحاسبون والمحامون أنشطة بادئة لتغطيتها وفق معايير مجموعة العمل المالي ولا يخضعون للرقابة في الكويت. لا يوجد مقدمين لخدمات الشركات والصناديق الإستئمانية في الكويت. توظف الحكومة جميع كتاب العدل في الكويت. مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والكازينوهات محظورة في الكويت. يُقدم الترخيص بالشراكة بين وزارة التجارة والصناعة التي ترخيص جميع الأنشطة التجارية في الكويت، والجهة الرقابية المسؤولة عن الجهات الخاضعة. راجع الفصل الأول لوصف كل جهة رقابية ومسؤولياتها، فضلاً عن تصنيف كل قطاع من حيث مخاطر الكويت وسياقها وأهميتها النسبية.

الجدول 6.1. عدد المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة حسب كل جهة رقابية

الجهة الرقابية	نوع الجهة الخاضعة	العدد
بنك الكويت المركزي	البنوك	22
	شركات الصرافة	32
	شركات التمويل	2
	شركات الدفع الإلكتروني	12
إجمالي بنك الكويت المركزي		**68**
هيئة أسواق المال	الشركات الاستثمارية	42
	شركات الوساطة	12
	الشركات الأخرى	9
إجمالي هيئة أسواق المال		**63**
وحدة تنظيم التأمين	شركات التأمين	18[28]
إجمالي وحدة تنظيم التأمين		**18**
وزارة التجارة والصناعة	شركات الصرافة	250
	الوكلاء والوسطاء العقاريون	4,191
	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	1,283
إجمالي وزارة التجارة والصناعة		**5,724**

النتيجة المباشرة 3 - الإشراف

28 مجموع شركات التأمين 34 شركة، منها 18 شركة توفر منتجات التأمين على الحياة.

الترخيص والتسجيل والضوابط التي تمنع المجرمين وشركاءهم من دخول السوق

المؤسسات المالية

422. تمتلك الكويت عملية قوية لترخيص المؤسسات المالية، ويتم تصحيح معظم أوجه القصور الفنية في الترخيص من خلال عمليات ترخيص أكثر صرامة من المتطلبات الفنية المنصوص عليها.

423. يجب على المؤسسات المالية الراغبة في الانخراط في الخدمات المالية في الكويت تقديم طلب ترخيص إلى وزارة التجارة والصناعة، التي ترخص جميع الأنشطة التجارية في الكويت. تحيل وزارة التجارة والصناعة الطلب والوثائق الداعمة إلى السلطات الرقابية ذات الصلة (بما في ذلك نفسها للقطاعات التي تشرف عليها) للموافقة قبل منح ترخيص تجاري، بمجرد استيفاء متطلبات كل من وزارة التجارة والصناعة والجهة الرقابية.

424. عندما تتلقى وزارة التجارة والصناعة طلب مؤسسة مالية، تجري فحوصات أولية للتأكد من أن الطلب يتضمن معلومات عن الشركة، ووضعها القانوني، ومؤسسيها ومعلومات تحديد هويتهم وشهادة السجل الجنائي قبل إحالة الطلب إلى السلطات الرقابية المناسبة للموافقة. لا تتم إحالة الطلبات إذا كانت المعلومات غير مكتملة، أو إذا كان لدى الأفراد المقترحين للوظائف الإدارية لمقدم الطلب سجل جنائي.

425. عند تلقي طلبات الترخيص، تطبق الجهات الرقابية على المؤسسات المالية اختبارات الكفاءة والملاءمة على الأشخاص الرئيسيين المحددين في الطلب، بما في ذلك الوظائف الإدارية (مثل المديرين) وبعض المساهمين. يبدو أن هذه الاختبارات فعالة بشكل عام في منع المجرمين من أن يكونوا مالكين قانونيين ومتحكمين في مؤسسة مالية، إلا أن الجهات الرقابية لا تحدد وتفحص بشكل متسق جميع المستفيدين الحقيقيين من المؤسسة المالية، مما يترك إمكانية إخفاء المجرمين وراء المساهمين والمديرين الاسميين.

426. يتمتع بنك الكويت المركزي بموارد جيدة لتقييم طلبات الترخيص، ولديه متطلبات صارمة للترخيص ويجري فحوصات دقيقة على معظم الأشخاص الرئيسيين. تراجع وزارة التجارة والصناعة مؤهلات وخلفية الأشخاص الرئيسيين، وتتطلب خلفية جنائية نظيفة، وتتشاور مع وزارة الداخلية للتأكد من أن مقدمي الطلبات غير مشتبه بهم في جرائم وتدقق في الأسماء ضمن قائمة الأمم المتحدة والقائمة الوطنية الكويتية. يشمل الأشخاص الرئيسيون أولئك الذين يقدمون الطلب، والمؤسسين، والمديرين، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الذين يملكون 5٪ أو أكثر. في حين أن هؤلاء الأشخاص قد يكونون مستفيدين حقيقيين من مقدم الطلب، إلا أنه ليس من الواضح ما هي الإجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي للتحقق من معلومات المستفيد الحقيقي لمقدم الطلب وتحديد أي ترتيبات اسمية. عندما يكون هناك شخص اعتباري مدرج كمؤسس أو مساهم، يراجع بنك الكويت المركزي الأنشطة التجارية لهذا الكيان ووضعه القانوني، ويسعى لتحديد الأفراد وراء الشخص الاعتباري، ولكن كما نوقش أعلاه، ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشمل جميع المستفيدين الحقيقيين من الشخص الاعتباري.

427. خلال فترة الإبلاغ، تلقى بنك الكويت المركزي 19 طلباً للبنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل، منها 11 طلباً من البنوك الرقمية التي لا تزال قيد التقييم حيث إن هذا القطاع غير متوفر في الكويت حتى الآن. من بين الثمانية المتبقية، وافق بنك الكويت المركزي فقط على طلب واحد لشركة تمويل ورفض سبعة، إذ اعتبر الأنشطة التي سيمارسها مقدم الطلب عالية المخاطر جداً (معاملات مع دول عالية المخاطر)، ورأى أن الإدارة العليا لمقدم الطلب لا تستوفي متطلبات الكفاءة والملاءمة، وبنى رفضه على فشل مقدم الطلب في تقديم معلومات ووثائق كاملة كما هو مطلوب.

428. بالإضافة إلى البنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل، يشرف بنك الكويت المركزي أيضاً على 12 مزوداً لخدمة الدفع الإلكتروني. تم ترخيص هذه الكيانات في البداية من قبل وزارة التجارة والصناعة دون اعتبارها جهات ملزمة بالإبلاغ، حيث كانت تعمل فقط ككيانات وساطة مالية لبعض البنوك، والتي كانت هي نفسها مسؤولة عن تقييم المخاطر المتعلقة بهذه الكيانات وأنشطتها. ومع ذلك، في عام 2018، وبموجب مجموعة جديدة من اللوائح المتعلقة بمزودي خدمات الدفع الإلكتروني، أصبحت هذه الكيانات خاضعة لإشراف بنك الكويت المركزي، بما في ذلك التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد اعتمد بنك الكويت المركزي في البداية على إجراءات الترخيص الخاصة بوزارة التجارة والصناعة وسياسات وإجراءات البنوك فيما يتعلق بهذه الكيانات عند قبول هذه الكيانات ولم يجر اختبارات الكفاءة والملاءمة الخاصة به.

ومع ذلك، بموجب اللوائح المحدثة، الصادرة في مايو 2023، سيقوم بنك الكويت المركزي بإعادة تقييم الكفاءة والملاءمة لجميع الكيانات الاثني عشر، مطبقاً نفس الإجراءات الصارمة التي يطبقها على الجهات الملزمة بالإبلاغ الأخرى عند تجديد التراخيص، ولكن في وقت الزيارة الميدانية، كانت تعمل دون صرامة اختبارات الكفاءة والملاءمة لبنك الكويت المركزي. وقد أفاد بنك الكويت المركزي خلال الزيارة الميدانية أنه بالإضافة إلى مراجعة الكيانات الاثني عشر القائمة، فإنه يراجع أيضاً[19] طلب ترخيص جديد لمزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

الجدول 6.2. عدد طلبات التراخيص المقدمة للمؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة حسب كل جهة رقابية

	الطلبات المستلمة	الطلبات المعتمدة	الطلبات المرفوضة
بنك الكويت المركزي			
البنوك	4	0	4
شركات الصرافة	3	0	3
الشركات المالية	1	1	0
مزودو خدمات الدفع الإلكتروني	12	12	0
البنوك الرقمية* (قيد الدراسة)	11	0	0
المجموع	**31**	**13**	**7**
هيئة أسواق المال			
شركات الاستثمار	17	13	3
شركات الوساطة	6	4	0
الشركات الأخرى	8	8	0
المجموع	**31**	**25**	**3**
وحدة تنظيم التأمين			
شركات التأمين[29]	39	34	5
المجموع	**39**	**34**	**5**
وزارة التجارة والصناعة			
مؤسسات صرافة العملات	47	46	1
الوكلاء والوسطاء العقاريون	1676	1652	24
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	516	511	5
المجموع	**2239**	**2209**	**30**

429. على غرار بنك الكويت المركزي، تتمتع هيئة أسواق المال بموارد جيدة لتقييم طلبات الترخيص وتتحقق مع وزارة الداخلية لضمان عدم وجود سجل جنائي للأشخاص الرئيسيين. كما تراجع مؤهلاتهم وخلفياتهم. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت هيئة أسواق المال تدقق في الأسماء ضمن قوائم الأمم المتحدة والقائمة الوطنية الكويتية للتأكد من أن الأشخاص غير مدرجين. يشمل الأشخاص الرئيسيون الوظائف الإدارية وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين الذين يملكون 5٪ أو أكثر من الكيان. ومع ذلك، كما هو الحال مع الجهات الرقابية الأخرى، لا توجد إجراءات واضحة للتحقق من معلومات المستفيد الحقيقي لمقدم الطلب وتحديد أي ترتيبات اسمية. خلال فترة الإبلاغ، تلقت هيئة أسواق المال 31 طلباً، وافقت على 25 منها ورفضت ثلاثة. وقد فشلت الكيانات التي رفضت هيئة أسواق المال منحها الترخيص في إظهار خطة عمل سليمة، وقدمت أوجه قصور في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في طلباتها (على سبيل المثال، لم تقدم الكيانات إجراءات كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفشلت في إثبات كفاءة الشخص المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبط بجغرافيا عالية المخاطر)، أو فشل الأشخاص الرئيسيون في اختبار الكفاءة والملاءمة.

29يشمل جميع شركات التأمين، وليس فقط تلك التي تتقدم بطلب لبيع منتجات التأمين على الحياة.

430. في الكويت، يتحمل بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال مسؤولية مشتركة عن ترخيص شركات الأوراق المالية وتتولى هيئة أسواق المال مسؤولية الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. رخّص بنك الكويت المركزي 53 شركة أوراق مالية، ولكن هيئة أسواق المال رخصت وتشرف على 42 شركة أوراق مالية فقط. لم تتمكن الكويت من إثبات من هو المسؤول عن الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات الأوراق المالية الإحدى عشر التي لا تنعكس في العدد الإجمالي لهيئة أسواق المال.

431. وحدة تنظيم التأمين هي جهة رقابية جديدة تم إنشاؤها خلال فترة الإبلاغ للإشراف على قطاع التأمين في الكويت. على الرغم من إنشائها في عام 2019، إلا أنها لم تبدأ عملياتها حتى عام 2021. منذ ذلك الحين، رخصت 34 شركة تأمين، غالبيتها كانت تجديدات لتراخيص منحتها سابقاً وزارة التجارة والصناعة (الجهة الرقابية السابقة). لم تجدد ثلاثة تراخيص صدرت سابقاً من وزارة التجارة والصناعة ورفضت طلبين جديدين. تم رفض هذه التراخيص على اعتبار أن مقدمي الطلبات يفتقرون إلى الموارد الكافية أو الخبرة الفنية، وأن وظائفهم الرئيسية تفتقر إلى الكفاءات اللازمة، و/أو عدم الالتزام لمتطلبات رئيسية أخرى. كجزء من عملية التجديد للكيانات المرخصة سابقاً مع وزارة التجارة والصناعة، أجرت وحدة تنظيم التأمين اختبارات الكفاءة والملاءمة على جميع الأشخاص الرئيسيين لضمان الاتساق عبر الطلبات.

432. على الرغم من كونها جهة رقابية أحدث، فإن متطلبات وإجراءات الترخيص لوحدة تنظيم التأمين قوية إلى حد ما مع وجود موظفين مؤهلين مسؤولين عن مراجعة الطلبات، حيث تراجع مؤهلات وخلفيات الأشخاص الرئيسيين، وتتطلب شهادة من الأشخاص الرئيسيين للتأكيد على عدم وجود سجل جنائي لديهم. إذا كان الأشخاص الرئيسيون يشملون أشخاصاً اعتباريين، فيُطلب منهم أيضاً تقديم شهادة تؤكد عدم وجود أوامر جنائية ضدهم وتقديم معلومات عن المستفيدين الحقيقيين منهم. يتم فحص جميع الأشخاص من خلال "World Check" لتحديد أي أشخاص مدرجين. ومع ذلك، لا يمكن لقاعدة بيانات "World Check" الوصول إلى القائمة الوطنية الكويتية. يشمل الأشخاص الرئيسيون المديرين وجميع المساهمين. كما هو الحال مع بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، ليس من الواضح ما هي الإجراءات المحددة التي تتخذها وحدة تنظيم التأمين للتحقق من معلومات المستفيد الحقيقي لمقدم الطلب وتحديد أي ترتيبات اسمية أثناء عملية الترخيص.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

433. تقوم وزارة التجارة والصناعة بترخيص تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكلاء والوسطاء العقاريين بالإضافة إلى مؤسسات صرافة العملات (التي تعتبر مؤسسات مالية) والإشراف عليها. يعمل في قسم الترخيص في وزارة التجارة والصناعة 100 موظف مدربين جيداً لمعالجة الطلبات في غضون أسبوع إلى أسبوعين. ويتم تقديم جميع طلبات النشاط التجاري في هذه القطاعات من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة التجارة والصناعة. ويجب على جميع الأفراد المدرجين في الطلب، سواء كانوا ضمن الوظائف الإدارية أو مساهمين أو مديرين، تقديم شهادة السجل الجنائي، وقد تسمح وزارة التجارة والصناعة في بعض الحالات لفرد لديه سجل جنائي بممارسة نشاط تجاري في الكويت، بما في ذلك النشاط الذي قد يصنفهم كمؤسسة مالية أو مهنة وأعمال غير مالية محددة، إذا تم التصريح بذلك على أساس كل حالة على حدة من قبل إدارتهم القانونية. وقد يُعفى المستفيدون الحقيقيون أيضاً من شرط السجل الجنائي النظيف. وكما هو الحال لدى الجهات الرقابية الأخرى، لا توجد حالياً مقدرة على التحقق من هذه المعلومات. يتم أيضاً التحقق من هؤلاء الأفراد ضمن قوائم الأمم المتحدة والقائمة الوطنية الكويتية. ويتم إجراء فحوصات الكفاءة والملاءمة للأشخاص الرئيسيين، بما في ذلك مسؤول الالتزام المعين للجهة الملزمة بالإبلاغ، والذي يجب أن يجتاز أيضاً اختبار وزارة التجارة والصناعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

434. تضع جميع الجهات الرقابية إجراءات لضمان كفاءة وملاءمة الأشخاص الرئيسيين بشكل مستمر. كما تضع إجراءات لتقييم مدى ملاءمة مسؤولي الالتزام لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُطلب من الكيانات المرخصة إخطار الجهات الرقابية بأي تغييرات في الأشخاص الرئيسيين ومسؤول الالتزام والحصول على موافقتها قبل المضي قدماً. وتكون التراخيص صالحة لمدة ثلاث سنوات، وعند هذه النقطة يجب على الكيانات الخضوع لعملية تجديد، والتي تتضمن، من بين تقييمات أخرى، قيام الجهات الرقابية بإجراء اختبارات الكفاءة والملاءمة على الأشخاص الرئيسيين مرة أخرى.

435. تضع جميع الجهات الرقابية أيضاً إجراءات لتحديد الأنشطة غير المرخصة. وتبدو هذه العمليات فعالة بشكل عام، على الرغم من وجود بعض المخاوف فيما يتعلق بقدرة السلطات على تحديد أنظمة الحوالة غير المرخصة بشكل فعال على وجه الخصوص نظراً لوضع الكويت

وملف المخاطر المتعلق بتمويل الإرهاب. وأشارت الجهات الرقابية على المؤسسات المالية التي تمت مقابلتها إلى أنها تتعرف على النشاط غير المرخص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وشكاوى العملاء والنشاط التجاري (بما في ذلك نشاط المعاملات) والتفتيش الميداني، وغير ذلك. وقد ضعت وزارة التجارة والصناعة برنامجاً للبحث في وسائل التواصل الاجتماعي عن مؤشرات النشاط التجاري غير المرخص، بما في ذلك المعاملات في الأصول الافتراضية والنشاط الذي من شأنه أن يجعل الشخص/الكيان جهة ملزمة بالإبلاغ. وأفادت الجهات الرقابية أنه عندما تحدد نشاطاً غير مرخص، فإنها تخطر وزارة الداخلية والسلطات المختصة الأخرى حسب الاقتضاء. وأشار بنك الكويت المركزي أنه أثناء عمليات التفتيش يتأكد من أن المؤسسات المالية لا تتعامل مع البنوك الوهمية كما يراقب أي أنظمة حوالة غير مرخصة. ومن جهتها أفادت هيئة أسواق المال بأنها تتشاور مع إدارتها القانونية عند العثور على أي نشاط غير مرخص، ثم تخطر وزارة الداخلية حسب الاقتضاء. وأشارت إلى أن السلطات المختصة ذات الصلة تشكل بعد ذلك فريقاً أو قوة عمل للتحقيق في النشاط بشكل أكبر وإيقافه.

مزودو خدمات الأصول الافتراضية

436. في يوليو 2023، أصدرت وزارة التجارة والصناعة، التي تسجل جميع الأنشطة التجارية في الكويت، وكذلك جميع الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة تعميماً متطابقاً يحظر: 1) استخدام الأصول الافتراضية كأداة دفع أو استثمار، و1) إصدار تراخيص تجارية لمزودي خدمات الأصول الافتراضية، و3) أنشطة تعدين الأصول الافتراضية. وقد أشارت الجهات الرقابية التي تمت مقابلتها إلى أنه قبل التعميم، كان هناك حظر غير رسمي على مثل هذه الأنشطة وأن الجهات الملزمة بالإبلاغ قد اتخذت بشكل عام نهجاً صارماً تجاه مخاطر الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية. ومنذ صدور التعميم، نصحت الجهات الرقابية الجهات الملزمة بالإبلاغ بتحديث سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة تقييمات المخاطر الخاصة بها، والتأكد من وجود تدابير كافية لديها لكشف نشاط مزودي خدمات الأصول الافتراضية غير المصرح به والإبلاغ عنه. وأفادت الجهات الرقابية أنها تراقب النشاط غير المصرح به لمزودي خدمات الأصول الافتراضية بنفس الطريقة التي تراقب بها أي نشاط غير مصرح به آخر (من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وشكاوى العملاء على سبيل المثال). وبشكل عام، يبدو أن حظر عام 2023 كان فعالاً في منع أنشطة مزودي خدمات الأصول الافتراضية في الكويت.

437. نظراً لحظر مزودي خدمات الأصول الافتراضية في الكويت، لن يتم تفصيلهم أكثر في هذه النتيجة المباشرة.

فهم وتحديد الجهات الإشرافية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المؤسسات المالية

438. يدرك بنك الكويت المركزي جيداً المخاطر على مستوى القطاع والكيانات، مستنداً إلى منهجية تقييم مخاطر صارمة وديناميكية. وتُظهر هيئة أسواق المال أيضاً فهماً جيداً للمخاطر على مستوى الكيانات منذ إنشاء نموذج تقييم المخاطر في عام 2019. ولا تزال وحدة تنظيم التأمين، باعتبارها جهة رقابية جديدة، تقيم المخاطر التي تواجهها الكيانات التي تشرف عليها، ولكن منهجية تقييم المخاطر الخاصة بها تبدو سليمة ومفصلة. بينما لا يزال إدراك وزارة التجارة والصناعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قيد التطور، وهو أمر مثير للقلق نظراً لعدد الكيانات التي تشرف عليها. وبشكل عام، يبدو أن إدراك الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال أكثر تطوراً من مخاطر تمويل الإرهاب، وفيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالكيانات المحددة التي تشرف عليها.

439. شارك بنك الكويت المركزي في عملية التقييم الوطني للمخاطر الأخيرة، حيث أثرى العملية بناءً على تقييمات المخاطر على مستوى الكيانات. ولم يجرِ بنك الكويت المركزي تقييمات مخاطر قطاعية رسمية خاصة به للبنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل أو مزودي خدمات الدفع الإلكتروني، ولكنه وافق على نتائج التقييم الوطني للمخاطر، حيث أثرى هذه العملية.

440. يستخدم بنك الكويت المركزي نموذجاً قوياً لتقييم المخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الكيانات. وتم وضع النموذج في البداية في عام 2014، لكنه خضع لتحسينات على مر السنين بناءً على الملاحظات والتطورات الجديدة. ويتضمن النموذج العديد من نقاط البيانات للمخاطر الكامنة لكل كيان، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعملاء والمستفيدين الحقيقيين وعملاء المنظمات غير الربحية وأحجام المعاملات والمعرضين سياسياً والدول عالية المخاطر والفروع الأجنبية والمنتجات والخدمات والمراسلين في الدول عالية المخاطر

والتحويلات البرقية إلى الدول عالية المخاطر وأحجام المعاملات وأنظمة مراقبة المعاملات وتقارير المعاملات المشبوهة وأوجه القصور التي حددتها عمليات التدقيق الداخلية والخارجية وموظفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يأخذ النموذج في الاعتبار العديد من ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة من قبل كل كيان، بما في ذلك السياسات والإجراءات الداخلية المتوافقة مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضوابط العناية الواجبة العادية والمشددة المعمول بها لمراقبة وضبط مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأنظمة والضوابط الآلية لمراقبة المعاملات، ونظام فحص العقوبات المالية المستهدفة، وعملية وإجراءات تقارير المعاملات المشبوهة، والتدقيق الداخلي/الخارجي فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية، وبرنامج التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقوم بنك الكويت المركزي بتحديث النموذج بشكل مستمر، بالتعاون مع كبار موظفي الفريق من ذوي الخبرة في تقييمات المخاطر.

441. يتم تحديث تصنيفات مخاطر الكيانات سنوياً وبناءً على الأحداث التي تستدعي ذلك. ويمكن أيضاً تعديل هذه التصنيفات بناءً على تحليلات البيانات التي ينتجها نظام الإبلاغ عن المعاملات. وقد استحدث بنك الكويت المركزي هذا النظام في يوليو 2022 لتعزيز نموذج المخاطر الخاص به وتعميق تحليل مخاطر المعاملات والتعرض الجغرافي. ومن خلال نظام الإبلاغ عن المعاملات، يمكن لبنك الكويت المركزي جمع معلومات عن الإيداعات النقدية في البنوك والتحويلات البرقية والنقدية الواردة/الصادرة بشكل يومي من الكيانات الخاضعة للإشراف. وعلى وجه التحديد، يسمح نظام الإبلاغ عن المعاملات لبنك الكويت المركزي بتلقي البيانات التالية عن كل معاملة: جنسية العميل، ومعلومات هوية العميل، ومعلومات عن البنك المستلم، والدولة المستلمة، والغرض من المعاملة، ومبلغ وعملة المعاملة. ويقوم نظام الإبلاغ عن المعاملات بتحليل بيانات المعاملات هذه، ثم يقوم قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الكويت المركزي بتحليلها لتحديد أي مشكلة أو مجالات أو اتجاهات وتقديم المشورة للكيانات حول كيفية تحسين إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

المربع 6.1. نظام الإبلاغ عن المعاملات لبنك الكويت المركزي

بناءً على تحليلات المعاملات من خلال نظام الإبلاغ عن المعاملات، اكتشف بنك الكويت المركزي نموذجاً تتبعه المؤسسات المالية، حيث لاحظ أن بعض المؤسسات المالية لا تحدد الغرض من المعاملة وتدرجها تحت بند أغراض "أخرى" بدلاً من ذلك. واستناداً إلى هذه الملاحظة، طور بنك الكويت المركزي دليلاً لنظام الإبلاغ عن المعاملات، والذي يوفر أغراضاً محددة مسبقاً للمعاملات لضمان الشفافية والاتساق في تفاصيل المعاملات والمعلومات.

442. استناداً إلى نموذج تقييم المخاطر هذا وغيره من العوامل الرئيسية (مثل المعلومات من الكيانات استجابة للطلبات المخصصة، وتفاعل الكيانات مع بنك الكويت المركزي، ووحدة التحريات المالية، والسلطات المختصة الأخرى، والمعلومات مفتوحة المصدر)، يخصص بنك الكويت المركزي تصنيفات المخاطر لكل جهة ملزمة بالإبلاغ.

الجدول 6.3. تصنيفات المخاطر للجهات الرقابية حتى عام 2023

	مرتفع	متوسط-مرتفع	متوسط	متوسط-منخفض	منخفض	المجموع
بنك الكويت المركزي						
البنوك	-	6	6	1	9	**22**
شركات الصرافة	3	1	10	9	9	**32**
شركات التمويل	-	-	-	-	1	**1**
شركات الدفع الإلكتروني	-	-	-	-	-	-
المجموع	**3**	**7**	**16**	**10**	**19**	**55**
هيئة أسواق المال						

	مرتفع	متوسط-مرتفع	متوسط	متوسط-منخفض	منخفض	المجموع
شركات الاستثمار	6	11	17	4	5	**43**
شركات الوساطة	-	-	6	6	-	**12**
الشركات الأخرى	1	-	-	3	4	**8**
المجموع	**7**	**11**	**23**	**13**	**9**	**63**
وحدة تنظيم التأمين						
شركات التأمين	-	-	7	-	11	**18**
وزارة التجارة والصناعة						
مؤسسات صرافة العملات	-	-	1	-	3	**4**
الوكلاء والوسطاء العقاريون	-	1	10	2	27	**40**
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	2	2	3	4	7	**18**
المجموع	**2**	**3**	**14**	**6**	**37**	**62**

ملاحظة: (1) هناك شركة تمويل جديدة لم تحصل بعد على تصنيف للمخاطر، (2) مزودو خدمات الدفع الإلكتروني هم قطاع جديد من الجهات الملزمة بالإبلاغ ولم يتم تصنيفهم بعد، (3) لا تزال وزارة التجارة والصناعة في عملية تخصيص تصنيفات المخاطر على مستوى الكيانات للمجموعة الخاضعة لإشرافها.

443. شاركت هيئة أسواق المال أيضاً في عملية التقييم الوطني للمخاطر بدءاً من عام 2019 الذي شهد إنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها. ولم تجرِ هيئة أسواق المال، مثلها مثل بنك الكويت المركزي، تقييمات مخاطر قطاعية رسمية خاصة بها، ولكنها توافق على نتائج التقييم الوطني للمخاطر الذي قيّم شركات الأوراق المالية على أنها تشكل مخاطر متوسطة لغسل الأموال لعدة أسباب منها أن الأسهم هي المنتج الوحيد القابل للتداول لأغراض الاستثمار، وأن مقدمي خدمات الأوراق المالية لا يقبلون النقد كوسيلة دفع، وأن جميع الأموال المتعلقة بالاستثمار ينبغي أن تتم عبر التحويلات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، هناك حجم منخفض من الاستثمار الأجنبي، وانتشار محدود للعملاء مرتفعي المخاطر، وعملاء القطاع غير المقيمين يمثلون 2٪ من إجمالي عدد العملاء.

444. منذ إنشاء قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2019، طورت هيئة أسواق المال نموذجاً لتقييم المخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الكيانات. يستند النموذج إلى البيانات التي تجمعها هيئة أسواق المال عن كل كيان من خلال استبيانات سنوية، تغطي العديد من نقاط بيانات المخاطر الكامنة نفسها كما في نموذج بنك الكويت المركزي، ولكن أيضاً تتضمن بيانات عن العملاء الذين يستثمرون في مخططات الاستثمار الجماعي، والعملاء الذين تم تسجيلهم دون مقابلة وجهاً لوجه، والعملاء الذين يستخدمون منصة التداول الإلكترونية، وإجمالي الأصول، وحجم الصناديق المدارة (خصيصاً للشركات الاستثمارية). وكما يفعل بنك الكويت المركزي، تنظر هيئة أسواق المال أيضاً في مختلف ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة من قبل كل كيان. وتطبق هيئة أسواق المال معايير مختلفة لعوامل متنوعة لضمان فهمها الجيد للكيانات ذات التعرض الأعلى للمخاطر الكامنة و/أو نقاط الضعف في إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

445. استناداً إلى نموذج تقييم المخاطر هذا وأخذ عوامل رئيسية أخرى في الاعتبار، مثل الانتهاكات السابقة وقرارات المجلس التأديبي، تخصص هيئة أسواق المال تصنيفات المخاطر لكل جهة ملزمة بالإبلاغ. وتعيد هيئة أسواق المال تقييم مخاطر كل كيان خاضع للإشراف سنوياً. وتتضمن هذه العملية مراجعة الوثائق الرئيسية وردود الكيان على الاستبيان السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهيئة أسواق المال. كما يُعاد النظر في تصنيف مخاطر الكيانات بعد التفتيش الميداني ونتيجة للأحداث المحفزة، مثل تقرير إعلامي أو معلومات من سلطة أخرى أو شكاوى العملاء.

446. نظراً لتأخر عمل وحدة تنظيم التأمين حتى عام 2022، فإن نتائج التقييم الوطني للمخاطر المتعلقة بقطاع التأمين كانت مستندة إلى معلومات من الجهة الرقابية السابقة للقطاع، وهي وزارة التجارة والصناعة. وتوصّل التقييم الوطني للمخاطر إلى اعتبار قطاع التأمين متوسط إلى منخفض المخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال. ولم تجرِ وحدة تنظيم التأمين، مثل الجهات الرقابية الأخرى، تقييماً رسمياً للمخاطر القطاعية

لقطاع التأمين، ولكنها طورت عملية تقييم المخاطر على مستوى الكيانات، والتي تتضمن استبياناً للحصول على معلومات حول المخاطر الكامنة لكل كيان، تغطي العديد من المخاطر نفسها التي يشملها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، ولكن أيضاً مكونات أكثر تخصصاً للقطاع، مثل عدد وحجم وثائق التأمين على الحياة، وعدد حزم التأمين الجماعي على الحياة، وعدد الوثائق السارية، وعدد الوثائق المنتهية، وعدد المستفيدين والمستفيدين مرتفعي المخاطر. وتنظر منهجية المخاطر الخاصة بها أيضاً في عدة ضوابط، مماثلة لتلك التي ينظر فيها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

447. استناداً إلى المجموعة الأولية من الردود على الاستبيانات، وجدت وحدة تنظيم التأمين أنه من بين 34 شركة تأمين، توجد 18 شركة فقط تقدم خدمات التأمين على الحياة. كما حددت الكيانات التي أصدرت أكبر عدد من وثائق التأمين على الحياة.

6

المهن والأعمال غير المالية المحددة

448. يعدّ فهم وزارة التجارة والصناعة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدوداً بصورة أكبر، حيث شاركت الوزارة في عملية التقييم الوطني للمخاطر ووافقت على مخرجاتها ولم تجر تقييمات قطاعية للمخاطر. حددت وزارة التجارة والصناعة محدودية المعلومات المستفاد منها كجزء من تقييمات المخاطر في التقييم الوطني للقطاعات الخاضعة لرقابتها، وركزت أساساً على إدانات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. اقتصر تقييم مخاطر القطاع العقاري على التحقيقات التي تتضمن القطاع العقاري، ونتيجة لاقتصار فهم المخاطر على التطبيقات المتعلقة بالاحتيال سواء باستخدام القطاع العقاري أو بدونه، على غرار غسل الأموال عن طريق القطاع العقاري.

449. إن فهم وزارة التجارة والصناعة لمخاطر تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة محدود أيضاً ولكنه يعكس نتائج التقييم الوطني للمخاطر. يعتمد هذا الفهم على عدد أكبر من الإدانات ضد الأنشطة غير المرخصة لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والتي تضمنت بيع المشغولات الذهبية على منصات التواصل الاجتماعي دون ترخيص لممارسة نشاط البيع على الإنترنت. حددت الكويت شركات الصرافة على أنها ذات مخاطر منخفضة نظراً لعدم تورط هذه الجهات الخاضعة للرقابة في أي حالات غسل أموال.

450. شرعت وزارة التجارة والصناعة في تقييم الجهات الخاضعة لرقابتها لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى كل جهة. يعد هذا الأمر واعداً ولكن الوزارة في المرحلة الأولى من هذه العملية، وبالتالي لا يمكن تقييم هذه الخطوة على أنها تساهم في فهمهما لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى الزيارة الميدانية.

الإشراف على الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً إلى درجة المخاطر

451. يجري بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إشرافاً قائماً على المخاطر ولديهما موارد كافية لأنشطتهما الإشرافية. يبدو إشراف بنك الكويت المركزي مكثفاً بشكل خاص، لا سيما بالنسبة للبنوك. لم تبدأ وحدة تنظيم التأمين بعد برنامج إشراف قائم على المخاطر بشكل كامل منذ أن بدأت مسؤوليتها عن قطاع التأمين في عام 2022. لا تجري وزارة التجارة والصناعة بعد إشرافاً قائماً على المخاطر، ومن غير المرجح أن يكون هذا هو الحال في معظم القطاعات لبعض الوقت. تتمتع جميع الجهات الرقابية بتغطية إشرافية كبيرة، حيث تخضع معظم المؤسسات المالية لعمليات تفتيش سنوية.

المؤسسات المالية

452. تستند التدابير الإشرافية لبنك الكويت المركزي بما في ذلك خطط التفتيش الميداني إلى تقييمات المخاطر على مستوى الجهة. تؤثر تصنيفات مخاطر الكيانات على كثافة عمليات التفتيش وكذلك على تكرارها/توقيتها. تتمثل سياسة بنك الكويت المركزي في تفتيش جميع الكيانات كل عام (وهذا يحدث في معظم السنوات)، ولكن تُعطى الأولوية للكيانات ذات المخاطر الأعلى. بعد إجراء عمليات تفتيش ميدانية لجميع الكيانات عالية المخاطر، يركز بنك الكويت المركزي بعد ذلك على الكيانات متوسطة المخاطر، يليها الكيانات منخفضة المخاطر (وإذا كانت هناك بعض الكيانات منخفضة المخاطر التي لم يتم تفتيشها في سنة معينة، يتم تأجيلها إلى السنة التالية). يؤثر نطاق وكثافة هذه

عمليات التفتيش بطبيعة الحال أيضاً على مدتها، والتي بناءً على المقابلات مع القطاع الخاص، يمكن أن تستغرق عدة أشهر للبنوك وعدة أسابيع لشركات الصرافة. يجري بنك الكويت المركزي أيضاً عمليات تفتيش مخصصة وموضوعية بناءً على أحداث محفزة أو عوامل أخرى.

453. قبل إجراء عمليات التفتيش الميدانية، ينخرط قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرق التفتيش في بنك الكويت المركزي في مراجعة مكتبية للوثائق والمعلومات والبيانات الرئيسية لإثراء فهمهم ونطاق عمليات التفتيش الميدانية. بعد عمليات التفتيش، يُنتج بنك الكويت المركزي تقارير تفتيش مفصلة، تصف جميع النتائج وتقدم خطة عمل لأوجه القصور المحددة مع أطر زمنية محددة لإنجاز الإجراءات. يتابع بنك الكويت المركزي مع الكيانات لضمان تنفيذها بشكل مناسب للإجراءات التصحيحية المطلوبة ضمن الأطر الزمنية المحددة ويعد تقارير متابعة بناءً على المعلومات المستلمة. يتم تقديم هذه التقارير إلى قيادة بنك الكويت المركزي.

454. يتمتع بنك الكويت المركزي بموارد جيدة لجهوده الإشرافية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتكون قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من 17 موظفاً بدوام كامل، ويدعمه أيضاً قسم التفتيش في بنك الكويت المركزي، الذي يضم 35 موظفاً بدوام كامل. يحصل هؤلاء الموظفون على تدريب حول التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعلى إرشادات حول كيفية إجراء عمليات التفتيش. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان بنك الكويت المركزي يخصص هذه الموارد الكبيرة على أساس المخاطر، مخصصاً موارد أكثر لعمليات تفتيش الكيانات ذات المخاطر الأعلى، وموارد أقل لعمليات تفتيش الكيانات ذات المخاطر الأقل.

الجدول 6.4. عمليات التفتيش الميداني السنوية للجهات الرقابية التي تغطي متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
بنك الكويت المركزي							
البنوك	21	22	20	22	2	9	**96**
شركات الصرافة	37	40	38	21	35	26	**197**
شركات التمويل	1	1	1	1	1	-	**5**
شركات الدفع الإلكتروني	-	-	-	-	6	-	**6**
المجموعة	**59**	**63**	**59**	**44**	**44**	**35**	**304**
هيئة أسواق المال							
الشركات الاستثمارية	11	27	34	38	48	50	**208**
شركات الوساطة	13	5	3	3	12	8	**44**
الشركات الأخرى	1	2	-	-	3	10	**16**
المجموع	**25**	**34**	**37**	**41**	**63**	**68**	**268**
هيئة تنظيم التأمين							
شركات التأمين (ملاحظة: أجرى التفتيش وزارة التجارة والصناعة 2018-2020)	1	7	10	-	-	6	**24**
وزارة التجارة والصناعة							
شركات الصرافة	5	72	76	181	80	88	**502**
الوكلاء والوسطاء العقاريون	32	49	61	246	270	338	**996**
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	1	82	159	815	513	573	**2143**
المجموع	**38**	**203**	**296**	**1242**	**863**	**999**	**3641**

455. بالإضافة إلى عمليات التفتيش الميدانية، يشارك بنك الكويت المركزي في أنشطة رقابة مكتبية. وهذا يشمل تحليل ومراجعة البيانات الواردة من نظام الإبلاغ عن المعاملات حسبما جاء في القسم السابق، بالإضافة إلى الردود على الاستبيانات. يراجع بنك الكويت المركزي ويتخذ تدابير إشرافية (مثل طلبات المعلومات وعمليات التفتيش المخصصة) بناءً على الأخبار السلبية، والتغييرات التنظيمية داخل الكيانات الخاضعة للإشراف، وتحليل المعلومات من قسم الإشراف الاحترازي في بنك الكويت المركزي أو من السلطات الخارجية حيثما كان ذلك مناسباً،

على سبيل المثال وحدة التحريات المالية الكويتية، وشكاوى العملاء المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة، من بين أمور أخرى.

456. منذ اعتماد نموذج تقييم المخاطر في عام 2019، تستند التدابير الإشرافية لهيئة أسواق المال إلى تقييمات المخاطر على مستوى الجهة. على وجه الخصوص، تؤثر تصنيفات مخاطر الكيانات على تكرار عمليات تفتيش هيئة أسواق المال. خلال المقابلة الميدانية، أفادت هيئة أسواق المال أنها تفتش الكيانات عالية المخاطر سنوياً تقريباً والكيانات متوسطة المخاطر كل عامين. استناداً إلى بيانات التفتيش المقدمة، زادت هيئة أسواق المال من عمليات التفتيش خلال فترة الإبلاغ، مستهدفة الشركات الاستثمارية بشكل خاص، والتي تعتبرها هيئة أسواق المال ذات مخاطر أعلى. كما أفادت أنه في الماضي، كانت عمليات التفتيش الميدانية تستمر لمدة أسبوعين ولكنها الآن تستمر عادة لمدة ثلاثة أسابيع، مما يسمح بإجراء عمليات تفتيش أكثر صرامة. ليس من الواضح كيف تؤثر تصنيفات مخاطر الكيانات بدقة على نطاق وكثافة عمليات التفتيش الميدانية نظراً لأنها جميعاً ذات مدة متطابقة. تجري هيئة أسواق المال عمليات تفتيش ميدانية تتكون من عمليات تفتيش شاملة وعمليات تفتيش مخصصة وموضوعية، مستندة إلى أحداث محفزة أو عوامل أخرى.

457. قبل إجراء عمليات التفتيش الميدانية، تجري هيئة أسواق المال مراجعة مكتبية لردود الكيانات على الاستبيان السنوي. بعد عمليات التفتيش، تنتج هيئة أسواق المال تقارير تفتيش، تلخص النتائج، بما في ذلك الانتهاكات المحددة، وتحدد الإجراءات التصحيحية؛ بحيث يكون لدى كل كيان 10 أيام عمل للرد على التقرير. اعتماداً على طبيعة الانتهاكات المحددة والإجراءات التصحيحية المقترحة، تجري هيئة أسواق المال عمليات تفتيش متابعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد ما إذا كانت قد اتخذت الإجراءات المناسبة لمعالجة أوجه القصور.

458. أصبحت وحدة تنظيم التأمين مسؤولة عن قطاع التأمين في عام 2021 ولم تنفذ بعد برنامج إشراف كامل قائم على المخاطر. الوحدة في طور إنشاء إطار للإشراف القائم على المخاطر وستبدأ عمليات تفتيش شاملة قائمة على المخاطر في عام 2024. للتحضير لهذه العمليات التفتيشية، أجرت وحدة تنظيم التأمين ست عمليات تفتيش "تجريبية" لجمع عينات من وثائق التأمين على الحياة وتطوير فهم أولي لأوجه القصور في شركات التأمين. خلال عمليات التفتيش التجريبية، توصلت وحدة تنظيم التأمين إلى نتائج مثمرة وتمكنت من إحالة ملفات إلى وحدة التحريات المالية الكويتية، مما أدى إلى إيقاف عمل شركة تأمين. تتخذ وحدة تنظيم التأمين خطوات إيجابية لبناء برنامج إشرافي قائم على المخاطر، ولكنه لم يكن مطبقاً بالكامل في وقت الزيارة الميدانية للكويت.

459. نظراً لانتقال الإشراف على قطاع التأمين من وزارة التجارة والصناعة إلى وحدة تنظيم التأمين، يبدو أن القطاع لم يخضع للإشراف لمدة 3 سنوات على الأقل.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

460. تمتلك وزارة التجارة والصناعة قسماً كبيراً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتكون من 71 موظفاً بدوام كامل موزعين على ثلاثة أقسام (التحليل المالي والبيانات، والإشراف الميداني، والتوعية). تعمل وزارة التجارة والصناعة على تنفيذ أداة تحليل المخاطر على مستوى الجهة لفهم أفضل لمخاطر الجهات الملزمة بالإبلاغ الخاضعة لإشرافها. بدأ جمع البيانات، وتم تخصيص تصنيفات المخاطر لبعض الجهات الملزمة بالإبلاغ (أقل من 1٪ من المجموع). تضع وزارة التجارة والصناعة اللبنات الأساسية لبرنامج إشرافي قائم على المخاطر بجودة عالية، ولكنه لم يتم تطبيقه بعد.

461. استجابت وزارة التجارة والصناعة لتصنيفات المخاطر التي تم تخصيصها لقطاعاتها من التقييم الوطني للمخاطر. على سبيل المثال، خصصت وزارة التجارة والصناعة موارد أكثر وأجرت المزيد من عمليات التفتيش على قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مقارنة بالقطاع العقاري نظراً لتصنيف المخاطر الأعلى له في التقييم الوطني للمخاطر.

462. في حين أن عمليات التفتيش لا تجري على أساس حساسية المخاطر، إلا أن وزارة التجارة والصناعة تجري عدداً معقولاً من عمليات التفتيش الميدانية بالنظر إلى العدد الكبير من الجهات الملزمة بالإبلاغ التي تشرف عليها. يعتمد الإشراف في الغالب على الأحداث وغالباً ما يرتكز على رفع الوعي. على سبيل المثال، تتلقى جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ المرخصة حديثاً زيارة تفتيشية ميدانية بعد ستة أشهر من الترخيص

للتأكد من تنفيذ عناصر برنامج الالتزام المطلوبة من بدء الجهة الملزمة بالإبلاغ لأنشطتها. تشمل الأحداث الأخرى التي قد تؤدي إلى إجراء التفتيش تلقي شكوى ضد جهة ملزمة بالإبلاغ أو طلب من السلطات المختصة الأخرى.

الإجراءات التصحيحية والعقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة

463. بعد تحديد أوجه القصور والانتهاكات، تحدد الجهات الرقابية على المؤسسات المالية الإجراءات التصحيحية للمؤسسات المالية، وتعد هذه الإجراءات متكررة ولها أثر إيجابي على أوجه القصور المحددة للجهة الملزمة بالإبلاغ. إلا أن العقوبات لا تبدو رادعة ويجري الاعتماد بصورة كبيرة على خطابات الإنذار. وقد أصبحت وزارة التجارة والصناعة تدريجياً أكثر ميلا إلى فرض غرامات على الكيانات الملزمة بالإبلاغ في حالة عدم الالتزام بشكل كبير، ولكنها تعتمد أيضاً على الإنذارات الخطية.

المؤسسات المالية

464. تم تحديد صلاحيات الإنفاذ لبنك الكويت المركزي في قانون مكافحة غسل الأموال. يُخول بنك الكويت المركزي بفرض العقوبات التالية: إنذار خطي؛ وأمر بالالتزام لتعليمات محددة؛ وأمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير المتخذة لتصحيح الانتهاك المعني؛ وفرض غرامة مالية تصل إلى 500,000 دينار كويتي (حوالي 1.6 مليون دولار أمريكي)؛ ومنع مرتكب المخالفة من العمل في القطاع المعني لفترة تحددها الهيئات الرقابية؛ والحد من تفويض أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية أو الرقابية ومديريهم والمالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مراقب مؤقت. كما يُخول بفرض عقوبات على المؤسسات المالية والمديرين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لانتهاكات متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللوائح التنفيذية أو القرارات الوزارية. عندما يكون الفرد مسؤولاً عن عدم التزام خطير من قبل كيان ما، يتم النظر أيضاً في فرض عقوبة تنظيمية على كل من الكيان والفرد.

465. يستخدم بنك الكويت المركزي عملية موحدة لتحديد خطورة أوجه القصور المحددة ومسار العمل المناسب. تأخذ العملية في الاعتبار عوامل مختلفة وتستخدم درجات مرجحة للوصول إلى درجة نهائية، والتي تحدد طبيعة القرارات المتخذة حول العقوبات المحددة التي سيتم تطبيقها.

المربع 6.2. مخطط الخطورة في بنك الكويت المركزي

تحتوي مصفوفة الخطورة التي طورها بنك الكويت المركزي لهذا الغرض على خمس فئات لمستوى خطورة المخالفة، حيث تكون الفئة الأولى هي الأدنى من حيث الثقل والدرجة، والفئة الخامسة هي الأعلى من حيث الخطورة. تشمل العوامل التي يتم النظر فيها:

- طبيعة المخالفة (على سبيل المثال، ما إذا كانت إغفالاً أو خطأ، أو فشلاً بسبب أسباب تقنية، أو فشلاً بسبب سوء الإدارة).
- الضرر الواقع على العملاء.
- الإيرادات الناتجة عن النشاط المحدد الخاضع للمخالفات.
- الفترة الزمنية بين تاريخ المخالفة واكتشافها.
- التعاون النشط وتطوير خطة الإجراءات التصحيحية من قبل الجهة الخاضعة للإشراف.
- عدد إجراءات الإنفاذ ضد الكيان الخاضع للإشراف خلال السنوات الثلاث الماضية.
- عدد المخالفات المحددة من النوع نفسه وعدد المخالفات الإجمالي.

ما إذا كانت المخالفة قد تم تحديدها كحدث لمرة واحدة أو أنها مخالفة مستمرة على مدى فترة زمنية معينة.

466. يتم ملء مصفوفة خطورة واحدة لأوجه القصور المتعلقة بـ "إيعاز" واحد معطى للجهة الملزمة بالإبلاغ. تمثل الإيعازات تجميعاً للالتزامات التي يجب على الجهة الملزمة بالإبلاغ الالتزام لها (أي يمكن العثور على جميع التدابير المتعلقة بالعناية الواجبة/العناية الواجبة

المشددة في إيعاز واحد). يتم استخدام الدرجة النهائية لتحديد العقوبة بناءً على مصفوفة عقوبات منفصلة، والتي تحدد العقوبات لنطاقات الدرجات المختلفة.

467. في حين أن هذه المصفوفات التي يستخدمها بنك الكويت المركزي تظهر التزاماً بإنشاء عملية رسمية ومتسقة لفرض العقوبات، يبدو أن العملية تؤدي في الغالب إلى درجات أقل من 175 نقطة، والتي تتوافق مع إصدار إنذارات خطية كإجراء تصحيحي. هذا يثير مخاوف بشأن منهجية النقاط، وخاصة ممارسة تجميع أوجه القصور لتلك الموجودة في إيعاز واحد للجهة الملزمة بالإبلاغ، وما إذا كانت المصفوفة تخصص أثقالاً مناسبة للانتهاكات والعوامل المختلفة.

468. خلال فترة الإبلاغ، نفذ بنك الكويت المركزي مجموعة متنوعة من الإجراءات التصحيحية والعقوبات. أصدر بنك الكويت المركزي 100 إنذار خطي، وفرض غرامات إدارية في 93 حالة، وعلق/حظر الأشخاص من العمل في أربع حالات، وألغى التراخيص في ثلاث حالات لانتهاكات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فيما يتعلق بالغرامات الإدارية، استناداً إلى البيانات المقدمة، فرض بنك الكويت المركزي خلال فترة الإبلاغ غرامات بقيمة إجمالية قدرها 4.3 مليون دينار كويتي (حوالي 11 مليون دولار أمريكي)، مع أكبر غرامة بقيمة 500,000 دينار كويتي (حوالي 1.6 مليون دولار أمريكي) فُرضت على مؤسسة مالية فشلت في تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على العملاء ذوي المخاطر العالية. في حين أن هذه الغرامات تظهر أن بنك الكويت المركزي يطبق العقوبات المالية بشكل متزايد، إلا أن الغرامات ليست متناسبة ورادعة. يبلغ متوسط الغرامة التي يفرضها بنك الكويت المركزي حوالي 36,500 دينار كويتي (118,000 دولار أمريكي).

الجدول 6.5. الإجراءات التصحيحية والعقوبات التي فرضتها الجهات الرقابية حسب السنة

الجهة الرقابية	الإجراء	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
بنك الكويت المركزي	خطاب إنذار	12	18	17	15	17	21	**100**
	عقوبة مالية	16	19	22	15	14	7	93
	حظر/تعليق عمل موظف	-	2	2	0	-	-	4
	على الجهة الملزمة بالإبلاغ اتخاذ إجراء فوري ومحدد (بنك)	-	1	-	-	-	-	1
	إلغاء ترخيص	-	-	-	3	-	-	3
هيئة أسواق المال	إنذار	18	18	9	17	41	23	126
	إنذار تأديبي للمجلس	0	2	1	0	0	2	5
	قرار تأديبي للمجلس	2	4	3	3	19	13	44
وحدة تنظيم التأمين	خطاب إنذار	-	-	-	-	-	3	3
وزارة التجارة والصناعة	إنذار خطي	137	307	392	480	246	132	1 694
	أمر بالالتزام بمتطلب محدد	466	579	208	81	197	89	1 620
	أمر بالالتزام بالإجراءات التصحيحية وتقديم تقارير دورية	23	115	39	45	5	3	230
	فرض غرامة	-	-	-	40	115	36	191
	تعليق الترخيص	8	33	41	50	27	3	162

469. لا يعلن بنك الكويت المركزي علناً عن العقوبات التي يفرضها ولكنه يطلب من الكيانات الخاضعة للإشراف مشاركة المعلومات حول العقوبات المفروضة مع مجلس إدارتها ومساهميها. هذا يثير أيضاً أسئلة حول الطبيعة الرادعة للعقوبات والتأثير الرادع الأوسع الذي تحدثه.

470. يُخول لهيئة أسواق المال فرض نفس العقوبات المتاحة لبنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لدى بنك الكويت المركزي إطار إنفاذ قائم مستند إلى وحدة الإنفاذ، ولكن هذه الوحدة لا تحدد التدابير المتعلقة بأوجه القصور والانتهاكات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على وجه التحديد. تراجع الإدارة القانونية لهيئة أسواق المال تقارير التفتيش وفي

الحالات التي تحدد فيها انتهاكات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تصدر هيئة أسواق المال إما خطابات تحذير أو تصعد القضية إلى المدير التنفيذي ومجلس التأديب لاتخاذ قرار بشأن العقوبات، اعتماداً على خطورة الانتهاك. ليس لدى فريق الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هيئة أسواق المال أي رؤية أو تأثير على القرارات التي يفرضها مجلس التأديب. تبدو العملية بيروقراطية للغاية وتثير تساؤلات حول فهم مجلس التأديب لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءاته لفرض العقوبات.

471. خلال فترة الإبلاغ، أصدرت هيئة أسواق المال 126 خطاب تحذير، وخمسة تحذيرات من مجلس التأديب، و44 قراراً لمجلس التأديب. أدّت قرارات مجلس التأديب الـ 44 جميعها إلى غرامات إدارية بقيمة إجمالية قدرها 215,000 دينار كويتي (حوالي 698,000 دولار أمريكي). في حين أن هذه الغرامات قد زادت في العامين الماضيين، إلا أنها لا تبدو متناسبة مع أنواع الانتهاكات المحددة أثناء عمليات التفتيش، أي أوجه القصور المستمرة المتعلقة بتدابير العناية الواجبة، وتدابير اعرف عميلك، والعقوبات المالية المستهدفة. كما أنها لا تبدو رادعة، حيث تبلغ في المتوسط حوالي 4,800 دينار كويتي (15,500 دولار أمريكي) لكل غرامة. ومع ذلك، تجعل هيئة أسواق المال عقوباتها علنية، وتنشرها على موقعها الإلكتروني، مما يمكن أن يكون له تأثير رادع بشكل عام.

472. نظراً لأن وحدة تنظيم التأمين لم تفعّل بالكامل برنامج الإشراف القائم على المخاطر الخاص بها، فإنها لم تفرض بعد أي عقوبات على شركات التأمين. لقد أنشأت مجلساً تأديبياً في 15 يناير 2023 للبت في الإجراءات التأديبية المحالة إليه. بالإضافة إلى ذلك، رفضت مسؤول التزام أثناء عملية الترخيص وأصدرت ثلاثة تحذيرات. لم تفرض وزارة التجارة والصناعة أي عقوبات على شركات التأمين الخاضعة لإشرافها قبل تولي وحدة تنظيم التأمين لهذا الدور.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

473. يمكن لوزارة التجارة والصناعة تطبيق العقوبات في حالة عدم الالتزام الجسيم، ويمكنها تطبيق الإجراءات التصحيحية التالية: التحذيرات الكتابية، وأوامر الالتزام لمتطلبات محددة، وأوامر الالتزام والإبلاغ عن الالتزام، والغرامات، وتعليق الترخيص. تتمثل سياسة وزارة التجارة والصناعة في تطبيق الإجراءات التصحيحية والعقوبات في اتباع نهج متدرج بغض النظر عن طبيعة وخطورة عدم الالتزام (أي يجب أن تتلقى الجهة الملزمة بالإبلاغ أولاً تحذيراً كتابياً، ثم تتلقى أمراً بالالتزام وهكذا دواليك). نتيجة لذلك، تصدر وزارة التجارة والصناعة في الغالب تحذيرات كتابية لأنها يجب أن تكون دائماً الإجراء الأولي في حالات عدم الالتزام.

474. تتراوح الغرامات المفروضة حتى الآن بين 200 - 1000 دينار كويتي (650-3500 دولار أمريكي)، وهذه الغرامات ليست متناسبة أو رادعة. ومع ذلك، علقت وزارة التجارة والصناعة 162 ترخيصاً من القطاعات الخاضعة لرقابتها بسبب الانتهاكات المتكررة، مثل رفض تعيين مسؤول التزام مؤهل، مما له تأثير رادع ما.

تأثير الإجراءات الإشرافية على الالتزام

المؤسسات المالية

475. يرى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال أن إجراءاتهما لها تأثير إيجابي على التزام الجهات الملزمة بالإبلاغ لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجتمعون بانتظام مع الجهات الخاضعة لإشرافهم، ويقدمون التوجيه والتغذية الراجعة حول برامج الالتزام. تشير المقابلات مع الجهات الملزمة بالإبلاغ أيضاً إلى ذلك، حيث قام العديد منها، على سبيل المثال، بزيادة عدد موظفي الالتزام أو جلب حلول تقنية للتدقيق في السنوات الأخيرة نتيجة لإجراءات بنك الكويت المركزي/هيئة أسواق المال.

476. في حين لاحظت الجهات الرقابية على المؤسسات المالية تحسينات فيما يتعلق بكيانات محددة (على سبيل المثال، الكيانات المعاقبة التي تعالج أوجه القصور التي أدت إلى العقوبات)، فإن البيانات المقدمة خلال فترة الإبلاغ تظهر أوجه قصور مستمرة في التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية (مثل تدابير اعرف عميلك، والعناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة، ومراقبة المعاملات، والعقوبات المالية المستهدفة) عبر القطاعات المختلفة. نظراً لأن بنك الكويت المركزي، وبدرجة أقل هيئة أسواق المال، يجريان تفتيشاً ميدانياً لكل جهة

ملزمة بالإبلاغ كل عام، فإن اتجاه أوجه القصور يعد مفيداً حيث يظهر ما إذا كانت نفس الجهات الملزمة بالإبلاغ تحسن سلوكها في الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تظهر القطاعات بشكل عام عدداً ثابتاً من أوجه القصور وهذا يشير إلى أن أنشطة الالتزام ليس لها تأثير جوهري على الالتزام على مستوى القطاع. بالإضافة إلى ذلك، فإن بيانات تقارير المعاملات المشبوهة لفترة الإبلاغ لا تؤيد تماماً الادعاء بأن هناك زيادة في تقارير المعاملات المشبوهة عبر القطاعات. في حين كانت هناك زيادة ملحوظة في تقارير المعاملات المشبوهة من البنوك بدءاً من عام 2021، إلا أن عدد تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من شركات الصرافة قد شهد تقلبات، وظل منخفضاً بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى (راجع الجدول 5.3 في الفصل السابق).

477. لم تجرِ وحدة تنظيم التأمين أنشطة إشرافية كافية أو لم تقم بذلك لفترة طويلة بما يكفي لإظهار تأثير إجراءاتها على الالتزام.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

478. أشارت وزارة التجارة والصناعة لفريق التقييم أن إجراءاتها الإشرافية قد ساهمت بشكل إيجابي في الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تجتمع شخصياً مع كل مرخص جديد في قطاعاتها وتتأكد من أنها تمتلك اللبنات الأساسية لنظام التزام قائم. في حالة وجود عدم التزام جسيم، حيثما أمكن، تأمر الجهات الملزمة بالإبلاغ بالالتزام لمتطلباتها وتصعيد هذه الملفات عند الضرورة. أشارت وزارة التجارة والصناعة إلى أن مثل هذه العمليات تعالج قضايا الالتزام التي يتم العثور عليها كجزء من عمليات التفتيش الميدانية. تشير المقابلات مع الجهات الملزمة بالإبلاغ إلى ذلك، حيث على سبيل المثال، لم يكن أصحاب المؤسسات الفردية ليعرفوا كيفية تطوير نظام التزام بدون أدوات وزارة التجارة والصناعة ونماذجها واجتماعاتها الأولية.

479. مع ذلك، تستمر عمليات التفتيش الميدانية لوزارة التجارة والصناعة في العثور على عدد كبير من الانتهاكات. على سبيل المثال، في عامي 2022 و2023، أجرت وزارة التجارة والصناعة 1862 عملية تفتيش ميدانية. وجدت 1397 من تلك العمليات عدم التزام لتدابير العناية الواجبة العادية/المشددة، ووجدت 889 عدم التزام لتدابير العقوبات المالية المستهدفة. نادراً ما يتم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة من القطاعات التي تغطيها وزارة التجارة والصناعة، حيث تم تقديم 8 تقارير معاملات مشبوهة فقط بين عامي 2020-2023.

تعزيز فهم واضح للالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

480. تقدم الجهات الرقابية على المؤسسات المالية التوجيهات وتقوم بأنشطة توعية متنوعة للجهات الملزمة بالإبلاغ لمساعدتها في الالتزام لالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تغطي التوجيهات مجالات مختلفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تقييمات المخاطر، والعناية الواجبة المبسطة، والعناية الواجبة المشددة، والمستفيد الحقيقي. كما يعقدون اجتماعات وورش عمل لمناقشة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويجرون تدريبات.

481. يقدم بنك الكويت المركزي تعميمات وتعليمات للجهات الملزمة بالإبلاغ حول الالتزامات العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتطلبات المحددة، على سبيل المثال، المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. خلال فترة الإبلاغ، أصدر بنك الكويت المركزي ما لا يقل عن ستة تعميمات تتعلق بقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما قدم إرشادات وتوجيهات على المسائل أو القضايا التي أثارتها الجهات الملزمة بالإبلاغ. على سبيل المثال، طور إرشادات حول إجراءات "اعرف عميلك" لشركات الصرافة، وكذلك حول متطلبات تطبيق العناية الواجبة المبسطة، كما يمكن للجهات الملزمة بالإبلاغ التواصل مع بنك الكويت المركزي بخصوص بعض القضايا المستعجلة، حيث يتواصل عبر الرسائل والبريد الإلكتروني والمحادثات الهاتفية. فضلاً عن ذلك، يعقد بنك الكويت المركزي اجتماعات سنوية مع كل قطاع لتقديم التغذية الراجعة، مفصلاً الانتهاكات المحددة أثناء عمليات التفتيش ومناقشة دراسات الحالة والإجراءات التصحيحية المتوقعة لمعالجة أوجه القصور. وأخيراً، يجري البنك حملات توعية (على سبيل المثال، المتعلقة بالجرائم الإلكترونية) عبر حسابات وسائل التواصل الاجتماعي.

482. تصدر هيئة أسواق المال تعميمات وتقارير سنوية، وتجري تدريبات، وتتواصل مع الجهات الملزمة بالإبلاغ من خلال موقعها الإلكتروني والبوابة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي لتحسين فهم شركات الأوراق المالية لمخاطر والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تستند التعميمات ومواد التوجيه عادة إلى القضايا أو الاستفسارات التي تثيرها الكيانات، أو أوجه القصور المحددة أثناء عمليات التفتيش، أو التطورات في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلي. على سبيل المثال، في عام 2023، أصدرت هيئة أسواق المال تعميماً حول المستفيد الحقيقي بعد القرار الوزاري 2023/4، وهي تعمل حالياً على إصدار مشروع من خلال بوابتها الإلكترونية، لإنشاء نموذج للعناية الواجبة تستخدمه شركات الأوراق المالية استجابة لأوجه القصور المحددة أثناء عمليات التفتيش، لكنه لم يكن كاملاً في وقت الزيارة الميدانية. خلال فترة الإبلاغ، أجرت هيئة أسواق المال ما لا يقل عن ثلاث ورش عمل حول قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك نتائج التقييم الوطني للمخاطر وملاحظات التفتيش الميداني. من خلال بوابتها الإلكترونية، تتواصل هيئة أسواق المال مباشرة مع الجهات الملزمة بالإبلاغ بشأن التقارير السنوية والاستبيانات والاستفسارات الأخرى. أخيراً، تغطي حملات التوعية الخاصة بها، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، مجموعة من المسائل، وتغطي مؤخراً المخاطر والمخاوف المتعلقة بالأصول الافتراضية.

483. على الرغم من كونها جهة رقابية جديدة، فقد أجرت وحدة تنظيم التأمين بالفعل بعض الاجتماعات والورش التدريبية مع الجهات الملزمة بالإبلاغ. في مايو 2023، أجرت ورشة تدريبية لعرض منهجها التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي يوليو 2023، أجرت ورشة لتقديم نتائج التقييم الوطني للمخاطر ومناقشة العقوبات المالية المستهدفة، والاستبيان الذي طورته وحدة تنظيم التأمين حديثاً، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع التأمين، والخطط المستقبلية، بما في ذلك تطوير البوابة الإلكترونية لوحدة تنظيم التأمين. لم يكن هناك أي إشارة إلى مدى تكرار وكيفية تواصل وزارة التجارة والصناعة مع قطاع التأمين بشأن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل أن تصبح وحدة تنظيم التأمين مسؤولة عن القطاع.

484. لدى وزارة التجارة والصناعة قسم للتوعية داخل إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤول عن أنشطة التوعية والتواصل. قدمت وزارة التجارة والصناعة مؤخراً توعية للجهات الملزمة بالإبلاغ من خلال بوابة وزارة التجارة والصناعة، وتطبيق الحكومة "سهل" ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. في عام 2023، نظمت إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورشة لكل قطاع تشرف عليه. حضر هذه الورش 16-20 مشاركاً لكل قطاع (تم اختيار المشاركين وفقاً لأوجه القصور في الالتزام). من المهم أن وزارة التجارة والصناعة قدمت للمرخصين الجدد والشركات الصغيرة نماذج للمساعدة في بناء نظام الالتزام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بهم.

485. أشارت المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة إلى أن التواصل مع الجهات الرقابية جيد بشكل عام وأن لديهم علاقة عمل جيدة معهم، وذكروا أن مشاركة الجهات الرقابية على المؤسسات المالية تستمر في الزيادة من حيث التكرار والجودة. وأفادوا أنهم يجدون التعميمات ومواد التوجيه الأخرى والتدريبات وجهود التوعية الأخرى مفيدة للغاية وطلبوا من الجهات الرقابية الاستمرار في تقديم التغذية الراجعة المستمرة. كانت لدى البنوك وشركات الصرافة وجهات نظر إيجابية بشكل خاص حول تعاملها مع بنك الكويت المركزي.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 3

الترجيح والاستنتاج:

يشرف بنك الكويت المركزي على البنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني، وتشرف هيئة أسواق المال على شركات الأوراق المالية، ولديهما ضوابط صارمة نسبياً لدخول السوق لضمان عدم تمكن المجرمين من شغل وظائف إدارية في المؤسسات المالية التي يشرفون عليها أو التحكم بها.

على الرغم من أن فهم المخاطر مفصل للغاية في بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، إلا أن هذا الفهم يقل في وحدة تنظيم التأمين وبشكل خاص في وزارة التجارة والصناعة. نفذ بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إلى حد كبير برامج إشراف قائمة على المخاطر مع نطاق تغطية كبير، ولم تنفذ وحدة تنظيم التأمين بعد برنامج إشراف قائم على المخاطر، وتجري وزارة التجارة والصناعة أنشطة إشرافية كبيرة، ولكنها لا تتم بطريقة قائمة على المخاطر. هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة لضمان خضوع جميع القطاعات للإشراف القائم على المخاطر في الكويت.

تعتمد جميع الجهات الرقابية بشكل كبير على الإجراءات التصحيحية وتفرض غرامات صغيرة لا تكون عموماً رادعة أو متناسبة مع الانتهاكات المتكررة للالتزام. أدت هذه الإجراءات اللاحقة بشكل عام إلى حل قضايا الالتزام المحددة ولكنها لم تؤد إلى تحسين الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت بصورة عامة.

حققت الكويت مستوى "**متوسط**" من الفعالية في النتيجة المباشرة 3.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

1. المعلومات حول إنشاء الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت متاحة للعموم.
2. لم تجرِ الكويت تقييماً لمواطن الضعف للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، وبالتالي لديها فهم غير متطور لكيفية إساءة استخدامها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أثر ذلك على فهم بعض السلطات المختصة لمفهوم المستفيد الحقيقي.
3. لدى الكويت بعض التدابير القائمة (مثل تطبيق "سهل" واشتراط أن يكون لكل شخصية اعتبارية/ترتيب قانوني حساب مصرفي) والتي توفر أساساً قوياً لتوفر المعلومات الأساسية ويمكن أن توفر أساساً قوياً لمعلومات عالية الجودة عن المستفيد الحقيقي إذا تم اتخاذ خطوات أخرى (أي استكمال سجل المستفيد الحقيقي).
4. لدى الكويت نظام تعريف موحد متاح للاستشارة أثناء إنشاء الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية. يقوم تطبيق "سهل" الحكومي، المنصة الموحدة للتواصل مع الحكومة الكويتية، بإخطار الأفراد ويتطلب موافقتهم عندما يكونون طرفاً في إنشاء شخصية اعتبارية أو ترتيب قانوني.
5. للتخفيف من إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية/الترتيبات القانونية، تعتمد الكويت على توفر المعلومات الأساسية، واختبارات الكفاءة والملاءمة، واشتراط أن يكون لجميع الشخصيات الاعتبارية حساب مصرفي (وبالتالي، يخضعون لمتطلبات العناية الواجبة) والقيود الأجنبية على الملكية والوظائف الإدارية. هذه التدابير لا تستجيب لمدى إمكانية إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب نظراً لعدم وجود تقييم لمواطن الضعف لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشخصيات الاعتبارية/الترتيبات القانونية في الكويت.
6. المعلومات الأساسية للشخصيات الاعتبارية متاحة بسهولة للسلطات المختصة. أما معلومات المستفيد الحقيقي، فهي متاحة من خلال المؤسسات المالية/الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الوقت المناسب، ولكن أدى عدم فهم مفهوم المستفيد الحقيقي إلى أن تكون هذه المعلومات تمثيلاً غير موثوق للمستفيد الحقيقي. بدأت الكويت في إنشاء قاعدة بيانات للمستفيد الحقيقي كان من المقرر أن تكتمل تماماً بحلول صيف 2023، ولكنها ظلت أقل من 5٪ حتى وقت الزيارة الميدانية في نوفمبر 2023.
7. المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي متاحة للترتيبات القانونية في الكويت في الوقت المناسب عبر وزارة العدل و/أو الأمانة العامة للأوقاف.
8. لا يتم تطبيق العقوبات بشكل فعال ضد عدم الالتزام لمتطلبات المعلومات.

الإجراءات الموصى بها

1. ينبغي على الكويت إجراء تقييم رسمي وشامل لمواطن الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في البلاد، مما يؤدي إلى خطة عمل للتخفيف من المخاطر التي تمثلها الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت. ينبغي أن يعكس هذا التقييم البيئة سريعة التغير للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت.
2. ينبغي على الكويت ضمان أن تتمتع كل من السلطات الرقابية والجهات الملزمة بالإبلاغ بفهم راسخ لمفهوم المستفيد الحقيقي وأن تقوم الجهات الملزمة بالإبلاغ بتحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه بما يتماشى مع المتطلبات القانونية.
3. ينبغي على الكويت ضمان أن تتمكن السلطات المختصة من الوصول إلى معلومات كافية ودقيقة وحديثة عن المستفيد الحقيقي من الشخصيات الاعتبارية. لتحقيق ذلك، ينبغي على الكويت ضمان استكمال سجل المستفيد الحقيقي الخاص بها دون تأخير.
4. ينبغي على الكويت تطبيق عقوبات متناسبة في حالات الفشل في الوفاء بمتطلبات الإبلاغ.

486. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة الخامسة. والتوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية تحت هذا الفصل هي: 24-25، وعناصر التوصيات 1 و10 و37 و40[30].

النتيجة المباشرة 5 – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

487. تقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة مسؤولية تأسيس جميع الشخصيات الاعتبارية في الكويت، وتسمح بإنشاء ستة أنواع من الشخصيات الاعتبارية:

- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة
- الشركة ذات المسئولية المحدودة
- شركة المساهمة
- شركة الشخص الواحد
- المؤسسة الفردية

488. تقع على عاتق وزارة العدل إنشاء جميع الترتيبات القانونية في الكويت، ويقتصر تأسيس الترتيبات القانونية في الكويت على الوقف فقط، وتوجد ثلاثة أنواع من الوقف هي الوقف الخيري والوقف الأهلي (الذري) والوقف المشترك.

30 يتم أيضاً تقييم توافر معلومات دقيقة ومحدثة أساسية وعن المستفيدين الحقيقيين من قبل المنتدى العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين حول شفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة .في بعض الحالات، قد تختلف النتائج نظراً لوجود اختلافات بين منهجيات وأهداف ونطاق معايير كل من مجموعة العمل المالي والمنتدى العام.

الإتاحة العامة للمعلومات حول إنشاء الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية وأنواعها

489. المعلومات الأساسية عن إنشاء وأنواع الشخصيات الاعتبارية والأوقاف متاحة للعموم.

490. تتولى وزارة التجارة والصناعة مسؤولية ترخيص جميع الأنشطة التجارية في الكويت وهي المسؤولة عن تأسيس جميع الشخصيات الاعتبارية. يوفر موقع وزارة التجارة والصناعة معلومات عن أنواع الشخصيات الاعتبارية التي يمكن إنشاؤها في الكويت، بما في ذلك الأحكام القانونية/التنظيمية المطبقة والإرشادات العامة، كما يحدد الوثائق المطلوبة أو الإجراءات المحددة لعملية التأسيس.

491. فيما يتعلق بالأوقاف، توفر المواقع الإلكترونية لوزارة العدل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (الأمانة العامة للأوقاف) معاً معلومات عن إنشاء الأوقاف، بما في ذلك الأحكام القانونية/التنظيمية المطبقة، والإرشادات، والإجراءات والمتطلبات المحددة.

492. يمكن إنشاء وتشغيل أنواع مختلفة من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت (راجع الجدول 7.1). تقع على عاتق وزارة التجارة والصناعة مسؤولية ترخيص الأنواع الستة من الشخصيات الاعتبارية المتاحة في الكويت والاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بها. ويجب على جميع الشخصيات الاعتبارية أيضاً الانضمام إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت، التي تحتفظ أيضاً بمعلومات بالتوازي مع وزارة التجارة والصناعة. يتم إنشاء الأوقاف في الكويت من خلال وزارة العدل التي تحتفظ بجميع المعلومات عن الأوقاف في الكويت. قد تكون الأمانة العامة للأوقاف طرفاً في وقف، وفي مثل هذه الحالات، تحتفظ الأمانة العامة للأوقاف أيضاً بسجلات عن هذه الأوقاف. وبغض النظر عن السلطة التي تنشئ الوقف، تعمل وزارة العدل على تسجيل الأوقاف والاحتفاظ بجميع المعلومات المرتبطة بها.

الجدول 7.1. الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت

السلطة	نوع الشخصية الاعتبارية أو الترتيب القانوني	العدد
وزارة التجارة والصناعة	شركات التضامن	13,454
	شركة التوصية البسيطة	10,272
	الشركة ذات المسئولية المحدودة	121,531
	شركة المساهمة	4,400
	شركة الشخص الواحد	69,551
	المؤسسة الفردية	146,068
مجموع الشخصيات الاعتبارية (نوفمبر 2023)		**365,276**
وزارة العدل	الوقف الخيري	353
	الوقف الأهلي (الذري)	573
	الوقف المشترك	79
	الأوقاف العامة	426
الأمانة العامة للأوقاف	الوقف الخيري	1,071
	الوقف الأهلي (الذري)	96
	الوقف المشترك	65
مجموع الترتيبات القانونية (يونيو 2023)		**2,663**

493. يتم إنشاء الأوقاف وفقاً للشريعة الإسلامية الغرّاء، وتوجد ثلاثة أنواع من الأوقاف في الكويت هي (أ) الوقف الخيري الذي تُخصص منافعه للأغراض أو الجهات الخيرية؛ و(ب) الوقف الأهلي (الذري) الذي تُخصص منافعه لأفراد معينين أو ذرية أو أشخاص آخرين؛ و (ج) الوقف المشترك حيث تكون المنافع لكل من الأوقاف الخيرية والأهلية.

494. مشاركة الأمانة العامة للأوقاف في الوقف ليست إلزامية في الكويت، ولكن بالنسبة للعديد من الأوقاف، وخاصة الخيرية منها، قد يعين الواقف (أو المنشئ) الأمانة العامة للأوقاف كوكيل (أو أمين) لإدارة الوقف، وفي بعض الحالات، على سبيل المثال عندما تنشأ نزاعات بين أطراف الوقف، قد تعين المحكمة الأمانة العامة للأوقاف كوكيل لوقف قائم. يجب تسجيل جميع الأوقاف التي تديرها الأمانة العامة للأوقاف لدى وزارة

العدل كذلك الأمر. تُسجل جميع الأوقاف الأخرى لدى وزارة العدل ويديرها وكيل، وهو فرد خاص، يعينه الواقف. يشترط أن يكون جميع الوكلاء من المواطنين الكويتيين أو المقيمين. ويكون الإشراف على الأوقاف من اختصاص المحاكم، وهي السلطة المختصة التي يتم اللجوء إليها في حالة نشوب نزاع بين أطراف الوقف.

تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواطن الضعف للكيانات القانونية

495. لم تجرِ الكويت تقييماً رسمياً وشاملاً لمواطن الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب للشخصيات الاعتبارية والأوقاف العاملة في الكويت. تم تقييم الشخصيات الاعتبارية التي تمثل مؤسسات مالية وأعمال ومهن غير مالية محددة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من عملية التقييم الوطني للمخاطر، كما يتم تقييمها على مستوى الكيان من قبل السلطات الرقابية المناسبة، ولكن هذا يمثل فقط جزءاً صغيراً جداً من إجمالي عدد الشخصيات الاعتبارية والأوقاف في الكويت. في غياب تقييم رسمي، ترى الكويت أن المخاطر الرئيسية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب تنبع من الملكية الأجنبية أو إدارة الشخصيات الاعتبارية العاملة في الكويت ولا ترى أن الأوقاف تمثل أي مخاطر رئيسية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. لم تتمكن السلطات الكويتية من التمييز بين مواطن الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب للشخصيات الاعتبارية المتاحة في الكويت.

496. بالنسبة لغالبية الشخصيات الاعتبارية العاملة في الكويت، تقتصر الملكية الأجنبية (خارج دول مجلس التعاون الخليجي) على 49٪ من الملكية ويتطلب أن تكون الأدوار الإدارية منوطة بالمواطنين/المقيمين. يشمل حوالي 17٪ فقط من الشخصيات الاعتبارية في الكويت ملاكاً أجانب، أما الـ83٪ المتبقية فهي مملوكة بالكامل لمواطني الكويت أو دول مجلس التعاون الخليجي ولم يتم تقييمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية بأي شكل من الأشكال. يرى فريق التقييم أن هذا قصور كبير في ضوء نمو أنواع معينة من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية في الكويت والثغرات التي تعتري عمليات الترخيص لدى وزارة التجارة والصناعة.

497. تضاعف عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد العاملة في الكويت تقريباً منذ بداية الفترة التي يشملها التقرير، بينما شهدت أنواع أخرى من الشخصيات الاعتبارية زيادة مطردة فقط (راجع الجدول 7.2). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأوقاف التي يديرها الوكلاء (أي الأفراد الخاصون) في الكويت بشكل كبير منذ عام 2016 (من 426 إلى 1431). يدلّ التغير في بيئة الكيانات والترتيبات القانونية، والنمو السريع في عدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة على بيئة مخاطر متغيرة حيث قد لا تكون المخاطر قد ظهرت بعد بسبب حداثة هذه التغييرات. يثير النمو في الشركات ذات المسؤولية المحدودة على وجه الخصوص أسئلة حول الأفراد وراء هذه الشركات وعمليات الترخيص لدى وزارة التجارة والصناعة، خاصة أنه لم يتم إجراء أي تقييم لمواطن الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب للشركات ذات المسؤولية المحدودة في الكويت.

الجدول 7.2. إجمالي عدد الشخصيات الاعتبارية حسب السنة منذ 2018 (الأرقام حتى أبريل 2023)

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
شركات التضامن	12,475	12,826	12,948	13,106	13,368	13,454
شركة التوصية البسيطة	9,401	9,873	9,957	9,951	10,220	10,272
الشركة ذات المسئولية المحدودة	73,054	86,774	93,096	102,028	115,663	121,531
شركة المساهمة	3,942	3,946	3,952	4,121	4,282	4,400
شركة الشخص الواحد	38,502	48,951	53,414	58,320	66,111	69,551
المؤسسة الفردية	135,192	138,191	139,569	141,837	144,814	146,068
المجموع	272,566	300,561	312,936	329,363	354,458	365,276

498. في حالات نادرة، تسمح الكويت بالنشاط التجاري من قبل شركات مملوكة بأغلبية أو بالكامل لأشخاص أجانب من خلال هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية.، حيث يمكن من خلالها للشخص الأجنبي تأسيس شركة مملوكة بالأغلبية أو بالكامل في الكويت أو فتح فرع أو مكتب تمثيلي في البلاد. تتاح المعلومات حول عملية التقديم والوثائق المطلوبة على موقع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الإلكتروني، ويُطلب

من المتقدمين تقديم مذكرة وعقد تأسيس الشركة الأم، ومعلومات تعريفية عن مقدم الطلب والفرد الذي سيعمل كمدير للكيان في الكويت، مع توكيل رسمي/خطاب تفويض من المساهمين/الشركاء للأخير. تتطلب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أن تكون المعلومات عن جميع مساهمي الشركة الأم مصدقة من السفارة الكويتية في بلد تأسيس الشركة الأم. بمجرد موافقة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر على الطلب، تصدر وزارة التجارة والصناعة الترخيص التجاري. تحتفظ كل من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ووزارة التجارة والصناعة بمعلومات عن هذه الشخصيات الاعتبارية. اعتباراً من عام 2023، هناك حوالي 80 شخصية اعتبارية معتمدة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، تعمل بشكل أساسي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتأمين والبناء.

499. فيما يتعلق بالأوقاف، تعتبر الكويت أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأوقاف منخفضة نظراً لعدم مشاركة الأشخاص الأجانب في الأوقاف في الكويت ومحدودية الأغراض التي يمكن إنشاء الأوقاف من أجلها. بناءً على المعلومات المقدمة، فإن واقفي الأوقاف الكويتية هم حصرياً من المواطنين الكويتيين تقريباً وأصول غالبية الأوقاف موجودة في الكويت. عادة ما يتم إنشاء الأوقاف الأهلية، والتي تمثل أكثر من نصف جميع الأوقاف التي تديرها وزارة العدل في الكويت، للاحتفاظ بالعقارات لضمان بقاء العقارات مع العائلة عبر الأجيال، ولا يتم استخدامها عموماً لأغراض إدارة الأصول. يتم إنشاء الأوقاف الكويتية المتبقية إما لأغراض خيرية حصراً أو لأغراض أهلية وخيرية مشتركة وتدير الأمانة العامة للأوقاف غالبيتها. حتى الآن، لم تحدد الكويت أي حالات لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب مرتبطة بالأوقاف.

500. نظراً لعدد الأوقاف في الكويت والسياق المتصل، قام فريق التقييم بشكل عام بترجيح النتائج المتعلقة بالأوقاف بشكل أقل ثقلاً. ومع ذلك، كما هو الحال مع الشخصيات الاعتبارية، فإن تركيز الكويت على التعرض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأجنبية عندما تشمل الغالبية العظمى من الأوقاف أفراداً كويتيين فقط يثير أسئلة حول فهم الكويت لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالأوقاف الأهلية، والتي كانت تزداد باطراد في السنوات الأخيرة (راجع الجدول 7.3) وتتفاعل مع القطاع العقاري المحلي، وهو قطاع ذو مخاطر أعلى.

الجدول 7.3. الأوقاف الجديدة التي أسستها وزارة العدل لكل سنة (الأرقام حتى أبريل 2023)

نوع الترتيب	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الوقف الخيري	45	66	52	77	68	16
الوقف الأهلي	81	93	67	105	118	42
الوقف المشترك	17	17	14	13	8	3
المجموع	**143**	**176**	**133**	**195**	**194**	**61**

تدابير تخفيفية لمنع استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

الشخصيات الاعتبارية

501. تعتمد تدابير التخفيف في الكويت لمنع إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية إلى حد كبير على المعلومات الأساسية، واختبارات الكفاءة والملاءمة، والقيود المفروضة على الأجانب فيما يتعلق بالملكية والوظائف الإدارية، وفحص السجلات الجنائية لبعض المناصب والوظائف داخل الشخصية الاعتبارية، وشرط أن يكون لجميع الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية حساب مصرفي (وبالتالي تخضع لإجراءات العناية الواجبة) وتقييد الأسهم لحاملها.

502. نفذت الكويت عدداً قليلاً من التدابير التخفيفية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمنع إساءة استخدام الشخصيات الاعتبارية والأوقاف. في عام 2023، أصدرت الكويت القرار الوزاري 2023/4 لإنشاء سجل للمستفيدين الحقيقيين للشخصيات الاعتبارية لضمان حصول السلطات المختصة على معلومات كافية ودقيقة وحديثة. فوض هذا القرار، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 أبريل 2023، وزارة التجارة والصناعة بمسؤولية تطوير سجل المستفيدين الحقيقيين وأعطى الشخصيات الاعتبارية القائمة 60 يوماً من تاريخ السريان للإبلاغ عن معلومات المستفيد الحقيقي الخاصة بها إلى وزارة التجارة والصناعة. في وقت الزيارة الميدانية في نوفمبر 2023، كانت الكويت قد ملأت أقل

من 5٪ من السجل (راجع الجدول 7.4). نتيجة لذلك، لا يمكن اعتبار السجل أداة لمعلومات المستفيد الحقيقي في هذا الوقت، لكن فريق التقييم يعتبرها خطوة إيجابية، وينبغي أن تصبح أداة قوية لمنع إساءة الاستخدام بمجرد تنفيذها بالكامل.

الجدول 7.4. عدد الشخصيات الاعتبارية ذات معلومات المستفيد الحقيقي في قاعدة بيانات المستفيد الحقيقي

	العدد الإجمالي	المجموع في قاعدة البيانات	النسبة من العدد الإجمالي
شركات التضامن	13,454	405	%3
شركة التوصية البسيطة	10,272	287	%2.7
الشركة ذات المسئولية المحدودة	121,531	11,353	%9
شركة المساهمة	4,400	317	%7
شركة الشخص الواحد	69,551	2,241	%3
المؤسسة الفردية	146,068	1,224	%1>
المجموع	**365,276**	**15,827**	**%4.3**

503. تجري وزارة التجارة والصناعة فحوصات الكفاءة والملاءمة على أي طرف يرغب في تأسيس شركة لمنع المجرمين من ممارسة النشاط التجاري في الكويت. على وجه التحديد، تجري وزارة التجارة والصناعة فحصاً للسجل الجنائي مع قاعدة بيانات وزارة الداخلية للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة، عبر بطاقة الهوية الكويتية. كما تتحقق مما إذا كان هؤلاء الأفراد من الأشخاص المدرجين في قوائم الأمم المتحدة والقائمة الوطنية الكويتية. بالنسبة للأفراد الأجانب، إذا لم يكن لدى الفرد بطاقة هوية كويتية، فإنها تطلب جواز السفر الأجنبي للفرد وسجلاً جنائياً موثقاً من بلده الأصلي. خلال اختبارات الكفاءة والملاءمة، لا تقوم وزارة التجارة والصناعة بإجراء مثل هذا الفحص على المستفيدين الحقيقيين بالإضافة إلى الأفراد الذين سيشغلون وظيفة إدارية في الشخصية الاعتبارية.

504. كما ذُكر سابقاً، وبهدف التخفيف من المخاطر القضائية، تقيد الكويت الملكية الأجنبية (خارج دول مجلس التعاون الخليجي) إلى 49٪ في معظم الحالات وتشترط أن تكون الأدوار الإدارية لهذه الكيانات منوطة بالمواطنين الكويتيين. في الحالات التي يتمكن فيها الأشخاص الأجانب من امتلاك أكثر من 49٪ من شخصية اعتبارية، يحتاج مقدمو الطلبات إلى الحصول على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر قبل أن تتمكن وزارة التجارة والصناعة من إصدار ترخيص، ولكن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لا تحدد المستفيدين الحقيقيين وتتحقق باستمرار منهم أثناء عملية مراجعة الطلب.

505. الأسهم لحاملها محظورة في الكويت وفقاً للقرار الوزاري 2023/4. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب القرار من المديرين الاسميين الكشف عن وضعهم ومعلومات من رشحهم لكل من الشخصية الاعتبارية ووزارة التجارة والصناعة. ولكن لا يبدو على أرض الواقع أن وزارة التجارة والصناعة تجمع هذه المعلومات.

506. أخيراً، تراقب وزارة التجارة والصناعة النشاط غير المرخص من خلال إدارة الرقابة التجارية ومن خلال التقارير التي تتلقاها عبر موقعها الإلكتروني، وكذلك من خلال التعاون مع وزارة الداخلية والسلطات الأخرى. من أجل كشف نشاط الشركات الوهمية، تراجع وزارة التجارة والصناعة البيانات المالية السنوية، وتفرض تسجيل شخصية اعتبارية واحدة لكل عنوان مدني. عندما تحدد الشركات الوهمية، والتي نادراً ما تحددها الكويت، تقوم وزارة التجارة والصناعة بتعليق ترخيصها وإزالتها من قاعدة بياناتها.

الترتيبات القانونية

507. يُشترط أيضاً أن يكون جميع وكلاء الأوقاف من المواطنين والمقيمين. بالإضافة إلى ذلك، حظرت الكويت في عام 2023 إنشاء أوقاف جديدة في الحالات التي تكون فيها أصول الوقف موجودة في الخارج للحد أكثر من المخاطر المرتبطة بالدول الأجنبية. كما نفذ هذا المرسوم متطلباً جديداً، حيث يُطلب من واقف أي وقف جديد في الكويت إحضار خطاب من بنك، يؤكد موافقة البنك على فتح حساب لأصول الوقف. هذا المطلب سيجعل الوقف خاضعاً لتدابير العناية الواجبة والمراقبة المستمرة من البنك، مما يؤدي إلى مزيد من التدقيق والمراقبة للأفراد المعنيين وأنشطة الوقف.

508. عند إنشاء وقف، تنظر وزارة العدل والأمانة العامة للأوقاف فيما إذا كان الواقف سليم العقل، وتتحقق من بطاقة الهوية الخاصة به، وتتطلب وجود شهود للتوقيع ولكنها لا تتحقق مما إذا كان الفرد لديه سجل جنائي أو شخص مدرج. كما لا تجري وزارة العدل فحوصات على الوكلاء الذين يعينهم الواقف، معتمدة فقط على حكم الواقف.

509. تعمل الكويت على توسيع صلاحيات الأمانة العامة للأوقاف لتكون مسؤولة عن تدقيق جميع الأوقاف في الكويت، بما في ذلك تلك التي لا تمارس فيها الهيئة نفسها وظيفة الإدارة/الوكيل. ستؤدي هذه التغييرات إلى زيادة الإشراف على الأوقاف وتعزيز فهم الكويت لاستخدام الأوقاف. بمجرد تنفيذها بالكامل، ينبغي أن تساهم هذه التغييرات في مزيد من التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأوقاف. ومع ذلك، نظراً لأن هذا الإجراء لم يتم اعتماده أو تنفيذه بعد، فإن فريق التقييم لم يأخذ هذا الإجراء في الاعتبار خلال فترة إعداد التقرير.

توافر معلومات أساسية كافية ودقيقة في الوقت المناسب وعن المستفيدين الحقيقيين من الشخصيات الاعتبارية

المعلومات الأساسية

510. يتم ترخيص وتسجيل الشخصيات الاعتبارية في الكويت لدى وزارة التجارة والصناعة. وبموجب قانون الشركات الكويتي والقرار الوزاري 2023/4، يجب على الشخصيات الاعتبارية تقديم المعلومات الأساسية التالية إلى وزارة التجارة والصناعة من أجل الترخيص:

1. الاسم والشكل القانوني والنظام الأساسي؛
2. عنوان العمل في الكويت (شخصية اعتبارية واحدة فقط لكل عنوان)؛
3. عقد التأسيس أو أي وثائق مماثلة أخرى معتمدة من السلطة المعنية في الكويت؛
4. أسماء الأشخاص المعنيين الذين يشغلون مناصب إدارية عليا في الشخصية الاعتبارية ومعلومات من وثيقة سفرهم أو بطاقة الهوية (أي الرقم وتاريخ إصدارها وانتهائها).

511. يتم الاحتفاظ بهذه المعلومات الأساسية من قبل سجل الشركات في وزارة التجارة والصناعة. ولضمان الحفاظ على هذه المعلومات كافية ودقيقة وحديثة، يُطلب من الشخصيات الاعتبارية الإبلاغ عن أي تغييرات إلى سجل الشركات خلال 15 يوماً من التغيير. ويشترط وجود نظام الهوية المدنية الكويتي وتطبيق سهل (تطبيق الحكومة الموحد) لجميع جوانب الحياة الكويتية تقريباً، مما يضمن أن أولئك الذين يشاركون في تسجيل المعلومات الأساسية على دراية بمشاركتهم في الشخصية الاعتبارية ويتم تحديدهم بشكل صحيح. تتيح وزارة التجارة والصناعة هذه المعلومات للجمهور من خلال أداة البحث على موقعها الإلكتروني.

512. بالإضافة إلى المعلومات الأساسية المذكورة أعلاه، وفقاً للقرار الوزاري 2023/4، يُطلب من الشخصيات الاعتبارية أيضاً تزويد وزارة التجارة والصناعة بالمعلومات التالية عن مساهميها وشركائها:

4. عدد الأسهم أو الحصص التي يملكها كل منهم، وفئاتها، وحقوق التصويت المرتبطة بها؛
5. تاريخ اكتساب صفة الشريك أو المساهم؛
6. بالنسبة للشركاء أو المساهمين من الأشخاص الطبيعيين: الاسم الكامل كما هو مذكور في الهوية أو جواز السفر، والجنسية، والعنوان، ومكان الميلاد، واسم وعنوان صاحب العمل، ونسخة من الهوية أو جواز السفر؛
7. بالنسبة للشركاء أو المساهمين من الشخصيات الاعتبارية، المعلومات الأساسية عن الشخصية الاعتبارية كما هو مذكور أعلاه.

513. يُطلب من الشخصيات الاعتبارية أيضاً إخطار وزارة التجارة والصناعة بأي تغييرات في معلومات المساهمين والشركاء في الوقت المناسب (خلال 15 يوماً من تاريخ التغيير)، ويحتفظ سجل الشركات في وزارة التجارة والصناعة بهذه المعلومات أيضاً. هذه المعلومات متاحة بسهولة للسلطات المختصة.

514. يمكن للسلطات المختصة الوصول مباشرة إلى المعلومات الأساسية المحدثة من خلال موقع وزارة التجارة والصناعة الإلكتروني. بالنسبة لأي معلومات غير متاحة للجمهور من خلال موقع وزارة التجارة والصناعة الإلكتروني، يمكن للسلطات المختصة تقديم طلبات إلى وزارة التجارة والصناعة. لضمان حصول السلطات المختصة على معلومات كافية ودقيقة وحديثة، تستجيب وزارة التجارة والصناعة لأي طلبات في غضون ثلاثة أيام. أنشأت وزارة التجارة والصناعة ووحدة التحريات المالية الكويتية مؤخراً آلية جديدة، تمكن وحدة التحريات المالية من الوصول المباشر إلى جميع المعلومات في سجل الشركات التابع لوزارة التجارة والصناعة.

515. يتضمن سجل الشركات التابع لوزارة التجارة والصناعة أيضاً معلومات أساسية عن الشخصيات الاعتبارية المعتمدة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر. بمجرد موافقة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر على شخصية اعتبارية، فإنها تقدم معلومات الكيان إلى سجل الشركات للترخيص، وذلك من خلال نظام إلكتروني يربط قاعدة بيانات هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بوزارة التجارة والصناعة. يُطلب من الشخصيات الاعتبارية المعتمدة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر تحديث الهيئة بأي تغييرات خلال 30 يوماً، والتي تنعكس بعد ذلك في قاعدة بيانات وزارة التجارة والصناعة. تتاح المعلومات الأساسية عن الكيانات المعتمدة من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للسلطات المختصة بنفس الطريقة كما هو الحال بالنسبة لجميع معلومات الشخصيات الاعتبارية الأخرى كما هو موضح أعلاه.

معلومات المستفيد الحقيقي

516. في الوقت الحاضر، تعد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المصدر الرئيسي لمعلومات المستفيد الحقيقي في الكويت. تتمتع سلطات إنفاذ القانون بصلاحيات كافية لإجبار المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على تقديم هذه المعلومات في الوقت المناسب. على سبيل المثال، يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية الحصول على هذه المعلومات من خلال تعميم مباشر إلى جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ ضمن قطاع أو أكثر من القطاعات ذات الاهتمام، مطالبة بتحديد أي علاقات مع شخصية اعتبارية معينة ذات اهتمام، أو حسابات تحتفظ بها. بناءً على المعلومات المقدمة، تم استخدام هذه العملية في العديد من المناسبات، لا سيما مع المؤسسات المالية، التي يميل وقت استجابتها إلى أن يكون حوالي ثلاثة أيام عمل. يمكن أن يصل وقت استجابة الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى أسبوع واحد.

517. في حين يتم وصف المعلومات المقدمة من خلال هذه الآلية بأنها شاملة وذات جودة عالية، فإن فريق التقييم لديه مخاوف كبيرة بشأن قدرة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة على تحديد معلومات المستفيد الحقيقي والتحقق منها بشكل كامل. حدد كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال أوجه قصور في تدابير العناية الواجبة للمؤسسات المالية المتعلقة بمعلومات المستفيد الحقيقي خلال فترة إعداد التقرير (راجع الفصل السابق). في عدد من الحالات، فسّرت الجهات الملزمة بالإبلاغ مصطلح المستفيد الحقيقي على أنه يعني المساهمين أو المديرين أو المفوضين بالتوقيع، مما أدى إلى عدم تحديد المستفيد الحقيقي بشكل منفصل عن الملكية القانونية للشركة والإدارة وأعضاء الموظفين الآخرين في ملفات العناية الواجبة. تعتبر وزارة التجارة والصناعة أيضاً بشكل عام المديرين أو المفوضين بالتوقيع أو المساهمين أو المديرين كمستفيدين حقيقيين، مما يشير إلى أنها لا تراقب بشكل كافٍ المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تشرف عليها بحثاً عن أوجه القصور المتعلقة بمعلومات المستفيد الحقيقي أو تقدم لهذه الكيانات توجيهات كافية حول تحديد معلومات المستفيد الحقيقي والتحقق منها. يقل تأثير هذه المشكلة إلى حد ما بسبب عدد شركات الشخص الواحد في الكويت.

518. خلال المقابلات الميدانية، ذكرت المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أنها تعتمد على قاعدة بيانات الأعمال التابعة لغرفة تجارة الكويت للتحقق من المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي التي تتلقاها من عملائها. ومع ذلك، يثير هذا بعض التساؤلات حول مدى دقة تحقق الجهات الملزمة بالإبلاغ من المعلومات التي تتلقاها من العملاء نظراً لأن قاعدة بيانات غرفة التجارة تتكون من معلومات يحتفظ بها سجل الشركات التابع لوزارة التجارة والصناعة، والذي لا يحتوي على معلومات كاملة عن المستفيد الحقيقي. من خلال عملية الترخيص، يحدد سجل الشركات التابع لوزارة التجارة والصناعة المديرين والمفوضين بالتوقيع والمساهمين و/أو المديرين. كما جاء أعلاه، ومن الناحية العملية، تعتبر وزارة التجارة والصناعة هؤلاء الأفراد أيضاً مستفيدين حقيقيين. في حين أنه من الممكن أن يكون هؤلاء الأفراد هم أيضاً المستفيدون الحقيقيون لعدد من الشخصيات الاعتبارية في الكويت (مثل شركات الشخص الواحد أو المؤسسات الفردية)، يرى فريق التقييم أن هذا النهج غير متسق مع التعريف الواسع للمستفيد الحقيقي في الإطار القانوني للكويت، ويمثل إشكالاً في الممارسة العملية لأنه يؤدي إلى ثغرات في سجل الشركات التابع لوزارة التجارة والصناعة، خاصة فيما يتعلق بالملكية أو السيطرة النهائية على شخصية اعتبارية

والترتيبات الاسمية. يؤدي هذا بدوره إلى ثغرات في قاعدة بيانات غرفة التجارة، الأمر الذي يعدّ جوهرياً لإجراءات المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة لتحديد المستفيد الحقيقي للعملاء والتحقق منهم.

519. بموجب القرار الوزاري 2023/4، يجب على الشخصيات الاعتبارية الحصول على معلومات دقيقة وكافية وحديثة عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها، وتزويد سجل الشركات في وزارة التجارة والصناعة مباشرة بهذه المعلومات في غضون 60 يوماً من تاريخ تنفيذ القرار أو من تاريخ ترخيص وتسجيل الشخصية الاعتبارية في حال تأسيسها حديثاً. يمثل إنشاء سجل مركزي للمستفيد الحقيقي لدى وزارة التجارة والصناعة خطوة إيجابية من المفترض أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وجود آلية إضافية للسلطات المختصة للوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب، ولكنها تظهر أن الأسلوب الحالي للمؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة غير كافٍ. بناء على تاريخ تنفيذ القرار، توجب على الشخصيات الاعتبارية في الكويت الإبلاغ عن معلومات المستفيد الحقيقي بحلول 1 يونيو 2023. بغض النظر عن ذلك، يمتلك سجل الشركات في وزارة التجارة والصناعة ما لا يزيد على 5% من معلومات المستفيد الحقيقي حول الشخصيات الاعتبارية في الكويت حتى وقت الزيارة الميدانية (راجع الجدول 7.4).

520. نتيجة لذلك، يفتقر سجل معلومات المستفيد الحقيقي لدى وزارة التجارة والصناعة إلى معلومات دقيقة وكافية ومحدثة، وأكدت السلطات المختصة أنها لم تبدأ باستخدام هذا السجل كمصدر لمعلومات المستفيد الحقيقي. تتولى وزارة التجارة والصناعة حملة لرفع الوعي (عن طريق نشر التذكير في الصحيفة الرسمية، والتعاميم على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها) وذكرت الوزارة خلال الزيارة الميدانية أنها تتوقع أن تمتلك سجلاً كاملاً لمعلومات المستفيد الحقيقي لجميع الجهات التابعة لها بحلول نهاية 2023. يرى فريق التقييم أنه من غير المرجح تحقيق هذا الهدف بالنظر إلى تسجيل ما لا يزيد عن 5% فقط من الجهات قبل خمسة أسابيع من نهاية 2023.

521. بدأت وزارة التجارة والصناعة العمل لضمان دقة المعلومات المتاحة في السجل. عندما تقدم أي شخصية اعتبارية معلومات المستفيد الحقيقي إلى وزارة التجارة والصناعة، يتلقى كل شخص محدد على أنه مستفيد حقيقي رسالة على تطبيق "سهل" (القناة الموحدة للحكومة الكويتية لجميع الاتصالات والتأكيدات الحكومية إلى الأفراد) تطلب منهم تأكيد فيما لو كان مستفيداً حقيقياً للشخصية الاعتبارية. يُسجل الشخص على أنه مستفيد حقيقي لشخصية اعتبارية فقط في حال تأكيدهم هذا الوضع. في حال لم يؤكد المستفيد الحقيقي هويته، تعتبر الشخصية الاعتبارية غير ملتزم بمتطلبات الإبلاغ عن المستفيد الحقيقي. فضلاً عن ذلك، ذكرت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر خلال الزيارة الميدانية أنها تعمل مع وزارة التجارة والصناعة لضمان تضمين معلومات كافية ودقيقة ومحدثة للمستفيد الحقيقي لجميع الجهات المعتمدة من الهيئة في سجل المستفيد الحقيقي.

522. على الرغم من وضوح الخطوات الإيجابية التي تتخذها الكويت لتسهيل وصول السلطات المختصة إلى معلومات المستفيد الحقيقي، إلا أن غياب السجل الكامل للمستفيد الحقيقي، إلى جانب الثغرات في فهم وزارة التجارة والصناعة والمؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة لمفهوم المستفيد الحقيقي، يؤدي إلى نظام لا يزود السلطات المختصة الكويتية في الوقت الحاضر بمعلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي.

توافر معلومات أساسية كافية ودقيقة في الوقت المناسب وعن المستفيدين الحقيقيين للترتيبات القانونية

523. بهدف تأسيس الوقف من خلال وزارة العدل، يجب على الواقف المثول أمام وزارة العدل شخصياً برفقة شاهدين يمكنهما تأكيد سلامة عقل الواقف وهويته/هويتها. يجب على الواقف تعبئة الاستمارة وتقديم المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي على النحو التالي:

- معلومات حول أصول الوقف ومستندات تؤكد ملكية الواقف للأصول؛
- أسماء الواقف والوكيل المعين ونسخ من بطاقة هويتهما، وتاريخ ميلادهما وعناوينهما؛
- بطاقة هوية الشاهدين وتوقيعهما؛
- بطاقة هوية المستفيدين في حالات تسمية المستفيدين بدلاً من الاكتفاء بتحديد فئتهم فقط.

524. بناءً على هذه المعلومات، يصاغ إشهاد الوقف ويوقعه أحد قضاة وزارة العدل ويُسجل لدى وزارة العدل. وعند التسجيل، تبقى المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي في قاعدة بيانات وزارة العدل.

525. عندما يقرر الواقف تعيين الأمانة العامة للأوقاف بصفة الوكيل، تكون متطلبات المعلومات متطابقة إلى حد بعيد، لكن الإجراء يختلف من حيث أن الواقف يذهب أولاً إلى الأمانة العامة للأوقاف للتصريح بنيته إنشاء وقف وتعيين الأمانة وكيل له. تعمل الأمانة العامة للأوقاف مع الواقف لإعداد إشهاد الوقف، ثم إرساله إلى وزارة العدل لتوقيعه على يد أحد القضاة وتسجيلها.

526. يقع على عاتق الواقف مسؤولية إبلاغ وزارة العدل والأمانة العامة للأوقاف بخصوص أي تغييرات متعلقة بالوقف (مثل التغييرات الطارئة على الوكيل أو الحساب البنكي)، خلال يومي عمل حول أي تغييرات كبيرة (في حال وفاة الواقف، تجري المحكمة التغييرات وتعين الأمانة العامة للأوقاف وكيلاً للوقف). فضلاً عن ذلك، ترتبط قاعدة البيانات الإلكترونية للأمانة العامة للأوقاف مباشرة بقاعدة بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وبالتالي يمكن للأمانة العامة للأوقاف الوصول إلى أي تحديث على المعلومات المدنية بصورة آنية. تساعد هذه التدابير على احتفاظ وزارة العدل والأمانة العامة للأوقاف بمعلومات أساسية ومعلومات مستفيد حقيقي كافية ودقيقة ومحدثة عند الاقتضاء.

527. تتمتع السلطات المختصة بوصول غير مباشر عند الطلب إلى المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي الموجودة لدى وزارة العدل والأمانة العامة للأوقاف. وتتراوح فترة معالجة الطلبات من هذا النوع يومي عمل. تندر طلبات السلطات المختصة للحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي. لا تتلقى وزارة العدل أكثر من 10 طلبات سنوياً من السلطات المختصة المحلية، ولم تتلقَ على الاطلاق أي طلبات تعاون دولي.

528. فضلاً عن ذلك، يمكن لوزارة العدل والأمانة العامة للأوقاف تقديم معلومات إلى الجهات الملزمة بالإبلاغ والجمهور العام عند الطلب بناء على أحكام قانون حق الاطلاع على المعلومات 2020/12، والذي يمنح أي شخص يمكنه إبراز مصلحة مبررة في الوصول إلى المعلومات المطلوبة. يبت القسم القانوني التابع لوزارة العدل في المصلحة المبررة وتعد هذه الطلبات محدودة.

العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة

529. لا توجد عقوبات متاحة ضد عدم الالتزام بمتطلبات المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي لمعظم الشخصيات الاعتبارية. ويمكن تطبيق العقوبات وفق المادة 15 من القانون 201313/106، بما في ذلك إلغاء الترخيص، ومنع الأشخاص من العمل في أي قطاع، وغرامة لا تزيد عن 500,000 دينار كويتي (1.63 مليون دولار أمريكي) ضد المؤسسات المالية أو المهن والأعمال غير المالية المحددة التي تفشل في الالتزام للمتطلبات، لكن هذه الجهات تمثل فقط جزءاً من الشخصيات الاعتبارية العاملة في الكويت، ولا توجد تدابير عملية لحالات عدم الالتزام الأخرى للشخصيات الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين.

530. عندما تواجه وزارة التجارة والصناعة حالات عدم التزام، تعلّق تراخيص الشخصيات الاعتبارية جراء انتهاك متطلبات المعلومات وفق أحكام قانون الشركات، ولكن هذه التدابير مؤقتة دائماً، وتعاد التراخيص بموجب توفير المعلومات الضرورية. وهذه العقوبات غير رادعة بصورة عامة (راجع الجدول 7.5).

الجدول 7.5. العقوبات التي طبقتها وزارة التجارة والصناعة

العقوبة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تعليق الترخيص بسبب عدم الالتزام بمتطلبات الترخيص/المعلومات	143	663	32	131	1051	564

531. لم تفرض وزارة التجارة والصناعة أي غرامات جراء الفضل في توفير معلومات المستفيد الحقيقي بموجب القرار الوزاري 2023/4. وكما جاء أعلاه، كان الموعد النهائي لتقديم هذه المعلومات بحلول يونيو 2023، وحتى وقت الزيارة الميدانية، أبلغ أقل من 5% من الشخصيات الاعتبارية عن معلومات المستفيد الحقيقي. تنوي وزارة التجارة والصناعة تطبيق المادة 15 من القرار الوزاري 2013/3 لإصدار إنذارات ضد استمرار عدم الالتزام، ثم الغرامات، ولكنها لم تصدر أياً منها حتى الآن.

532. لم تفرض وزارة العدل أي عقوبات على الوقف جراء انتهاك أحكام قانون 1951 بشأن الوقف، ولا تتمتع الأمانة العامة للأوقاف بالسلطة لفرض عقوبات مباشرة.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 5

الترجيح والاستنتاج:

لم تطور الكويت فهماً جيداً لمواطن الضعف الناجمة عن استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص من حيث مواطن الضعف المحلية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونتيجة لذلك، لم تنفذ تدابير قائمة على المخاطر لتناول هذه المخاطر.

الإدارة في الكويت مركزية بامتياز ولديها قنوات مفردة لإدارة علاقات الأفراد/الشركات مع الحكومة، والتي تمثل عناصر جوهرية تتيح توفير معلومات أساسية ومعلومات مستفيد حقيقي عالية الجودة في الوقت المناسب.

لم تؤد هذه الظروف نفسها إلى توفر معلومات موثوقة وعالية الجودة عن المستفيد الحقيقي. وعند وقت التقرير، يوجد نقص في فهم المستفيد الحقيقي بين الجهات الملزمة بالإبلاغ، ولا تمثل المعلومات التي توفرها السلطات حول المستفيد الحقيقي تمثيلاً حقيقياً للمستفيد الحقيقي في عديد الحالات. بدأت الكويت في تطبيق حل جديد في سجل المستفيد الحقيقي، ولكنه يحتوي على أقل من 5% من المعلومات المطلوبة عند وقت الزيارة الميدانية ولا يمكن ضمان توفير هذه المعلومات بعد. من المحتمل أن يثير هذا النقص في المعلومات حفيظة جهات إنفاذ القانون في ملاحقة قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعقدة التي تتضمن شخصيات اعتبارية.

لا توجد عقوبات مفروضة ضد الفشل في توفير المعلومات الأساسية أو معلومات المستفيد الحقيقي. تعمد الكويت إلى تعليق التراخيص التجارية إلى حين توفير المعلومات المطلوبة.

حققت الكويت مستوى "متدنٍ" من الفعالية في النتيجة المباشرة 5.

الفصل الثامن. التعاون الدولي

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

1. لدى الكويت أساس قانوني جزئي للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. ينطبق هذا الأساس القانوني فقط على الدول التي أبرمت معها الكويت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. بالنسبة للدول التي ليس لديها مثل هذه الاتفاقيات، تعتمد الكويت على مبدأ المعاملة بالمثل للتعاون.
2. تستجيب الكويت عموماً لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين بطريقة بناءة وفي الوقت المناسب. كانت التغذية الراجعة من الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي إيجابية بشكل عام في هذا الصدد. ومع ذلك، لا تطلب الكويت حالياً تغذية راجعة حول عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون الدولي الخاصة بها.
3. تفتقر الكويت إلى نظام آلي لإدارة القضايا أو آلية تتبع لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. يجعل هذا من الصعب ضمان توقيت الردود ويعيق المراقبة والمتابعة الفعالة لجهود التعاون. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على القنوات الدبلوماسية للتعاون في غياب الاتفاقيات الرسمية إلى حدوث تأخير.
4. النظام الحالي لوحدة التحريات المالية الكويتية لتقديم الطلبات الدولية والتقديمات معقد وقد يسهم في التأخير. نادراً ما تطلب وحدة التحريات المالية الكويتية معلومات من الوحدات النظيرة، على الرغم من الفائدة المترتبة على ذلك نظراً لملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.
5. لدى معظم السلطات الرقابية في الكويت (بنك الكويت المركزي، هيئة أسواق المال، وحدة تنظيم التأمين) قنوات لتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة. ومع ذلك، لا يتم استخدام هذه القنوات بانتظام. تفتقر وزارة التجارة والصناعة إلى قنوات التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكنها أنشأت مؤخراً قسماً مخصصاً للتعاون الدولي، مما ينبغي أن يساعد في هذا الصدد.
6. لدى الكويت خبرة محدودة في طلب وتبادل المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية مع الشركاء الدوليين. يعيق هذا فعالية التحديد والتحقيق في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنطوي على هذه الكيانات.

الإجراءات الموصى بها

1. ينبغي على الكويت إنشاء إطار قانوني واضح لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين في حالة عدم وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف. ينبغي أن يكون هذا الإطار متوافقاً مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
2. ينبغي على الكويت تنفيذ آلية لضمان المعالجة والاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. ينبغي أن تضع هذه الآلية جداول زمنية واضحة ومقاييس أداء للتعامل مع مثل هذه الطلبات.
3. ينبغي على الكويت إنشاء نظام لطلب التغذية الراجعة من شركائها الدوليين حول فعالية المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المجرمين وغيرها من أشكال التعاون الدولي.
4. ينبغي على الكويت تبسيط عملية طلب المعلومات من النظراء الأجانب لوحدة التحريات المالية الخاصة بها، سواء للتحقيقات المحددة أو للتقديمات التلقائية. يمكن أن يتضمن ذلك تنفيذ إجراءات موحدة، ومنصات تبادل البيانات الإلكترونية، وقنوات اتصال واضحة.
5. ينبغي على الكويت مواصلة بناء قدرة وزارة التجارة والصناعة على تبادل المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية بشكل فعال مع نظرائها الدوليين.

533. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة الثانية. والتوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية تحت هذا الفصل هي: 36-40، وعناصر التوصيات 9 و15 و24 و25 و32.

النتيجة المباشرة 2 – التعاون الدولي

534. يمثل التعاون الدولي جانباً مهماً من نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت نتيجة لموقعها الجغرافي، والتنوع السكاني ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب العابرة للحدود التي تواجهها.

تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين بصورة بناءة وفي الوقت المناسب

535. تمتلك الكويت إطاراً قانونياً جزئي لتقديم وطلب المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. ويمكن للكويت تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين للدول التي لديها معها اتفاقيات ثنائية و/أو متعددة الأطراف أو بناءً على مبدأ المعاملة بالمثل. ومع ذلك، لدى الكويت اتفاقيات ثنائية مع 17 دولة فقط، العديد منها من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لا يبدو أن المساعدة المقدمة على أساس المعاملة بالمثل قد أعاقت بشكل عام قدرة الكويت على تقديم المساعدة.

536. تعمل وزارة العدل كسلطة مركزية مسؤولة عن إدارة طلبات التعاون القضائي الدولي في الكويت. ومع ذلك، فإن النيابة العامة هي السلطة الوحيدة لتلقي ومعالجة وإعداد طلبات المساعدة القانونية والإنابات القضائية وتسليم المجرمين في جميع المسائل الجنائية والشؤون ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك النيابة العامة سلطة تلقي وإرسال طلبات مماثلة للتعاون الدولي. تم تحديد عمليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين وغيرها من أشكال التعاون الدولي في دليل الكويت للتعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية.

537. لا تمتلك الكويت نظاماً آلياً لإدارة القضايا أو نظام تتبع لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. يتم التعامل مع جميع هذه الطلبات مباشرة من قبل فريق مخصص من 18 مدعياً عاماً متخصصاً في إدارة التعاون الدولي التابعة للنيابة العامة، والتي تأسست في عام 2018. في غياب الاتفاقيات الثنائية، يجب تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية من خلال وزارة الخارجية، ثم تحال إلى النيابة العامة للرد عليها. تقول الكويت أنها تتعامل مع جميع الطلبات الدولية كأولوية ولديها موارد متاحة للتعامل معها

على الفور. وبالتالي لا توجد عملية تحديد أولويات محددة قائمة. تشير الردود من بعض الدول النظيرة إلى بعض التأخيرات في أوقات الاستلام والاستجابة للطلبات. من المحتمل أن يكون هذا بسبب الاعتماد على القنوات الدبلوماسية الرسمية لكل من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

المساعدات القانونية المتبادلة

538. خلال فترة التقييم[31]، تلقّت الكويت متوسط 11 طلباً سنوياً وارداً للمساعدة القانونية المتبادلة، بإجمالي 65 طلباً. تم إكمال غالبية هذه الطلبات، دون تسجيل أي حالات رفض. اعتباراً من تاريخ الزيارة الميدانية، لا يزال هناك طلبان قيد التنفيذ (راجع الجدول 8.2). كما هو مفصل في الجدول 8.1، كان غسل الأموال والاحتيال والسرقة هي الأنواع الرئيسية للجرائم التي تم طلب المساعدة بشأنها.

الجدول 8.1. الطلبات الواردة حسب الجريمة 2018-2023

الجرائم	العدد	الجرائم	العدد
غسل الأموال	22	الرشوة	1
الاحتيال	21	الاتجار المخدرات	2
السرقة	12	المعاملات القائمة على المصلحة	1
الاحتيال الإلكتروني	8	اختلاس الأموال العامة	1
الابتزاز	3	إساءة ائتمان الأموال	1
خيانة الأمانة	3	التجسس الاقتصادي	1
الاختلاس	1	تزوير المستندات البنكية	1
تهريب الآثار	1		

ملاحظة: تمثل بعض الطلبات أكثر من جريمة واحدة، مما يفسر تجاوز العدد الإجمالي عدد الطلبات المستلمة (65 طلب).

الجدول 8.2. حالة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المستلمة (2018-2023)

زمن الاستجابة	2018/11/1 – 2018/12/31	2019/1/1 – 2019/12/31	2020/1/1 – 2020/12/31	2021/1/1 – 2021/12/31	2022/1/1 – 2022/12/31	2023/1/1 – 2023/11/22	المجموع
المكتملة	1	11	13	8	21	9	63
بدون استجابة	-	-	-	-	-	-	-
قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	2	2
معلومات إضافية	-	-	-	-	-	-	-
مرفوضة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	1	11	13	8	21	11	65

539. تسعى النيابة العامة للاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة في غضون ثمانية أشهر، وضمن فترة زمنية أسرع تبلغ شهرين للطلبات المرتبطة بحالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكما جاء في الجدول 8.3 أعلاه، اكتمل أكثر من 74% من إجمالي الطلبات أو تم الرد

31 تبدأ فترة التقييم من 1 نوفمبر 2018 إلى 22 نوفمبر 2023.

عليها خلال 90 يوماً من استلامها من النيابة العامة، إلا أن بعض الطلبات (5% تقريباً، 3 طلبات)، تتطلب فترات أطول للمعالجة تتجاوز سنة واحدة. بصورة ملحوظة، لم تسجل الكويت أي حالات رفض لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة حتى تاريخه.

540. بصورة عامة، أدى تأسيس إدارة التعاون الدولي ضمن النيابة العامة عام 2018 إلى تقليل متوسط الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة بصورة إيجابية، من 6.4 أشهر عام 2019 إلى 1.2 شهراً في 2022-2023 (الجدول 8.3).

الجدول 8.3. فترة الاستجابة لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي استلمتها الكويت 2018-2023

زمن الاستجابة	2018/11/1– 2018/12/31	2019/1/1 – 2019/12/31	2020/1/1 – 2020/12/31	2021/1/1 – 2021/12/31	2022/1/1 – 2022/12/31	2023/1/1– 2023/11/22	المجموع
1 إلى 30 يوماً	-	-	2	2	12	5	21
31 إلى 90 يوماً	-	5	7	3	7	4	26
91 إلى 180 يوماً	1	2	1	3	2	-	9
181 إلى 365 يوماً	-	2	2	-	-	-	4
عام إلى عامين	-	2	1	-	-	-	3
أكثر من عامين	-	-	-	-	-	-	-
قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	2	2
المجموع	**1**	**11**	**13**	**8**	**21**	**9**	**65**

541. يمثل الجدول 8.4 تفصيلاً لأنواع المساعدة التي قدمتها الكويت، حيث تتكرر طلبات مستندات المعلومات وإفادات الشهود من النيابة العامة، مع ملاحظة وجود طلبين فقط بخصوص تتبع أو حجز أو تجميد الأموال. بصورة عامة، قدمت النيابة العامة العام 86 حالة مساعدة تقريباً خلال فترة التقييم.

الجدول 8.4. أنواع المساعدة القانونية المتبادلة التي قدمتها الكويت

نوع المساعدة	2018/11/1 – 2018/12/31	2019/1/1 – 2019/12/31	2020/1/1 – 2020/12/31	2021/1/1 – 2021/12/31	2022/1/1 – 2022/12/31	2023/1/1– 2023/11/22	المجموع
طلب معلومات	1	6	7	5	1	6	26
طلب مستندات	1	2	6	1	1	1	12
استجواب المشتبه به	-	-	-	-	-	4	4
إفادة شاهد	-	1	3	-	1	5	10
بدء التحقيق	-	1	1	2	2	-	6
تتبع/حجز/تجميد أموال	-	1	-	-	1	-	2
أخرى	-	7	5	7	1	6	26
المجموع	**2**	**18**	**22**	**15**	**7**	**22**	**86**

ملاحظة: تمثل بعض الطلبات أكثر من مساعدة واحدة، مما يفسر تجاوز العدد الإجمالي عدد الطلبات المستلمة (65 طلب).

تسليم المجرمين

542. يجب تقديم طلبات تسليم المجرمين كتابياً من قبل السلطة الأجنبية المختصة الطالبة وتوجيهها إلى إدارة التعاون الدولي في النيابة العامة عبر القنوات الدبلوماسية. عند الاستلام، تقوم الإدارة بتسجيل الطلب في النظام المخصص وتحيله إلى أحد أعضاء النيابة للمعالجة.

543. تراجع النيابة العامة كل طلب لتسليم المجرمين لضمان الالتزام لجميع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الكويت. عندما يكون الطلب غير مكتمل أو يفتقر إلى المعلومات الضرورية، تقوم النيابة العامة بصياغة خطاب رسمي إلى وزارة الخارجية، مرفقاً بخطاب موجه إلى السلطة المختصة في الدولة الطالبة، تطلب فيه توفير البيانات أو الوثائق الناقصة. تشير السلطات إلى أن هذه العملية تسبب تأخيرات في غياب الاتفاقيات الثنائية والإطار القانوني الكامل.

544. عند التحقق من استيفاء جميع الشروط الشكلية والموضوعية، تقوم النيابة العامة بإبلاغ الإنتربول في وزارة الداخلية عن موقع الشخص الخاضع للتسليم في الكويت، مما يبدأ عملية الاعتقال وأي إجراءات أخرى ضرورية. في غياب أي أسباب ملحة لتأخير التسليم، تصدر النيابة العامة قراراً رسمياً بتسليم الشخص إلى الدولة الطالبة. بعد هذا القرار، تتعاون النيابة العامة مع مكتب الإنتربول في وزارة الداخلية، الذي يتواصل مع الإنتربول في الدولة الطالبة لتسهيل التنفيذ الفعال لعملية التسليم. ثم تقوم وزارة الداخلية بتحديد موقع الفرد واعتقاله واحتجازه حتى يتم تسليمه.

545. خلال فترة التقييم، تلقت الكويت حوالي 17 طلباً وقامت بتسليم ما مجموعه 23 شخصاً إلى 7 دول طالبة. يوضح الجدول 8.5 عدد طلبات تسليم المجرمين الواردة حسب نوع القضية، والتي تشير إلى أن 65٪ من الطلبات كانت متعلقة بجرائم خيانة الأمانة.

الجدول 8.5. طلبات تسليم المجرمين الواردة حسب الجريمة

الجريمة	العدد	الجريمة	العدد
خيانة الأمانة	11	السرقة	2
الاحتيال	3	غسل الأموال	1

ملاحظة: تمثل بعض الطلبات أكثر من جريمة واحدة، مما يفسر تجاوز العدد الإجمالي عدد الطلبات المستلمة (17 طلب).

546. يمثل الجدول أدناه نظرة عامة على طلبات تسليم المجرمين التي استلمتها الكويت وحالتها. في الفترة من 2018 إلى 2023، انتهى 19 طلباً بتسليم ناجح، وطلبان بملاحقة قضائية محلية، وثلاثة طلبات مرفوضة نتيجة لسياسة الكويت في رفض تسليم مواطنيها، ثم إحالة الأشخاص إلى قسم آخر من النيابة العامة للنظر في ملاحقتهم قضائياً جراء الجريمة الأصلية. فضلاً عن ذلك، توجد ثلاث حالات لطلبات تسليم مجرمين مرفوضة جراء التقادم.

الجدول 8.6. طلبات تسليم المجرمين التي استلمتها الكويت 2018-2023

لحالة	2018/11/1 – 201/12/31 8	2019/1/1– 201/12/31 9	2020/1/1 – 202/12/31 0	2021/1/1 – 202/12/31 1	2022/1/1 – 202/12/31 2	2023/1/1 – 202/11/22 3	المجموع
مكتملة	-	3	4	1	1	-	9
ملاحقة قضائية محلية	-	1	-	-	4	1	6
قيد الدراسة	-	-		-	-	1	1
مرفوضة	-	1	2	-	-	-	3
المجموع	-	5	6	1	5	2	19

547. بخصوص الفترة الزمنية للاستجابة لطلبات تسليم المجرمين، 81% من الاستجابة حصلت خلال ثلاثة أشهر، في حين حصلت الاستجابة في 13% منها خلال أقل من 6 أشهر. كما يظهر أدناه، يبلغ الفترة القصوى لتسليم المجرمين عامين، وخلال أيام في 9 حالات.

الجدول 8.7. فترة الاستجابة لطلبات تسليم المجرمين التي استملتها الكويت 2018-2023

زمن الاستجابة	2018/11/1– 2018/12/31	2019/1/1 – 2019/12/31	2020/1/1 – 2020/12/31	2021/1/1 – 2021/12/31	2022/1/1 – 2022/12/31	2023/1/1 – 2023/11/22	المجموع
1 إلى 30 يوماً	-	3	-	1	5	2	11
31 إلى 90 يوماً	-	1	1	-	-	-	2
91 إلى 180 يوماً	-	-	2	-	-	-	2
181 إلى 365 يوماً	-	-	-	-	-	-	
عام إلى عامين	-	-	1	-	-	-	1
أكثر من عامين	-	-	-	-	-	-	-
قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-
المرفوضة	-	1	2	-	-	-	3
المجموع	-	3	6	1	5	1	19

548. على الرغم من أن الكويت تحظر تسليم مواطنيها، إلا أنها تلتزم بمبدأ ازدواجية التجريم لجميع طلبات تسليم المجرمين الأخرى. ويحدد هذا المطلب كخلل فني وفق التوصية 37.6.

المربع 0.1. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة/تسليم المجرمين الواردة

دراسة حالة 1.1.8: طلب مساعدة قانونية متبادلة وارد

تلقت الكويت بتاريخ 27 سبتمبر 2022 طلب مساعدة من دولة (س) بخصوص شخصين مشتبه بهما بجريمة الاحتيال في الدولة (س) والكويت. طلبت السلطات القضائية في الدولة (س) نسخاً من أي أحكام صادرة ضد المدعى عليهما في دولة الكويت. وفق مبدأ المعاملة بالمثل، قدمت النيابة العامة في الكويت على وجه السرعة المستندات المطلوبة بتاريخ 6 أكتوبر 2022.

دراسة حالة 2.1.8: طلب تسليم مجرمين وارد

تلقت الكويت بتاريخ 29 ديسمبر 2020 طلب تسليم مجرمين من سلطات أجنبية بموجب اتفاقية تعاون قضائي وقانوني بين دولة الكويت والدولة (س). تضمن الطلب تسليم شخص مدان بجريمة الاختلاس ومحكوم بالسجن لثلاث سنوات. كان الشخص مكلفاً بتسليم 10,000 دينار كويتي إلى شخص آخر، لكنه اختلس المبلغ عوضاً عن ذلك. وبعد اعتقاله بتاريخ 7 مارس 2021، تم تسليمه إلى السلطات في الدولة (س) بتاريخ 19 مارس 2021.

طلب مساعدة قانونية في الوقت المناسب لملاحقة قضايا مخلية في غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب التي تتضمن عناصر عبر وطنية

549. كما جاء سابقاً، تعد النيابة العامة السلطة المختصة للمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. تتماثل العمليات والأساس القانوني لطلب كلا الشكلين من المساعدة إلى حد كبير مع تلك الخاصة بتقديمها. تتعامل إدارة التعاون الدولي داخل النيابة العامة مع جميع هذه الطلبات. وبالمثل، فإن التحديات التي تواجهها عند تقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، مثل مسألة الأساس القانوني الجزئي والتعقيدات والتأخيرات المرتبطة باستخدام القنوات الدبلوماسية، تشكل أيضاً عقبات عند طلب مثل هذه المساعدة.

550. قبل تقديم طلب رسمي لتسليم المجرمين، يمكن للنيابة العامة استخدام قنوات غير رسمية، مثل الإنتربول أو جهاز الشرطة الخليجية، للتحقق من وجود الشخص المعني داخل الدولة المستهدفة وتحديد أي عقبات قانونية أو متعلقة بالموارد أو غيرها من العقبات المحتملة في

عملية التسليم. ومع ذلك، لا يوجد دليل يشير إلى أنها تفعل ذلك بانتظام. يتم تقديم الطلبات الرسمية من خلال إدارة التعاون الدولي في النيابة العامة. بعد ذلك، يتم إرسال ملف التسليم إلى الدولة المطلوب منها عبر القنوات الدبلوماسية من قبل وزارة الخارجية. في حالة عدم وجود معاهدة ثنائية بين الكويت والدولة المطلوب منها، يحكم مبدأ المعاملة بالمثل هذه العملية.

المساعدة القانونية المتبادلة

551. تتعامل إدارة التعاون الدولي في النيابة العامة مع جميع جوانب المساعدة القانونية المتبادلة، من صياغة وإرسال الطلبات إلى إدارة الردود. يمكن للنيابة العامة بدء طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بمبادرة منها، أو بناءً على طلب من وزارة الداخلية أو المحكمة الجنائية. يجب أن تكون الطلبات مكتوبة ومؤرخة وموقعة ومختومة ومرفقة بجميع الوثائق اللازمة للالتزام للمتطلبات القانونية للدولة المطلوب منها. يضمن بند قياسي سرية الطلب والوثائق والمعلومات المطلوبة. تكون الطلبات الصادرة عموماً ذات جودة جيدة، وتتابع النيابة العامة بنشاط الطلبات المعلقة. ومع ذلك، لا تطلب النيابة العامة تغذية راجعة من النظراء الأجانب بخصوص طلباتها للمساعدة القانونية المتبادلة (الجدول 8.8).

8

الجدول 8.8. الطلبات الصادرة حسب الجريمة

الجريمة	العدد	الجريمة	العدد
غسل الأموال	43	التزوير	4
الاحتيال	28	خيانة الأمانة	2
الاحتيال الإلكتروني	28	الإضرار المتعمد بالأموال العامة	2
اختلاس الأموال العامة	17		

ملاحظة: تمثل بعض الطلبات أكثر من جريمة واحدة، مما يفسر تجاوز العدد الإجمالي عدد الطلبات الصادرة (97 طلب).

552. أرسلت النيابة العامة 97 طلب مساعدة قانونية متبادلة خلال فترة التقييم، لكن نجاح هذه الطلبات كان محدوداً، حيث اكتمل منها 16 طلباً فقط، و8 مكتملة بصورة جزئية، و81 ما تزال معلقة. لم تكن الكويت على دراية بأي أسباب محددة تفسر العدد المنخفض من الطلبات المكتملة. تتضمن معظم الطلبات المرسلة منذ 2019 طلباً لتتبع وتجميد متحصلات جريمة، في حال سمح الإطار القانوني للدولة الطالبة. وفي مايو 2021، استردت النيابة العامة 3,135,394.24 دولار أمريكي من سويسرا عن طريق طلب مساعدة قانونية في قضية تتضمن احتيالاً عقارياً وغسل أموال. فضلاً عن ذلك، في نوفمبر 2022، استردت النيابة العامة 30,088,646.894 دينار كويتي (97,850,240.50 دولار أمريكي تقريباً) من مملكة البحرين في قضية متعلقة باختلاس أموال عامة وغسل أموال.

الجدول 8.9. حالة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المرسلة (2018-2023)

زمن الاستجابة	2018/11/1– 2018/12/31	2019/1/1 – 2019/12/31	2020/1/1 – 2020/12/31	2021/1/1 – 2021/12/31	2022/1/1 – 2022/12/31	2023/1/1 – 2023/11/22	المجموع
المكتملة	-	4	-	3	1	8	16
بدون استجابة	-	-	-	-	-	-	-
قيد الدراسة	-	6	3	26	28	18	81
معلومات إضافية	-	-	-	-	-	-	-
مرفوضة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	**10**	**3**	**29**	**29**	**26**	**97**

تسليم المجرمين

553. خلال فترة التقييم، أرسلت النيابة العامة 64 طلب تسليم مجرمين، لكن نجاح هذه الطلبات كان محدوداً (11%). تحققت 7 طلبات تسليم فقط حتى تاريخه، في حين تم رفض 20 طلباً، وتم اعتبار 17 قضية مناسبة للمقاضاة المحلية، و20 طلباً قيد الدراسة (الجدول 8.9). أرسلت نسبة كبيرة من هذه الطلبات إلى مصر، لكنه وعلى الرغم من وجود اتفاقية ثنائية، تعيق سياسة الدولة المصرية بعدم تسليم مواطنيها الخاضعين لإجراءات قانونية محلية عملية التعاون. فضلاً عن ذلك، تطبق بعض الدول سياسة لرفض تسليم مواطنيها تحت أي ظرف، وفي هذه الحالة، تسعى النيابة العامة إلى الحصول على تأكيد من الدولة الطالبة بخصوص جدوى اتخاذ إجراءات قضائية محلية بدلاً من التسليم. ذكرت النيابة العامة أن يتابع طلبات تسليم المجرمين، ويرسل استفسارات في حال عدم تلقي استجابة خلال شهرين بخصوص الجرائم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالبشر، في حين تبلغ فترة المتابعة للجرائم الأخرى ثلاثة أشهر.

الجدول 8.10. طلبات تسليم المجرمين التي أرسلتها الكويت

الحالة	201/11/1 – 20/12/31 18	2019/1/1 – 20/12/31 19	2020/1/1 – 20/12/31 20	2021/1/1 – 20/12/31 21	2022/1/1 – 20/12/31 22	2023/1/1 – 20/11/22 23	المجموع
مرفوضة	1	15	3	1	-	-	20
مكتملة	1	-	3	-	-	3	7
ملاحقة قضائية محلية	-	9	4	1	3	-	17
قيد الدراسة	1	3	4	8	-	4	20
المجموع	**3**	**27**	**14**	**10**	**3**	**7**	**64**

المربع 0.2. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة/تسليم المجرمين الصادرة

دراسة حالة 8.2.1: طلب مساعدة قانونية متبادلة صادر

في 3 أكتوبر 2022، تلقت النيابة العامة معلومات من وحدة التحريات المالية الكويتية بشأن أموال محتفظ بها في الدولة (س) مرتبطة بأحد المتهمين في قضية جنائية. وبناءً على هذه المعلومات الاستخباراتية، طلبت النيابة العامة من وحدة التحريات المالية تجميد الأموال المحددة في 4 أكتوبر 2022. بالإضافة إلى ذلك، في 20 نوفمبر 2022، قدمت النيابة العامة طلباً رسمياً إلى السلطات القضائية المختصة في الدولة الأجنبية تسعى فيه لاسترداد أصول المتهم.

يستند الأساس القانوني لهذه الطلبات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، ومبدأ المعاملة بالمثل.

في 14 أبريل 2023، أصدرت محكمة متخصصة في الدولة (س) قراراً بتجميد أموال المتهم، والتي بلغ مجموعها 863,522.4 جنيه إسترليني، لفترة أولية مدتها ستة أشهر. تم تمديد هذا التجميد لمدة ستة أشهر إضافية في 19 سبتمبر 2023.

في 2 نوفمبر 2023، عقدت النيابة العامة اجتماعاً مع نظرائها في الدولة (س) لمناقشة طلب استرداد الأصول. لا تزال القضية منظورة في الدولة (س).

دراسة حالة 8.2.2: طلب تسليم مجرمين صادر

في 25 مايو 2021، أصدرت النيابة العامة طلباً لتسليم متهم وفقاً لمعاهدة تسليم المجرمين بين دولة الكويت والدولة (س). تم اعتقال المتهم في 23 نوفمبر 2021، ومثل أمام محكمة الدولة (س) في نفس اليوم. تبع الحبس الاحتياطي الأولي إطلاق سراح مشروط في 27 نوفمبر 2021.

لإثبات ظاهرة الوجاهة بموجب قانون تسليم المجرمين في الدولة (س)، قدمت دولة الكويت العديد من المواد التكميلية. قام خبيران في السجون بزيارة السجون الكويتية في 14 و15 نوفمبر 2023 لتقييم وتقدير الظروف السائدة. تم تقديم تقرير شامل بناءً على زيارتهم إلى المحكمة. أجريت سلسلة من جلسات الاستماع بين يناير وسبتمبر 2023. في 29 سبتمبر 2023، حكم قاضي المقاطعة في محكمة الدولة (س) بأن التسليم سيكون متوافقاً مع حقوق المتهم وفقاً للاتفاقية. لاحقاً، في 7 نوفمبر 2023، أصدر وزير أمن الدولة أمراً بتسليم المتهم.

طلب أشكال أخرى من التعاون الدولي لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

554. تشارك الكويت في عدة أشكال من التعاون الدولي غير الرسمي لتحديد قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلي والجرائم الأصلية المرتبطة التي تنطوي على عناصر عبر وطنية والتحقيق فيها. تستخدم السلطات المختصة آليات تتجاوز المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين لتسهيل التبادل الفوري للمعلومات ذات الصلة مع نظرائها الأجانب. ومع ذلك، يختلف مستوى المشاركة في التعاون غير الرسمي عبر القطاعات المختلفة. في حين أظهرت وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية والجهات الرقابية على المؤسسات المالية مشاركة في تبادل المعلومات إلى حد ما، فإن الإدارة العامة للجمارك ووزارة التجارة والصناعة باعتبارها الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، ليستا نشطتين حالياً في مثل هذه التبادلات مع السلطات الأجنبية ذات الصلة.

وحدة التحريات المالية الكويتية

555. بصفتها عضواً في مجموعة إيغمونت منذ عام 2017، تتبادل وحدة التحريات المالية الكويتية المعلومات والاستخبارات مع الشركاء الدوليين من خلال شبكة إيغمونت الآمنة وقنوات البريد الإلكتروني الآمنة، اعتماداً على عضوية وحدة التحريات المالية المتلقية في إيغمونت

ووجود مذكرات تفاهم ثنائية مع الدول غير الأعضاء في إيغمونت. وقعت وحدة التحريات المالية الكويتية مذكرات تفاهم مع عدد صغير من الدول الأخرى غير الأعضاء في إيغمونت. في حين أن القانون الكويتي لا يتطلب صراحة هذه الاتفاقيات للتعاون الدولي، إلا أن بعض وحدات التحريات المالية الأجنبية تطلبها كشرط مسبق لتبادل المعلومات.

556. شاركت الكويت المعلومات مع نظرائها الدوليين في بعض الحالات، سواء استجابة لطلبات محددة أو من خلال الإفصاحات التلقائية عندما اعتُبرت ذات قيمة محتملة. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن اتساق هذه الممارسة وكيفية استخدام القنوات فعلياً مع ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدد للكويت. يرجع ذلك إلى الحالات غير المتكررة التي تطلب فيها وحدة التحريات المالية الكويتية معلومات من شركائها الدوليين لمواصلة تحقيقاتها.

557. أصدرت وحدة التحريات المالية الكويتية 26 طلباً للمعلومات خلال فترة التقييم. ومن الجدير بالذكر أن الغالبية العظمى من هذه الطلبات ركزت على التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة، مما يدل على التركيز على طلب المعلومات في هذه الأنواع من القضايا. في المقابل، كانت 4 طلبات فقط متعلقة بتمويل الإرهاب. وهذا يثير القلق نظراً لملف مخاطر تمويل الإرهاب في الكويت. خلال فترة الإبلاغ، تلقت وحدة التحريات المالية الكويتية 160 طلباً للمعلومات و115 افصاحاً يتعلق بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة و53 طلباً للمعلومات يتعلق بتمويل الإرهاب. جاءت الطلبات المستلمة من أكثر من 30 دولة حول العالم (الجدول 8.11).

الجدول 8.11: الطلبات والإفصاحات التلقائية المرسلة والمستلمة من وحدة التحريات المالية (2018-2023)

نوع المساعدة	2018/11/1 – 201/12/31 8	2019/1/1 – 201/12/31 9	2020/1/1 – 202/12/31 0	2021/1/1 – 202/12/31 1	2022/1/1 – 202/12/31 2	2023/1/1 – 202/11/22 3	المجموع
الطلبات المرسلة	1	7	12	3	3	-	**26**
الإفصاحات المرسلة	-	4	-	23	-	-	**27**
الطلبات المستلمة	9	34	37	44	27	9	**160**
الإفصاحات المستلمة	6	45	13	17	22	12	**115**

558. تستخدم وحدة التحريات المالية الكويتية عملية منهجية لتحديد الأولويات لكل من تقارير المعاملات المشبوهة وطلبات المعلومات الواردة من الشركاء الأجانب. يمثل وجود طلب دولي مقابل تم استلامه عبر شبكة إيغمونت الآمنة أحد العوامل الرئيسية التي ترفع تلقائياً تقرير المعاملة المشبوهة إلى أولوية عالية. وبالتالي، تضمن وحدة التحريات المالية الكويتية إعطاء الأولوية لطلبات المعلومات الدولية. ومع ذلك، كما هو مشار إليه في الفصل 3 (النظام القانوني والقضايا التشغيلية)، فإن نظام تحديد الأولويات في وحدة التحريات المالية الكويتية يعاني بشكل عام من أوجه قصور كبيرة والتي لها أيضاً تأثير سلبي على التعاون الدولي.

وزارة الداخلية

559. تجري وزارة الداخلية تحقيقات أولية في المسائل الجنائية، والتي يتم إحالتها لاحقاً إلى النيابة العامة لبدء التحقيقات الجنائية الرسمية. خلال الاستفسارات الأولية، تستخدم وزارة الداخلية قنوات متنوعة للتعاون الدولي، بما في ذلك الإنتربول، وجهاز الشرطة الخليجية[32]، وضباط الارتباط، وأجهزة الاستخبارات. تخضع الطلبات المنتشرة عبر الإنتربول وجهاز الشرطة الخليجية لبروتوكولات سرية صارمة. لا يجوز استخدام المعلومات المتبادلة عبر هذه القنوات من قبل أي من الطرفين لأي غرض يتجاوز الهدف التحقيقي الأولي، ما لم يتم الاتفاق على ذلك بين الطرفين.

32 يعمل جهاز الشرطة الخليجية كمركز لإنفاذ القانون للدول الست في مجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة)

560. يتولى المكتب المركزي الوطني للإنتربول في الكويت، الواقع ضمن إدارة الشرطة الجنائية العربية والدولية التابعة لوزارة الداخلية، مسؤولية التحقيقات الدولية وينسق الأنشطة المتعلقة بالهاربين وتسليم المجرمين ومصادرة الأصول خارج الكويت. تساعد هذه الجهات الشرطة في كشف الاتجار بالبضائع غير المشروعة وتلعب دوراً رئيسياً في منع الجريمة المنظمة الدولية. يتحقق المكتب المركزي الوطني من جدوى طلبات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة قبل تقديمها، من خلال الاتصال المباشر أو بشكل عاجل، عبر مركز قيادة الإنتربول. خلال فترة التقييم، قدم المكتب المركزي الوطني 16 طلباً عبر قنوات الإنتربول وجهاز الشرطة الخليجية إلى تسع دول محددة (الجدول 8.12). هدفت جميع الطلبات إلى التماس أو مشاركة المعلومات ذات الصلة بتحقيقات غسل الأموال الجارية، على الرغم من أن التفاصيل الإضافية تظل غير متاحة. ومن الجدير بالذكر أن جميع الطلبات تم تلبيتها من قبل الدول المستلمة، مما يدل على الالتزام لمعايير تبادل المعلومات الخاصة بالإنتربول. ومع ذلك، فإن العدد المحدود من الطلبات يثير أسئلة مهمة بشأن فعالية آليات التعاون الدولي فيما يتعلق بملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت والسياق الأوسع.

561. في انعكاس لحجم الطلبات الصادرة، تلقى المكتب المركزي الوطني 45 طلباً عبر قنوات الإنتربول وجهاز الشرطة الخليجية من 22 دولة محددة خلال فترة التقييم (الجدول 8.12). من بين هذه الطلبات، كانت 40 طلباً متعلقة بتحقيقات غسل الأموال، بينما كانت الاستفسارات الخمسة المتبقية تتعلق بتحقيقات تمويل الإرهاب. أكملت الكويت جميع هذه الطلبات، مما يدل على الالتزام لمعايير تبادل المعلومات الخاصة بالإنتربول.

الجدول 8.12. الطلبات المرسلة والمستلمة من المكتب المركزي الوطني للإنتربول

الطلبات	2018/11/1 – 201/12/31 8	2019/1/1 – 20/12/31 19	2020/1/1 – 20/12/31 20	2021/1/1 – 20/12/31 21	2022/1/1 – 20/12/31 22	2023/1/1 – 20/11/22 23	المجموع
الطلبات المرسلة	-	1	3	4	6	2	16
الطلبات المستلمة	-	4	14	17	9	1	45

الإدارة العامة للجمارك

562. تشكل مخاطر التهريب عبر الحدود تحدياً مهماً للكويت. تتحكم الإدارة العامة للجمارك في تدفق البضائع والنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها وغيرها من العناصر عبر حدود الكويت. لا تحقق الإدارة العامة للجمارك مباشرة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتعتمد على وزارة الداخلية في هذا الشأن. تحتفظ الإدارة العامة للجمارك أيضاً بقاعدة بيانات للإقرارات لأغراض جمركية وتحصيل الرسوم والضرائب على الواردات والصادرات.

563. الإدارة العامة للجمارك عضو في منظمة الجمارك العالمية وشبكة ضباط الاتصال الدولية الإقليمية ويمكنها التعاون من خلال هذه القنوات. ومع ذلك، ليس من الواضح مدى انتظام حدوث ذلك من الناحية العملية. تعمل وحدة التعاون الدولي في الإدارة العامة للجمارك كنقطة اتصال مركزية وطنية لشبكة ضباط الاتصال الدولية الإقليمية في الكويت وتسهل الاتصال مع سلطات الجمارك الأخرى.

564. تتولى الإدارة العامة للجمارك مسؤولية عن إدارة نظام الإقرار النقدي في الكويت وتحدد الأنشطة المشبوهة التي تشير إلى غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية. في مثل هذه الحالات، تحيل الإدارة العامة للجمارك المعلومات مباشرة إلى ضباط وزارة الداخلية المتمركزين في الموانئ. تنظر الإدارة العامة للجمارك إلى جميع تبادلات المعلومات الدولية حول هذه المسائل على أنها مسؤولية وزارة الداخلية، مع تولي النيابة العامة المسؤولية إذا استمرت التحقيقات الجنائية.

565. على الرغم من القنوات والعمليات المعمول بها للتعاون الدولي، لم ترسل الإدارة العامة للجمارك سوى طلب واحد للمعلومات المتعلقة بالجرائم الأصلية لغسل الأموال، وكان هذا الطلب إلى المملكة العربية السعودية في عام 2022 بخصوص مصادرة المخدرات المهربة. يتناقض

هذا النشاط المحدود بشكل صارخ مع ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدد للكويت وموقعها الجغرافي. تلقت الإدارة العامة للجمارك 68 طلباً خلال نفس الفترة. لم يتم تقديم معلومات حول مدى كفاية أو توقيت التعامل مع هذه الطلبات، أو ماهية هذه الطلبات (الجدول 8.13).

الجدول 8.13. الطلبات المرسلة والمستلمة من الإدارة العامة للجمارك

الطلبات	2018/11/1– 2018/12/31	2019/1/1 – 20/12/31 19	2020/1/1 – 20/12/31 20	2021/1/1 – 20/12/31 21	2022/1/1 – 20/12/31 22	2023/1/1 – 20/11/22 23	المجموع
الطلبات المرسلة	0	0	0	0	1	-	**1**
الطلبات المستلمة	2	2	2	18	27	17	**68**

الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة

566. يمكن للسلطات الرقابية في الكويت، بما في ذلك بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين، تبادل المعلومات من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية. على سبيل المثال، يتواصل بنك الكويت المركزي مع الدول الأجنبية قبل الزيارات إلى الفروع الأجنبية ويقدم ملخصاً للنتائج بعد التفتيش. كما يطلب بنك الكويت المركزي المعلومات ويستجيب للطلبات المتعلقة بالترخيص. ومع ذلك، على الرغم من وجود إطار عمل، فإن التعاون ليس شائعاً في الممارسة العملية.

567. يمكن لهيئة أسواق المال الاستفادة من مذكرة التفاهم متعددة الأطراف للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لتسهيل التعاون مع السلطات التنظيمية الأخرى، سواء في إرسال أو استلام طلبات المعلومات حسب الحاجة. ومع ذلك، لا يحدث هذا بانتظام في الممارسة العملية. شاركت هيئة أسواق المال في برامج تدريبية دولية قدمتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وبرنامج الشهادة العالمية لمنظمي أسواق الأوراق المالية في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، في حين أن وحدة تنظيم التأمين، التي انضمت مؤخراً إلى الرابطة الدولية لمشرفي التأمين في مارس 2022، لا تزال في المراحل الأولى من تطوير استراتيجيتها للتعاون الدولي، فإنها تخطط لتعزيز هذا الجانب بمجرد أن تبدأ في ترخيص الشركات والإشراف عليها. في المقابل، لم تنشئ وزارة التجارة والصناعة بعد قنوات رسمية للتعاون الدولي.

المربع 0.3. دراسات حالة للتعاون الدولي للجهات الرقابية

دراسة حالة 8.2.1: طلب مساعدة قانونية متبادلة صادر

في 3 أكتوبر 2022، تلقت النيابة العامة معلومات من وحدة التحريات المالية الكويتية بشأن أموال محتفظ بها في الدولة (س) مرتبطة بأحد المتهمين في قضية جنائية. وبناءً على هذه المعلومات الاستخباراتية، طلبت النيابة العامة من وحدة التحريات المالية تجميد الأموال المحددة في 4 أكتوبر 2022. بالإضافة إلى ذلك، في 20 نوفمبر 2022، قدمت النيابة العامة طلباً رسمياً إلى السلطات القضائية المختصة في الدولة الأجنبية تسعى فيه لاسترداد أصول المتهم.

دراسة حالة 8.3.1: بنك الكويت المركزي

يتعاون بنك الكويت المركزي مع النظراء الدوليين لإجراء عمليات تفتيش ميدانية لفروع البنوك الكويتية العاملة في الخارج. خلال الفترة من 2019 إلى 2023، تم إجراء ما مجموعه أربع زيارات ميدانية من هذا النوع:

- 2022: زيارة خارجية في الدولة (أ)
- 2023: زيارات خارجية في الدول (ب) و(ج) و(د)

علاوة على ذلك، يسهل بنك الكويت المركزي التعاون المتبادل للزيارات الميدانية من قبل النظراء الأجانب لتفتيش فروع بنوكهم داخل الكويت. من 2019 إلى 2023، تم إجراء ما مجموعه زيارتين ميدانيتين:

- 2019: من الدولة (أ)
- 2023: من الدولة (هـ)

دراسة حالة 8.3.2: هيئة أسواق المال

طلبت هيئة أسواق المال معلومات من جهة تنظيمية أجنبية للأوراق المالية في 9 نوفمبر 2021 للتحقيق في نشاط احتيالي محتمل يتضمن مواطناً كويتياً يروج لشراء أسهم في شركة مسجلة في دولة الجهة التنظيمية الأجنبية. قدمت الجهة التنظيمية الأجنبية المعلومات المطلوبة في 1 ديسمبر 2021، مما مكّن هيئة أسواق المال من مواصلة التحقيق في القضية.

دراسة حالة 8.3.3: هيئة تنظيم التأمين

في 28 مارس 2022، شاركت وحدة تنظيم التأمين في تعاون دولي مع الجهة الرقابية الأجنبية بشأن المسائل التنظيمية. قدمت وحدة تنظيم التأمين ثلاثة استفسارات تتعلق بترخيص فروع شركات التأمين الكويتية: (1) مدى إمكانية قبول مثل هذه التراخيص بموجب لوائح الجهات الرقابية الأجنبية؛ (2) تصنيف فروع التأمين الكويتية كشركات "وطنية" بموجب القانون الأجنبي؛ و(3) إذا تم تصنيفها على أنها "وطنية"، أهلية هذه الفروع لإصدار وثائق التأمين المقتصرة على الشركات الوطنية والمشاركة في المناقصات العامة الصادرة عن المؤسسات الحكومية الأجنبية.

استجابت الجهة الرقابية الأجنبية لجميع الاستفسارات في 6 أبريل 2022 عبر البريد الإلكتروني. تضمن التواصل وثائق بصيغة (PDF) موقعة من رئيس وحدة تنظيم التأمين.

التبادل الدولي لمعلومات أساسية وعن المستفيدين الحقيقيين من الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

568. توجد قيود كبيرة على التبادل الدولي للمعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية والأوقاف أو الترتيبات القانونية الأخرى في الكويت. ينتج هذا إلى حد كبير من القيود الشديدة في الكويت فيما يتعلق بجمع معلومات المستفيد الحقيقي على المستوى

المحلي (انظر الفصل 7). خلال فترة التقييم، ذكرت النيابة العامة أنها باشرت طلباً واحداً للحصول على معلومات أساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي بخصوص شخصية اعتبارية، موجهاً إلى الإمارات العربية المتحدة. لم يتم تقديم أي طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالمستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية في أي من الاتجاهين. ومن الجدير بالذكر أنه تم تلقي ثلاثة طلبات واردة فقط للحصول على معلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية طوال فترة التقييم، وردت من ألبانيا وألمانيا وقطر. تم الرد على هذه الطلبات في غضون فترة زمنية تتراوح بين شهر وشهرين.

569. تفتقر الكويت حالياً إلى آليات قوية للتبادل الدولي للمعلومات فيما يتعلق بمعلومات المستفيد الحقيقي. في حين أنشأت وزارة التجارة والصناعة قسماً للتعاون الدولي، إلا أن تأثيره المستقبلي على تبادل معلومات المستفيد الحقيقي يظل غير مؤكد بسبب غياب إطار لتبادل المعلومات ونقص المعلومات في سجل المستفيد الحقيقي. تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات ذات الصلة ولكنها تتطلب طلباً رسمياً لمشاركة المعلومات مع نظرائها.

570. خلال فترة التقييم، لم تطلب وزارة التجارة والصناعة معلومات عن المستفيد الحقيقي من النظراء في الخارج. باشرت وحدة التحريات المالية الكويتية 11 طلباً وتلقت 58 طلباً للحصول على "معلومات تجارية"، ولكن نقص التفاصيل حول الطلبات يمنع التأكيد على ما إذا كانت الشخصيات الاعتبارية أو الأوقاف أو الترتيبات القانونية الأخرى مشمولة.

8

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 2

الترجيح والاستنتاج:

يفتقر الإطار القانوني للكويت بخصوص تقديم وطلب المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين إلى أساس قوي. يتم تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين الواردة والصادرة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، باستخدام القنوات الدبلوماسية، باستثناء الحالات المحدودة التي توجد فيها اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف. يمكن أن يؤدي عدم وجود إطار قانوني كامل إلى تأخيرات ويكون غير متوقع وغير متسق.

يفتقر النظام الحالي في الكويت إلى نظام مركزي لإدارة القضايا أو آلية تتبع لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. يجعل هذا من الصعب ضمان الردود في الوقت المناسب ومراقبة سير هذه الطلبات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على القنوات الدبلوماسية للطلبات غير المشمولة باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف إلى تأخيرات وإعاقة الكفاءة.

يؤدي تعقيد النظام لوحدة التحريات المالية الكويتية المعني بتقديم الطلبات والإفصاحات الدولية في حدوث تأخيرات. علاوة على ذلك، فإن التكرار المحدود لطلب المعلومات من النظراء الدوليين لا يتوافق مع ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.

يعد تبادل الكويت لمعلومات المستفيد الحقيقي مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بالشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية محدوداً للغاية. وبالمثل، فإن عدم وجود إحصاءات شاملة حول هذه الطلبات والردود يحجب مدى وفعالية مثل هذه التبادلات.

حققت الكويت مستوى "**متوسط**" من الفعالية في النتيجة المباشرة 2.

الالتزام الفني

1. يوفّر هذا القسم تحليلاً مفصلاً لمستوى الالتزام بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي حسب ترتيبها الرقمي، ولا يتضمن نصاً وصفياً لوضع الدولة أو مخاطرها، بل يقتصر فقط على تحليل المعايير الفنية لكل توصية. ويجب قراءته بالاقتران مع تقرير التقييم المتبادل.
2. عندما تبقى متطلبات مجموعة العمل المالي والقوانين أو الأنظمة الدولية على حالها، يشير هذا التقرير إلى التحليل الذي أجري كجزء من التقييم المتبادل السابق عام 2011. يمكن الاطلاع على هذا التقرير عبر الرابط[33].

التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر

هذه التوصية جديدة ولم تخضع للتقييم في الجولة الثالثة من التقييم المتبادل.

المعيار 1.1 (متحقق): حددت الكويت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقيمتها من خلال عمليتين للتقييم الوطني للمخاطر (2016 و2023)، نفذتهما اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام منهجية البنك الدولي. يتضمن التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر مجموعة من البيانات الكمية والنوعية بما في ذلك إحصائيات من مجموعة من الجهات والتقارير الأكاديمية وآراء الخبراء ومساهمات من القطاع الخاص. يقيم التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر التهديدات ومواطن الضعف الوطنية والمخاطر القطاعية للقطاعين المالي وغير المالي من حيث متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن المنظمات غير الهادفة للربح (المؤسسات والمنظمات الخيرية).

المعيار 1.2 (متحقق): تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت مسؤولية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة (المادة 24 من القانون 2013/106، والمادتان 19 و20 من اللائحة التنفيذية للقرار 2013/106). تضم اللجنة وحدة التحريات المالية، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة أسواق المال، والنيابة العامة، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والإدارة العامة للجمارك، ووحدة تنظيم التأمين، والهيئة العامة لمكافحة الفساد. تتولى اللجنة ست مهام منها إعداد وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة ومتابعة تنفيذها (المادة 20 (1) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 1.3 (متحقق): يتولى فريق التقييم الوطني للمخاطر ضمن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية المراقبة المستمرة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوراتها (المادة 20 (2) من اللائحة التنفيذية رقم 2013/37 -لائحة قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب). أشارت اللجنة الوطنية إلى أن التقييم الوطني للمخاطر سيخضع للتحديث خلال خمس سنوات من تاريخ اعتماد التقرير الحالي 2020.

المعيار 1.4 (متحقق إلى حد كبير): تلقت السلطات المختصة ضمن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقارير التقييم الوطني للمخاطر المعتمدة، ولا تتوفر هذه التقارير للعموم ولا توجد آلية معتمدة لنشر النتائج. إلا أن نتائج التقرير الثاني للتقييم الوطني للمخاطر قد أُعطيت للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من خلال سلسلة من الاجتماعات.

المعيار 1.5 (متحقق): تطبق الكويت تدابيراً لمنع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتولى اللجنة الوطنية مسؤولية إعداد وتطوير الاستراتيجية وخطة العمل ومتابعة تنفيذهما (المادة 20 (1) من اللائحة التنفيذية

33 www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Mutualevaluations/Mutualevaluationofthestateofkuwait.html

2013/37؛ القانون 2013/106). وتطبق الكويت من خلال هذا الإطار منهجاً قائماً على المخاطر لتخصيص الموارد وتنفيذ التدابير الكفيلة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تخفيفهما.

أعدت الكويت الاستراتيجية الوطنية لثلاث سنوات لأول مرة عام 2016 (2016-2019)، بناءً على التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتبادل السابق الذي تم اعتماده في عام 2011، وليس بناءً على تقييم شامل للمخاطر. أدت الاستراتيجية الأولى إلى نتائج معينة مثل تأسيس وحدة تحريات مالية مستقلة وإدارية وتخصيص موارد أكبر للجهات الرقابية. صدرت استراتيجية وطنية ثانية عام 2022 لتتضمن نتائج أحدث نسخة من التقييم الوطني للمخاطر. تغطي استراتيجية 2022 الفترة 2022-2027 وتتضمن خطة عمل مفصلة ضمن مواعيد محددة لإجراءات بعض السلطات المعينة. تتولى أمانة اللجنة الوطنية مسؤولية التعامل مع السلطات الفردية على أساس متواصل لتتبع سير العمل حول الإجراءات المخصصة لها، والإبلاغ عن سير العمل إلى اللجنة الوطنية من خلال تقريرها الوطني والمشاركة في اجتماعات اللجنة الوطنية.

المعيار1.6 (متحقق إلى حد كبير): لا توجد كازينوهات في الكويت، وكتاب العدل موظفون في القطاع العام، ويمكن إجراء نشاط مقدمي خدمات الشركات والصناديق الإستئمانية عن طريق المحامين فقط. ويخضع المحامون وأصحاب المهن القانونية المستقلين وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة للتغطية في معظم الحالات، ولكن ليست جميع الحالات مشمولة في توصيات مجموعة العمل المالي (راجع التوصية 22). تنطبق معايير مجموعة العمل المالي على جميع الجهات الملزمة بالإبلاغ الأخرى في الكويت.

المعيار1.7 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في الكويت امتلاك عملية لتقييم المخاطر لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنشأ في سياق أنشطتها التجارية بما في ذلك ما يتعلق بـ:

أ. العملاء؛

ب. الدول أو المناطق الجغرافية التي تعمل بها أو مكان نشوء المعاملة أو وجهتها؛

ج. طبيعة المنتجات والخدمات المقدمة؛

د. قنوات تقديم الخدمات والمنتجات (المادة 3 من اللائحة التنفيذية 2013/37). وعند تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها مرتفعة، يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة (المادة 4 من القانون 2013/106). يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على المعرضين سياسياً الأجانب أو المعرضين سياسياً المحليين أو الأشخاص الذين يتولون منصباً بارزاً في منظمة دولية ويعتبرون مرتفعي المخاطر (المادتان 7 و8 من اللائحة التنفيذية 2013/37؛ المادة 4 من القانون 2013/106). يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على جميع المعاملات الكبيرة المعقدة وغير المعتادة، والتي تخلو من أي أغراض أو أهداف قانونية أو اقتصادية واضحة (المادة 5 من القانون 2013/106).

المعيار1.8 (متحقق): تسمح الكويت للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة عند تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها منخفضة. إلا أن تدابير العناية الواجبة المبسطة لا تطبق عند وجود اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 4 من القانون 2013/106).

المعيار1.9 (متحقق إلى حد كبير): يجب على السلطات الرقابية في الكويت (بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة، ووحدة تنظيم التأمين، ونقابة المحامين الكويتيين) التأكد من تطبيق المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لالتزاماتها بموجب التوصية الأولى. إلا أن المحامين وأصحاب المهن القانونية المستقلين القائمين على أنشطة معينة، وبعض أنواع تجار المعادن الثمينة والأحجار

الكريمة لا ينبغي عليهم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع الحالات التي تفرضها معايير مجموعة العمل المالي (المادة 14من القانون 2013/106).

المعيار1.10 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ما يلي:

أ. توثيق تقييم مخاطر الأعمال وأي معلومات خطياً (المادة 3 من اللائحة التنفيذية 2013/37؛ المادة 4 من القانون 2013/106).

ب. امتلاك عمليات لتقييم المخاطر لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ في سياق أعمالها (المادة 3 من اللائحة التنفيذية 2013/37 من القانون 2013/106؛ والمادة 4 من القانون 2013/106).

ج. الحفاظ على تحديث تقييم المخاطر (المادة 4 من اللائحة التنفيذية 2013/37؛ والمادة 4 من القانون 2013/106).

د. ضمان توفير تقييم المخاطر وأي معلومات إضافية لمراجعتها على يد الجهة الرقابية (المادة 4 من اللائحة التنفيذية 2013/37؛ والمادة 4 من القانون 2013/106).

المعيار1.11 (متحقق): يجب أن تمتلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط لإدارة المخاطر المحددة فيما يتعلق بالعملاء والانتشار الجغرافي وطبيعة المنتجات والخدمات وطرق تقديمها. يجب مراجعة هذه الأنظمة واعتمادها بصورة دورية من أحد "مدير أول"/ كبار المديرين وتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة عند تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أنها مرتفعة (المادة 10 (هـ) من القانون 2013/106؛ والمادة 2 من اللائحة التنفيذية 2013/37).

المعيار1.12 (متحقق): تسمح الكويت لمعظم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة عند تحديد المخاطر على أنها منخفضة، ولا يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة عند الاشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. لا يسمح لشركات التمويل والصرافة الخاضعة لتنظيم بنك الكويت المركزي بتطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة (المادة 4 من القانون 2013/106).

الترجيح والاستنتاج

تمتلك الكويت عملية قائمة لتقييم المخاطر التي تواجهها الدولة وتطبق تدابيراً لمنع أو تخيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استراتيجيتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب على الجهات الرقابية مراقبة وتنظيم والإشراف على التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في معظم الحالات، لكن المحامين وأصحاب المهن القانونية المستقلين الذين يقومون بأنشطة معينة أنشطة معنية، وبعض أنواع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ليسوا خاضعين لجميع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق مبادئ مجموعة العمل المالي.

إن درجة الالتزام بالتوصية 1 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني

حصلت الكويت في الجولة الثالثة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية 31 سابقاً، جراء غياب آليات التنسيق لإعداد وتنفيذ سياسات وأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغياب آليات التنسيق المتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 1267 و1373.

المعيار2.1 (متحقق): تم إعداد أول استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت (2016-2019) في عام 2016 نتيجة لتقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لعام 2011. تم وضع خطة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2018 لمعالجة

نتائج التقييم الوطني الأول للمخاطر. تم تحديث الاستراتيجية الوطنية (2022-2027) وخطة العمل الوطنية بما يتماشى مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2020. أدى كلا التقييمين الوطنيين للمخاطر إلى إدخال تحديثات على السياسات والممارسات. تتولى أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية التواصل مع السلطات الفردية بشكل مستمر فيما يتعلق بالتقدم المنجز وفق خطة العمل وتقديم تقرير عن هذا التقدم إلى اللجنة الوطنية من خلال تقريرها السنوي وأثناء مشاركتها في اجتماعات اللجنة الوطنية. تجتمع اللجنة الوطنية مرتين على الأقل سنوياً وتُقدم قراراتها إلى وزير المالية (المادة 22 من اللائحة التنفيذية 2013/37).

المعيار2.2 (متحقق): تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية تنسيق موقف الوزارات والمؤسسات الوطنية الأخرى في مختلف المسائل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 20(6) من اللائحة التنفيذية 2013/37). تدير وحدة التحريات المالية الكويتية اللجنة ويتألف أعضاؤها من جميع السلطات المختصة وممثلين عن جهات إنفاذ القانون. يجري حالياً تطوير سياسة شاملة تحدد مهمة اللجنة الوطنية ورؤيتها وأدوات تنفيذ مهام اللجنة ومجموعات العمل وهي مدرجة كأولوية عالية في خطة عمل التقييم الوطني للمخاطر 2022-2027.

المعيار2.3 (متحقق): لدى الكويت آليات لتنسيق تطوير سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني. يتم التنسيق بين الجهات على المستوى التشغيلي على أساس مخصص، من خلال مذكرات التفاهم أو اتفاقيات مماثلة. يدعم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمين سر دائم ولديها ثلاث مجموعات عمل فنية (مجموعة العمل الفنية، مجموعة عمل التقييم الوطني ومجموعة عمل تقييم المخاطر). يجب أن يكون أعضاء اللجنة الوطنية على مستوى إشرافي ولديهم معرفة جيدة بمهام ومسؤوليات السلطة التي يمثلونها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 4(5) من القرار الوزاري 2015/55).

المعيار2.4 (متحقق): تقع مسؤولية مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل على عاتق اللجنة الخاصة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الكويت. تم إنشاء اللجنة بموجب القرار الوزاري 2014/4 وهي عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم تحديد اللجنة وصياغة أحكامها في القرار الوزاري 2023/141.

المعيار2.5 (متحقق إلى حد كبير): لا يوجد لدى الكويت سلطة لحماية البيانات ولا توجد آلية لضمان التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة (مثل أمن البيانات/التوطين). ومع ذلك، هناك العديد من التعاميم الداخلية المتعلقة تحديداً بالتزامات السرية لموظفي وحدة التحريات المالية.

الترجيح والاستنتاج

لدى الكويت آليات للتنسيق والتعاون الوطني على مستوى إعداد السياسات، بينما على المستوى التشغيلي يتم التنسيق على أساس محدد. ومع ذلك، لا توجد آلية لضمان التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 2 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 3 – جريمة غسل الأموال

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في التوصيتين 1 و2 سابقاً حول نطاق الجرائم الأصلية لغسل الأموال. تتعلق النواقص البارزة بالقيود المفروضة على نطاق الجرائم الأصلية لغسل الأموال، حيث تم تطبيق المسؤولية الجنائية فقط على الشركات وليس على الشخصيات الاعتبارية الأخرى..

المعيار 3.1 (متحقق إلى حد كبير): تتوافق جريمة غسل الأموال في الكويت إلى حد كبير مع اتفاقيتي فيينا وباليرمو، حيث تعدّ الكويت بموجب المادة 2 من القانون 2013/106 أي شخص يعلم أن الأموال متحصلة من جريمة مرتكباً لجريمة غسل أموال ومن قام عمداً بما يلي:

أ. تحويلها أو نقلها أو استبدالها، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجرم الأصلي التي تحصلت منه الأموال، على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

ب. إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج. اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها

ومع ذلك، فإن الجرائم المذكورة تحت المادة 3(1) ج، النقطة الفرعية (2) من اتفاقية فيينا غير مشمولة في القانون الكويتي.

المعيار 3.2 (متحقق إلى حد كبير): تتبع الكويت نهج جميع الجرائم لغسل الأموال. ومع ذلك، لا تُدرج جميع الجرائم الأصلية الـ 21 في القانون الكويتي، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في البضائع المسروقة.

المعيار 3.3 (غير منطبق): تتبع الكويت منهجاً لجميع الجرائم (المادة 1 من القانون 2013/106). يتضمن قانون الجزاء نوعين من الجرائم: الجنح والجنايات. تنطبق جريمة غسل الأموال على كلا النوعين من الجرائم.

المعيار 3.4 (متحقق): تعرّف الكويت متحصلات الجريمة بأنها أي "أموال" مشتقة أو تم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ارتكاب جريمة أصلية، حيث تشير "الأموال" إلى أي نوع من الأصول أو الممتلكات (المادة 1 من القانون 2013/106). بالإضافة إلى ذلك، لا ينص القانون على ضرورة أن تصل الأموال إلى قيمة معينة لتعتبر متحصلات جريمة، وبالتالي فإن جريمة غسل الأموال تمتد إلى أي نوع من الممتلكات بغض النظر عن قيمتها. الأصول الافتراضية مشمولة أيضاً في تعريف الكويت للأموال والتي تتعلق بـ "أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي" (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار 3.5 (متحقق): ليس من اللازم أن يُدان شخص بارتكاب الجريمة الأصلية لإثبات أن الأموال هي متحصلات جريمة (المادة 2 من القانون 2013/106).

المعيار 3.6 (متحقق): تمتد الجرائم الأصلية لغسل الأموال إلى أي فعل يشكل جنحة أو جناية، ارتُكب خارج الكويت، إذا كان الفعل المرتكب يشكل جريمة في كل من الدولة الأجنبية التي ارتُكب فيها والكويت (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار 3.7 (متحقق): تنطبق جريمة غسل الأموال على الأشخاص الذين يرتكبون الجريمة الأصلية حيث يشير القانون بوضوح إلى أن العقوبة على الجريمة الأصلية لا تحول دون معاقبة نفس الشخص بجريمة غسل الأموال (المادة 2 من القانون 2013/106).

المعيار 3.8 (متحقق): من الممكن استنتاج القصد والعلم المطلوبين لإثبات جريمة غسل الأموال من السلوك نفسه ومن الظروف الواقعية الموضوعية. تم إثبات ذلك من خلال السوابق القضائية.

المعيار 3.9 (متحقق): العقوبات الجنائية على غسل الأموال المطبقة على الأشخاص الطبيعيين متناسبة ورادعة. يخضع الأشخاص الطبيعيون المدانون بغسل الأموال للسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة لا تقل عن نصف قيمة الأموال المغسولة ولا تتجاوز كامل قيمتها، إذا كان قد علم بأن تلك الأموال والأدوات متحصلة من الجريمة (المادة 28 من القانون 2013/106). في الحالات ذات العوامل المشددة، مثل ارتكاب الجريمة من خلال جماعة إجرامية منظمة أو منظمة إرهابية، أو ارتكاب الجاني مستغلاً سلطة وظيفته أو نفوذها، أو إذا ارتكبت الجريمة من خلال الأندية وجمعيات النفع العام والمبرات الخيرية، أو إذا عاد الجاني إلى ارتكاب الجريمة، تشدد العقوبات المنصوص عليها إلى السجن لمدة لا تتجاوز 20 عاماً وغرامة تصل إلى ضعف مبلغ الجريمة (المادة 30 من القانون 2013/106). أما العوامل المخففة، مثل تقديم معلومات ذات صلة إلى الشرطة أو النيابة العامة أو المحكمة، يمكن أن توفر إعفاءً من العقوبات المذكورة أعلاه في حالات معينة (المادة 31 من القانون 2013/106). بالنسبة لجميع جرائم الفساد، يسمح القانون أيضاً بإعفاء من العقوبات إذا تعاون الجاني مع السلطات (المادة 44 من القانون 2016/2).

تعدّ عقوبات غسل الأموال أشد من عقوبات الجرائم الأخرى ذات الطبيعة المماثلة مثل الاحتيال (السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة وخمسة وسبعين ديناراً (حوالي 1215 دولاراً أمريكياً) (المادة 235 من قانون العقوبات) والرشوة (السجن لمدة لا تتجاوز عشر سنوات وغرامة تعادل ضعف قيمة ما أُعطي أو وُعد به، على ألا تقل عن خمسين ديناراً (حوالي 162 دولاراً أمريكياً) (المادة 35 من القانون 1970/31).

المعيار 3.10 (متحقق): يمكن أن يخضع الشخص الاعتباري للمسؤولية الجنائية عن جرائم غسل الأموال إذا ارتُكبت الجريمة باسمه أو لصالحه (المادة 2 من القانون 2013/106). هذه المسؤولية لا تخل بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي (المادة 32 من القانون 2013/106). تبلغ الغرامات المفروضة على الأشخاص الاعتباريين المدانين بغسل الأموال ما لا يقل عن 50,000 دينار (حوالي 162,000 دولار أمريكي) ولا يزيد عن مليون دينار (حوالي 3.2 مليون دولار أمريكي)، أو ما يعادل إجمالي قيمة الأموال محل الجريمة، أيهما أعلى. بالإضافة إلى ذلك، قد يُحظر على الشخص الاعتباري الاستمرار في ممارسة أنشطة تجارية معينة بشكل دائم، أو لفترة لا تقل عن خمس سنوات أو يمكن تصفية أعماله أو تعيين حارس قضائي لإدارة أمواله (المادة 32 من القانون 2013/106).

المعيار 3.11 (متحقق): تجرم الكويت الجرائم التابعة لغسل الأموال من خلال أحكام عامة تتعلق بمحاولة ارتكاب الجريمة أو تسهيلها أو المساعدة فيها أو التحريض عليها أو التشجيع عليها أو المساعدة والتحريض، والمشاركة في منظمة لارتكاب الجرائم (المواد 45-49 من قانون الجزاء).

الترجيح والاستنتاج

يشمل الإطار القانوني متطلبات التوصية 3 إلى حد كبير. ولكن لا يتم تجريم غسل الأموال بشكل كامل على أساس اتفاقية فيينا، ولا تغطي الجرائم الأصلية لغسل الأموال جميع الجرائم الخطيرة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 3 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" بمتطلبات التوصية 3 السابقة، حيث لم يسمح الإطار القانوني مصادرة الممتلكات بالقيمة ذاتها. فضلاً عن ذلك، لم يطبق نظام المصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال بطريقة فعالة.

المعيار4.1 (متحقق): يمكن للكويت مصادرة الممتلكات سواء كانت في حيازة المتهمين الجنائيين أو أطراف ثالثة. تعتبر مصادرة الممتلكات إلزامية عند الإدانة بجريمة غسل الأموال/تمويل الإرهاب:

أ. الممتلكات التي يتم غسلها: يتم مصادرة الأموال، بما في ذلك أي نوع من الأصول أو الممتلكات، في حالة جريمة غسل الأموال (المادة 28 من القانون 2013/106). تشمل الأصول الافتراضية في تعريف الكويت للأموال والتي تتعلق بـ "أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي" (المادة 1 من القانون 2013/106).

ب. المتحصلات (بما في ذلك الدخل أو المنافع الأخرى المتأتية من هذه المتحصلات)، أو الوسائط المستخدمة أو التي اتجهت النية إلى استخدامها في غسل الأموال أو الجرائم الأصلية: تمتد المصادرة لتشمل الأموال والأدوات التي تمثل متحصلات الجريمة، أو المستمدة منها أو المتبادلة بها، والدخل والمنافع الأخرى المتحصلة من متحصلات الجريمة والأموال محل الجريمة (المادة 40 من القانون 2013/106). تُعرَّف متحصلات الجريمة بأنها أي أموال تنشأ أو تحصل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من ارتكاب جريمة أصلية، وتشمل ما تدره هذه الأموال من أرباح أو فوائد أو ريع أو أي ناتج آخر، سواء بقيت على حالها أو تحويلها كلياً أو - جزئياً إلى أموال أخرى (المادة 1 من القانون 2013/106). كما تمتد المصادرة لتشمل المتحصلات أو الأدوات المعدة للاستخدام في غسل الأموال أو الجرائم الأصلية (المادة 78 من القانون 1960/16).

ج. الممتلكات التي تمثل متحصلات من تمويل الإرهاب، أو الأعمال الإرهابية أو يتم استخدامها فيها، أو التي اتجهت النية إلى استخدامها أو المخصصة للاستخدام في تمويل هذه الأعمال أو المنظمات الإرهابية: تنطبق المصادرة الإلزامية المبنية على الإدانة أيضاً على تمويل الإرهاب للأموال والأدوات المضبوطة (المادة 29 من القانون 2013/106). كما تمتد المصادرة لتشمل المتحصلات أو الأدوات المعدة للاستخدام في تمويل الإرهاب (المادة 78 من القانون 1960/16).

د. ممتلكات معادلة لها في القيمة: في حال تعذر تحديد مكان الأموال والأدوات، للمحكمة أن تحكم بما يعادل قيمتها (المادة 40 من القانون 2013/106).

المعيار4.2 (متحقق إلى حد كبير):

أ. تحديد الممتلكات الخاضعة للمصادرة وتتبعها وتقديرها: لا يوجد إجراء واضح يمكّن السلطات المختصة من تحديد وتعقب وتقييم الممتلكات الخاضعة للمصادرة. يجوز للنائب العام، أو من يفوضه من المحامين العامين أن يأمر بتجميد أو حجز الأموال أو الأدوات إذا توفرت لديه دلائل كافية بأنها متعلقة بإحدى جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو إحدى الجرائم الأصلية (المادة 22 من القانون 2013/106).

ب. التدابير المؤقتة: يجوز للنائب العام، أو من يفوضه من المحامين العامين أن يأمر بتجميد أو حجز الأموال أو الأدوات إذا توفرت لديه دلائل كافية بأنها متعلقة بإحدى جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو إحدى الجرائم الأصلية (المادة 22 من القانون 2013/106).

ج. منع أو إبطال الإجراءات: للمحاكم الكويتية أن تبطل العقود أو الأعمال إذا كان لدى طرف أو أكثر معرفة أو سبب للاعتقاد بأن الهدف من العقد أو الاتفاق كان منع تدابير المصادرة المستمدة من غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو غيرها من الأدوات أو متحصلات الجريمة (المادة 36 من القانون 2013/106).

د. تدابير التحقيق المناسبة: تنطبق أوجه القصور في التوصيتين 31/30 هنا أيضاً.

المعيار 4.3 (متحقق): يلزم القانون 2013/106 بالمصادرة مع توفير الحماية لحقوق الأطراف الثالثة حسنة النية (المواد 22 و26 و40 و41 من القانون 2013/106). ثمة آلية للاستئناف بحيث يمكن للأطراف المعنية للطعن في أمر المصادرة أمام محكمة مختصة خلال شهر واحد من إصدار الأمر (المادة 22 من القانون 2013/106).

المعيار 4.4 (متحقق إلى حد كبير): تتولى النيابة العامة مسؤولية إدارة وتصريف أي ممتلكات مجمدة أو محجوزة أو مصادرة (المادة 22 من القانون 2013/106). لدى الكويت آلية أساسية لإدارة والتصرف في الممتلكات المحجوزة أو المصادرة عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة. يمكن للنيابة العامة اتخاذ إجراء التصرف إذا كانت الممتلكات المحجوزة تالفة، وفي حال كانت تكاليف صيانتها مرتفعة للغاية أو لا تتناسب مع قيمتها، يمكن بيع الممتلكات وإيداع المبلغ في الخزانة الحكومية (المادة 93 من القانون 1960/17).

الترجيح والاستنتاج

تمتلك الكويت مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك التدابير التشريعية التي تمكّن من مصادرة الممتلكات التي يتم غسلها، ومتحصلات الجريمة والممتلكات ذات القيمة المكافئة. ومع ذلك، لا يوجد إجراء واضح يمكّن السلطات المختصة من تحديد الممتلكات الخاضعة للمصادرة وتتبعها وتقييمها.

إن درجة الالتزام بالتوصية 4 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية الخاصة الثانية السابقة، نظراً لغياب أي أحكام قانونية تجرّم تمويل الإرهاب.

المعيار 5.1 (متحقق): تجرم الكويت تمويل الإرهاب استناداً إلى المادة 2 من اتفاقية تمويل الإرهاب. يُعرَّف "العمل الإرهابي" بأنه كل فعل يشكل جريمة وفقاً لنطاق المعاهدات المدرجة في ملحق اتفاقية تمويل الإرهاب وبالتعريف الوارد فيها أو أي عمل آخر كما هو معرَّف في اتفاقية تمويل الإرهاب (المادة 1 من القانون 2013/106).

يشمل تعريف "الإرهابي" في القانون الكويتي أيضاً الاشتراك في عمل إرهابي، وتنظيم ارتكاب عمل إرهابي أو توجيه أشخاص آخرين لارتكابه، والمساهمة عمداً في ارتكاب عمل إرهابي (المادة 1 من القانون 2013/106). كما يعتبر الشروع في ارتكاب الجريمة من جرائم تمويل الإرهاب في الكويت (المادة 3 من القانون 2013/106).

بالتزامن مع التوقيع والتصديق على اتفاقية تمويل الإرهاب، أصدرت الكويت إعلاناً تفسيرياً ينص على أن "التزام دولة الكويت بالاتفاقية لا يخل بالتزاماتها العربية والإسلامية فيما يتعلق بتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال الوطني المشروع ضد الاحتلال". لم يتم إدراج هذا الإعلان التفسيري في القانون. كما تشير الكويت إلى أن هذا الإعلان التفسيري لم يُستخدم في المحكمة لتبرئة فرد من تهم تمويل الإرهاب. وبالتالي، لا يوجد دليل على أن هذا الإعلان التفسيري يحد عملياً من نطاق تطبيق اتفاقية تمويل الإرهاب في الكويت وبالتالي يحد من تجريم تمويل الإرهاب.

المعيار 5.2 (متحقق): بموجب القانون الكويتي، تمتد جريمة تمويل الإرهاب إلى أي شخص قام أو شرع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبإرادته وبشكل غير مشروع، بتقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها لارتكاب عمل إرهابي، أو مع علمه بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً لهذا العمل أو لصالح منظمة إرهابية أو لصالح شخص إرهابي (المادة 3 من القانون 2013/106).

المعيار 5.2 مكرر (غير متحقق): لا يوجد نص محدد يشمل تمويل سفر الأفراد بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو لتوفير أو تلقي تدريب إرهابي. يجرم القانون بشكل عام المساهمة والمشاركة وتوجيه الآخرين في أعمال الإرهاب وتمويل الإرهاب.

المعيار 5.3 (متحقق): يعرِّف القانون الكويتي "الأموال" الخاضعة لجريمة تمويل الإرهاب بأنها "أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) أياً كانت وسيلة الحصول عليها" (المادة 1 من القانون 2013/106). كما تشمل الأصول الافتراضية في تعريف الكويت للأموال والتي تتعلق بـ "أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي" (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار 5.4 (متحقق): لا تشترط جريمة تمويل الإرهاب في الكويت أن تكون الأموال المستخدمة لتنفيذ أو محاولة تنفيذ عمل إرهابي وأن تكون مرتبطة بعمل إرهابي محدد (المادة 3 من القانون 2013/106).

المعيار 5.5 (متحقق): يمكن استنتاج القصد والعلم من الظروف الواقعية الموضوعية. تم إثبات ذلك من خلال السوابق القضائية.

المعيار 5.6 (متحقق): تطبق عقوبات متناسبة ورادعة على الأشخاص الطبيعيين المدانين بتمويل الإرهاب. يخضع الأشخاص الطبيعيون المدانون بتمويل الإرهاب للسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً وغرامة "لا تقل عن" ولا تتجاوز ضعف قيمة الأموال محل الجريمة (المادة 29 من القانون رقم 2013/106). بموجب القانون الكويتي، لا يجوز أن تقل عقوبة الحبس المؤقت عن ثلث الحد الأقصى المحدد للجريمة (المادة 83 من القانون 1960/16)، وبالتالي فإن الحد الأدنى للسجن للشخص المدان بتمويل الإرهاب هو خمس سنوات. في حالة وجود ظروف مشددة مثل ارتكاب الجريمة من خلال جماعة إجرامية منظمة أو منظمة إرهابية، أو ارتكبها الجاني مستغلاً وظيفته أو نفوذها، أو ارتكاب الجريمة من خلال الأندية وجمعيات النفع العام والمبرات الخيرية، أو إذا عاد الجاني إلى ارتكاب الجريمة، يجوز زيادة هذه العقوبات إلى السجن لمدة تصل إلى 20 عاماً وغرامة تصل إلى ضعف المبلغ حسب الجريمة (المادة 30 من القانون 2013/106). كما يسمح القانون بالإعفاء من العقوبات المذكورة أعلاه إذا تعاون الشخص مع السلطات لمنع ارتكاب جريمة غسل أموال أو تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية، أو قدم المساعدة لتمكين السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، أو الحد من آثار الجريمة وتجريد المنظمة الإرهابية أو الجماعات الإرهابية من أي أموال لا يكون للمتهم حق فيها أو سيطرة عليها (المادة 31 من القانون 2013/106). لا تنطبق العقوبات الأخرى لجريمة الإرهاب أو الانضمام إلى كيان إرهابي وما إلى ذلك حيث إن الكويت لا تدين الإرهاب ولكن الجريمة الأصلية وراء العمل الإرهابي.

المعيار 5.7 (متحقق): تجرم الكويت تمويل الإرهاب لـ "أي شخص" والذي يُعرَّف في القانون بأنه "الشخص الطبيعي والاعتباري" (المادتان 1-2 من القانون 2013/106). يُعتبر الشخص الاعتباري مسؤولاً عن جريمة تمويل الإرهاب، مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي، ويخضع العقوبات المقررة نفسها لجريمة غسل الأموال (المادة 32 من القانون 2013/106). تتمثل العقوبات المتاحة ضد الشخص الاعتباري غرامة لا تقل عن 50,000 دينار (حوالي 162,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على مليون دينار (حوالي 3.2 مليون دولار أمريكي)، أو ما يعادل إجمالي قيمة الأموال محل الجريمة، أيهما أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يجوز معاقبة الشخص الاعتباري أيضاً بمنعه بصفة دائمة أو مؤقتة من القيام بأنشطة تجارية معينة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، أو بتصفية أعماله، أو تعيين حارس قضائي لإدارة الأموال.

المعيار 5.8 (متحقق): يعد من الجرائم محاولة أو المشاركة في أو تنظيم أو توجيه الآخرين، والمساهمة في ارتكاب جريمة تمويل الإرهاب. تعرِّف الكويت "الإرهابي" بأنه أي شخص يرتكب عملاً إرهابياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يشترك في عمل إرهابي، أو ينظم ارتكاب عمل إرهابي أو يوجه أشخاصاً آخرين لارتكابه، أو يساهم عمداً في ارتكاب عمل إرهابي (المادة 1 من القانون 2013/106). يشمل تعريف تمويل الإرهاب جمع أو تقديم الأموال بنية استخدامها لارتكاب عمل إرهابي أو لصالح منظمة إرهابية أو شخص إرهابي حتى لو لم يقع العمل الإرهابي أو لم تستخدم الأموال فعلياً لتنفيذه أو محاولة القيام به أو ترتبط الأموال بعمل إرهابي معين (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار5.9 (متحقق): تعتبر جرائم تمويل الإرهاب جرائم أصلية لغسل الأموال حيث تتبنى الكويت نهجاً شاملاً لجميع الجرائم فيما يتعلق بالجرائم الأساسية لغسل الأموال (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار5.10 (متحقق): تتضمن جريمة تمويل الإرهاب في الكويت بحسب المادة 3 من القانون 2013/106 تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها لارتكاب عمل إرهابي أو لصالح منظمة إرهابية أو شخص إرهابي (المادة 3 من القانون 2013/106). يُعرّف مصطلح "العمل الإرهابي" وينطبق على الأعمال، سواء تم تنفيذها "في دولة الكويت أو في أي مكان آخر" (المادة 1 من القانون 2013/106). وبصورة مماثلة، يُعرّف مصطلحا "المنظمة الإرهابية" و"الإرهابي" ليشملا المجموعات والأشخاص الطبيعيين داخل دولة الكويت وخارجها (المادة 3 من القانون 2013/106). وبالتالي، يتم تجريم تمويل الإرهاب أيضاً إذا كانت المنظمات الإرهابية والأشخاص الإرهابيون موجودين في الخارج أو إذا وقع العمل الممول في الخارج.

الترجيح والاستنتاج

لا تشمل جرائم تمويل الإرهاب تمويل سفر الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير دولة إقامتهم أو جنسيتهم لارتكاب أعمال إرهابية.

إن درجة الالتزام بالتوصية 5 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية الخاصة الثالثة السابقة، وتضمنت أوجه القصور غياب أي قانون أو إجراء عملي لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 1267 و1373، وعدم وجود أي سلطة مسؤولة عن التسمية، وعدم تجريم تمويل الإرهاب وغيرها من أوجه القصور.

المعيار6.1 (متحقق إلى حد كبير): فيما يتعلق بالتسميات وفقاً لقرارات مجلس الأمن 1267 و1989 و2253 و1988:

أ. أنشأت الكويت لجنة مكافحة الإرهاب لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. تم تخويل اللجنة بصلاحية تقديم تسميات محتملة إلى لجان الأمم المتحدة المختصة (المادتان 2 و21 من القرار الوزاري 2023/141).

ب. لدى الكويت آلية لاتخاذ قرارات بشأن التسميات ولكن ليس لديها عملية محلية صريحة لتحديد الأهداف للتسمية.

ج. تطبق الكويت معياراً للإثبات يتمثل في "أدلة معقولة" وهو ما يعادل "أسباب معقولة للاعتقاد". لا يوجد اشتراط لوجود دعوى جنائية (المادة 21 من القرار الوزاري 2023/141).

د. لم تقدم الكويت طلب تسمية إلى لجنة ذات صلة ولكنها مخولة باتباع الإجراءات والنماذج القياسية للإدراج لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (المادة 7(1) من القرار الوزاري 2023/141).

هـ. لم تقدم الكويت طلب تسمية إلى لجنة ذات صلة ولكنها مخولة بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة عن الاسم المقترح، وبيان حالة يحتوي على أكبر قدر ممكن من التفاصيل حول أساس الإدراج ويحدد ما إذا كان يمكن الإفصاح عن وضعها كدولة صاحبة طلب تسمية (المادة 7(1) من القرار الوزاري 2023/141).

المعيار6.2 (متحقق جزئياً):

أ. تتولى لجنة مكافحة الإرهاب مسؤولية اتخاذ القرارات ووضع الإجراءات والتدابير لتجميد وحجز أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات التي تجد اللجنة أنها مرتبطة بجرائم إرهابية وإدراجها في القائمة الوطنية. يمكن للجنة النظر في الطلبات المقدمة من أي من أعضائها المكونين، أو أي هيئة محلية مختصة أو أي هيئة أجنبية مختصة (المادة 7(2)، 17(1) من القرار الوزاري 2023/141).

ب. الآلية التي تستخدمها الكويت لتحديد الأهداف المحتملة للتسمية هي (1) عند وجود طلب من دولة أخرى أو (2) عندما تتلقى اللجنة معلومات من سفارة أجنبية في الكويت. يشمل هذا التوجه جزئياً معايير التسمية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1373 فقط، ولا توجد عملية محلية تجري تقييماً وفقاً لمعايير التسمية في القرار 1373.

ج. لا يوجد شرط يلزم الكويت بإجراء تحديد سريع لما إذا كانت مقتنعة بأن المسمى المقترح يستوفي معايير التسمية المذكورة في قرار مجلس الأمن 1373.

د. تستخدم الكويت نهجاً قائماً على الحد الأدنى لإدراج التسميات في القائمة الوطنية، وهو مصطلح معرَّف. ويهدف الإدراج في القائمة، يجب أن تكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن شخصاً أو مجموعة أو كياناً قد ارتكب أو حاول أو شرع في ارتكاب أو شارك في أو سهل أو مول عملاً إرهابياً (التعريف 5 من القرار الوزاري 2023/141). لا يوجد اشتراط بوجود دعوى جنائية لتلبية هذه الحد الأدنى.

هـ. تتولى لجنة مكافحة الإرهاب مسؤولية اتخاذ القرارات والإجراءات والتدابير اللازمة لتجميد وحجز أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات التي تجد أنها مرتبطة بجرائم إرهابية وإدراجها في القائمة الوطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373 (المادة 7(1) من القرار الوزاري 2023/141). هذا اختصاص واسع جداً وغير محدد ولكنه يفسر على أنه آلية للطلبات الصادرة التي من شأنها أن تسمح للكويت بتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات التعريفية والداعمة حسب الاقتضاء.

المعيار 6.3 (متحقق جزئياً):

أ. تتمتع لجنة مكافحة الإرهاب بالقدرة على طلب أي وثائق أو بيانات من أي سلطة مختصة تراها ضرورية لتنفيذ صلاحياتها (المادة 7(5) من القرار الوزاري 2023/141). لا يمتد هذا ليشمل السلطات المختصة التي تشكل جزءاً من اللجنة.

ب. لا يوجد نص صريح على أن لجنة مكافحة الإرهاب وأعضاءها يمكنهم العمل بطريقة مستقلة عند النظر في تسمية ما. لا يُسمح لأعضاء اللجنة صراحةً بالكشف عن أي معلومات أو بيانات متاحة لهم بحكم عضويتهم في اللجنة ما لم يكن مصرحاً لهم بذلك (المادة 9(1,2) من القرار الوزاري 2023/141).

المعيار 6.4 (غير متحقق): بالنسبة للعقوبات المالية المستهدفة المنفذة كجزء من قرار مجلس الأمن 1267 والقرارات اللاحقة، تم منح لجنة مكافحة الإرهاب السلطة لـ "اتخاذ القرارات والإجراءات والتدابير اللازمة لتجميد وحجز جميع الأموال والأصول وأي تدابير أخرى منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع للأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة في قوائم لجنة عقوبات مجلس الأمن بموجب القرارات 1267 (1999)، و1373 (2001)، و1988 (2011)، و1718 (2006)، و2231 (2015)، و2253 (2015)، والقرارات الأخرى ذات الصلة" (المادة 7(2) من القرار الوزاري 2023/141). إن منح هذه السلطة يشير ضمناً إلى أن الاختيار متروك للجنة عندما يتم تنفيذ تسمية في الكويت.

ترافق هذه السلطة عملية صنع قرار إلزامية للجنة لاتخاذ قرارات لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت. من الناحية العملية، لا تتخذ اللجنة أي قرار من هذا القبيل. تقوم اللجنة فقط بإعادة توجيه رسائل البريد الإلكتروني من لجان الأمم المتحدة إلى الجهات الرقابية على الجهات الملزمة بالإبلاغ. نظراً لعدم اتخاذ أي قرار، وعدم اتباع اللجنة لعملية صنع القرار الإلزامية الخاصة بها، لا يوجد أساس قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1267 والقرارات اللاحقة في الكويت. علاوة على ذلك، لا يوجد شرط زمني لاتخاذ مثل هذه القرارات، مما قد يهدد تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.

لدى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة شرط منفصل لـ "تنفيذ قرار مجلس الأمن 1267 (1999) فوراً ودون تأخير" (المادة 19(1) من القرار الوزاري 2023/141). هذا الالتزام ليس محدداً بما فيه الكفاية حيث أنه لا ينفع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية

المحددة ولا يلزمها بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. يدعو هذا الشرط المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1267، الذي يوفر التزامات للدول فقط، وليس للمؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

بالنسبة للعقوبات المحلية، تستخدم الكويت قائمتها الوطنية، وهي قائمة بالأفراد والكيانات التي توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنها ارتكبت عملاً إرهابياً أو حاولت أو شرعت في ارتكابه أو شاركت فيه أو سهلت أو مولت ارتكابه. وعلى غرار العقوبات الدولية، تتمتع لجنة مكافحة الإرهاب بصلاحية اتخاذ قرارات لإدراج أو إزالة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من القائمة. لا يوفر القرار الوزاري أي دلالة على الإدراج في القائمة الوطنية (أي لا يشير إلى أنه يجب تجميد الأموال والأصول الأخرى عند الإدراج في القائمة الوطنية). شاركت الكويت قراراً واحداً لإزالة اسم من القائمة الوطنية، وهذا القرار يشير فقط إلى أنه ينبغي على السلطات المختصة اتخاذ "التدابير اللازمة" ولا يفصل ماهية هذه التدابير. وفقاً لذلك، يتم إضافة أو إزالة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من القائمة الوطنية دون تأخير ودون إشعار مسبق؛ ومع ذلك، لا يتم تطبيق العقوبات المالية المستهدفة عند الإدراج في القائمة، ولا يتم تطبيقها كجزء من قرار إضافة الشخص الطبيعي أو الاعتباري إلى القائمة. وبالتالي، لا يتم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المحلية دون تأخير حيث لا يوجد أساس قانوني لتنفيذها.

المعيار 6.5 (غير متحقق):

أ. توفر المادة 7 من القرار الوزاري 2023/141 تشريعاً يسمح للجنة مكافحة الإرهاب بإصدار قرارات لتجميد أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة، ولكنه ليس متطلباً للتجميد في حد ذاته. لا توفر القرارات نفسها أساساً قانونياً لمتطلب تجميد أموال أو أصول أخرى للأشخاص والكيانات المدرجة. علاوة على ذلك، من المفترض أن يتم تحديد الأطراف المطلوب منها تنفيذ تدابير التجميد ذات الصلة في قرارات لجنة مكافحة الإرهاب، ولكن ذلك لا يحدث، وبالتالي لا يُلزم جميع الشخصيات الاعتبارية والأشخاص الطبيعيين اتخاذ تدابير للتجميد.

ب. توفر المادة 7(1) من القرار الوزاري 2023/141 تشريعاً يسمح للجنة مكافحة الإرهاب بإصدار قرارات لتجميد أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة، ولكنه ليس متطلباً للتجميد في حد ذاته. يوفر القرار القدرة على تطبيق تدابير التجميد على العائدات الناتجة من أموال أصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة (المادة 9). هذا التشريع الذي يوفر القدرة على اتخاذ قرار وتنفيذ الالتزام بالتجميد لا يمتد إلى الأموال والأصول التي يسيطر عليها الشخص أو الكيان المسمى، أو تلك الأموال أو الأصول الأخرى المملوكة أو الخاضعة لسيطرة مشتركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأشخاص أو كيانات مسماة، أو أموال أو أصول أخرى لأشخاص وكيانات تعمل نيابة عن الأشخاص أو الكيانات المدرجة أو بتوجيه منها.

ج. يُحظر على أي شخص توفير الأموال أو تقديم الخدمات المالية أو الخدمات الأخرى ذات الصلة، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء بصورة كلية أو بالشراكة، إلى أو لصالح شخص أو مجموعة أو كيان مدرج في قوائم مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أو القائمة الوطنية (المادة 14 من القرار الوزاري 2023/141). لا تجعل الكويت القائمة الوطنية علنية وبالتالي فإن هذا الحظر محدود للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المسميين محلياً. لا يشمل هذا الحظر الأشخاص الاعتباريين. بالإضافة إلى ذلك، لا يشمل هذا توفير الموارد الاقتصادية أو الأصول الأخرى، كما أنه لا يشمل التوفير للكيانات المملوكة أو المسيطر عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل الأشخاص أو الكيانات المدرجة؛ والأشخاص والكيانات التي تعمل نيابة عن الأشخاص أو الكيانات المدرجة أو بتوجيه منها، ما لم يكن مرخصاً أو مصرحاً به أو تم الإخطار به وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

د. لدى لجنة مكافحة الإرهاب موقع إلكتروني للتواصل بشأن التسميات مع الجهات الملزمة بالإبلاغ. يجب على الجهات الرقابية في اللجنة إبلاغ الجهات الملزمة الخاضعة لإشرافهم بأي قرارات تصدر عن الجنة، ولكن لا يوجد شرط للقيام بذلك فوراً. بالإضافة إلى ذلك، يجب

عليهم إصدار القرارات اللازمة لتوجيه الجهات للالتزام بالقرارات التي اتخذتها اللجنة (المادة 19(3,5) من القرار الوزاري 2023/141). وقد قاموا بذلك عملياً.

هـ. يجب على الجهات الخاضعة لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إبلاغ الجهة الرقابية عن إجراءات التجميد المتخذة خلال 3 أيام عمل (لا يوجد إلزام للقطاعات الأخرى). يجب على جميع الجهات الرقابية إبلاغ هذه الإجراءات إلى لجنة مكافحة الإرهاب خلال 5 أيام عمل أخرى (المادة 19(4) من القرار الوزاري 2023/141). لا يتناول هذا الالتزام متطلبات الحظر الخاصة بقرارات مجلس الأمن أو الشروع بتنفيذ المعاملات.

و. يُعفى الأفراد من المسؤولية الإدارية عند القيام بحسن نية بتجميد الأموال، أو رفض السماح بالتصرف فيها أو تقديم الخدمات المالية وفقاً لمسؤوليتهم (المادة 15 من القرار الوزاري 2023/141).

المعيار6.6 (متحقق جزئياً):

أ. يمكن لأي شخص أو مجموعة أو كيان مسمى من قبل لجنة عقوبات الأمم المتحدة تقديم تظلم إلى اللجنة مباشرة عبر البريد الإلكتروني (المادة 22 من القرار الوزاري 2023/141). لا يتماشى هذا الأمر مع الإجراءات المعتمدة من لجنة 1989/1267 أو لجنة 1988.

ب. تراجع لجنة مكافحة الإرهاب القائمة الوطنية على أساس سنوي، باستثناء الحالات التي تتطلب مراجعة مخصصة، لتحديد ما إذا كانت لا تزال هناك أسباب معقولة للإبقاء على اسم شخص أو مجموعة أو كيان في القائمة. عندما لا تعود هناك أسباب معقولة للإبقاء عليهم في القائمة، يتم شطبهم من القائمة دون تأخير (المادة 17(2,3) من القرار الوزاري 2023/141).

ج. يمكن للمدرجين تقديم طلب خطي لشطب الاسم من القائمة إلى لجنة مكافحة الإرهاب، والتي لديها ما يصل إلى 30 يوماً لاتخاذ قرار. يجب على اللجنة إبلاغ مقدم الطلب عبر خطاب رسمي صادر عن رئيس اللجنة بالقرار الذي اتخذته بشأن طلب شطب الاسم من القائمة. في الحالات التي يتم فيها رفض الطلب من قبل اللجنة أو لم تصدر اللجنة قراراً صريحاً خلال 30 يوماً بعد استلام طلب شطب الاسم من القائمة، يحق لمقدم الطلب تقديم استئناف أمام المحاكم الكويتية. يجب أن يتم هذا الاستئناف إما خلال 60 يوماً من استلام قرار الرفض أو خلال 60 يوماً من تاريخ انتهاء فترة المراجعة المتاحة للجنة والبالغة 30 يوماً (المادة 18(1-3) من القرار الوزاري 2023/141).

د. يمكن للمدرجين بموجب قرار مجلس الأمن 1988 تقديم طلبات شطب الاسم من القائمة إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة المعنية مباشرة عبر البريد الإلكتروني (المادة 22 من القرار الوزاري 2023/141). هذا الإجراء غير كافٍ ولا يتماشى كذلك مع إجراءات آلية نقطة الاتصال التي أنشأها قرار مجلس الأمن 1730.

هـ. يمكن للمدرجين بموجب قرار مجلس الأمن 1989 تقديم طلبات شطب الاسم من القائمة إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة المعنية مباشرة عبر البريد الإلكتروني (المادة 22 من القرار الوزاري 2023/141). هذا الاجراء غير كافٍ وليس من شأن مكتب أمين المظالم التابع للأمم المتحدة.

و. لا توجد إجراءات واضحة لرفع التجميد عن الأموال المتعلقة بالنتائج الإيجابية الزائفة.

ز. تُبلغ المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشطب الأسماء من قوائم الأمم المتحدة حيث يحتفظ موقع لجنة مكافحة الإرهاب بقائمة محدثة يمكن للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الرجوع إليها. ويتم إبلاغهم بشطب الأسماء من القائمة الوطنية عبر البريد الإلكتروني للجنة من الجهة الرقابية التي يخضعون لها. لا يوجد جدول زمني للجنة لاتخاذ قرار الإزالة من

القائمة الوطنية بخلاف متطلب اللجنة بمراجعة القائمة الوطنية مرة واحدة في السنة لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب كافية للإبقاء على اسم شخص أو مجموعة أو كيان في القائمة الوطنية (المادة 17 (3) من القرار الوزاري 2023/141). بمجرد اتخاذ قرار بشطب اسم شخص طبيعي أو اعتباري من القائمة، يصبح ساري المفعول على الفور ودون إشعار مسبق. لا يوجد توجيه واضح للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بشأن التزاماتها بالاحتفاظ بالأموال والأصول الأخرى الخاضعة لرفع التجميد.

المعيار6.7 (متحقق): يمكن للأشخاص المدرجين في القائمة تقديم طلب خطي إلى لجنة مكافحة الإرهاب للتصرف في جميع الأموال المجمدة أو جزء منها. بمجرد استلام الطلب المكتمل، تتبع اللجنة الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1452 للبت في الطلب (المادة 16(1,2) من القرار الوزاري 2023/141).

الترجيح والاستنتاج

للجنة مكافحة الإرهاب في الكويت السلطة لاتخاذ قرارات لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب في الكويت بموجب عملية مكلفة لاتخاذ القرار. ومع ذلك، لم تتخذ اللجنة مثل هذه القرارات، وبالتالي ليس لدى الكويت أساس قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب. تعدّ آليات التجميد والحظر محدودة بحيث إذا تم تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب على أساس قانوني، فسيكون لها تأثير محدود لأنها لا تنطبق على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وذات نطاق محدود.

إن درجة الالتزام بالتوصية 6 هي "غير ملتزم".

التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح

هذه التوصية جديدة ولم تخضع للتقييم في الجولة الثالثة.

المعيار7.1 (غير متحقق): أنشأت الكويت لجنة مكافحة الإرهاب لاتخاذ قرارات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها. وللجنة السلطة لـ "اتخاذ القرارات والإجراءات والتدابير اللازمة لتجميد وحجز جميع الأموال والأصول وأي تدابير أخرى منصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع للأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة في قوائم لجنة عقوبات مجلس الأمن بموجب القرارات 1267 (1999)، و1373 (2001)، و1988 (2011)، و1718 (2006)، و2231 (2015)، و2253 (2015)، والقرارات الأخرى ذات الصلة" (المادة 7(2) من القرار الوزاري 2023/141). يشير منح هذه السلطة ضمناً إلى أن الاختيار متروك للجنة عندما يتم تنفيذ تسمية في الكويت.

ترافق هذه السلطة عملية تُكلف بها اللجنة لاتخاذ قرارات بخصوص تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة في الكويت. من الناحية العملية، لا تتخذ اللجنة أي قرار من هذا القبيل، بل تكتفي فقط بإعادة توجيه رسائل البريد الإلكتروني من لجان الأمم المتحدة إلى الجهات الرقابية على الجهات الملزمة. نظراً لعدم اتخاذ أي قرار، وعدم اتباع اللجنة لعملية اتخاذ القرار الخاصة بها، لا يوجد أساس قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1718 في الكويت.

المعيار7.2 (متحقق جزئياً):

أ. توفر المادة 7 من القرار الوزاري 2023/141 تشريعاً يسمح للجنة مكافحة الإرهاب بإصدار قرارات لتجميد أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المدرجة، ولكنه ليس متطلباً للتجميد في حد ذاته. لا توفر القرارات نفسها أساساً قانونياً لمتطلب تجميد أموال أو

أصول أخرى للأشخاص والكيانات المدرجة. علاوة على ذلك، من المفترض أن يتم تحديد الأطراف المطلوب منها تنفيذ تدابير التجميد هذه في قرارات اللجنة، ولكن لم يتم ذلك، لذا لا يتطلب من جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين اتخاذ تدابير التجميد.

ب. توفر المادة 7(1) من القرار الوزاري 2023/141 تشريعاً يسمح للجنة مكافحة الإرهاب بإصدار قرارات لتجميد أموال وأصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المعنية، ولكنه ليس متطلباً للتجميد في حد ذاته. يوفر القرار القدرة على تطبيق تدابير التجميد على العائدات الناتجة من أموال أصول الأشخاص والمنظمات والكيانات المعنية (المادة 9). لا يمتد هذا التشريع الذي يوفر القدرة على اتخاذ قرار وتنفيذ الالتزام بالتجميد إلى الأموال والأصول التي يسيطر عليها الشخص أو الكيان المعني، أو تلك الأموال أو الأصول الأخرى المملوكة أو الخاضعة لسيطرة مشتركة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأشخاص أو كيانات معنية، أو أموال أو أصول أخرى لأشخاص وكيانات تعمل نيابة عن الأشخاص أو الكيانات المعنية أو بتوجيه منها.

ج. لا ينطبق الحظر المحدد في المادة 14 من القرار الوزاري 2023/141 على المدرجين بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح حيث أنه ينطبق فقط على "شخص أو مجموعة أو كيان على القائمة الوطنية وعلى قوائم مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن".

د. لدى لجنة مكافحة الإرهاب موقع إلكتروني للتواصل بشأن التسميات مع الجهات الملزمة بالإبلاغ. يجب على الجهات الرقابية في اللجنة إبلاغ الجهات الملزمة الخاضعة لإشرافهم بأي قرارات تصدر عن الجنة، ولكن لا يوجد شرط للقيام بذلك فوراً. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم إصدار القرارات اللازمة لتوجيه الجهات للالتزام بالقرارات التي اتخذتها اللجنة (المادة 19(3,5) من القرار الوزاري 2023/141). وقد تم تقديم هذا الإرشاد عملياً.

هـ. يجب على الجهات الخاضعة لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال إبلاغ الجهة الرقابية عن إجراءات التجميد المتخذة خلال 3 أيام عمل (لا يوجد إلزام للقطاعات الأخرى). يجب على جميع الجهات الرقابية إبلاغ هذه الإجراءات إلى لجنة مكافحة الإرهاب خلال 5 أيام عمل أخرى (المادة 19(4) من القرار الوزاري 2023/141). لا يتناول هذا الالتزام متطلبات الحظر الخاصة بقرارات مجلس الأمن أو الشروع بتنفيذ المعاملات.

و. يُعفى الأفراد من المسؤولية الإدارية عند القيام بحسن نية بتجميد الأموال، أو رفض السماح بالتصرف فيها أو تقديم الخدمات المالية وفقاً لمسؤوليتهم (المادة 15 من القرار الوزاري 2023/141).

المعيار 7.3 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة اعتماد إجراءات للالتزام لأحكام القرار الوزاري بشأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح (المادة 24(1) من القرار الوزاري 2023/141). تتمتع السلطات الرقابية بصلاحية مراقبة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وضمان التزامها لالتزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة (المادة 14 من القانون 2013/106).

لدى السلطات الرقابية القدرة على فرض عقوبات على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من خلال قدرتها على فرض عقوبات على الأشخاص الاعتباريين ومديريهم وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والرقابية لعدم الالتزام للقرار الوزاري 2023/141 (المادة 24(2) من القرار الوزاري 2023/141، المادة 15 من القانون 2013/106):

- فرض غرامة على المؤسسة المالية المخالفة لا تتجاوز 500,000 دينار (1,500,000 يورو) لكل مخالفة.
- حظر الأفراد من العمل في القطاعات ذات الصلة لفترة تحددها السلطة الرقابية.

- تقييد صلاحيات المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية أو الإشرافية والمالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مراقب مؤقت.
- إقالة أو استبدال المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو الرقابية.
- تعليق أو تقييد أو حظر استمرار النشاط أو العمل أو المهنة.
- إلغاء الترخيص.
- سحب الترخيص.

المعيار 7.4 (متحقق جزئياً):

أ. تُخول لجنة مكافحة الإرهاب بفرض تدابير للالتزام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. يمكن للمعنيين تقديم طلبات إزالة الاسم من القائمة إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة المعنية مباشرة عبر البريد الإلكتروني (المادة 22، 23(1) من القرار الوزاري 2023/141). لا يتماشى هذا مع إجراءات آلية النقطة المحورية التي أنشأها قرار مجلس الأمن 1730.

ب. لا توجد إجراءات واضحة لرفع التجميد عن الأموال المتعلقة بالنتائج الإيجابية الزائفة.

ج. يمكن للمدرجين بموجب قرار مجلس الأمن 1718 التوجه مباشرة إلى لجنة العقوبات المعنية بطلب للحصول على إذن للتصرف في كل أو جزء من أموالهم المجمدة. كما يمكنهم التوجه إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، عبر اللجنة، الذي سيتخذ الإجراء المناسب لإرسال هذا الطلب إلى لجنة العقوبات المعنية (المادة 16(2) من القرار الوزاري 2023/141). تغطي هذه الآلية الأموال ولكن ليس الأصول الأخرى.

د. لدى لجنة مكافحة الإرهاب موقع إلكتروني للتواصل بشأن التسميات مع الجهات الملزمة بالإبلاغ. يجب على الجهات الرقابية في اللجنة إبلاغ الجهات الملزمة الخاضعة لإشرافهم بأي قرارات تصدر عن الجنة، ولكن لا يوجد متطلب للقيام بذلك على الفور. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم إصدار القرارات اللازمة لتوجيه الجهات للالتزام بالقرارات التي اتخذتها اللجنة (المادة 19(3,5) من القرار الوزاري 2023/141).

المعيار 7.5 (متحقق جزئياً):

أ. تمتد تدابير التجميد لتشمل المتحصلات التي تنشأ منها هذه الأموال أو يتم جمعها (المادة 7(9) من القرار الوزاري 2023/141). هذا لا يشمل النطاق الكامل للمتطلب ولا يشمل النص على أن الالتزامات أو الاتفاق الذي نشأت منه هذه الأموال الإضافية قد نشأت قبل تاريخ خضوع الأموال للتجميد. لا يوجد سماح واضح بإضافات إلى الحسابات المجمدة وفقاً لقرار مجلس الأمن 1718.

الترجيح والاستنتاج

تم منح لجنة مكافحة الإرهاب في الكويت السلطة لاتخاذ قرارات بخصوص تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل التسلح في الكويت وفق عملية اتخاذ القرار المفوض. إلا أن لجنة مكافحة الإرهاب لم تتخذ قرارات مماثلة، وبالتالي لا تمتلك الكويت أساساً قانونياً لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل التسلح. إن آلية التجميد محدودة ولا ينطبق الحظر على العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة

بتمويل التسلح بحيث في حال تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل التسلح بالاعتماد على أساس قانوني، فعندها يكون لها تأثير محدود.

إن درجة الالتزام بالتوصية 7 هي "غير ملتزم".

التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" لمتطلبات التوصية الخاصة الثامنة السابقة. تتعلق أوجه القصور المتبقية بغياب متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمعيات الخيرية، وغياب متطلب الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات، ونقص التوعية لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح وعدم فعالية وردع نظام العقوبات لعدم الالتزام لمتطلبات التسجيل.

المعيار 8.1 (متحقق جزئياً):

أ. أجرت الكويت تقييماً للمخاطر لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح في البلاد كجزء من تقييمها الوطني للمخاطر الثاني. حددت الكويت الجمعيات المهنية والجمعيات الخيرية والمؤسسات (المعروفة أيضاً باسم "مبرة") كفئة من المنظمات التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح. تعتبر الكويت أن الجمعيات الخيرية والمؤسسات فقط معرضة لخطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب. اعتباراً من عام 2020 (الموعد النهائي للبيانات المستخدمة في تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح)، كان هناك 285 منظمة غير هادفة للربح، منها 147 جمعية مهنية، و51 جمعية خيرية و87 مبرة. اعتباراً من عام 2023، هناك 346 منظمة غير هادفة للربح، منها 178 جمعية مهنية، و78 جمعية خيرية و90 مبرة. وبالتالي، تعتبر الكويت أن هناك 168 منظمة غير هادفة للربح معرضة لخطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب (مجموع الجمعيات الخيرية والمبرات).

ب. لتقييم مستوى مخاطر تمويل الإرهاب التي تتعرض لها الجمعيات الخيرية والمؤسسات، قيمت الكويت تهديدات وثغرات تمويل الإرهاب. وقاست مستوى تهديد تمويل الإرهاب بالتركيز بشكل أساسي على عامل واحد: المخاطر الخارجية المتعلقة بأنشطة المنظمة غير الهادفة للربح. تتعلق تهديدات تمويل الإرهاب فقط بالعوامل الخارجية وبالتالي فهي تنطبق على المنظمات غير الهادفة للربح التي تجري عمليات خارج الكويت فحسب، وهذا لا يتماشى مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب المحلي في الدولة. بالإضافة إلى ذلك، لم تقيم الكويت كيف بإمكان الجهات الإرهابية إساءة استخدام تلك المنظمات.

ج. تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت. حددت الكويت في تقييمها الوطني للمخاطر الثاني التدابير اللازمة لاتخاذ إجراءات لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح بشكل عام وهي في طور تنفيذها. ومع ذلك، لم تقيم الكويت مدى تناسب هذه التدابير، ولا تطبق نهجاً مستهدفاً لفئة من المنظمات غير الهادفة للربح التي قد يساء استخدامها في دعم تمويل الإرهاب.

د. تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بأنشطة إشرافية منتظمة، مثل الإشراف الميداني والمكتبي. ومع ذلك، لا تقوم بإعادة تقييم دورية للمعلومات حول المخاطر والثغرات التي يتعرض لها قطاع المنظمات غير الهادفة للربح لضمان التنفيذ الفعال للتدابير.

المعيار 8.2 (متحقق جزئياً):

أ. لدى الكويت، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، سياسات لتعزيز المساءلة والنزاهة والثقة العامة في إدارة وتسيير المنظمات غير الهادفة للربح. نصت القرارات الوزارية للمؤسسات الخيرية (2015/أ/49) والجمعيات الخيرية (2015/أ/48) على آلية للإشراف على

أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح (القرار الوزاري 46أ/2020)، والتي تتضمن قواعد تشكيل الجمعيات الخيرية، وطريقة عملها، والإشراف عليها والعقوبات المحتملة جراء عدم الالتزام للمتطلبات المنصوص عليها في تلك القرارات.

ب. نفذت الكويت أنشطة تواصل وتقديم ورش عمل ودورات لرفع وتعميق الوعي بين المنظمات غير الهادفة للربح والجهات المانحة حول نقاط الضعف المحتملة للمنظمات غير الهادفة للربح تجاه تمويل الإرهاب.

ج. أنشأت الكويت لجنة للتفتيش والرقابة الدورية على النشاط المالي للجمعيات والمؤسسات الخيرية (القرار الإداري 1471/أ/2020)، وتكون هذه اللجنة ضمن صلاحياتها مسؤولة عن التواصل مع الجمعيات الخيرية وضمان تنفيذها للإجراءات والتعليمات التي تحميها من إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب.

د. يجب على المنظمات غير الهادفة للربح التي تتلقى أموالاً من الخارج (التعميم 2018/4440) والتي ترسل أموالاً إلى الخارج (التعميم 2018/298) القيام بذلك عبر القنوات المالية الخاضعة للتنظيم.

المعيار 8.3 (متحقق جزئياً): تسعى الكويت لإجراء إشراف شامل على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح والذي لا يستند إلى المخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لخطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب. تطبق الكويت تدابير تنظيمية واسعة، موصوفة أدناه، تمتد إلى كامل قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على المنظمات غير الهادفة للربح في الكويت. وذلك من خلال لجان مُنشأة، مثل لجنة الاستعداد والتحضير للتقييم الدوري لدولة الكويت (القرار الإداري 5167/أ/2019) المسؤولة عن اقتراح السياسات والآليات التي تجعل الكويت متوافقة مع التوصية 8 لمجموعة العمل المالي، ولجنة التفتيش والرقابة الدورية على النشاط المالي للجمعيات الخيرية والمؤسسات الخيرية (القرار الإداري 1470/أ/2020)، المسؤولة عن الإشراف على أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح.

يجب تسجيل وترخيص جميع المنظمات غير الهادفة للربح لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والإعلان عنها في الجريدة الرسمية قبل السماح لها بالعمل (المادة 3 من القانون 1962/24). بالإضافة إلى ذلك، هناك متطلبات ترخيص صارمة للمنظمات غير الهادفة للربح المحتملة، وأعباء كبيرة مستمرة على الأنشطة الخيرية العادية بمجرد بدء العمل. فيما يلي أمثلة فقط على بعض هذه المتطلبات:

1. يجب أن يتم تقديم طلب المنظمة غير الهادفة للربح الجديدة من قبل 50 مؤسساً على الأقل للجمعية الخيرية و10 مؤسسين للمبرة. يجب على هؤلاء الأفراد تقديم أسمائهم وجنسياتهم ومهنهم وهوياتهم وشهادات السجل الجنائي وأرقام هواتفهم.
2. يجب أن يكون لدى الجمعية الخيرية المحتملة مبنى مستقل بمساحة 500 متر مربع على الأقل مع مواقف سيارات كافية للجمعية الخيرية. يجب أن يكون لدى المبرات المحتملة مبنى مستقل بمساحة 250 متراً مربعاً على الأقل مع 20 موقفاً للسيارات على الأقل.
3. يجب أن يكون لدى المبرات المحتملة شهادة بنكية تعكس رأس مال أولي قدره 50,000 دينار كويتي (150,000 يورو).
4. يجب تقييم الجمعيات الخيرية لتقديم فائدة جديدة للمجتمع.
5. يُطلب أيضاً من المنظمات غير الهادفة للربح الاحتفاظ بسجلات لتبرعاتها وإيراداتها ونفقاتها، وكذلك سجلات بأسماء الأعضاء واشتراكاتهم المدفوعة.
6. يجب على المنظمات غير الهادفة للربح تقديم بيانات مالية ربع سنوية وتقديم بيانات مالية سنوية مدققة.
7. يجب إجراء سجل جنائي لجميع العمال والموظفين.

8. تشرف وحدة التحريات المالية بصورة مباشرة على المعاملات التي تجريها جميع المنظمات غير الهادفة للربح.
9. لا يمكن للجمعيات الخيرية الإعلان عن الحملات الخيرية دون تعليمات خطية من وزارة الشؤون الاجتماعية.
10. تخضع جميع المنظمات غير الهادفة للربح للإشراف الميداني والمكتبي. ويتسم هذا الإشراف بنطاقه الواسع، حيث شهدت بعض السنوات عمليات تفتيش تتجاوز العدد الإجمالي للجمعيات الخيرية في الكويت مما يدل على أن هناك جمعيات خيرية تلقت أكثر من تفتيش واحد في تلك السنة.

علاوة على ذلك، يتطلب إرسال أو استلام أموال من خارج الكويت حصول الجمعيات الخيرية على موافقة خطية من وزارة الشؤون الاجتماعية. ويجب على الجمعية الخيرية تقديم طلب لتنفيذ التحويلات المالية لصالح أي أطراف خارجية، فضلاً عن الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الشؤون الاجتماعية، مع التحقق مما يلي:

1. وجود عقد بين الجمعية الخيرية الكويتية والطرف الخارجي.
2. وثائق تدعم استخدام المبلغ المراد تحويله (مثل بيان بأسماء الضامنين، بيان بالأسر المحتاجة، إلخ).
3. أن تتعامل الجمعية الخيرية مع أحد الأطراف الخارجية المعتمدة من نظام العمل الإنساني في وزارة الخارجية.
4. تحويل الأموال إلى حساب بنكي محدد، معتمد من وزارة الخارجية.
5. تزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بإشعار التحويل خلال أسبوع واحد من تاريخ تنفيذ التحويل.

المعيار 8.4 (متحقق إلى حد كبير):

أ. تمتلك وزارة الشؤون الاجتماعية صلاحيات مراقبة التسجيل (المادة 3 من القانون 1962/24). وأنشئ داخل وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة لمتابعة النشاط الميداني للعمل الخيري في الكويت (القرار الإداري 1470/أ 2020) وهي مسؤولة عن الإشراف على المنظمات غير الهادفة للربح.

ب. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق عقوبات مالية وإدارية على المنظمات غير الهادفة للربح، اعتماداً على نوع المخالفة التنظيمية المعنية، ويمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة. تشمل العقوبات الإدارية خطابات التحذير أو تعليق الترخيص (لمدة 6 أشهر) لمخالفات جمع التبرعات (المادة 17 من القرار الوزاري 2016/128). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية فرض غرامات لا تتجاوز خمسين ديناراً (حوالي 160 دولاراً أمريكياً)، أو حل المنظمات غير الهادفة للربح في حالة فشلها في الوفاء بالتزاماتها المالية أو إذا خالفت أي حكم آخر بموجب القانون 1962/24 (المواد 27(3)، 27(4) و31). كما يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية تعيين مجلس إدارة مؤقت لتولي مسؤوليات مجلس الإدارة المنتخب بدلاً من حل "المؤسسة أو الجمعية الخيرية إذا كان هذا الإجراء في مصلحة الأعضاء والأهداف الاجتماعية (المادة 27 من القانون 1962/24). في حالات مخالفة جمع التبرعات، تنطبق تدابير مماثلة على المؤسسات والجمعيات الخيرية (القرارات الوزارية 48/أ و49/أ، 2015). ومع ذلك، لا تنطبق هذه التدابير على الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن المنظمات غير الهادفة للربح.

المعيار 8.5 (متحقق إلى حد كبير):

أ. تتعاون وزارة الشؤون الاجتماعية مع وزارة الداخلية فيما يتعلق بترخيص المنظمات غير الهادفة للربح، حيث تحتاج أي منظمة غير هادفة للربح تسعى للتسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى تقديم شهادة عدم ممانعة تخص مؤسسيها من وزارة الداخلية (المادة 8

من القانون 1962/24). وباعتبارها جهة حكومية، يُطلب أيضاً من وزارة الشؤون الاجتماعية التعاون مع وحدة التحريات المالية الكويتية عند الطلب (المادة 18 من القانون 2013/106). أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة لمتابعة النشاط الميداني للعمل الخيري، يتكون أعضاؤها من بنك الكويت المركزي، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الداخلية لتبادل المعلومات حول المنظمات غير الهادفة للربح.

ب. لدى الكويت خبرة وقدرة تحقيقية محددة للتدقيق في وضع المنظمات غير الهادفة للربح المشتبه في استغلالها أو دعمها للنشاط الإرهابي.

ج. تحتفظ وزارة الشؤون الاجتماعية بمعلومات، مثل اسم المنظمة غير الهادفة للربح، وموقعها، وأهدافها، والمعلومات المالية، ورقم الهوية المدنية وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والممثلين القانونيين للمنظمة، عن كل منظمة غير هادفة للربح مسجلة في الكويت (المادة 7 من القانون 1962/24). يجوز للنيابة العامة أن تأمر وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم أي معلومات في حوزتها ولا يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية رفض تقديم هذه المعلومات للنيابة العامة (المواد 140-142 من القانون 1960/17). يتم تنفيذ آلية للتبادل التلقائي للمعلومات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والسلطات المختصة الأخرى، ويمكن لسلطات التحقيق الوصول إلى بعض المعلومات حول إدارة وتسيير منظمات غير هادفة للربح معينة.

د. تشغل وزارة الشؤون الاجتماعية عضوية كاملة في لجنة مكافحة الإرهاب، كما هو منصوص عليه في المادة 2 من القرار الوزاري 2023/141 ويجب عليها تقديم المعلومات التي تطلبها وحدة التحريات المالية الكويتية (المادة 18 من القانون 2013/106) والنيابة العامة (المواد 140-142 من القانون 1960/17). ومع ذلك، ليس لدى الكويت آليات لضمان تبادل المعلومات بين السلطات المختصة حول الأنشطة المشبوهة للإرهاب وتمويل الإرهاب من المنظمات غير الهادفة للربح من أجل اتخاذ إجراءات وقائية أو تحقيقية.

المعيار 8.6 (متحقق جزئياً): لم تحدد الكويت نقاط اتصال وإجراءات للرد على الطلبات الدولية للحصول على معلومات بشأن المنظمات غير الهادفة للربح المشتبه في تمويلها للإرهاب. يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية، تلقائياً أو بناءً على طلب، إتاحة معلوماتها لأي سلطة أجنبية على أساس المعاملة بالمثل أو الاتفاق المتبادل (المادة 19 من القانون 2013/106). بالإضافة إلى ذلك، تتبادل النيابة العامة طلبات التعاون الدولي مع السلطات الأجنبية المختصة (المادة 23 من القانون 2013/106)، ويمكن للكويت من خلال وحدة التحريات المالية الكويتية والنيابة العامة تبادل المعلومات مع السلطات الأجنبية حول المنظمات غير الهادفة للربح المشتبه في تمويلها للإرهاب. أفادت السلطات أن وزارة الشؤون الاجتماعية على اتصال منتظم ومباشر مع وزارة الخارجية فيما يتعلق الأمر بالتواصل حول الالتزام للتعاملات بين المنظمات الخيرية الكويتية والمنظمات غير الهادفة للربح في الخارج.

الترجيح والاستنتاج

لدى الكويت العديد من أوجه القصور الجسيمة فيما يتعلق بتنظيم المنظمات غير الهادفة للربح، أهمها تطبيق نظام إشرافي صارم على جميع المنظمات غير الهادفة للربح ولكنه لا يعتمد على تقييم المخاطر. إن التدابير المطبقة ضد المنظمات غير الهادفة للربح، سواء خلال عملية الترخيص أو إجراء العمليات المنتظمة، صارمة للغاية، لا سيما المنظمات غير الهادفة للربح ذات الصلاحيات الدولية على سبيل المثال لا الحصر. تم تقييم طبيعة التهديدات التي تشكلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للخطر وكذلك كيفية إساءة استخدام الجهات الإرهابية لتلك المنظمات على مستوى أساسي من خلال النظر في العوامل الجغرافية والسكانية. نفذت الكويت بعض الأنشطة التوعوية والبرامج التثقيفية لرفع وتعزيز الوعي بين المنظمات غير الهادفة للربح والجهات المانحة حول نقاط الضعف المحتملة للمنظمات غير الهادفة للربح تجاه تمويل الإرهاب.

إن درجة الالتزام بالتوصية 8 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في التوصية 4 السابقة، حيث إن أحكام السرية في القانون الكويتي تعيق التبادل الدولي الحر والمباشر للمعلومات خارج نطاق الإشراف الموحد.

المعيار 9.1 (متحقق): لا توجد قوانين للسرية المالية تعيق تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.

وصول السلطات المختصة إلى المعلومات

النص العام لحصول الجهات الرقابية على المعلومات منصوص عليه في القانون (المادة 14 (1)-(2) من القانون 2013/106).

يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية، بناءً على أي تقرير أو معلومات تلقتها، أن تطلب من أي جهات ملزمة أي معلومات إضافية تراها ضرورية لأداء مهامها (المادة 18 من القانون 2013/106).

يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تقديم المعلومات والوثائق للسلطات المختصة ذات الصلة عند الطلب. تم تحديد السرية صراحةً على أنها ليست مبرراً لعدم تقديم هذه المعلومات (المادة 16 من القرار الوزاري 2013/37).

يمكن للنيابة العامة أن تطلب من أي شخص تقديم أو إرسال أي أوراق أو آثار أو أي شيء آخر يتعلق بالجريمة التي يحققون فيها بغرض التدقيق. يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الاحتفاظ بالسجلات وضمان توفر هذه السجلات للسلطات المختصة (المادة 11 من القانون 2013/106، المادة 77 من القانون 1960/17).

تبادل المعلومات بين السلطات المختصة

يمكن للجهات الرقابية تبادل المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى وأي سلطة أجنبية معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 14(5) من القانون 2013/106). ولا توجد قوانين سرية للمؤسسات المالية تعيق هذا التبادل.

تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية

لا توجد قوانين سرية تقيد تبادل المعلومات بين المؤسسات المالية، حيث يكون ذلك مطلوباً بموجب التوصيات 13 أو 16 أو 17.

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 9 هي "ملتزم".

التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية 5 السابقة، بسبب وجود أوجه قصور تمثلت في وقت تطبيق العناية الواجبة تجاه العملاء، والتعرف على هوية الشخصيات الاعتبارية والتحقق منها، والتحقق من الأشخاص الطبيعيين الذين يدعون التصرف بالنيابة عن نوع معين من الشخصيات الاعتبارية، والتعرف على هوية المستفيد الحقيقي والتحقق منه وإجراء العناية الواجبة المستمرة على علاقات العمل وغيرها من أوجه القصور.

المعيار 10.1 (متحقق): يُحظر صراحة على المؤسسات المالية فتح حسابات مجهولة الهوية أو بأسماء وهمية أو الاحتفاظ بهذه الحسابات (المادة 5(1) من القانون 2013/106).

المعيار 10.2 (متحقق): تحدد المادة 5(3) من القانون 2013/106 الظروف الخمسة التي يتعين فيها على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وهي:

أ. قبل وخلال فتح حساب أو إقامة علاقة العمل مع العميل (المادة 5(3)(أ) من القانون 2013/106).

ب. قبل إجراء معاملة تزيد على الحد المقرر باللائحة التنفيذية لهذا القانون لصالح عميل ليست له علاقة عمل معها، سواء كانت هذه المعاملة فردية أو في صورة عدم معاملات تبدو متصلة (المادة 5(3)(ب) من القانون 2013/106). تم تحديد هذا الحد بـ 3,000 دينار (حوالي 10,000 دولار أمريكي) بموجب المادة 6 من اللائحة التنفيذية رقم (2013/37) (لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ج. قبل إجراء تحويل إلكتروني محلي أو دولي لصالح العميل (المادة 5(3)(ج) من القانون 2013/106).

د. عند الاشتباه في عمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب (المادة 5(3)(د) من القانون 2013/106).

هـ. عند الاشتباه في صحة أو كفاية البيانات التعريفية للعميل التي سبق الحصول عليها (المادة 5(3) (هـ) من القانون 2013/106).

المعيار 10.3 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية التعرف والتحقق من هوية العميل من خلال مصادر موثوقة ومستقلة (المادة 5(2)(أ) من القانون 2013/106). لا يشمل تعريف العميل في القانون 2013/106 الترتيبات القانونية. لا يمكن إنشاء الصناديق الاستئمانية والترتيبات القانونية المماثلة في الكويت ولا يمكن للصناديق الاستئمانية المنشأة خارج الكويت أن تكون طرفاً في المعاملات المالية داخل الكويت. يمكن إنشاء الأوقاف ولكنها قليلة العدد وعادة ما يتم إنشاؤها لحالات استخدام محدودة. ومع ذلك، يجب على البنوك وشركات الصرافة تحديد هوية العميل والتحقق منها لكل من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية (المادة 5(3)(ب) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023، المادة 5(2)(ب) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023).

المعيار 10.4 (متحقق جزئياً): يجب على البنوك تحديد هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل والتحقق منها (المادة 5(3)(أ)(4)، 6(5) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023)، ولكن ليست ملزمة بالتحقق من أن الشخص الذي يدعي التصرف نيابة عن العميل مفوض بذلك. لدى شركات الصرافة متطلب لتحديد هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل والتحقق منها، وأن الشخص مفوض بذلك (المادة 5(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023). المؤسسات المالية الأخرى ليس لديها مثل هذا المتطلب.

المعيار 10.5 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية تحديد المستفيد الحقيقي والتحقق من هويته؛ ويجب أن يتم التحقق من خلال مصادر موثوقة ومستقلة (المادة 5(2)(أ) من القانون 2013/106). تُنشر قائمة المصادر الموثوقة والمستقلة المسموح بها لكل قطاع من خلال التوجيهات الرقابية والقانونية: تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم (2/BS/IBS/507/2023) المادة 5(3)، تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم (FS/309/2013/2) المادة 3، وتعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم (2/ES/507/2023) المادة 5(2)، والمادتان 10 و12 من القرار 2023/57، والوحدة 16 المادة 3-8 من اللوائح التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقرار الوزاري 409 لسنة 2013 بشأن الضوابط والتعليمات المنظمة لأعمال شركات ومؤسسات الصرافة المادة 4(3). يشمل تعريف العميل في القانون 2013/106 فقط الشخصيات الاعتبارية دون الترتيبات القانونية، وبالتالي لا ينطبق هذا المتطلب على الترتيبات القانونية. تعدل التعاميم المقدمة لبعض الجهات الملزمة هذا التعريف وتشمل الترتيبات القانونية (تعليمات بنك الكويت المركزي رقم (**BS/IBS/507/2023**/2) المادة 6(4)، تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم (**FS/309/2013**/2) المادة السادسة (3)، بورصة بنك

الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم (ES/507/2023/2) المادة 6(3)، القرار 2023/57 المادة 16).، وذلك بما لا يشمل شركات الأوراق المالية أو مؤسسات صرف العملات.

المعيار 10.6 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية فهم الغرض من علاقة العمل وطبيعتها المقصودة والحصول على معلومات بشأنها حسب الاقتضاء. (المادة 5(2)(ب) من القانون 2013/106).

المعيار 10.7 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية إجراء العناية الواجبة المستمرة على علاقات العمل. وهذا يشمل:

أ. المتابعة المستمرة في كل ما يتعلق بعلاقة العمل وفحص أي معاملات تجري لضمان توافقها مع ما يتوافر عن العميل من معلومات وأنشطة تجارية ونمط المخاطر، وعن مصادر أمواله عند اللزوم (المادة 5(2)(ج) من القانون 2013/106).

ب. المراجعة الدورية للتحقق من صلاحية البيانات والمستندات والمعلومات التي تم الحصول عليها وتحديثها (المادة 5(11) من القانون 2013/106)

المعيار 10.8 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة للتعرف على هيكل الملكية والسيطرة للعميل (المادة 5(2)(د) من القانون 2013/106). يشمل تعريف العميل في القانون 2013/106 الأشخاص الاعتباريين دون الترتيبات القانونية. وتعدل التعاميم المقدمة لبعض الجهات الملزمة بالإبلاغ هذا التعريف لتشمل الترتيبات القانونية، بما لا يشمل شركات الأوراق المالية أو مؤسسات صرف العملات. لدى البنوك متطلب لفهم طبيعة عمل العميل، ولا يوجد متطلب لفهم طبيعة عمل العميل، وإنما علاقة العمل فقط للمؤسسات المالية الأخرى.

المعيار 10.9 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية تحديد هوية العملاء من الشخصيات الاعتبارية، ولكن ليس الترتيبات القانونية. أصدرت بعض الجهات الرقابية تعاميماً تطبق هذا المتطلب على الترتيبات القانونية. يجب على المؤسسات المالية التحقق من هويتهم على أساس وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل (المادة 5(أ) من القانون 2013/106)، وتتطلب الكويت جمع المعلومات المطلوبة لجميع المؤسسات المالية، في حين لم يتم تحديد ذلك لمؤسسات صرف العملات.

المعيار 10.10 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية تحديد المستفيدين الحقيقيين للشخصيات الاعتبارية والتحقق من هويتهم على أساس وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل (المادة 5(أ) من القانون 2013/106). يكون المستفيد النهائي للشخصيات الاعتبارية في الكويت أي شخص يمتلك أو لديه سيطرة نهائية على الشخصية الاعتبارية من خلال الأسهم أو الملكية المباشرة أو غير المباشرة بنسبة 25% أو أكثر من رأس مال الشخصية الاعتبارية أو حق التصويت (المادة 5 من القرار الوزاري 2023/2)، ويتم تحديد المعلومات المطلوبة في مختلف التشريعات والتوجهات، وتشمل ما يلي:

البنوك: جميع المتطلبات المنصوص عليها في أ-ج متحققة (المادة 6(4) من تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/507/2023).

شركات التمويل: التعرف على هوية أي شخص طبيعي يمتلك أو يسيطر على أكثر من 50% من الشخصية الاعتبارية والمسؤولون عن إدارتها، دون التحقق من الهوية (المادة 6(أ) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم FS/309/2013/2).

شركات الصرافة: جميع المتطلبات المنصوص عليها في أ-ج متحققة (المادة 6(3) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023).

شركات التأمين: جميع المتطلبات المنصوص عليها في أ-ج متحققة (المادة 16 من القرار رقم 2023/57).

شركات الأوراق المالية: متطلبات أ-ب متحققة، ولكن ج ليست متحققة (المواد 3-6 من الوحدة 16 من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال).

لا يوجد قانون منصوص بخصوص مؤسسات صرف العملات.

المعيار10.11 (متحقق إلى حد كبير): لا تنطبق متطلبات العناية الواجبة، بما في ذلك ما يتعلق بالمستفيد الحقيقي، المنصوص عليها في القانون 2013/106 على الترتيبات القانونية، وقد عدلت التعاميم المرسلة لبعض القطاعات هذا الأمر، ولكن ليس لمؤسسات صرف العملات.

يتم تحديد المتطلبات في مختلف التشريعات والإرشادات، وتشمل ما يلي:

البنوك: يجب على البنوك التحقق من هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل، والوصي، والمستفيد، وأي شخص آخر مكلف بهذه الوظائف أو السيطرة الفعلية (المادة 6(4)، 6(5) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023). بالنسبة للأوقاف، ينطبق هذا على كل مستفيد، والمؤسس والوكيل (المدير).

شركات التمويل: يجب على شركات التمويل تحديد هوية المؤسس والوصي والمستفيد وأي شخص يشغل مناصب مماثلة (المادة 6(4)(ب) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم FS/309/2013/2).

شركات الصرافة: يجب على شركات الصرافة تحديد هوية الوصي والمستفيد ولكن لا يجب عليها تحديد هوية الأفراد ذوي الأدوار الأخرى ذات الصلة (المادة 6(3) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023).

شركات الأوراق المالية: يجب على شركات الأوراق المالية تحديد هوية المؤسس والوصي والمستفيد وأي شخص في مناصب مماثلة (الوحدة 16 المادة 6-33 من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال).

شركات التأمين: يجب على شركات التأمين تحديد هوية المؤسس والوصي والمستفيد وأي أشخاص آخرين مكلفين بأدوار مماثلة (المادة 31(2) من القرار 2021/38).

لا يوجد قانون منصوص بخصوص مؤسسات صرف العملات.

المعيار10.12 (متحقق إلى حد كبير): فيما يتعلق بوثائق التأمين على الحياة وغيرها من وثائق التأمين المرتبطة بالاستثمار، يجب على المؤسسات المالية إجراء العناية الواجبة للعميل والمستفيد والمستفيد الحقيقي فور تحديد هوية المستفيد أو المستفيد الحقيقي كما يلي:

أ. الحصول على اسم المستفيد سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصية اعتبارية أو ترتيباً قانونياً (المادة 20(1) من القرار 2021/38).

ب. الحصول على معلومات كافية عن المستفيد لتمكين الجهات الخاضعة للإشراف من التحقق من هوية المستفيد عند دفع التعويض للمستفيد المحدد في فئة معينة مثل الزوج أو الأطفال عند وقوع الحدث المؤمن عليه أو من خلال وسائل أخرى مثل الوصية (المادة 12(2) من القرار 2023/57).

ج. ليس من الواضح ما إذا كان من المفترض التحقق من هوية المستفيد في وقت الدفع في كلتا الحالتين أعلاه.

المعيار10.13 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية اعتبار المستفيد من وثيقة التأمين كعامل خطر ذي صلة. في حال كان المستفيد من وثيقة التأمين ممثلاً لمخاطر أعلى، يجب على المؤسسة المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة واتخاذ تدابير معقولة لتحديد هوية المستفيد أو المستفيد الحقيقي في وقت الدفع والتحقق منها (المادة 12(3) من القرار 2023/57).

المعيار10.14 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي قبل أو خلال فتح الحساب أو إنشاء علاقة العمل، وقبل تنفيذ معاملة تزيد عن 3,000 دينار كويتي لعميل لم ينشئ علاقة عمل (المادة 5(3) (أ)-(ب) من القانون 2013/106). يمكن لكل

جهة رقابية تحديد الظروف التي يمكن فيها للمؤسسة المالية تأجيل التحقق من هوية العميل أو المستفيد الحقيقي إلى ما بعد إنشاء علاقة العمل (المادة 5(4) من القانون 2013/106). وقد حددوا الظروف التالية:

البنوك: تم استيفاء النقاط أ-ج (المادة 7(1) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023).

شركات التمويل: تم استيفاء النقاط أ-ج (المادة 7(1) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم FS/309/2013/2).

لا يُسمح للمؤسسات المالية الأخرى بتأجيل التحقق من هوية العميل إلى ما بعد إنشاء علاقة العمل في أي حال من الأحوال.

المعيار 10.15 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية اعتماد إجراءات إدارة المخاطر التالية فيما يتعلق بالشروط التي يمكن بموجبها للعميل إنشاء علاقة عمل قبل التحقق:

البنوك: يجب على البنوك تنفيذ مجموعة من الإجراءات بحدها الأدنى، مثل التحقق من هوية العميل خلال 90 يوماً، ومتابعة الحسابات وتحديد عدد المعاملات التي يمكن للعميل تنفيذها، وتحديد نوع المعاملات التي يمكن تنفيذها، وتحديد الحد الأقصى لقيمة المعاملات (المادة 7(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023).

شركات التمويل: يجب على شركات التمويل وضع إجراءات لإدارة المخاطر يجب أن تتضمن مجموعة من التدابير بالحد الأدنى مثل تحديد عدد المعاملات التي يمكن تنفيذها أو نوعها أو قيمها (المادة 7(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم FS/309/2013/2).

المعيار 10.16 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة على الحسابات والعملاء الحاليين بحسب الأهمية والمخاطر، أو كما تحدده السلطات الإشرافية (المادة 5(10) من القانون 2013/106). لا يأخذ هذا المتطلب في الاعتبار ما إذا كانت تدابير العناية الواجبة قد سبق اتخاذها ومتى تم ذلك، وكفاية البيانات التي تم الحصول عليها.

المعيار 10.17 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة عندما تكون مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أعلى (المادة 4(2) من القانون 2013/106).

المعيار 10.18 (متحقق جزئياً): يمكن للمؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة عندما تعتبر مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب منخفضة، شريطة عدم وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 4(2) من القانون 2013/106). لا يوجد حظر عام على العناية الواجبة المبسطة عندما تنطبق سيناريوهات محددة لمخاطر أعلى، باستثناء البنوك عند تنفيذ المعاملات، حيث يرتبط نشاط العميل بعلاقة عمل في دول عالية المخاطر (المادة 11 من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023). لا يتضمن السماح العام بتدابير العناية الواجبة المبسطة للمؤسسات المالية أي أهلية ضرورية مثل إجراء تقييم كافٍ للمخاطر من الدولة أو المؤسسة المالية. تم تفصيل متطلبات العناية الواجبة المبسطة بشكل أكبر فقط للبنوك وشركات الأوراق المالية:

البنوك: يمكن للبنوك تطبيق إجراءات العناية الواجبة المبسطة عند تقييم المخاطر على أنها منخفضة من خلال دراسة تقييم المخاطر، وبشرط الحصول على موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي (المادة 11 من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023).

شركات الأوراق المالية: يمكن لشركات الأوراق المالية تطبيق تدابير مبسطة على أساس المخاطر المنخفضة، ولكن لا يلزم تحديد هذه المخاطر المنخفضة من خلال تحليل كافٍ للمخاطر من الدولة أو شركة الاستثمار. (الوحدة 16 المادة 3-14من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

المعيار 10.19 (متحقق): يجب على المؤسسة المالية، في الحالات التي لا تتمكن فيها من إكمال تدابير العناية الواجبة، ما يلي:

أ. الامتناع عن فتح الحساب أو بدء علاقة العمل أو تنفيذ المعاملة أو إنهاء علاقة العمل (المادة 5(5) من القانون 2013/106).

ب. النظر في تقديم تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة التحريات المالية (المادة 5(5) من القانون 2013/106).

المعيار10.20 (متحقق جزئياً): عندما يكون لدى البنك اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويعتقد أن تنفيذ عملية العناية الواجبة قد ينبه العميل، يُسمح للبنك بعدم متابعة عملية العناية الواجبة شريطة تقديم تقرير معاملة مشبوهة (المادة 8(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023).

لا تملك المؤسسات المالية الأخرى مثل هذه القدرة على وقف عملية العناية الواجبة بالاعتماد على تقديم تقرير معاملة مشبوهة.

الترجيح والاستنتاج

يجب على المؤسسات المالية إجراء تدابير العناية الواجبة في العديد من الحالات، وإنما يترتب على شركات الأوراق المالية ومؤسسات صرف العملات متطلبات أقل فيما يتعلق بتدابير العناية الواجبة مقارنة بمتطلبات مجموعة العمل المالي والتزامات المؤسسات المالية الأخرى. توجد أوجه قصور بالنسبة لجميع المؤسسات المالية، حيث لا تنطوي الترتيبات القانونية ضمن تعريف "العميل" في القانون الكويتي، وبالتالي ليست خاضعة لتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء.

إن درجة الالتزام بالتوصية 10 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 11 – الاحتفاظ السجلات

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في التوصية 10 السابقة، حيث يغيب أي متطلب لشركات الوساطة وشركات التأمين وشركات الصرافة لتقديم المعلومات في الوقت المناسب إلى السلطات المختصة الوطنية ذات الصلاحيات المناسبة.

المعيار11.1 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع سجلات المعاملات المحلية والدولية، لمدة خمس سنوات بعد إتمام المعاملة أو محاولة إجرائها (المادة 11(1)(ب) من القانون 2013/106). تحدد الإرشادات للجهات الملزمة متطلبات مماثلة، باستثناء شركات التأمين التي يجب عليها الاحتفاظ بالسجلات لمدة عشر سنوات (المادة 26(2) من القرار 2023/57).

المعيار11.2 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بنسخ من جميع السجلات التي يتم الحصول عليها من خلال عملية العناية الواجبة، بما في ذلك الوثائق الدالة على هويات العملاء والمستفيدين الحقيقيين، والملفات المحاسبية ومراسلات العمل لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقة العمل أو بعد تاريخ تنفيذ المعاملة (المادة 11(1)(أ) من القانون 2013/106). تحدد الإرشادات للجهات الملزمة متطلبات مماثلة، باستثناء شركات التأمين حيث يجب عليها الاحتفاظ بالسجلات لمدة عشر سنوات (المادة 26(1) من القرار 2023/57). لا توجد متطلبات للاحتفاظ بسجلات حول التحليلات التي أجريت على السجلات التي يتم الحصول عليها.

المعيار11.3 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بسجلات المعاملات التي تكون مفصلة بالقدر الذي يسمح بإعادة تمثيل خطوات كل معاملة على حدة (المادة 11(1)(ب) من القانون 2013/106).

المعيار11.4 (متحقق إلى حد كبير): يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بمعلومات العناية الواجبة تجاه العملاء وسجلات المعاملات وضمان أن تكون السجلات والمعلومات الأساسية متاحة للسلطات المختصة (المادة 11(1) من القانون 2013/106). يجب على المؤسسات المالية التصديق والاحتفاظ بسجل لجميع معاملات العملاء في السجلات الرسمية باتباع نظام محاسبي منتظم. يجب الاحتفاظ بجميع السجلات والوثائق المتعلقة

بالمعاملة وإتاحتها للسلطات الرقابية، كل في نطاق اختصاصه (المادة 13 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). لا يوجد متطلب لإتاحة السجلات بسرعة، ولكن يتم توفير السجلات للسلطات الرقابية في المتوسط خلال يومين.

الترجيح والاستنتاج

يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع سجلات المعاملات ومعلومات العناية الواجبة تجاه العملاء. لا تزال هناك أوجه قصور طفيفة تتعلق بالتوفير السريع للمعلومات للسلطات المختصة والاحتفاظ بسجل للتحليلات التي أجريت على المعلومات التي يتم الحصول عليها.

إن درجة الالتزام بالتوصية 11 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية 6 السابقة، حيث غابت تدابير التعامل مع الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر لمعظم المؤسسات المالية.

المعيار 12.1 (متحقق إلى حد كبير): يُعرَّف المعرض السياسي بأنه أي شخص طبيعي يتولى أو تولى وظيفة عامة بارزة في دولة الكويت أو دولة أجنبية؛ أو منصب إداري رفيع في منظمة دولية، بما في ذلك أفراد عائلته. بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، يجب على المؤسسات المالية:

أ. وضع أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر أجنبياً (المادة 5(7) من القانون 2013/106).

ب. الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إنشاء علاقة عمل مع شخص سياسي ممثل للمخاطر أجنبي أو الاستمرار فيها (المادة 7(1)(أ)(1) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

ج. اتخاذ جميع التدابير المعقولة لتحديد مصدر الثروة والأموال (المادة 7(1)(أ)(2) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). لا يشمل ذلك المستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص سياسيين ممثلي المخاطر.

د. تطبيق الرقابة المستمرة المشددة على علاقة العمل (المادة 7(1)(أ)(3) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 12.2 (متحقق): بالنسبة للمعرضين السياسيين المحليين والشخص الذي يتولى أو تولى وظيفة بارزة في منظمة دولية:

أ. يجب على المؤسسات المالية، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، وضع أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً ممثل للمخاطر محلياً أو شخصاً يتولى منصباً إدارياً رفيعاً في منظمة دولية (المادة 5(7) من القانون 2013/106).

ب. يجب تطبيق التدابير المحددة في المعيار 12.1(ب)-(د) كلما حددت المؤسسة المالية أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مرتفعة فيما يتعلق بشخص سياسي ممثل للمخاطر محلي أو شخص يتولى أو تولى وظيفة بارزة في منظمة دولية (المادة 7(1)(ب) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 12.3 (متحقق): يشمل تعريف المعرض السياسي في القانون 2013/106 أفراد العائلة فقط، وليس الأشخاص المقربين. ومع ذلك، فإن تعريف القانون 2013/106 يمنح لائحته التنفيذية القدرة على توسيع تعريف المعرض السياسي. تشمل اللائحة التنفيذية أفراد العائلة حتى الدرجة الثانية والأشخاص المقربين (المادة 1(4) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار12.4 (متحقق): يجب على شركات التأمين اتخاذ تدابير معقولة لتحديد ما إذا كان المستفيد أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر. إذا كان المستفيد أو المستفيد الحقيقي شخصاً سياسياً ممثلاً للمخاطر، فيجب عليهم إخطار الإدارة العليا قبل ممارسة أي حقوق متعلقة بوثائق التأمين أو دفع تعويض عن وثيقة التأمين المتعلقة بالحماية و/أو الادخار أو وثائق التأمين المرتبطة بالاستثمار؛ وإجراء تفتيش شامل فيما يتعلق بعلاقة العمل؛ والنظر في الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية (المواد 11، 12، 17 من القرار 2023/57).

الترجيح والاستنتاج

يجب على المؤسسات المالية تطبيق التدابير ذات الصلة بما يتجاوز العناية الواجبة بخصوص المعرضين سياسياً الأجانب والمحليين، وكذلك أفراد عائلاتهم والأشخاص المقربين منهم. هناك وجه قصور طفيف يتعلق بتحديد مصدر الأموال والثروة للمستفيدين الحقيقيين الذين يتم تحديدهم كأشخاص سياسيين ممثلي المخاطر الأجانب.

إن درجة الالتزام بالتوصية 12 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية

حصلت الكويت تقرير التقييم المتبادل السابق على تصنيف "ملتزم جزئياً" بمتطلبات التوصية 7 السابقة، بسبب عدم وجود متطلبات للبنوك وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية لجمع المعلومات حول المؤسسة المرسلة، وغياب أي متطلب بتوثيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل مؤسسة.

المعيار13.1 (متحقق): قبل الدخول في علاقات المراسلة المصرفية عبر الحدود والعلاقات الأخرى المشابهة، يجب على المؤسسة المالية إلى جانب تنفيذ تدابير العناية الواجبة العادية، تنفيذ ما يلي:

أ. جمع معلومات كافية عن أي مؤسسة مراسلة للتوصل إلى فهم كامل لطبيعة عمل تلك المؤسسة والقيام من خلال بالتعرف المعلومات المتاحة علنا على سمعتها ومستوى الرقابة التي تخضع لها، بما في ذلك ما إذا كانت قد خضعت لتحقيق بشأن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو لإجراء رقابي (المادة 9 (1) (أ-ج) من القرار رقم 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

ب. تقييم الضوابط التي تستخدمها المؤسسة المراسلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 9 (1) (د) من القرار رقم 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

ج. الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إقامة علاقة مراسلة جديدة (المادة 9 (1) (هـ) من القرار رقم 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

د. فهم مسؤوليات كل مؤسسة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل واضح (المادة 9 (1) (و) من القرار رقم 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار13.2 (متحقق): فيما يخص حسابات الدفع المراسلة، يجب أن تتوصل البنوك، باعتبارها المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على الاحتفاظ بحسابات الدفع المراسلة، إلى اقتناع ذاتي بأن البنك المراسل:

أ. أدى التزامات العناية الواجبة تجاه العملاء الذين لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى حسابات البنك المراسل (المادة 16(3) من تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/507/2023)

ب. قادر على توفير معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء ذات الصلة عند طلب البنك المراسل (المادة 16(3) من تعليمات بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/507/2023).

المعيار 13.3 (متحقق): يحظر على المؤسسات المالية الدخول في علاقة مراسلة مصرفية أو علاقة عمل مع بنك صوري أو الاستمرار فيها. ينطبق هذا الحظر على المؤسسات المالية المراسلة في بلد أجنبي تسمح باستخدام حساباتها من قبل بنك صوري (المادة 8 من القانون 2013/106).

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 13 هي "ملتزم".

التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية الخاصة 6 السابقة، حيث تنطيف أوجه القصور المحددة بخصوص المؤسسات المالية على خدمات تحويل الأموال أو القيمة (أي تدابير العناية الواجبة للمستفيد الحقيقي والإبقاء على معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء محدثة).

المعيار 14.1 (متحقق): لا يمكن تقديم خدمات تحويل الأموال أو القيمة إلا من البنوك وشركات الصرافة. ويجب تسجيل البنوك (المادة 59 (1)(6) من القانون 1968/32) وشركات الصرافة (المادة 9 من دليل إنشاء شركات الصرافة 1984) التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو القيمة.

المعيار 14.2 (متحقق): تتخذ الكويت بعض الإجراءات، مثل مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وتفتيش الأعمال الأخرى لتحديد مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة الذين يعملون بدون ترخيص. تخضع البنوك وشركات الصرافة التي تعمل بدون تسجيل للسجن لمدة تصل إلى سنتين و/أو غرامة قدرها 100,000 دينار كويتي. بالإضافة إلى ذلك، يُلغى ترخيص عمل الشركة. ينطبق هذا على جميع البنوك، بما في ذلك تلك التي تقدم خدمات تحويل الأموال أو القيمة (المادة 59(1)(6) من القانون 1968/32، المادة 9 من دليل بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة).

المعيار 14.3 (متحقق): تعتبر خدمات تحويل الأموال أو القيمة إحدى الأنشطة التي تُصنف الشخص الطبيعي أو الاعتباري كمؤسسة مالية (المادة 1 من القانون 2013/106). يترتب على مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة جميع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية الأخرى وتخضع لرقابة بنك الكويت المركزي (المادة 1(5) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 14.4 (غير منطبق): لا يُسمح لمقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة في الكويت باستخدام وكلاء.

المعيار 14.5 (غير منطبق): لا يُسمح لمقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة في الكويت باستخدام وكلاء.

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 14 هي "ملتزم".

التوصية 15 – التقنيات الجديدة

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية 8 السابقة، حيث تضمنت أوجه القصور عدم وجود متطلبات على بعض المؤسسات المالية بخصوص سوء استخدام التقنيات الجديدة، وأي متطلبات لجميع المؤسسات المالية لوضع سياسات وإجراءات عملية للتعامل مع أي مخاطر محددة مرتبطة بالعلاقات أو المعاملات غير الحضورية.

المعيار 15.1 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية في الكويت تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، بما في ذلك المنتجات أو التقنيات الجديدة (المادة 4(1) من القانون 2013/106). يتم تحديد ذلك بشكل أكبر في اللائحة التنفيذية، حيث يتوجب على المؤسسات المالية

تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن تطوير منتجات وممارسات تجارية جديدة بما في ذلك الوسائل الآلية لتقديم منتجات وخدمات جديدة واستخدام تقنيات جديدة أو متطورة لتقديم المنتجات الجديدة والقائمة (المادة 11(1)(أ)(ب) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

لا توجد عملية تطبقها الكويت لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن تطوير تقنيات جديدة على المستوى الوطني.

المعيار 15.2 (متحقق إلى حد كبير):

أ. يجب على البنوك إجراء تقييمات للمخاطر قبل إطلاق الخدمات والمنتجات الجديدة (المادة 18 من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023). يجب على شركات الصرافة إجراء تقييم للمخاطر أثناء تطوير المنتجات والخدمات الجديدة (المادة 1 من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/BS/IBS/507/2023). يجب على المؤسسات المالية الأخرى إجراء مثل هذا التقييم للمخاطر، ولكن بعد نشر التكنولوجيا أو الخدمة الجديدة.

ب. يجب على المؤسسات المالية اتخاذ التدابير المناسبة فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنشأ عن المنتجات والممارسات والتقنيات (المادة 11(1) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 15.3 (متحقق جزئياً): تماشياً مع التوصية 1، قامت الكويت بما يلي:

أ. تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن أنشطة الأصول الافتراضية وأنشطة أو عمليات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

ب. لم تتخذ نهجاً قائماً على المخاطر لضمان أن تكون تدابير منع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب متناسبة مع المخاطر المحددة. صنف تقييم المخاطر في الكويت مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنهم ذوو مستوى متوسط إلى منخفض من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولكنه نفذ حظراً على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في الكويت.

ج. مقدمو خدمات الأصول الافتراضية محظورون في الكويت ولا ينطبق هذا المعيار.

المعيار 15.4 (غير منطبق): مقدمو خدمات الأصول الافتراضية محظورون في الكويت ولا ينطبق هذا المعيار.

المعيار 15.5 (متحقق إلى حد كبير): يُحظر على جميع المؤسسات المالية القيام بأنشطة الأصول الافتراضية وأنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. تخضع أي مؤسسة مالية تقوم بمثل هذه الأنشطة للعقوبات الإدارية المحددة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي (انظر التوصية 35.1 للاطلاع على القائمة الكاملة). يُحظر على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استخدام الأصول الافتراضية كأداة أو وسيلة دفع، أو استخدامها كوسيلة استثمار أو تعدين الأصول الافتراضية. قامت الكويت ببعض الأنشطة المحدودة لتحديد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بنشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخص. قدمت وزارة التجارة والصناعة أداة تكنولوجيا المعلومات التي تحدد الإعلان عن مثل هذه الأنشطة على وسائل التواصل الاجتماعي حتى يتمكنوا من إجراء عمليات تفتيش ميدانية للأنشطة غير المرخصة. يضمن بنك الكويت المركزي عدم قيام أي مؤسسة مالية بنشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال فحص ميزانياتها العمومية واستفسارات أخرى أثناء إجراء الإشراف الميداني.

المعايير 15.6-15.10 (غير منطبق): مقدمو خدمات الأصول الافتراضية محظورون في الكويت ولا تنطبق هذه المعايير.

المعيار 15.11 (متحقق جزئياً): تستطيع الكويت تقديم المساعدة الدولية غير الرسمية والرسمية فيما يتعلق بغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب التي تنطوي على أصول افتراضية. هناك أساس قانوني محدود لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة (انظر التوصيات 37-39).

الترجيح والاستنتاج

لا تقوم الكويت بشكل منهجي بتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن تطوير تقنيات جديدة. أجرت الكويت تقييماً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وحظرت مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من العمل في الكويت. تقوم الكويت بأنشطة محدودة لتحديد أنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصة ولديها أساس قانوني محدود لتقديم التعاون الدولي الرسمي.

إن درجة الالتزام بالتوصية 15 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 16 – التحويلات البرقية

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" بمتطلبات التوصية الخاصة السابعة، بسبب غياب الإحصائيات المتعلقة بتطبيق العقوبات ضد الانتهاكات المتعلقة بالتحويلات الرقية، وكان من غير الواضح فيما لو كانت العقوبات الصادرة من بنك الكويت المركزي فعالة.

تعد البنوك وشركات الصرافة هي المؤسسات المالية الوحيدة القادرة على تنفيذ أنشطة خدمات تحويل الأموال أو القيمة.

المعيار 16.1 (متحقق): يجب أن تتضمن المؤسسات المالية التي تنفذ تحويلات برقية عابرة للحدود:

أ. المعلومات المطلوبة التالية (المادة (10) (1) (أ-ب) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106):

1. الاسم الكامل لمنشئ التحويل
2. رقم حساب منشئ التحويل حين يتم استخدام هذا الحساب لتنفيذ العملية، وفي حال عدم وجود حساب، لا يوجد متطلب في القانون 2013/106 لإدراج رقم تعريف مميز للعملية بحيث يسمح بتتبعها.
3. عنوان منشئ التحويل أو رقم التعريف الوطني أو رقم تعريف العميل أو تاريخ ومكان الولادة.

ب. المعلومات المطلوبة التالية:

1. اسم المستفيد
2. رقم حساب المستفيد حين يتم استخدام هذا الحساب لتنفيذ العملية.

يجب على البنوك (المادة 17(1) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(1) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) الاحتفاظ برقم تعريف مميز لكل تحويل برقي.

المعيار 16.2 (متحقق): عندما يكون هناك العديد من التحويلات الإلكترونية عبر الحدود التي يأمر بها منشئ واحد في بنك أو شركة صرافة، يجب أن تتضمن الحزمة المجمعة للتحويلات المعلومات المطلوبة والدقيقة عن منشئ التحويل والمعلومات الكاملة عن المستفيد على نحو يمكن تتبع هذه المعلومات بشكل قابلة في الدولة المستفيدة. يجب على البنك أو شركة الصرافة تضمين رقم حساب المؤسس أو رقم مرجعي مميز للتحويل

(المادة 17(5) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023، والمادة 14(5) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023).

المعيار 16.3 (غير منطبق): لا يوجد حد أدنى في القانون 2013/106 للتحويلات البرقية.

المعيار 16.4 (غير منطبق): لا يوجد حد أدنى في القانون 2013/106 للتحويلات البرقية.

المعيار 16.5 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية تضمين المعلومات المذكورة في المعيار 16.1(أ) للتحويلات البرقية المحلية (المادة 10(2) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 16.6 (متحقق): يجب إتاحة المعلومات المتعلقة بالتحويلات الإلكترونية من قبل البنوك المصدرة للتحويل في غضون ثلاثة أيام عمل من تلقي الطلب إما من المؤسسة المالية المستفيدة أو بنك الكويت المركزي أو وحدة التحريات المالية الكويتية (المادة 17(8) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023).

المعيار 16.7 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع سجلات المعاملات، المحلية والدولية، لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد تنفيذ المعاملة أو مجاولة تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع السجلات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة، بما في ذلك الوثائق الدالة على هويات العملاء والمستفيدين الحقيقيين والملفات المحاسبية ومراسلات العمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء علاقة العمل أو تاريخ تنفيذ المعاملة (المادة 11(1) من القانون 2013/106).

المعيار 16.8 (متحقق): يُحظر على المؤسسات المالية تنفيذ تحويل برقي إذا لم يتم استيفاء المتطلبات في 16.1-16.7 (المادة 9(1) من القانون 2013/106).

المعيار 16.9 (متحقق): بالنسبة للتحويلات البرقية عبر الحدود، يجب على البنوك (المادة 17(7) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(6) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) التي تتعامل مع عنصر وسيط من سلاسل الدفع الاحتفاظ بجميع معلومات التحويل البرقي بما في ذلك معلومات المؤسس والمستفيد.

المعيار 16.10 (متحقق): عندما تمنع القيود التقنية بقاء المعلومات المطلوبة حول المؤسس أو المستفيد المصاحبة للتحويل البرقي عبر الحدود والتي يجب إرفاقها ببيانات التحويل البرقي المحلي ذات الصلة، يجب على البنك الوسيط الاحتفاظ بسجل عن المعلومات التي تم تلقيها من البنك مصدر التحويل أو أي بنك وسيط آخر لمدة لا تقل عن خمس سنوات (المادة 17(10) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023). يجب على شركات الصرافة الاحتفاظ بجميع معلومات التحويل البرقي لفترة غير محددة عندما تعمل كوسيط في سلسلة الدفع (المادة 14(6) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023).

المعيار 16.11 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية اتخاذ التدابير المناسبة من أجل مراقبة التحويلات البرقية لغرض اكتشاف تلك التي تفتقر إلى المعلومات المطلوبة عن المؤسس أو المستفيد (المادة 10(3) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 16.12 (متحقق): يجب على البنوك (المادة 17(10) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(8) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) وضع إجراءات قائمة على المخاطر لتحديد:

أ. الحالات التي يتم فيها تنفيذ أو رفض أو تعليق التحويلات البرقية المفتقرة إلى المعلومات المطلوبة عن المؤسس أو المستفيد والنظر في الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

ب. إجراءات المتابعة المناسبة التي قد تشمل تقييد أو إنهاء علاقات العمل.

المعيار 16.13 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية اتخاذ إجراءات معقولة لمراقبة التحويلات البرقية لغرض اكتشاف تلك التي تفتقر إلى المعلومات المطلوبة عن أو المستفيد (المادة 10(3) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 16.14 (متحقق): يجب على البنوك (المادة 17(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) التحقق من هوية المستفيد إذا لم يتم التحقق سابقاً، ويجب الاحتفاظ بهذه المعلومات في الوثائق الداعمة للمعاملة، والتي يجب الاحتفاظ بها لمدة خمس سنوات.

المعيار 16.15 (متحقق): يجب على البنوك (المادة 17(10) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(8) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) وضع إجراءات قائمة على المخاطر لتحديد:

أ. الحالات التي يتم فيها تنفيذ أو رفض أو تعليق التحويلات البرقية المفتقرة إلى المعلومات المطلوبة عن المؤسس أو المستفيد والنظر في الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

ب. إجراءات المتابعة المناسبة التي قد تشمل تقييد أو إنهاء علاقات العمل.

المعيار 16.16 (متحقق): يتم تقديم خدمات تحويل الأموال أو القيمة في الكويت فقط من خلال البنوك وشركات الصرافة. سبق أن تم تغطية التزام البنوك وشركات الصرافة للمتطلبات ذات الصلة من التوصية 16.

المعيار 16.17 (غير متحقق):

أ. لا يوجد متطلب للأخذ بالاعتبار كافة المعلومات الصادرة عن مصدر التحويل والمستفيد من أجل تحديد ضرورة تقديم تقرير عن المعاملة المشبوهة من عدمه

ب. لا يوجد متطلب لتقديم تقرير معاملة مشبوهة في أي من الدول ذات العلاقة بالتحويلات البرقية المشبوهة، أو تقديم كافة المعلومات ذات الصلة بالعملية إلى وحدة التحريات المالية.

المعيار 16.18 (متحقق): في سياق معالجة التحويلات البرقية، يجب على البنوك (المادة 17(4) من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023) وشركات الصرافة (المادة 14(4) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023) الالتزام لجميع متطلبات التجميد وحظر إجراء عمليات مع أشخاص أو كيانات أو مجموعات مسماة وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله.

الترجيح والاستنتاج

يجب على المؤسسات المالية تسجيل ونقل معظم المعلومات المطلوبة للتحويلات البرقية. توجد أوجه قصور في غياب أي متطلب للأخذ بالاعتبار كلا جانبي معاملات خدمات تحويل الأموال أو القيمة عند النظر في تقديم تقرير معاملة مشبوهة. علاوة على ذلك، لا يوجد متطلب لتقديم تقرير معاملة مشبوهة في أي من الدول ذات العلاقة بالتحويلات البرقية المشبوهة أو تقديم كافة المعلومات ذات الصلة بالعملية إلى وحدة التحريات المالية.

إن درجة الالتزام بالتوصية 16 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية 9 السابقة، نظراً لغياب أي إطار تنظيمي أو قانوني يتناول صرامة مسألة المؤسسات المالية التي تعتمد على وسطاء أو أطراف ثالثة لتنفيذ عناصر من عملية العناية الواجبة تجاه العملاء.

المعيار17.1 (متحقق): يمكن للمؤسسات المالية الاعتماد على أطراف ثالثة لأداء بعض عناصر عملية العناية الواجبة تجاه العملاء (المادة 5(12) من القانون 2013/106) فقط إذا وافقت السلطة الرقابية المعنية على ذلك واستوفيت الشروط التالية (المادة 15(1) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106):

أ. يمكن للمؤسسة المالية الحصول فوراً على جميع معلومات العناية الواجبة تجاه العملاء المطلوبة.

ب. قناعة المؤسسة المالية إلى أن نسخ بيانات التعريف والوثائق الأخرى المتعلقة بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ستكون متاحة من الطرف الثالث عند الطلب ودون تأخير.

ج. قناعة المؤسسة المالية إلى أن الطرف الثالث خاضع للتنظيم والإشراف أو المراقبة ولديه تدابير قائمة للالتزام لمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء وحفظ السجلات للمؤسسات المالية المنصوص عليها في القانون الكويتي.

تبقى المسؤولية النهائية عن تحديد هوية العميل والتحقق منها على عاتق المؤسسة المالية التي تعتمد على الطرف الثالث (المادة 15(2) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار17.2 (غير متحقق): لا تمتلك الكويت آلية للنظر في المعلومات المتوفرة عن مستوى مخاطر الدولة عند تحديد ما إذا كان يمكن استخدام جهة في دولة أخرى للاعتماد عليه و/أو كيفية ذلك.

المعيار17.3 (غير متحقق): لا يحدد القانون الكويتي الظروف التي يمكن فيها للسلطات المختصة ذات الصلة اعتبار أن متطلبات 17.1 و17.2 قد تم استيفاؤها بالنسبة للمؤسسات المالية التي تعتمد على طرف ثالث يشكل جزءاً من نفس المجموعة المالية.

الترجيح والاستنتاج

يُسمح للمؤسسات المالية بالاعتماد على أطراف ثالثة لأداء عناصر معينة من عملية العناية الواجبة تجاه العملاء (المادة 5(12) من القانون 2013/106) فقط إذا وافقة الجهة الرقابية على ذلك واستوفيت الشروط المطلوبة؛ ومع ذلك، لا يوجد متطلب أو آلية، على مستوى الدولة، للنظر في المعلومات المتاحة عن مستوى مخاطر الدولة عند تحديد ما إذا كان يمكن استخدام طرف ثالث في دولة أخرى للاعتماد عليه و/أو كيفية ذلك.

إن درجة الالتزام بالتوصية 17 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية 15 السابقة و"غير ملتزم" في التوصية 22. ليست جميع المؤسسات المالية ملزمة بامتلاك برامج لمكافحة غسل الأموال بضوابط داخلية كافية، بما في ذلك وجود مسؤول التزام وتدقيق سنوي. فضلاً عن ذلك، تغيب أن متطلبات للمؤسسات المالية لضمان مراقبة فروعها وشركاتها التابعة في الخارج لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع هذه المتطلبات.

المعيار18.1 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية:

أ. إنشاء لإدارة الالتزام، وكذلك تعيين مسؤول التزام على مستوى الإدارة العليا (المادة 10(1)(أ) و(هـ) من القانون 2013/106).

ب. وضع إجراءات مناسبة للفحص لضمان معايير كفاءة عالية عند تعيين الموظفين (المادة 10(1)(أ) من القانون 2013/106).

ج. تنفيذ برنامج مستمر لتدريب الموظفين، لضمان إبقاء الموظفين على اطلاع بجميع جوانب متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتطورات الجديدة، وتقنيات وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفيما يتعلق بتدابير العناية الواجبة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 10(1)(ب) من القانون 2013/106).

د. إنشاء وحدة تدقيق مستقلة للتحقق من الالتزام للسياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الداخلية وضمان فعالية هذه التدابير (المادة 10(1)(ج) من القانون 2013/106).

يجب على البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية فقط تنفيذ هذه التدابير فيما يتعلق بحجم الأعمال (المادة 2 من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك رقم 2/BS/IBS/507/2023، المادة 2(1) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم 2/FS/309/2013، المادة 2(2) من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات الصرافة رقم 2/ES/507/2023، المادة 7 من الوحدة 16 من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). يجب أن يكون لدى البنوك وشركات الصرافة أنظمة إدارة مخاطر تتناسب مع المخاطر، ولكن لا يتعين على هذه التدابير المحددة أعلاه النظر في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال على وجه التحديد.

المعيار 18.2 (متحقق جزئياً): يجب على المجموعات المالية تنفيذ سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط داخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطبق على جميع الفروع والشركات التابعة المحلية والأجنبية لمجموعتها المالية (المادة 12(1) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106)، ويجب عليها تطبيق جميع التدابير المنصوص عليها في المعيار 18.1 (المادة 10(2) من القانون 2013/106)، بالإضافة إلى ما يلي:

أ. وضع آليات لتبادل المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال إجراء تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الأعضاء الآخرين في المجموعة المالية (المادة 10(1)(د) من القانون 2013/106).

ب. وضع آليات لتبادل معلومات العملاء التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الأعضاء الآخرين في المجموعة المالية. لا يوجد متطلب لتبادل معلومات الحساب أو المعاملات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة المالية (المادة 10(1)(د) من القانون 2013/106). لا يوجد متطلب لتبادل معلومات الحساب أو المعاملات خارج المعلومات المتأتية من العناية الواجبة المشددة التي تُنفذ على جميع المعاملات الكبيرة المعقدة وغير العادية وجميع أنماط المعاملات غير العادية التي ليس لها أغراض أو أهداف اقتصادية أو قانونية واضحة (المادة 5(8) من القانون 2013/106).

ج. وضع آليات لحماية سرية واستخدام المعلومات المتبادلة عند تبادلها مع الأعضاء الآخرين في المجموعة المالية. لا يتم تضمين ضمانات لمنع التنبيه (المادة 10(1)(د) من القانون 2013/106).

تلزم المادة 10(1) من القانون 2013/106 المؤسسات المالية بوضع آليات لتبادل المعلومات مع أعضاء المجموعة الآخرين التي تم الحصول عليها لأغراض العناية الواجبة تجاه العملاء (المادة 4) وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 5)، وحماية سرية واستخدام المعلومات المتبادلة.

لا يمكن لشركات الصرافة تأسيس فروع أو شركات تابعة في الخارج.

المعيار 18.3 (متحقق): يجب على المؤسسات المالية ضمان أن تطبق فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية الضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتفق مع متطلبات الكويت فقط، إلى الحد الذي تسمح به قوانين الدولة المضيفة. إذا كانت قوانين الدولة المضيفة لا تسمح بالتنفيذ الكامل للضوابط الداخلية، يجب على المؤسسات المالية تنفيذ تدابير إضافية مناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإبلاغ السلطة الرقابية. إذا كانت التدابير الإضافية غير كافية، يجب على السلطات الرقابية النظر في اتخاذ إجراءات إشرافية إضافية بما في ذلك ضوابط إضافية على المؤسسات المالية أو مطالبتها بوقف العمليات في الدولة المضيفة، عند الاقتضاء (المادة 12(2) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

الترجيح والاستنتاج

في حين يجب على المؤسسات المالية تنفيذ السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية اللازمة، يجب على البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية تنفيذ هذه التدابير فيما يتعلق بحجم الأعمال فقط، كما لا يتعين على هذه التدابير الأخذ بالاعتبار مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال. كما توجد بعض أوجه القصور المتعلقة بتوفير معلومات الحساب والمعاملات، والضمانات لمنع التنبيه فيما يتعلق ببرامج المجموعة ككل.

إن درجة الالتزام بالتوصية 18 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 21 السابقة، بسبب غياب أي تدابير لضمان إفادة المؤسسات المالية على المخاوف المتعلقة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى، وغياب أي متطلبات بخصوص المعاملات التي تتضمن دولاً لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي بالصورة الكافية.

المعيار 19.1 (متحقق جزئياً): تحدد وحدة التحريات المالية الدول عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها (المادة 17 من القانون 2013/106)، ولكن هذه الدول لا تكون بالضرورة الدول التي حددتها مجموعة العمل المالي. يجب على المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والمعاملات الخاصة بأشخاص أو مؤسسات مالية لدى البلدان التي تم تحديدها كعالية المخاطر (المادة 5(9) من القانون 2013/106). لا يوجد متطلب لتطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة بالتناسب مع درجة المخاطر.

المعيار 19.2 (متحقق جزئياً): تحدد اللجنة التنفيذية لوحدة التحريات المالية الدول عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها (المادة 9(د) من قرار مجلس الوزراء رقم 2013/1532). لا يتطلب هذا الالتزام أن تكون التدابير المضادة متناسبة مع درجة المخاطر، ولا يوجد لدى الكويت متطلب للتصرف عند دعوة مجموعة العمل المالي.

المعيار 19.3 (متحقق جزئياً): قامت وحدة التحريات المالية والجهات الرقابية، في بعض الأحيان، بتبادل المعلومات مع المؤسسات المالية حول نقاط الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى. لم يكن هذا الإجراء متسقاً أو في الوقت المناسب في جميع الحالات.

الترجيح والاستنتاج

تحدد وحدة التحريات المالية الدول عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها، ولكن لا يوجد متطلب بأن تكون تدابير العناية الواجبة المعززة والتدابير المضادة متناسبة مع درجة المخاطر، أو أن يتم تطبيق التدابير المضادة عند دعوة مجموعة العمل المالي لذلك. بالإضافة إلى ذلك،

لم تكن التدابير متسقة لضمان إفادة المؤسسات المالية حول المخاوف المتعلقة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى.

إن درجة الالتزام بالتوصية 19 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" بمتطلبات التوصية 13 السابقة والتوصية الخاصة الرابعة، وذلك بسبب أوجه القصور المتعلقة بغياب الإلزام القانوني بإرسال تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية، وغياب أي متطلب للإبلاغ عن محاولات إجراء المعاملات. فضلاً عن ذلك، وجراء غياب جريمة تمويل الإرهاب المستقلة، لا يوجد أي إلزام قانوني أو تنظيمي بإرسال تقرير معاملة مشبوهة عند وجود أسباب معقولة للاشتباه أن الأموال مرتبطة بتمويل الإرهاب. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الكويت قانوناً جديداً (القانون رقم 2013/106) الذي يلزم بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة.

المعيار 20.1 (متحقق): يُطلب من المؤسسات المالية إخطار وحدة التحريات المالية "دون تأخير" بأي معاملة إذا اشتبهت أن تلك المعاملة تجري بأموال متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب (المادة 12 من القانون 2013/106). في تعاميم مختلفة، أوعز بنك الكويت المركزي على التوالي إلى البنوك (المادة 21 من التعميم 2-BS-IBS-507-2023) وشركات التمويل (المادة 13 من التعميم 2-FS-309-2013) وشركات الصرافة (المادة 16 من التعميم 2-ES-507-2023) إلى ضرورة الإبلاغ عن المعاملة المشبوهة في موعد لا يتجاوز يومي عمل (المادة 16 من القرار الوزاري 2013/37).

المعيار 20.2 (متحقق): يُطلب من المؤسسات المالية الإبلاغ إلى وحدة التحريات المالية الكويتية عن أي معاملة مشبوهة أو محاولة لإجراء المعاملة، بغض النظر عن قيمتها (المادة 12 من القانون 2013/106). كما يشار إلى ذلك في تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك (المادة 21 من التعميم 2-BS-IBS-507-2023) وشركات التمويل (المادة 13 من التعميم 2-FS-309-2013) وشركات الصرافة (المادة 16 من التعميم 2-ES-507-2023).

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 20 هي "ملتزم".

التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية 14 السابقة. تتعلق أوجه القصور المتبقية بغياب الحظر على البنوك وشركات الاستثمار والتأمين والوساطة والصرافة والمنظمات ومديريها وموظفيها من الكشف عن حقيقة تقديم تقرير معاملة مشبوهة أو معلومات ذات صلة إلى السلطات المختصة (وحدة التحريات المالية والنيابة العامة).

المعيار 21.1 (متحقق إلى حد كبير): تتمتع المؤسسات المالية ومديروها وموظفوها بحماية قانونية من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو التأديبية أو الإدارية عن انتهاك أي قيود على الكشف عن المعلومات المفروضة بموجب عقد أو قانون إذا أبلغوا عن شكوكهم بحسن نية إلى وحدة التحريات المالية الكويتية (المادة 13 من القانون 2013/106). ومع ذلك، لا توجد إشارة إلى أن هذه الحماية يتم توفيرها بغض النظر عما إذا كان قد حدث نشاط غير قانوني أم لا، وبغض النظر عن معرفتهم بالنشاط الإجرامي الأساسي.

المعيار 21.2 (متحقق): يُحظر على المؤسسات المالية ومديريها وموظفيها بموجب القانون (المادة 13 من القانون 2013/106) الإفصاح للعميل أو للغير عن أي معلومات تتعلق بتقرير معاملة مشبوهة أو أي معلومات ذات صلة أو بما يتعلق بالتحقيق في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. كما

يشار إلى ذلك في تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك (المادة 21 من التعميم 2-BS-IBS-507-2023) وشركات التمويل (المادة 13 من التعميم 2-FS-309-2013) وشركات الصرافة (المادة 16 من التعميم 2-ES-507-2023).

الترجيح والاستنتاج

يحمي الإطار القانوني الكويتي المؤسسات المالية والمديرين والأفراد عند تقديم معلومات عن تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. ومع ذلك، ليس من الواضح أن هذه الحماية يتم توفيرها بغض النظر عما إذا كان قد حدث نشاط غير قانوني أم لا، وبغض النظر عن المعرفة بالنشاط الإجرامي الأساسي.

إن درجة الالتزام بالتوصية 21 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء

المعيار22.1 (متحقق جزئياً):

أ. تحظر الكويت عمل أندية القمار على أراضيها.

ب. الوكلاء العقاريون مشمولون لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع الأحوال، وليس فقط عند إبرام صفقات لحساب عملائهم تتعلق بشراء وبيع العقارات (المادة 1 من القانون 2013/106). يجب على الوكلاء العقاريين تنفيذ تدابير العناية الواجبة بحسب متطلبات التوصية 10 (المادة 5 من القانون 2013/106)، إلا أن التوصيات 10.4 و10.9 و10.10 و10.20 ليست مشمولة في القانون رقم 2013/106 أو لائحته التنفيذية، أو أي تعليمات خاصة بالقطاع العقاري أو غير ذلك.

ج. يجب على المؤسسات الفردية والشركات التجارية التي تتعامل بالذهب والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة إجراء تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء قبل أو خلال فتح الحساب أو تأسيس علاقة عمل مع العميل، أو عند الدخول في أي معاملة تتجاوز 3,000 دينار كويتي، كما تنص عليه التوصية 10 (المادتان 1 و5 من القانون 2013/106، والمادة 6 من القرار 2013/37 من القانون 2013/106)، إلا أن التوصيات 10.4 و10.9 و10.10 و10.20 ليست مشمولة في القانون رقم 2013/106 أو لائحته التنفيذية، أو أي تعليمات خاصة بتجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة أو غير ذلك.

د. يتم تغطية المحامين وأصحاب المهن القانونية المستقلين والمحاسبين لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عندما يقومون بإعداد أو تنفيذ أو إجراء معاملات للعملاء فيما يتعلق ببعض الأنشطة المنصوص عليها في المنهجية، بما في ذلك: شراء أو بيع العقارات، وإدارة أموال العملاء، بما في ذلك الأوراق المالية والحسابات المصرفية والأصول الأخرى، وإنشاء وشراء وبيع الشخصيات الاعتبارية. لا تغطي اللوائح الحالية بعض الأنشطة التي يقوم بها المحامون والتي تقع ضمن نطاق التوصية 10، بما في ذلك عندما يقومون بإعداد أو تنفيذ أو إجراء معاملات للعملاء فيما يتعلق بتنظيم المساهمات لإنشاء أو تشغيل أو إدارة الشركات، أو تشغيل أو إدارة الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية (المادة 1 من القانون 2013/106).

يجب على المحامين وأصحاب المهن القانونية المستقلين والمحاسبين الذين تشملهم الكويت إجراء العناية الواجبة تجاه العملاء على النحو المنصوص عليه في التوصية 10 (المادة 5 من القانون 2013/106)، إلا أن التوصيات 10.4 و10.9 و10.10 و10.20 ليست مشمولة في القانون رقم 2013/106 أو لائحته التنفيذية، أو أي تعليمات خاصة بالقطاع أو غير ذلك.

لا يقوم أي من المحامين أو أصحاب المهن القانونية المستقلين أو المحاسبين في الكويت بأي من الأنشطة المحددة في هذه التوصية في الكويت، وبالتالي فهم غير مشمولين بهذا التعريف في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي.

هـ. المحامون هم الأفراد الوحيدون الذين قد يقومون بأنشطة قطاع مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية. يجب على مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية (المادة 1 من القانون 2013/106) إجراء العناية الواجبة تجاه العملاء على النحو المنصوص عليه في التوصية 10 (المادة 5 من القانون 2013/106)، إلا أن التوصيات 10.4 و10.9 و10.10 و10.20 ليست مشمولة في القانون رقم 2013/106 أو لائحته التنفيذية، أو أي تعليمات خاصة بالقطاع أو غير ذلك.

لا يقوم أي من المحامين أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية الآخرين في الكويت بأي من الأنشطة المحددة في هذه التوصية في الكويت، وبالتالي فهم غير مشمولين بهذا التعريف في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكويتي.

المعيار 22.2 (متحقق إلى حد كبير): يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام لمتطلبات الاحتفاظ بالسجلات في التوصية 11 (المادة 11 من القانون 2013/106، المادة 13 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). لا تزال هناك أوجه قصور طفيفة تتعلق بالتوفير السريع للمعلومات للسلطات المختصة والاحتفاظ بسجل للتحليلات التي أجريت على المعلومات التي تم الحصول عليها.

المعيار 22.3 (متحقق إلى حد كبير): يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام لمتطلبات الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر المنصوص عليها في التوصية 12 (المادة 5 من القانون 2013/106، المادة 1 و7 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). هناك وجه قصور طفيف يتعلق بتحديد مصدر الأموال والثروة للمستفيدين الحقيقيين الذين يتم تحديدهم كمعرضين سياسياً أجانب.

المعيار 22.4 (متحقق إلى حد كبير): يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام لمتطلبات التقنيات الجديدة المنصوص عليها في التوصية 15 (المادة 4(1) من القانون 2013/106، المادة 11(1)(أ)(ب) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء تقييم للمخاطر للتقنيات والخدمات الجديدة، ولكن بعد نشر التقنية أو الخدمة الجديدة.

المعيار 22.5 (متحقق جزئياً): يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام لنفس متطلبات الاعتماد على طرف ثالث المنصوص عليها في التوصية 17 (المادة 5 من القانون 2013/106، المادة 15 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). يُسمح للأعمال والمهن غير المالية المحددة بالاعتماد على أطراف ثالثة لأداء عناصر معينة من عملية العناية الواجبة تجاه العملاء (المادة 5(12) من القانون 2013/106) فقط إذا وافقت السلطة الرقابية على ذلك واستوفيت الشروط المطلوبة. ومع ذلك، لا يوجد متطلب أو آلية، على مستوى الدولة، للنظر في المعلومات المتاحة عن مستوى مخاطر الدولة عند تحديد ما إذا كان يمكن استخدام طرف ثالث في دولة أخرى للاعتماد عليه و/أو كيفية ذلك.

الترجيح والاستنتاج

تستوفي الكويت معظم المتطلبات. يُطلب من الأعمال والمهن غير المالية المحددة المشمولة الالتزام لمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء المنصوص عليها في التوصية 10، ومع ذلك فإن المتطلبات المنصوص عليها في التوصيات 10.4 و10.9 و10.10 و10.20 غير مشمولة. يمكن للأعمال والمهن غير المالية المحددة الاعتماد على أطراف ثالثة لإجراء العناية الواجبة تجاه العملاء ولكن لا توجد آلية على مستوى الدولة للنظر في مخاطر الدولة للسماح بمثل هذا الأمر. ثمة أوجه قصور طفيفة في متطلبات التوصيات 11 و12 و15.

إن درجة الالتزام بالتوصية 22 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 23 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 16 السابقة، وتضمنت أوجه القصور عدم وجود إلزام بتقديم التقارير إلى وحدة التحريات المالية، أو متطلب بخصوص "التنبيه" عند تقديم معلومات إلى أي سلطة مختصة وغياب متطلبات الرقابة الداخلية.

المعيار 23.1 (متحقق): تخضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لنفس متطلبات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية (المادة 12 من القانون 2013/106، المادة 16 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 23.2 (متحقق جزئياً): تخضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لنفس متطلبات الرقابة الداخلية، والمتطلبات المتعلقة بالفروع والشركات التابعة في الخارج، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية (المادة 10 من القانون 2013/106، المادة 12 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106). هناك أيضاً بعض أوجه القصور المتعلقة بتوفير معلومات الحساب والمعاملات، والضمانات لمنع التنبيه فيما يتعلق ببرامج المجموعة ككل.

المعيار 23.3 (متحقق جزئياً): تخضع الأعمال والمهن غير المالية المحددة لنفس المتطلبات المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية (المادة 5(9)، 17 من القانون 2013/106). لا يوجد لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الكويت التزام بأن تكون التدابير المضادة متناسبة مع المخاطر، كما لا يوجد لديها متطلب للتصرف عند دعوة مجموعة العمل المالي.

المعيار 23.4 (متحقق إلى حد كبير): يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الالتزام لنفس متطلبات التنبيه وسرية الإبلاغ كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية (المادة 13 من القانون 2013/106). ليس من الواضح أن الحماية يتم توفيرها بغض النظر عما إذا كان قد حدث نشاط غير قانوني أم لا، وبغض النظر عن المعرفة بالنشاط الإجرامي الأساسي.

الترجيح والاستنتاج

تلتزم الأعمال والمهن غير المالية المحددة بتنفيذ معظم التدابير الأخرى. وهي ملزمة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة كما هو مطلوب. هناك بعض أوجه القصور مثل تطبيق الرقابة الداخلية المتعلقة بتوفير معلومات معينة، وفيما يتعلق بالدول مرتفعة المخاطر مثل عدم وجود متطلب بأن تكون التدابير المضادة متناسبة مع المخاطر وعدم وجود التزام بالتصرف عند دعوة مجموعة العمل المالي.

إن درجة الالتزام بالتوصية 23 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية

حصلت الكويت في الجولة الثالثة من التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 33 السابقة بسبب عدم الإبقاء على التغييرات في معلومات ملكية الشركات والسيطرة عليها محدثة، وغياب المعلومات الكافية والدقيقة والمحدثة عن الشركات والتي يمكن للسلطات المختصة الوصول إليها في الوقت المناسب.

المعيار 24.1 (متحقق): تم تحديد الأنواع المختلفة للشخصيات الاعتبارية التي يمكن إنشاؤها في الكويت وعمليات إنشائها في (المادة 4 من قانون الشركات لعام 2016). كما تم تحديد الأشكال والسمات الأساسية لهذه الشخصيات الاعتبارية في هذا التشريع (شركة التضامن (المادة 33)، شركة التوصية البسيطة (المادة 56)، شركة التوصية بالأسهم (المادة 60)، شركة المحاصة (المادة 76)، الشركة المهنية (المادة 80)، شركة الشخص الواحد (المادة 85)، الشركة ذات المسؤولية المحدودة (المادة 92)، شركة المساهمة العامة (المادة 119)، شركة المساهمة المقفلة (المادة 234)، الشركة القابضة (المادة 243)). كما تم تحديد عمليات الحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي وتسجيلها في التشريعات (قانون الشركات لعام 2016؛ المواد 4-11 من القرار الوزاري 2023/4). هذه المعلومات متاحة أيضاً للجمهور من خلال مركز الكويت للأعمال.

المستفيد الحقيقي من الشخصيات الاعتبارية في الكويت هو أي شخص يمتلك أو لديه سيطرة نهائية على الشخصية الاعتبارية من خلال الأسهم أو الملكية المباشرة أو غير المباشرة بنسبة 25% أو أكثر من رأس مال الشخصية الاعتبارية أو حق التصويت. عندما لا يمكن تحديد شخص طبيعي

لديه مصلحة مسيطرة نهائية، يعتبر الفرد الذي يشغل منصب كبير المسؤولين الإداريين هو المستفيد (المادة 5 من القرار الوزاري 2023/2). تم تحديد المعلومات المتعلقة بتسجيل المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي بالتفصيل في (المادة 5-8 من القرار الوزاري 2023/2).

المعيار 24.2 (متحقق جزئياً): حددت الكويت مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجهات الملزمة التي تنشئ شخصيات اعتبارية، ولكنها لم تجرِ تقييماً كاملاً للمخاطر المرتبطة بأنواع مختلفة من الشخصيات الاعتبارية التي يمكن إنشاؤها في البلاد. تقيم النسخة الثانية من التقييم الوطني للمخاطر المخاطر التي تشكلها المنظمات غير الهادفة للربح إلى حد ما ويحددها على أنها ذات مخاطر متوسطة لتمويل الإرهاب.

المعيار 24.3 (متحقق إلى حد كبير): يجب ترخيص أو تسجيل جميع الشخصيات الاعتبارية في الكويت لدى وزارة التجارة والصناعة، المسؤولة عن تسجيل الشركات الجديدة. تم تحديد تفاصيل المعلومات الأساسية التي يجب تقديمها إلى مسجل وزارة التجارة والصناعة في (المادة 4 من القرار الوزاري 23/4). وهذا يشمل:

- الاسم
- الشكل القانوني
- النظام الأساسي
- عنوان المكتب الرئيسي والمسجل،
- اسم وعنوان الممثل القانوني في الكويت (للأطراف الأجنبية)
- عقد التأسيس أو الوثائق المماثلة المعتمدة من السلطات المعنية في الدولة
- أسماء وهويات الأشخاص الذين يشغلون مناصب الإدارة العليا

لا يوجد متطلب لتقديم معلومات عن الوضع القانوني. المعلومات المذكورة أعلاه متاحة للجمهور عبر مركز الكويت للأعمال.

المعيار 24.4 (متحقق إلى حد كبير): يجب على الشخصيات الاعتبارية الاحتفاظ بالمعلومات المطلوبة في المعيار 24.3، باستثناء الوضع القانوني. يجب تقديم أي تعديلات على البيانات أو المعلومات إلى السجل خلال 15 يوماً من تاريخ التعديل أو التغيير (المادة 14.2 من القرار الوزاري 2023/4). يُطلب من الشخصيات الاعتبارية الاحتفاظ بسجل للمساهمين والشركاء، والذي يجب أن يتضمن عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم وفئة الأسهم (بما في ذلك طبيعة حقوق التصويت المرتبطة بها (المادة 10.1 من القرار الوزاري 2023/4). كما يُطلب من الشخصيات الاعتبارية تقديم اسم شخص طبيعي مقيم في الدولة ومفوض بالإفصاح لمسجل الشركات عن جميع البيانات والمعلومات المطلوبة بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة (المادة 11.4 من القرار الوزاري 2023/4).

المعيار 24.5 (متحقق إلى حد كبير): باستثناء الوضع القانوني، تفرض الكويت على الشخصيات الاعتبارية إخطار مسجل الشركات بأي تغييرات في المعلومات الأساسية للشخصية الاعتبارية (وكذلك تأكيد التفاصيل عند تجديد الترخيص أو التسجيل) خلال 15 يوماً من حدوث التغيير (المادة 11.3 من القرار الوزاري 2023/4). إذا أصدرت الشخصية الاعتبارية أسهماً أو خصصت خيارات أسهم لإدارتها، فيجب عليها إخطار المسجل خلال 15 يوماً. كما يُطلب من الشخصيات الاعتبارية تحديث سجل الشركاء أو المساهمين وتفاصيل أي حصص أو أسهم صادرة وهوية الأشخاص وأعضاء الإدارة للمسجل خلال 15 يوماً من أي تعديل (المادة 10، 11.5 من القرار الوزاري 2023/4).

يُطلب من مسجل الشركات الاحتفاظ بالمعلومات الأساسية وضمان دقتها وإتاحتها للجمهور (المادة 13.6 من القرار الوزاري 2023/4). علاوة على ذلك، يُطلب من مسجل الشركات تحديث المعلومات الأساسية وسجلات الشركاء أو المساهمين بشكل مستمر، بناءً على المعلومات المقدمة من الشخصية الاعتبارية (المادة 9 من القرار الوزاري 2023/4).

المعيار 24.6 (متحقق): يجب الاحتفاظ بتفاصيل كل مستفيد حقيقي (يُشار إليه باسم "المستفيد الفعلي") في سجل تنشئه الشخصية الاعتبارية خلال 60 يوماً من تأسيس الشخصية الاعتبارية (المادة 8.1 من القرار الوزاري 2023/4). يجب على الشخصية الاعتبارية تقديم معلومات المستفيد الحقيقي إلى المسجل خلال 60 يوماً من تاريخ تنفيذ القرار الوزاري 23/4 أو من تاريخ ترخيص وتسجيل الشخصية الاعتبارية (المادة 11.1 من القرار الوزاري 2023/4). يجب تحديث هذه السجلات وتضمين أي تعديل خلال 15 يوماً من التغيير (المادة 8.1 من القرار الوزاري 2023/4).

يجب على الشخصية الاعتبارية اتخاذ تدابير معقولة للحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها (المادة 6.1 من القرار الوزاري 2023/4).

يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة تحديد هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منها باستخدام وثائق أو بيانات أو معلومات موثوقة ومستقلة المصدر (المادة 5(1)(أ) من القانون رقم 2013/106 والمادة 5 من القرار الوزاري رقم 2013/37).

المعيار 24.7 (متحقق): يجب على الشخصيات الاعتبارية اتخاذ تدابير معقولة للحصول على معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيدين الحقيقيين والاحتفاظ بها (المادة 5(1)(أ) من القانون 2013/106؛ المادة 5 من القرار الوزاري 2013/37). عندما تتغير هذه المعلومات، يجب على الشخصيات الاعتبارية تحديث سجلاتها خلال 15 يوماً (المادة 6.1 من القرار الوزاري 2023/4). يجب على مسجل الشركات الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي وتحديثها عند ترخيص أو تسجيل شخصية اعتبارية، وضمان دقة هذه المعلومات، وتحديثها بشكل مستمر بناءً على المعلومات المقدمة من الشخصية الاعتبارية (المادة 13.7 و13.9 من القرار الوزاري 2023/4).

المعيار 24.8 (متحقق): يجب على الشخصيات الاعتبارية تقديم اسم شخص طبيعي مقيم في الدولة لمسجل الشركات ومفوض بتقديم جميع المعلومات المطلوبة عند الطلب. وهذا يشمل سجلات المستفيد الحقيقي والمعلومات الأساسية عن الشخصية الاعتبارية (المادة 11.4 من القرار الوزاري 2023/4).

المعيار 24.9 (متحقق): يجب على الشخصيات الاعتبارية والشخص المسؤول عن أعمالها والمصفي أو غيرهم من المعنيين بحلها الاحتفاظ بالسجلات وجميع المعلومات لمدة لا تقل عن (5) سنوات من تاريخ حلها أو تصفيتها أو إلغائها أو غيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى إنهاء وجودها القانوني (المادة 11.7 من القرار الوزاري 2023/4). بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المسجل أيضاً الاحتفاظ بجميع السجلات المستلمة بموجب المادة 11.7 لمدة لا تقل عن 5 سنوات من تاريخ انتهاء الشخصية الاعتبارية من خلال الحل أو التصفية أو الإجراءات الأخرى المؤدية إلى إنهاء وجودها القانوني (المادة 13.8 من القرار الوزاري 2023/4).

يجب على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع السجلات التي تم الحصول عليها من خلال عملية العناية الواجبة، بما في ذلك الوثائق التي تثبت هويات العملاء والمستفيدين الحقيقيين، والملفات المحاسبية ومراسلات العمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد انتهاء علاقة العمل أو بعد تاريخ تنفيذ المعاملة (المادة 11(1)(أ) من القانون 2013/106).

المعيار 24.10 (متحقق): يجب على مسجل الشركات تحديث المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي، وسجل الشركاء أو المساهمين بشكل مستمر، بناءً على المعلومات المقدمة من الشخصية الاعتبارية (المادة 13.9، 15.1 من القرار الوزاري 2023/4). تتمتع سلطات إنفاذ القانون

بما في ذلك وزارة الداخلية والنيابة العامة بإمكانية الوصول المباشر إلى هذه المعلومات. يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية والسلطات المختصة الأخرى الوصول إلى المعلومات عند الطلب. عادة ما يتم التعامل مع الطلبات في غضون يومين.

المعيار 24.11 (غير منطبق): الأسهم لحاملها وسندات الأسهم لحاملها محظورة في الكويت.

المعيار 24.12 (متحقق): يجب على أعضاء الإدارة الاسميين إخطار الشخصية الاعتبارية بأنه/أنها مدير اسمي. يجب على الوكيل إبلاغ الشخصية الاعتبارية بأي تعديلات على المنصب الاسمي أو إنهائه (المادة 9.2، 9.3 من القرار الوزاري 2023/4).

يجب على أي شخصية اعتبارية لديها شريك أو أكثر أو مساهمين يعملون كأمناء أو كأعضاء إدارة اسميين تسجيل هذه المعلومات في سجل الشركاء أو المساهمين (المادة 10.2 من القرار الوزاري 2023/4). يجب أن تتضمن المعلومات المسجلة معلومات عن الأشخاص الذين يمثلهم كل أمين أو عضو إدارة اسمي. ويجب على الشخصية الاعتبارية تقديم هذه المعلومات إلى مسجل الشركات (المادة 11.1 من القرار الوزاري 2023/4). يجب على مسجل الشركات الاحتفاظ بهذه المعلومات محدثة، بناءً على المعلومات المقدمة من الشخصية الاعتبارية (المادة 13.9 من القرار الوزاري 2023/4).

المعيار 24.13 (متحقق جزئياً): تتوفر عقوبات رادعة للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي لا تمتثل للقرار الوزاري 2023/4. يمكن تطبيق هذه العقوبات على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو أعضاء إدارتها التنفيذية أو الإشرافية. تشمل التدابير إلغاء الترخيص، وتقييد الأفراد من العمل في قطاع ما وغرامة لا تتجاوز 500,000 دينار كويتي (1.6 مليون دولار أمريكي) (المادة 15 من القانون 2013/106). باستثناء المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، لا توجد تدابير مطبقة على الشخصيات الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين الآخرين الذين لا يمتثلون للقرار الوزاري 2023/4.

المعيار 24.14 (متحقق إلى حد كبير): يجب على وزارة التجارة والصناعة التعاون مع السلطات الدولية بشرط أن يكون ذلك من أجل:

أ. تسهيل وصول السلطات الأجنبية المختصة إلى المعلومات الأساسية الموجودة في سجلات الشركات عند الطلب.

ب. تبادل البيانات والمعلومات حول شركاء أو مساهمي الشخصية الاعتبارية.

ج. استخدام صلاحياتها للحصول على جميع معلومات المستفيد الفعلي نيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة (المادة 15.2 من القرار الوزاري 2023/4).

تتمتع السلطات الرقابية بالصلاحيات والواجبات للتعاون وتبادل المعلومات مع السلطات المختصة الأخرى أو أي سلطة أجنبية معنية بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، بما في ذلك المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي (المادة 14 من القانون 2013/106).

يجوز لوحدة التحريات المالية الكويتية، تلقائياً أو بناءً على طلب، إتاحة معلوماتها لأي سلطة أجنبية على أساس المعاملة بالمثل أو الاتفاق المتبادل على أساس ترتيبات التعاون المبرمة بين الوحدة وتلك السلطة الأجنبية (المادة 14 من القانون 2013/106).

يمكن للنيابة العامة تبادل طلبات التعاون الدولي مع السلطات الأجنبية المختصة في المسائل الجنائية المتعلقة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو جرائم تمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمساعدة والإنابات القضائية وتسليم المشتبه بهم والمدانين وطلبات تحديد أو تتبع أو تجميد أو حجز أو مصادرة الأموال، كل ذلك وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي صادقت عليها دولة الكويت أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 22 من القانون 2013/106).

لا توجد متطلبات لأي من السلطات لتقديم التعاون بسرعة، ولكن في المتوسط، تستجيب النيابة العامة لطلبات التعاون الدولي في غضون ثلاثة أسابيع.

المعيار 24.15 (متحقق): يجب على وزارة التجارة والصناعة الإشراف على نوعية تنفيذ عمليات التعاون الدولي الواردة من الدول الأخرى فيما يتعلق بطلبات الحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية، وطلبات التعاون الدولي المتعلقة بمعرفة مكان وجود المستفيد الحقيقي الفعلي خارج البلاد، وفقاً للاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف، أو مبدأ المعاملة بالمثل (المادة 15.3 من القرار الوزاري 2023/4).

الترجيح والاستنتاج

تم تحديد المعلومات المتعلقة بإنشاء الشخصيات الاعتبارية في الكويت في التشريعات وهي متاحة للجمهور. يجب تسجيل جميع الشخصيات الاعتبارية لدى مسجل وزارة التجارة والصناعة. ومع ذلك، لم تجرِ الكويت تقييماً رسمياً وشاملاً للمخاطر المرتبطة بالشخصيات الاعتبارية. بالإضافة إلى ذلك، لا يُطلب من الشخصيات الاعتبارية على وجه التحديد تقديم معلومات عن وضعها القانوني ولا توجد عقوبات متاحة للشخصيات الاعتبارية والأشخاص والطبيعيين، بخلاف المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، الذين لا يمتثلون لمتطلبات الاحتفاظ بمعلومات المستفيد الحقيقي وتحديثها. هذه أوجه قصور كبيرة وتم ترجيحها وفقاً لذلك.

إن درجة الالتزام بالتوصية 24 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية

لم يتم تقييم الكويت مقابل المتطلبات السابقة المتعلقة بالشفافية والمستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية.

لا تنص التشريعات الكويتية على إنشاء الصناديق الاستئمانية أو غيرها من الترتيبات القانونية المماثلة. ومع ذلك، تسمح الكويت بتشكيل الأوقاف، وهي ترتيبات قانونية شبيهة بالصناديق الاستئمانية تسمح بالفصل بين السيطرة على الأصول وملكيتها. الوقف هو مفهوم مبني على الشريعة الإسلامية ينطوي على وضع الأموال في الملكية القانونية لمدير - الوكيل - لإدارة الأصول وتسييرها لصالح فئة أو نوع معين من المستفيدين. تأسست الأمانة العامة للأوقاف لإدارة الأوقاف (يشار إليها أيضاً باسم هيئة الوقف) تحت إشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وهي مسؤولة عن الدعوة للأوقاف وإدارة أموالها واستثمارها وتوزيع أموالها لتلبية الاحتياجات المدنية والثقافية والاجتماعية (المادة 1، 2 من المرسوم 257 (1993)).

المعيار 25.1 (أ-ج) (متحقق جزئياً): الوكيل هو الشخص المعين للإشراف على الوقف وإدارته، وبالتالي يتولى دوراً مماثلاً لدور الأمين في القانون العام فيما يتعلق بالصناديق الاستئمانية الصريحة. يمكن أن يكون الوكيل إما الأمانة العامة للأوقاف أو شخصاً طبيعياً. أما الوقف بمفهومه العام، فهو مفهوم قائم على الشريعة الإسلامية ينص على إدارة الوقف من وكيل، حيث يكون الواقف مماثلاً لوظيفة المؤسس. لإنشاء الوقف، يجب على الوكيل (في الحالات التي لا تكون فيها الأمانة العامة للأوقاف هي الوكيل) الحضور شخصياً برفقة شاهدين إلى وزارة العدل وتقديم طلب يتضمن المعلومات التالية:

- تفاصيل عن أصول الوقف، والتي تكون عقارات في معظم الحالات، بالإضافة إلى وثائق تثبت ملكية الواقف للأصول، ويجب تقديم إثبات بالنسبة للأصول التي يتم وضعها في الوقف. على سبيل المثال، بالنسبة للودائع في حساب مصرفي، يجب تقديم شهادة من البنك؛ بالنسبة للعقارات، يجب تقديم مستخرج من السجل العقاري.
- استمارة الطلب المكتمل للوقف الجديد.

- بالنسبة للمنشئ: الاسم ونسخة من بطاقة هويته والجنسية وتاريخ الميلاد والعنوان.
- بالنسبة للوكيل: الاسم ونسخة من بطاقة الهوية، بما في ذلك جنسيته وتاريخ ميلاده وعنوانه.
- بالنسبة للشاهدين: بطاقات هوياتهم وتواقيعهم.
- بالنسبة للمستفيدين: نسخة من هوياتهم في حالة تسمية المستفيدين بدلاً من تحديدهم حسب الفئة.

تتولى وزارة العدل مسؤولية تسجيل وجمع المعلومات المذكورة أعلاه لجميع الأوقاف بما في ذلك تلك التي لم يتم إنشاؤها تحت الأمانة العامة للأوقاف.

المعيار 25.2 (متحقق جزئياً): من أجل إنشاء وقف، يحتاج الواقف إلى تقديم طلب إلى وزارة العدل، مرفقاً بنسخة من بطاقة هوية الواقف والمشرف/الوكيل. يتم الاحتفاظ بهذه المعلومات في إدارة التوثيقات القانونية بوزارة العدل، بما في ذلك الطلب ونسخ من البطاقات/الوثائق الرسمية الأخرى وشهادات الوقف والإخطارات حول الوقف للسلطات ذات الصلة. من ناحية أخرى، يجب إخطار وزارة العدل بخصوص أي تغييرات لكي تكون سارية المفعول قانونياً، بما يشمل التغييرات في المعلومات المتعلقة بالوكيل أو نوع الوقف أو المستفيد. لا توجد آلية للإبقاء على هذه المعلومات "دقيقة ومحدثة قدر الإمكان" و"تحديثها في الوقت المناسب".

فيما يتعلق بالأمانة العامة للأوقاف، يتم حفظ جميع الملفات والبيانات والوثائق المتعلقة بأي وقف بنسخة إلكترونية وأرشفتها إدارياً والاحتفاظ بها في نظام خاص في الأمانة العامة للأوقاف (نظام FedShari المحوسب). وعلى غرار المعلومات التي تحتفظ بها وزارة العدل المذكورة أعلاه، لا يوجد متطلب أو آلية للإبقاء على المعلومات في هذا النظام "دقيقة ومحدثة قدر الإمكان" و"تحديثها في الوقت المناسب".

المعيار 25.3 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية وبعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة (راجع التوصية 22) تحديد هوية جميع الشخصيات الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين أو الترتيبات القانونية والتحقق منها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادتان 4 و5 من القانون 2013/106). ينطبق هذا في حالة الأوقاف. ومع ذلك، على الرغم من أن وزارة العدل تحتفظ بتفاصيل الوكيل/الأمين للأوقاف، لا يوجد متطلب محدد لـ "الأمين" أو الوكيل للكشف عن وضعه لمؤسسة مالية/أعمال ومهن غير مالية محددة كما هو مطلوب في 25.3.

المعيار 25.4 (متحقق): لا يوجد حظر قانوني أو قيود على الأوقاف أو أنواع الوقف الأخرى لتقديم معلومات عن الأوقاف للسلطات المختصة والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. المتطلب الوحيد الذي ينطبق هو أن يكون للشخص الذي يطلب المعلومات علاقة بالوقف (المادة 21 من القانون 2017/78).

المعيار 25.5 (متحقق إلى حد كبير): تحتفظ وزارة العدل بملفات ورقية توثق المعلومات المذكورة أعلاه لكل وقف وتحتوي على نسخ من جميع الوثائق الفعلية التي تم تقديمها كجزء من عملية الإنشاء. أي وقف غير مسجل لدى وزارة العدل يفتقر إلى الصلاحية القانونية.

يمكن للسلطات المختصة الوصول إلى الملفات التي تحتفظ بها وزارة العدل عند الطلب، ولا يتطلب ذلك أمراً قضائياً ولا يحتاج الطالبون إلى تبرير أسباب طلبهم. عادة ما تستغرق معالجة مثل هذه الطلبات حوالي يومي عمل.

لدى الأمانة العامة للأوقاف نظام إلكتروني وقاعدة بيانات تضم جميع المعلومات عن المؤسس والمستفيدين وأصول الوقف وتكون متاحة في شكل قابل للبحث. ترتبط الأمانة أيضاً مباشرة بقاعدة بيانات هيئة البطاقة المدنية، بحيث يمكن للأمانة الوصول إلى أي تحديث للمعلومات المرتبطة بالهوية المدنية في الوقت الفعلي.

تتشابه آليات الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها هيئة الأوقاف مع تلك المتاحة لوزارة العدل، حيث يمكن للسلطات المختصة الوصول إلى المعلومات عند الطلب، بينما تحتاج الأطراف الثالثة إلى إظهار مصلحة مبررة في المعلومات التي يسعون للحصول عليها.

يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الاحتفاظ بالسجلات، بما في ذلك معلومات المستفيد الحقيقي، وضمان أن تكون هذه السجلات والمعلومات الأساسية متاحة للسلطات المختصة. ينطبق هذا على الترتيبات القانونية بما في ذلك الأوقاف (المادة 11 من القانون 2013/106).

المعيار 25.6 (متحقق إلى حد كبير): النيابة العامة مسؤولة عن التعامل مع طلبات التعاون الدولي مع السلطات الأجنبية المختصة في المسائل الجنائية في مجال جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو جرائم تمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمساعدة والإنابات القضائية وتسليم المشتبه بهم والمدانين، والطلبات المتعلقة بتحديد وتتبع وتجميد أو حجز أو مصادرة الأموال، كل ذلك وفقاً للقواعد التي تحددها الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي صادقت عليها دولة الكويت أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 19 من القانون 2013/106).

يجوز لوحدة التحريات المالية الكويتية تبادل المعلومات مع الجهات النظيرة التي يمكن أن تشمل المعلومات المالية وغيرها من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي الواردة من المؤسسات المالية والجهات الملزمة الأخرى فيما يتعلق بالحسابات التي تحتفظ بها لصالح الشخصيات الاعتبارية (المادة 19 من القانون 2013/106).

لا توجد متطلبات لأي من السلطات لتقديم التعاون بسرعة.

تنطبق الأحكام المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالأوقاف.

المعيار 25.7 (غير متحقق): يخضع جميع الوكلاء في الكويت لإشراف وزارة العدل. إذا فشل الوكيل في إدارة واجباته وفقاً للقانون أو ترتيب الوقف أو رغبات الواقفين، يمكن للمحكمة استبداله ومساءلته عن أي ضرر.

المعيار 25.8 (غير متحقق): لا تمتلك الكويت صلاحيات محددة لفرض عقوبات رادعة ومتناسبة جراء الفشل في منح السلطات المختصة إمكانية الوصول إلى الترتيب القانوني المشار إليه في 25.1 في الوقت المناسب.

الترجيح والاستنتاج

لا يسمح القانون الكويتي بإنشاء ترتيبات قانونية باستثناء الأوقاف. تحتفظ إما وزارة العدل أو الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، اعتماداً على نوع الوقف، بمعلومات عن الأوقاف ويمكنها منح السلطات المختصة إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات؛ ومع ذلك، لا توجد آلية للإبقاء على هذه المعلومات "دقيقة ومحدثة قدر الإمكان" و"تحديثها في الوقت المناسب". هناك أيضاً أوجه قصور فيما يتعلق بتوفير التعاون بسرعة، وكشف "الأمناء" عن وضعهم لمؤسسة مالية/أعمال ومهن غير مالية محددة وتحملهم المسؤولية القانونية عن عدم أداء الواجبات ذات الصلة للوفاء بالتزاماتهم، والعقوبات على عدم تقديم المعلومات بموجب المعيار 25.1. ومع ذلك، يتم ترجيح أوجه القصور هذه بشكل أقل بناءً على المخاطر والسياق والأهمية النسبية.

إن درجة الالتزام بالتوصية 25 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في التوصية 23 السابقة، بسبب وجود أوجه قصور مرتبطة باختبارات "الكفاءة والملاءمة"، وغياب الرقابة على شركات الوساطة من حيث الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعيار 26.1 (متحقق): تم تعيين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة ووحدة التأمين لتنظيم ومراقبة الالتزام لمتطلبات القانون 2013/106 ولائحته التنفيذية وأي قرارات أو تعليمات وزارية ذات صلة (المادتان 1 و14 من اللائحة التنفيذية 2013/106، واللائحة التنفيذية 2019/125).

المعيار 26.2 (متحقق): يجب ترخيص جميع الشركات في الكويت (المادة 1 من قانون التراخيص التجارية رقم 111 لسنة 2013) وبالتالي يُطلب من جميع المؤسسات المالية الخاضعة للمبادئ الأساسية أن تكون مرخصة:

- يجب ترخيص البنوك للعمل في الكويت (المادة 59 من القانون 1968/32).
- يجب ترخيص شركات الأوراق المالية للعمل في الكويت (المادة 1-3 من الوحدة 5 من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال).
- يجب ترخيص شركات التأمين للعمل في الكويت (المادة 4، 26 من القانون 2019/125).
- يجب أن تكون المؤسسات المالية الأخرى إما مرخصة أو مسجلة:
- يجب ترخيص شركات التمويل للعمل في الكويت (المادة 5، 8 من القرار الوزاري 2011/38).
- يجب ترخيص مؤسسات صرف العملات للعمل في الكويت (المادة 1 من القانون 2013/111).
- يجب ترخيص شركات الصرافة للعمل في الكويت (المادة 9 من القرار الوزاري بإخضاع شركات الصرافة لإشراف بنك الكويت المركزي في دليل تأسيس شركات الصرافة).

تحظر الكويت إنشاء أو تشغيل البنوك الصورية (المادة 8 من القانون 2013/106).

المعيار 26.3 (متحقق جزئياً): تكون التدابير المتخذة خاصة بكل قطاع:

- البنوك: لا يمكن لأي شخص طبيعي أو شخصية اعتبارية امتلاك أكثر من 5% من رأس مال البنك (المادة 57 الفقرة 2 من القانون 1968/32). لا يمكن للفرد أن يكون عضواً في مجلس إدارة البنك أو يكون مسؤولاً عن الموظفين التنفيذيين إذا أدين بجريمة تتعلق بخيانة الأمانة أو خيانة الثقة (المادة 68 من القانون 1968/32). لا يمكن للبنوك تعيين أي موظف أو عضو في مجلس الإدارة تم الاشتباه به أو إدانته في جرائم الاحتيال أو خيانة الأمانة وغيرها من الجرائم المماثلة (الفقرة 3د و4 من البند 25 من تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك). لا يوجد حظر عام على تعيين المجرمين في وظيفة الإدارة في أحد البنوك، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المدان بجريمة تتعلق بخيانة الأمانة أو خيانة الثقة، غير مكتمل.
- شركات الأوراق المالية: يُسأل أعضاء مجلس الإدارة المحتملون، بالإضافة إلى 22 منصباً محدداً مثل التنفيذيين وأعضاء آلية الرقابة في الجهات، عما إذا كانوا قد أدينوا بجريمة تتعلق بخيانة الثقة أو متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أي جريمة مالية أخرى عند تقديم طلب تسجيل داخل شركة استثمارية (الفصل 5 من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال). لا يتم التحقق من هذه الإفادة، ولا يشمل ذلك أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة أو المستفيدين الحقيقيين، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المدان بخيانة الثقة أو المتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو أي جريمة مالية أخرى، غير مكتمل.
- شركات التأمين: يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين أسسوا شركة تأمين أن يفيدوا بعدم إدانتهم بأحكام خلال السنوات الخمس الماضية بشأن جريمة ضد الشرف أو الأمانة (المادة 70 (3) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (125) لسنة 2019). عند التقدم للحصول

على ترخيص لممارسة أنشطة التأمين، يجب على الأفراد تقديم سجل الحالة الجنائية كجزء من طلبهم (المستند رقم 3 من القرار رقم (14) لسنة 2022)، بما لا يشمل أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة أو المستفيدين الحقيقيين، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المدان في السنوات الخمس الماضية بجريمة ضد الشرف أو الأمانة، غير مكتمل.

- شركات التمويل: يجب ألا يكون موظفو شركات التمويل قد اتهموا أو أدينوا بجرائم تتعلق بالاحتيال أو خيانة الأمانة أو غيرها من الجرائم المماثلة (الفقرة 9 من البند 15 من تعليمات بنك الكويت المركزي لشركات التمويل رقم 2/FS/309/2013). بما لا يشمل أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة أو المستفيدين الحقيقيين، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المتهم أو المدان بجرائم تتعلق بالاحتيال أو خيانة الأمانة أو غيرها من الجرائم المماثلة، غير مكتمل.

- شركات صرف العملات: تمتنع وزارة التجارة والصناعة عن إصدار ترخيص عمل لمؤسسة صرف عملات إذا كان الشخص الطبيعي مقدم الطلب قد أدين بـ "جريمة إفلاس بالاحتيال أو الاحتيال التجاري أو السرقة أو الاحتيال أو الخيانة" (المادة 4 من قانون الترخيص رقم 2013/111)، بما لا يشمل أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة أو المستفيدين الحقيقيين، ولا ينطبق على الأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المدان بجريمة إفلاس بالاحتيال أو الاحتيال التجاري أو السرقة أو الاحتيال أو الخيانة، غير مكتمل.

- شركات الصرافة: يلزم بنك الكويت المركزي المدققين الداخليين الجدد ومسؤولي الالتزام ونواب المديرين العامين بتقديم فحص الحالة الجنائية كجزء من طلبهم لشغل هذه المناصب. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركاء والأشخاص المرشحين لإدارة الشركات وأعضاء مجلس الإدارة (إن وجدوا) أيضاً تقديم فحص الحالة الجنائية للتأكد من أنهم غير مدانين بجريمة شرف وأمانة كما هو محدد في قانون العقوبات (القواعد واللوائح التي وافق عليها مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2014/10/21، والمعدلة بتاريخ 2014/12/23، بشأن تأسيس شركات الصرافة الأجنبية)، بما لا يشمل أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة أو المستفيدين الحقيقيين، ولا ينطبق على جميع الأفراد الذين يشغلون وظيفة إدارية، نظراً لأن تعريف المجرم، أي الشخص المدان بجريمة شرف أو أمانة، غير مكتمل.

المعيار 26.4 (متحقق جزئياً):

أ. صدر تقرير برنامج تقييم القطاع المالي في الكويت عام 2019، وأشار التقرير إلى إمكانية تحسين المنهج الإشرافي لبنك الكويت المركزي على البنوك لتقييم ملف مخاطرها بصورة أفضل، وتعزيز الإشراف الموحد، وتحسين الإشراف عبر الحدود. عمل بنك الكويت المركزي منذ إصدار التقرير على تحسين عملية تحديد ملف المخاطر لجميع الجهات الخاضعة للإشراف (انظر أدناه) وتعزيز جودة نهجه الإشرافي.

علاوة على ذلك، أشار التقرير إلى فعالية المنهج الإشرافي لهيئة أسواق المال وإمكانية تعزيزه من خلال الانتقال إلى منهج معزز قائم على المخاطر. أخيراً، اقترح التقرير تعزيز وضوح الدور التنظيمي والإشرافي لقطاع التأمين بهدف تطوير عملية إشرافية فعالة[34].

ب. تخضع المؤسسات المالية الأخرى للإشراف مع مراعاة مخاطر غسل الأموال في تمويل الإرهاب في القطاع.

المعيار 26.5 (متحقق جزئياً): يجري بنك الكويت المركزي أنشطته الإشرافية على أساس خصائص القطاع والمخاطر المترتبة عليه.

34 https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2019/04/02/Kuwait-Financial-System-Stability-Assessment-46730

تجري هيئة أسواق المال أنشطتها الإشرافية على أساس خصائص القطاع والمخاطر المترتبة عليه.

لا تزال وزارة التجارة والصناعة في طور إعداد إطار الإشراف القائم على المخاطر الخاص بها.

لم تبدأ وحدة التأمين بعد، باعتبارها جهة رقابية جديدة، بأنشطة الإشراف الميداني والمكتبي. تعمل وحدة التأمين على إنشاء الأساس لإجراء الأنشطة الإشرافية على أساس خصائص القطاع والمخاطر المترتبة عليه ولكنها لم تجرِ بعد أنشطة إشرافية.

المعيار 26.6 (متحقق جزئياً): يجب على المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تقديم بيانات سنوية إلى الجهة التنظيمية التي تتبع لها. يستخدم بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال هذه المعلومات لمراجعة ملفات المخاطر للمؤسسات المالية على أساس سنوي. تجري وحدة التأمين ووزارة التجارة والصناعة أنشطة مماثلة، ولكنها غير مجدولة سنوياً. لا يوجد متطلب للنظر في ملف مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية عند وجود أحداث أو تطورات مهمة.

الترجيح والاستنتاج

عينت الكويت جهات رقابية مسؤولة عن تنظيم ومراقبة التزام المؤسسات المالية لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب على جميع المؤسسات المالية أن تكون مرخصة، وهناك حظر على إنشاء أو تشغيل البنوك الصورية. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور فيما يتعلق باختبار "الكفاءة والملاءمة"، حيث تختلف التدابير عبر القطاعات، ولديها تعريفات غير مكتملة للمجرم ولا تغطي المستفيدين الحقيقيين دائماً. بالإضافة إلى ذلك، يطبق 2 من أصل 4 جهات رقابية فقط نهجاً إشرافياً قائماً على المخاطر، وهناك بعض الثغرات في مدى تكرار مراجعة بعض الجهات الرقابية لتقييماتهم، ولا يوجد متطلب للجهات الرقابية للنظر في ملف مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية عند وجود أحداث أو تطورات مهمة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 26 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 29 السابقة، وتعلقت أوجه القصور في قدرة وزارة التجارة والصناعة على ضمان التزام شركات التأمين وشركات الصرافة، وعدم تناسب العقوبات المتاحة والمطبقة.

المعيار 27.1 (متحقق): تتمتع جميع الجهات الرقابية، بما في ذلك بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة، ووحدة تنظيم التأمين بالسلطات لتنظيم ومراقبة المؤسسات المالية والإشراف عليها فيما يتعلق بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 14 من القانون 2013/106، والمادة 1 من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106).

المعيار 27.2 (متحقق): تتمتع الجهات الرقابية بالسلطة لإجراء عمليات تفتيش ميداني على المؤسسات المالية (المادة 14 (1) من القانون 2013/106).

المعيار 27.3 (متحقق): تتمتع الجهات الرقابية بالسلطة لإلزام المؤسسات المالية بتقديم أي معلومات ونسخ من المستندات والملفات (المادة 14(2) من القانون 2013/106).

المعيار 27.4 (متحقق): تتمتع الجهات الرقابية بالسلطة لتطبيق التدابير وفرض العقوبات ضد المؤسسات المالية عند الإخفاق في الالتزام بالقانون 2013/106 (المادة 14(3) من القانون 2013/106). يمكن للجهات الرقابية فرض مجموعة واسعة من التدابير والعقوبات على أي مؤسسة مالية أو مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية أو الإشرافية جراء الفشل في الالتزام بالقانون 2013/106 أو لائحة

التنفيذية أو القرارات/التعليمات الوزارية، بما في ذلك تعليق نشاط المؤسسة المالية أو إلغاء أو سحب ترخيصها (المادة 15 من القانون 2013/106).

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 27 هي "ملتزم".

التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 24 السابقة بسبب عدم وجود إطار قانوني واضح لمراقبة وضمان التزام الوكلاء العقاريين أو تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ولم تكن جميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة خاضعة لأنظمة فعالة لضمان التزامها.

المعيار 28.1 (غير منطبق): أندية القمار محظورة في الكويت بموجب القانون (المادة 205 من قانون العقوبات رقم 1960/16).

المعيار 28.2 و28.3 (متحقق): تتولى المؤسسات التالية مسؤولية الإشراف على التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة الملزمة بخلاف أندية القمار لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 1(5) من القرار 2013/37 بشأن القانون 2013/106):

- وزارة التجارة والصناعة: الوكلاء العقاريون وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

المعيار 28.4 (متحقق جزئياً):

أ. تتمتع وزارة التجارة والصناعة بصلاحيات كافية لأداء مهامها، بما في ذلك إجراء عمليات التفتيش الميداني وإلزام الجهات الملزمة بتقديم المعلومات (المادة 14 من القانون 2013/106).

ب. تمتنع وزارة التجارة والصناعة عن إصدار ترخيص عمل للوكلاء العقاريين أو تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة إذا كان مقدم الطلب قد أدين بـ "جريمة إفلاس بالاحتيال أو الاحتيال التجاري أو السرقة أو الاحتيال أو الخيانة" (المادة 4 من قانون الترخيص رقم 2013/111)، بما لا يشمل أولئك الذين يملكون حصة كبيرة أو مسيطرة (أو المستفيدين الحقيقيين) أو أولئك الذين يشغلون مناصب إدارية.

ج. تتمتع وزارة التجارة والصناعة بسلطة تطبيق التدابير وفرض العقوبات ضد الأعمال والمهن غير المالية المحددة لعدم الالتزام للقانون 2013/106 (المادة 14 (3) من القانون 2013/106). يمكن للجهات الرقابية فرض مجموعة واسعة من التدابير والعقوبات على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ومديريها وأعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية أو الإشرافية لعدم الالتزام للقانون 2013/106 ولائحته التنفيذية والقرارات/التعليمات الوزارية (المادة 15 من القانون 2013/106).

المعيار 28.5 (غير متحقق):

لا تزال وزارة التجارة والصناعة في طور إعداد إطار الإشراف القائم على المخاطر الخاص بها.

الترجيح والاستنتاج

عينت الكويت وزارة التجارة والصناعة للإشراف على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الملزمة. تتمتع وزارة التجارة والصناعة بالسلطات اللازمة لأداء واجباتها. بالإضافة إلى ذلك، تمتنع وزارة التجارة والصناعة، بصفتها مسجل للشركات، عن ترخيص الوكلاء العقاريين وتجار المعادن الثمينة

والأحجار الكريمة إذا كان مقدم الطلب قد أدين بمجموعة فرعية صغيرة من الجرائم، بما لا يشمل جميع الجرائم ولا يتضمن امتلاك حصة كبيرة أو مسيطرة (أو المستفيد الحقيقي). لا تزال وزارة التجارة والصناعة في طور إعداد إطار الإشراف القائم على المخاطر الخاص بها.

إن درجة الالتزام بالتوصية 28 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 29 – وحدة التحريات المالية

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 26 السابقة، جراء غياب الأساس القانوني الواضح لتأسيس وحدة التحريات المالية الكويتية وتزويدها بالصلاحيات والوظائف.

المعيار 29.1 (متحقق): وحدة التحريات المالية الكويتية هي وكالة مستقلة مسؤولة عن تلقي وتحليل المعلومات المتعلقة بالمتحصلات المشتبه بها من الجريمة أو الأموال المرتبطة أو المتصلة أو التي يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 1 من القانون 2016/24 والقرار الوزاري 2013/1532). يشمل تعريف "متحصلات الجريمة" جميع الأموال، وأي نوع من الأصول أو الممتلكات، التي تنشأ أو تحصل بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أصلية (المادة 1 من القانون 2013/106). كما تشمل الأصول الافتراضية في تعريف الكويت للأموال والتي تتعلق بـ"أي نوع من الأصول أو الممتلكات (...) بما في ذلك الشكل الإلكتروني أو الرقمي" (المادة 1 من القانون 2013/106).

المعيار 29.2 (متحقق إلى حد كبير): تعمل وحدة التحريات المالية الكويتية كوكالة مركزية لتلقي الإفصاحات المقدمة من الجهات الملزمة، بما في ذلك:

أ. تقارير المعاملات المشبوهة المرسلة من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، كما هو مطلوب في التوصيتين 20 و23 (المادة 12 من القانون 2013/106).

ب. لا تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية أي معلومات أخرى باستثناء معلومات المعاملات أو محاولات تنفيذ المعاملات التي تنطوي على متحصلات جريمة أو الأموال المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. بالنسبة للإفصاحات النقدية عبر الحدود، يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية الوصول إلى هذه المعلومات فقط عند الطلب (المادة 20 من القانون رقم 2013/106).

المعيار 29.3 (متحقق): وحدة التحريات المالية الكويتية:

أ. قادرة، على أساس أي تقرير أو معلومات تلقتها، على طلب أي معلومات إضافية من أي جهات ملزمة تراها ضرورية لأداء مهامها (المادة 18 من القانون 2013/106). بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات الملزمة تقديم أي معلومات ذات صلة أو نسخ من الوثائق أو الملفات، بغض النظر عن طريقة تخزينها، التي تطلبها وحدة التحريات المالية الكويتية وضمن الإطار الزمني الذي تحدده الوحدة (المادة 16 من القرار الوزاري 2013/37).

ب. قادرة، على أساس أي تقرير أو معلومات تلقتها، على الحصول دون تأخير من السلطات المختصة والهيئات العامة الأخرى على أي معلومات تراها ضرورية لأداء مهامها (المادة 18 من القانون 2013/106).

المعيار 29.4 (متحقق):

أ. لدى وحدة التحريات المالية الكويتية تفويض لإجراء تحليل تشغيلي للمعلومات المتاحة والتي يمكن الحصول عليها المتعلقة بالمتحصلات المشتبه بها من الجريمة، بما في ذلك جميع الجرائم الأصلية، أو الأموال المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومع ذلك، من غير

الواضح أن التحليل يقوم بإنشاء روابط بين الأهداف لتتبع مسار أنشطة أو معاملات معينة، وتحديد الروابط بين تلك الأهداف والمتحصلات المحتملة من الجريمة وغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب (المادة 16 من القانون 2013/106).

ب. تتحمل وحدة التحريات المالية الكويتية مسؤولية إجراء التحليل الاستراتيجي (دليل إجراءات العمل لإدارة التحليل المالي لوحدة التحريات المالية الكويتية 2023-2024).

المعيار 29.5 (متحقق إلى حد كبير): تتولى وحدة التحريات المالية الكويتية مسؤولية نشر المعلومات المتعلقة بالمتحصلات المشتبه بها من الجريمة، بما في ذلك جميع الجرائم الأصلية، أو الأموال المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ينطبق هذا المتطلب كلما كان لدى وحدة التحريات المالية الكويتية أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي متحصلات جريمة أو مرتبطة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب (المادة 19 من القانون 2013/106). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية تقديم المعلومات لوزارة الداخلية وإدارة الجمارك عند الطلب (مذكرة التفاهم 2018). بالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم وحدة التحريات المالية الكويتية قنوات مخصصة وآمنة ومحمية لنشر المعلومات.

المعيار 29.6 (متحقق إلى حد كبير):

أ. يجب على وحدة التحريات المالية الكويتية إنشاء وتشغيل قاعدة بيانات آمنة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى ذات الصلة (المادة 13 من القرار الوزاري 2013/1532). يُحظر على موظفي وحدة التحريات المالية الكويتية الكشف عن أي معلومات تتعلق بواجباتهم في الوحدة (المادة 16 من القانون 2013/106) والوصول إلى أي معلومات لم يُمنحوا الحق في الوصول إليها (التعميم الداخلي 2016/11)، وأرشفة الوثائق في أماكن غير تلك المخصصة لتحقيقها (التعميم الداخلي 2015/05). كما يُحظر على موظفي وحدة التحريات المالية الكويتية الإفصاح عن أي معلومات تقع ضمن نطاق عملهم، والاحتفاظ بنسخ من أي وثيقة تتعلق بعمل الوحدة، وتخزين الوثائق في أماكن أخرى غير تلك المخصصة لهم (القرار الإداري IU/19/2015).

ب. يُحظر على موظفي وحدة التحريات المالية الكويتية الكشف عن أي معلومات تتعلق بواجباتهم في الوحدة، حتى بعد توقفهم عن أداء تلك الواجبات داخل الوحدة (المادة 16 من القانون 2013/106). كما يُحظر على موظفي وحدة التحريات المالية الكويتية الوصول إلى أي معلومات لم يُمنحوا الحق في الوصول إليها، أو الوصول إلى معلومات الوحدة من خلال أجهزتهم الشخصية (التعميم الداخلي 2016/11). كما لدى وحدة التحريات المالية الكويتية عمليات وإجراءات واضحة للتصريح الأمني والحفاظ على سرية المعلومات (القرار الإداري IU/36/2022).

ج. تضمن وحدة التحريات المالية الكويتية وصولاً محدوداً إلى نظام تقنية المعلومات الخاص بها من خلال قاعدة بياناتها الآمنة (القرار الوزاري 2013/1532) ومن خلال منع موظفيها من الوصول إلى المعلومات غير المصرح لهم بها، ومن حمل الأجهزة الشخصية إلى الاجتماعات الرسمية، ومن التقاط الصور أو تسجيل مقاطع الفيديو داخل مباني الوحدة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو أي تطبيق قد يحدد مباني الوحدة (التعاميم الداخلية 2016/2015). كما تضمن وحدة التحريات المالية الكويتية الوصول المحدود إلى منشآتها.

المعيار 29.7 (متحقق):

أ. وحدة التحريات المالية الكويتية هي شخصية اعتبارية مستقلة، تحت إشراف وزير المالية، وتتمتع باستقلال مالي وإداري وسلطة كاملة في اتخاذ القرارات بشأن القضايا التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها (المادة 5 من القرار الوزاري 2013/1532). يتم تعيين رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ونائبه بمرسوم بناءً على ترشيحهما من وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد

مرة واحدة (المادة 2 من القرار الوزاري 2013/1532). لدى وحدة التحريات المالية الكويتية ميزانية يضعها رئيسها، وهي مدرجة تحت بند خاص في الميزانية العامة للدولة (المادة 16 من القانون 2013/106).

ب. يجب على وحدة التحريات المالية الكويتية، كلما كان لديها دلائل معقولة للاشتباه في أن الأموال هي متحصلات جريمة، بما في ذلك جميع الجرائم الأصلية، أو مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، إبلاغ النيابة العامة وإحالة المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة (المادة 19 من القانون 2013/106). كما يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية، تلقائياً أو بناءً على طلب، إتاحة معلوماتها لأي سلطة أجنبية على أساس المعاملة بالمثل أو الاتفاق المتبادل بين وحدة التحريات المالية الكويتية والجهة الأجنبية (المادة 19 من القانون 2013/106).

ج. وحدة التحريات المالية الكويتية ليست موجودة ضمن الهيكل القائم لسلطة أخرى.

د. لدى وحدة التحريات المالية الكويتية ميزانية يضعها رئيسها وهي مدرجة تحت قسم خاص في الميزانية العامة للدولة (المادة 16 من القانون 2013/106). تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية باستقلال مالي وإداري (المادة 5 من القرار الوزاري 2013/1532).

المعيار 29.8 (متحقق):

وحدة التحريات المالية الكويتية عضو في مجموعة إيغمونت منذ عام 2017.

الترجيح والاستنتاج

يلبي الإطار القانوني الكويتي متطلبات التوصية 29 إلى حد ما. إلا أن وحدة التحريات المالية الكويتية لا تتلقى معلومات باستثناء ما يتعلق بالمعاملات أو محاولة تنفيذ المعاملات التي تتضمن متحصلات جريمة أو أموال متعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والوصول إلى منشآت وحدة التحريات المالية غير محدود.

إن درجة الالتزام بالتوصية 29 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 30 - مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" بمتطلبات التوصية 27 السابقة، وتتعلق أوجه القصور الموجودة بنقص التحقيق والملاحقة القضائية الكافية بقضايا غسل الأموال وغياب أي أساس قانوني للتحقيق في تمويل الإرهاب.

المعيار 30.1 (متحقق إلى حد كبير): تتولى النيابة العامة دو غيرها التحقيق في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 21 من القانون 2013/106). وتتولى نيابة الأموال العامة ومكافحة غسل الأموال داخل النيابة العامة مسؤولية التحقيق في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (القرار 2021/47). جميع أعضاء النيابة العامة مخولون بموجب القانون بمتابعة التحقيق في أي جريمة (المادة 9 من القانون 1960/17).

تتمتع سلطات إنفاذ القانون الأخرى بصلاحية تحديد واكتشاف وإجراء التحقيقات الأولية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وهي وزارة الداخلية وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) والإدارة العامة للجمارك.

تحت سلطة النيابة العامة، تتحمل هيئة مكافحة الفساد ووزارة الداخلية والإدارة العامة للجمارك مسؤولية ضمان التحقيق بشكل صحيح في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به. تتولى وزارة الداخلية مسؤولية إجراء التحقيقات وجمع الأدلة لجميع الجرائم (المادة 39-42 من القانون 1960/17).

تتحمل هيئة مكافحة الفساد مسؤولية جمع الأدلة المتعلقة بأي اشتباه في جريمة فساد تصل إلى علمها. ولهذا الغرض، يجوز لها الوصول إلى السجلات والأوراق والوثائق المتعلقة بهذه الجريمة وتقرير إحالة القضية إلى الهيئات القضائية المختصة (المادة 24 من القانون 2016/2). بالإضافة إلى ذلك، يجوز لها مخاطبة واستدعاء أي شخص مرتبط بجريمة فساد لسماع أقواله (المادة 25 من القانون 2016/2).

تتولى الإدارة العامة للجمارك مسؤولية جمع وتحليل الإقرارات الجمركية. كما أنها مسؤولة عن التواصل مع وحدة التحريات المالية الكويتية بشأن الإقرارات الكاذبة وغير المصرح بها للعملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها وحجز الأموال ذات الصلة (التعليمات الجمركية 73/2014).

المعيار 30.2 (متحقق): تتمتع النيابة العامة بسلطة التحقيق والتصرف والادعاء في جميع القضايا الجنائية (المادة 9 من القانون 1960/17) وبشكل خاص غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 21 من القانون 2013/106). عند إجراء التحقيقات في أي جريمة أصلية ضمن اختصاصها أو محالة إليها من سلطة مختصة أخرى، لا يوجد ما يمنع النيابة العامة من إجراء تحقيق مالي موازٍ في حالة الاشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظراً لأن اختصاص التحقيق والتصرف في جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو حصرياً ضمن صلاحياتها. فيما يتعلق بالفساد، يمكن لهيئة مكافحة الفساد إجراء التحقيقات وجمع الأدلة التي تهدف إلى كشف جريمة الفساد وتتمتع النيابة العامة باختصاص حصري في التحقيق (المادة 27 من القانون 2016/2).

على الرغم من أن القانون الكويتي لا يذكر صراحة "التحقيقات المالية الموازية"، إلا أن وزارة الداخلية مطالبة بتنفيذ أوامر التحقيق الواردة من النيابة العامة (المادة 39 من القانون 1960/17). وبالتالي، يجوز للنيابة العامة أن تأمر وزارة الداخلية بإجراء تحقيقات مالية موازية، سواء أثناء سير التحقيق في جريمة أصلية أو تحقيق في جريمة غسل أموال وتمويل إرهاب. في مثل هذه الحالات، تقدم النيابة العامة لوزارة الداخلية الأذونات اللازمة لاستلام وعرض أي وثائق ذات صلة. في الحالات التي لا تباشر فيها النيابة العامة تحقيقاً جنائياً رسمياً، وعلى أساس التعاون الرسمي وغير الرسمي المستمر بين النيابة العامة ووزارة الداخلية، يجوز لوزارة الداخلية إجراء تحقيقات مالية في النشاط الإجرامي المحتمل بناءً على طلب غير رسمي من النيابة العامة. في مثل هذه الحالات، تُجري وزارة الداخلية تحقيقاتها باستخدام إجراءات لا تتطلب إذناً من النيابة العامة.

يجوز للنيابة العامة أيضاً أن تطلب من هيئة مكافحة الفساد، كلما رأت ذلك ضرورياً، إجراء تحقيق مالي موازٍ في العناصر المالية لجرائم الفساد التي تقع ضمن اختصاصها وفقاً لقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (المادة 100-101 من القانون 1960/17). حتى الآن، لم تطلب النيابة العامة أبداً من هيئة مكافحة الفساد إجراء مثل هذه التحقيقات المالية.

المعيار 30.3 (متحقق جزئياً): في حالة الإدانة بغسل الأموال أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب، تأمر المحكمة بمصادرة الأموال والأدوات (المادة 40 من القانون 2013/106). بالنسبة لجرائم الفساد، تُخوَّل هيئة مكافحة الفساد بمتابعة إجراءات الحجز والمصادرة واسترداد الأموال ومتحصلات الفساد (المادة 23 من القانون 2016/2). يجوز للنيابة العامة، أو من تفوضه من المحامين العامين، أن تأمر بتجميد أو حجز الأموال أو الأدوات إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو جريمة أصلية (المادة 22 من القانون 2013/106). ومع ذلك، لا يُطلب من النيابة العامة أو أي سلطات مختصة أخرى تجري تحقيقات أولية أن تقوم "على وجه السرعة" بتحديد وتتبع ومباشرة تجميد وحجز الممتلكات التي تخضع للمصادرة أو قد تصبح خاضعة لها، أو يُشتبه في أنها متحصلات جريمة.

المعيار 30.4 (متحقق): تتمتع النيابة العامة في الكويت بالسلطة الحصرية للتحقيق والتصرف والادعاء في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 21 من القانون 2013/106)، وتتولى وزارة الداخلية مسؤولية إجراء التحقيقات وجمع الأدلة لجميع الجرائم (المادة 39-42 من القانون 1960/17). يمكن لهيئة مكافحة الفساد فقط، وهي ليست سلطة إنفاذ قانون (المادة 5 و27 من القانون 2016/2) مباشرة التحقيقات التي تقع ضمن اختصاصها وإحالتها إلى النيابة العامة للتحقيق الجنائي والادعاء.

المعيار 30.5 (غير منطبق): تتولى النيابة العامة مسؤولية التحقيق والادعاء في جميع الجرائم بموجب القانون الكويتي، بما في ذلك الفساد (المادة 9 من القانون 1960/17). يمكن لهيئة مكافحة الفساد أن تطلب من النيابة العامة التحقيق في الفساد (المادة 5 من القانون 2016/2)، ويمكنها متابعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها النيابة العامة لاسترداد الأموال والمتحصلات الناتجة عن جرائم الفساد (المادة 5 من القانون 2016/2).

الترجيح والاستنتاج

لا تمنح الكويت السلطة المختصة صلاحية تحديد وتتبع الممتلكات التي يمكن إخضاعها للتجميد والحجز على وجه السرعة. تنطبق متطلبات التوصية 30 على النيابة العامة التي تمثل السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن درجة الالتزام بالتوصية 30 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" بمتطلبات التوصية 28 السابقة، حيث تعلقت أوجه القصور بغياب الأساس القانوني حول تدابير التحقيق في تمويل الإرهاب، بسبب غياب التجريم باعتبارها جريمة. أشار فريق التقييم إلى نقص الأدلة المتعلقة بفعالية سلطات إنفاذ القانون وغياب الاحصائيات.

المعيار 31.1 (متحقق): تتمتع النيابة العامة دون غيرها بسلطة التحقيق والادعاء في قضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب في الكويت (المادة 21 من القانون 2013/106). كقاعدة عامة، تقع الجنايات ضمن اختصاص النيابة العامة في التحقيق والادعاء، على خلاف الجنح. ومع ذلك، تقع بعض الجنح ضمن اختصاص النيابة العامة بموجب القانون، مثل الفساد (المادة 27 من القانون 2016/2) وجرائم سوق المال (المادة 114 من القانون 2010/7). بالنسبة للجنح الأخرى، عندما تكون مرتبطة بجريمة غسل أموال، تتمتع النيابة العامة بسلطة التحقيق والادعاء في تلك الجنح ذات الصلة (المادة 1 من الأمر 2017/20).

صلاحيات التحقيق المتاحة للنيابة العامة واسعة ومنصوص عليها في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (القانون 1960/17)، وتتيح للمحققين ما يلي:

أ. مطالبة أي شخص بتسليم أوراق أو آثار أو أي معلومات أخرى تتعلق بالجريمة الخاضعة للتحقيق (المادة 77 من القانون 1960/17).

ب. تفتيش الأشخاص والمباني (المادة 80-89 من القانون 1960/17).

ج. جمع إفادات الشهود أثناء التحقيق (المادة 98-99 من القانون 1960/17).

د. الحجز والحصول على الأدلة (المادة 90 من القانون 1960/17).

يمكن للسلطات المسؤولة عن التحقيقات الأولية، مثل الشرطة وهيئة مكافحة الفساد، الحصول على نفس الصلاحيات من النيابة العامة، انظر المعيارين 30.1 و30.2.

المعيار 31.2 (متحقق): يمكن للسلطات المختصة التي تجري التحقيقات اعتراض الاتصالات (المادة 87 من القانون 1960/17) واستخدام مجموعة من أساليب التحقيق، مثل العمليات السرية ودخول نظم الحاسوب والتسليم المراقب، لقضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

المعيار 31.3 (متحقق):

أ. يجوز للسلطات المختصة أن تطلب من أي مؤسسات مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة تقديم سجلات العناية الواجبة وتقارير المعاملات (المحلية والدولية) وأي معلومات عن تقييم المخاطر (المادة 11 من القانون 2013/106). كما تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتقديم المعلومات والوثائق إلى السلطات المختصة ذات الصلة عند الطلب (المادة 13 من القانون 2013/106). بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، إذا لم ينفذ الشخص المعني بالطلب الأمر في التاريخ المحدد، يجوز للمحقق أن يأمر بالتفتيش أو الحجز أو أي إجراء آخر للحصول على معلومات أو سجلات ذات صلة بالتحقيق (المادة 77 من القانون 1960/17).

تحتاج السلطات الأخرى المكلفة بإجراء التحقيقات الأولية (أي الشرطة وهيئة مكافحة الفساد) إلى تفويض من النيابة العامة من أجل تحديد ما إذا كان الأشخاص الطبيعيون أو الشخصيات الاعتبارية تمتلك حسابات أو تسيطر عليها (راجع التوصية 30.2).

ب. يُحظر على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة الكشف لعميل أو أي شخص آخر (طبيعي واعتباري) عن أي معلومات تتعلق بتحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 13 من القانون 2013/106). كما يتم توجيه البنوك وشركات الصرافة والتمويل من خلال التعاميم للحفاظ على سرية التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع التوصية 21.2). لدى النيابة العامة ووزارة الداخلية إجراءات لتحديد الأصول دون إخطار مسبق للمالك (إجراءات التحقيقات المالية للنيابة العامة المتعلقة بقضايا غسل الأموال وإرشادات وزارة الداخلية لمكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب).

المعيار 31.4 (متحقق): يجب على وحدة التحريات المالية الكويتية إخطار النيابة العامة وإحالة المعلومات ذات الصلة إلى السلطات المختصة كلما كان لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي متحصلات جريمة أو مرتبطة أو متصلة أو يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 19 من القانون 2013/106). كما تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بصلاحية فحص طلبات المعلومات المقدمة من السلطات المختصة واتخاذ القرار بشأن هذه الطلبات (المادة 9 من القرار الوزاري 2013/1532). بصفتها السلطة المختصة المسؤولة عن التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن للنيابة العامة أيضاً أن تطلب بشكل استباقي من وحدة التحريات المالية الكويتية تقديم أي معلومات ذات صلة في حوزتها. كما يمكن للنيابة العامة استخدام قنوات التعاون غير الرسمية لطلب معلومات من وحدة التحريات المالية الكويتية في حالات الطوارئ، ونفس هذه الوسائل متاحة لوزارة الداخلية.

الترجيح والاستنتاج

عينت الكويت النيابة العامة لتكون مسؤولة عن ضمان سلامة التحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب. يمكن للنيابة العامة ووزارة الداخلية، المسؤولة عن إجراء أنشطة شبيهة بالشرطة، استخدام مجموعة واسعة من أساليب التحقيق في تحقيقاتهما.

إن درجة الالتزام بالتوصية 31 هي "ملتزم".

التوصية 32 – ناقلو النقد

حصلت الكويت في الجولة الثالثة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية الخاصة التاسعة، وتضمنت أوجه القصور غياب أي متطلب لنظام الإفصاح لنقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود خروجاً، وغياب أي تعريف واضح للأدوات القابلة للتداول لحاملها، وغياب أي صلاحيات واضحة لطلب معلومات إضافية والحصول عليها من ناقل النقد وعدم وجود صلاحيات محددة لإيقاف أو

إعاقة العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها، وغياب العقوبات المتناسبة للإفصاح الكاذب أو الفشل في الإفصاح أو نقل الأموال عبر الحدود لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعيار 32.1 (متحقق): وضعت الكويت نظاماً للإقرار عن نقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود دخولاً وخروجاً. يتعين على كل شخص دولة الكويت أو يغادرها، تكون بحوزته عملات أو أدوات مالية قابلة للتداول لحاملها أو يرتب لنقلها إلى داخل دولة الكويت أو خارجها من خلال شخص أو خدمة بريد أو خدمة شحن بأي وسيلة أخرى، أن يفصح عند الطلب عن قيمة تلك العملات أو الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها (المادة 20 من القانون 2013/106).

المعيار 32.2 (غير منطبق): لدى الكويت نظام إفصاح.

المعيار 32.3 (متحقق): يجب على الناقلين الإفصاح، عبر الإنترنت أو شخصياً، عن قيمة العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تتجاوز 3,000 دينار كويتي (حوالي 9,714 دولار أمريكي)، والغرض المقصود منها عند طلب مسؤولي الجمارك (المادة 20 من القانون 2013/106). يجب تقديم العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تم الإقرار عنها إلى الجمارك على الحدود. يتم بعد ذلك التحقق من المبالغ وتقييم مصدر الأموال.

المعيار 32.4 (متحقق): في حالات عدم الإفصاح أو تقديم المعلومات، أو إذا كانت المعلومات المفصح عنها كاذبة، يجوز للإدارة العامة للجمارك ضبط أو حجز بعض أو كل الأموال المعنية (المادة 20 من القانون 2013/106).

المعيار 32.5 (متحقق): يعاقب بالحبس أي شخص ينتهك أو يفشل في الالتزام للمادة 20 من القانون 2013/106، أو يقدم إفصاحاً كاذباً عن العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها أو يخفي عمداً حقائق لمدة تصل إلى سنة واحدة وتغريمه بما لا يقل عن نصف ولا يزيد عن القيمة الكاملة للأموال محل الجريمة. في حالات الشخصية الاعتبارية، يمكن فرض غرامة لا تقل عن القيمة الكاملة ولا تزيد عن ضعف قيمة الأموال محل الجريمة (المادة 37 من القانون 2013/106).

المعيار 32.6 (متحقق): يتم إخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بحالات التحويل المشبوهة وفقاً لمذكرة التفاهم بين وحدة التحريات المالية الكويتية والجمارك (المرجع رقم 9/7-2241 بتاريخ 2016/6/23 بشأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب).

المعيار 32.7 (متحقق): تشارك إدارة الجمارك ضمن اللجنة الوطنية في تطوير الاستراتيجيات الوطنية وضمان وجود آليات تنسيق فعالة. يتم التعاون التشغيلي من خلال الاتصال المباشر والاجتماعات المشتركة. علاوة على ذلك، وقعت وحدة التحريات المالية الكويتية والإدارة العامة للجمارك مذكرة تفاهم بشأن التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب (المرجع رقم AH/MS 9/7-2241 بتاريخ 2016/6/23).

المعيار 32.8 (متحقق):

أ. يجوز للإدارة العامة للجمارك ضبط أو حجز بعض أو كل مبلغ العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها إذا كانت هناك دلائل كافية للاشتباه في أن تلك العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها هي متحصلات جريمة أو أموال أو أدوات مرتبطة أو متصلة أو يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 20(2) من القانون 2013/106).

ب. يجوز للإدارة العامة للجمارك أيضاً حجز أو ضبط بعض أو كل مبلغ العملة أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها في حال الامتناع عن الإفصاح، أو عن تقديم المعلومات عند الطلب، أو كان الإفصاح أو المعلومات خاطئة (المادة 20 (2)(ب) من القانون 2013/106).

المعيار32.9 (متحقق): تحتفظ الإدارة العامة للجمارك بمعلومات الإفصاحات، والتي تتضمن قيمة العملات وتفاصيل ناقلها، عند الإفصاح عن مبالغ تتجاوز قيمتها الحد المحدد. كما يتم الاحتفاظ بالمعلومات في حالات الإفصاح الكاذب أو وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (التعليمات الجمركية رقم (2014/73) ويمكن استخدام هذه المعلومات للتعاون الدولي.

تنقل وحدة التحريات المالية معلومات تقرير الضبط إلى الجهات الأمنية المختصة، وللوحدة حق الوصول إلى قاعدة بيانات الإدارة العامة للجمارك. يمكن بعد ذلك تبادل هذه المعلومات من قبل النيابة العامة، وهي السلطة المختصة لتبادل المعلومات مع السلطات الأجنبية المختصة في المسائل الجنائية المتعلقة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو جرائم تمويل الإرهاب فيما يتعلق بالمساعدة والإنابات القضائية وتسليم المشتبه بهم والمدانين وطلبات تحديد وتتبع وتجميد أو حجز أو مصادرة الأموال. يتم تبادل هذه المعلومات وفقاً للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي صادقت عليها دولة الكويت أو وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 23 من القانون 2013/106).

المعيار 32.10 (متحقق): تستخدم الإدارة العامة للجمارك نظاماً إلكترونياً قائماً في قاعدة بيانات مركزية آمنة لحماية المعلومات وضمان استخدامها بشكل صحيح. يتم حماية النظام بتقنيات حماية متقدمة لضمان الوصول الآمن والمحمي إلى المعلومات. يقتصر الوصول إلى المعلومات على الدور الوظيفي المحدد لكل مستخدم، مما يضمن امتيازات وصول مناسبة ومراقبة.

المعيار32.11 (متحقق):

(أ-ب) قد يخضع الأشخاص الذين ينقلون عملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها متعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب للعقوبات المفروضة على الإفصاح الكاذب (انظر المعيار 32.5)، أو لعقوبات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. سيتم حجز هذه العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها كما هو موضح في المعيار 32.8 والتوصية 4.

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 32 هي "ملتزم".

التوصية 33 – الإحصائيات

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية السابقة 32، بسبب عدم الاحتفاظ بالإحصائيات.

المعيار 33.1 (متحقق): تحتفظ الكويت بإحصائيات شاملة في المسائل المتعلقة بفعالية وكفاءة نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتولى اللجنة الوطنية مسؤولية تنفيذ عملية جمع البيانات الإحصائية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة دورية بالاعتماد على فريق مختص (المادة 23 من القرار 2013/37). تجمع الكويت المعلومات من السلطات المختصة حول ما يلي:

أ. تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة والمحالة

ب. التحقيقات وحالات الادعاء وأحكام الإدانة المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب

ج. الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة

د. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من طلبات التعاون الدولي التي تم التقدم بها أو تلقيها.

أنشأت الكويت قاعدة بيانات تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة وتديرها، بحيث تتيح للدولة إحصائيات مفصلة حول تقارير المعاملات المشبوهة (المادة 13 من القرار 2013/1532).

الترجيح والاستنتاج

جميع المعايير مستوفاة. إن درجة الالتزام بالتوصية 33 هي "ملتزم".

التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 25 السابقة، حيث تمثلت أوجه القصور في غياب الإرشادات لشركات الوساطة وشركات التأمين وشركات الصرافة، وغياب أي تغذية عكسية من السلطات المختصة.

المعيار 34.1 (متحقق)

<u>الإرشادات والتغذية العكسية من السلطات والجهات الرقابية</u>

أصدرت جميع السلطات المختصة والجهات الرقابية إرشادات إلى الجهات الملزمة حول التزاماتها بموجب القانون 2013/106، واللائحة التنفيذية، وغيرها من التعليمات ذات الصلة. يوفر بنك الكويت المركزي تغذية عكسية تتضمن توضيح أي متطلبات من خلال الخطابات أو الاجتماعات أو غيرها من المراسلات المباشرة مع مسؤولي الالتزام في الجهات الملزمة بالإبلاغ، واتحاد مصارف الكويت، والاتحاد الكويتي لشركات الصرافة. تجري هيئة أسواق المال ورشاً توعوية لتقديم التغذية العكسية حول نواقص الالتزام وكيفية تجنبها. توفر وحدة تنظيم التأمين إرشادات لكشف المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.

<u>الإرشادات والتغذية العكسية من وحدة التحريات المالية</u>

قدمت وحدة التحريات المالية مجموعة واسعة من المعلومات والإرشادات للجهات الملزمة بالإبلاغ بما في ذلك أدلة الاستخدام حول كيفية إرسال تقارير المعاملات المشبوهة، ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع القطاعات، فضلاً عن المؤشرات الخاصة بكل موضوع. تعقد وحدة التحريات المالية اجتماعات دورية مع الجهات الملزمة بالإبلاغ لتقديم التغذية العكسية حول جودة تقارير المعاملات المشبوهة.

الترجيح والاستنتاج

توفر جميع السلطات المختصة والجهات الرقابية في الكويت مجموعة من التغذية العكسية إلى الجهات الملزمة بالإبلاغ.

إن درجة الالتزام بالتوصية 34 هي "ملتزم".

التوصية 35 – العقوبات

حصلت الكويت في تقييم التقرير المتبادل السابق على تصنيف "غير ملتزم" في التوصية 17 السابقة، وتمثلت أوجه القصور في عدم تسمية السلطات المخولة بتطبيق العقوبات وغياب النطاق الكافي من العقوبات وغيرها من أوجه القصور.

المعيار 35.1 (متحقق إلى حد كبير):

<u>التوصية 6 - العقوبات المالية المستهدفة</u>

إن العقوبات المذكورة أدناه للتوصيات 9 إلى 23 متاحة للسلطات الرقابية لفرضها على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية جراء عدم الالتزام لالتزاماتهم المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة. يمكن فرض هذه العقوبات على كل من الأفراد والشخصيات الاعتبارية (المادة 24(2) من القرار الوزاري 2023/141).

<u>التوصية 8 - المنظمات غير الهادفة للربح</u>

تتمتع وزارة الشؤون الاجتماعية ببعض صلاحيات فرض العقوبات، مما يسمح لها بتطبيق عقوبات على المنظمات غير الهادفة للربح. توجد عقوبات مالية وإدارية يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية تطبيقها، اعتماداً على المخالفة. يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية إصدار خطابات إنذار أو تعليق ترخيص المنظمات غير الهادفة للربح لمدة ستة أشهر عن جمع التبرعات في حالة جمعها بما يخالف التزاماتها (المادة 17 من القرار الوزاري 2016/128). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية فرض غرامات لا تتجاوز خمسين ديناراً (حوالي 150 يورو) لكل مخالفة، أو حل المنظمات غير الهادفة للربح في حالة فشلها في الوفاء بالتزاماتها المالية أو إذا خالفت أي حكم آخر بموجب القانون 1962/24 (المواد 27.3، 27.4 و31). كما يمكن لوزارة الشؤون الاجتماعية تعيين مجلس إدارة مؤقت لتولي مسؤوليات مجلس الإدارة المنتخب. في حالات مخالفات التزامات جمع التبرعات للجمعيات الخيرية، يُسمح لوزارة الشؤون الاجتماعية تطبيق تدابير مماثلة على المؤسسات والجمعيات الخيرية (القرارات الوزارية 48/أ و49/أ، 2015).

التوصيات 9 إلى 23 - العقوبات الإدارية (المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة)

تتمتع السلطات الرقابية بالقدرة على فرض عقوبات على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية لعدم الالتزام لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يشمل كلاً من الأفراد والشخصيات الاعتبارية (المادة 15 من القانون 2013/106):

- فرض غرامة على المؤسسة المالية المخالفة لا تتجاوز 500,000 دينار (1,500,000 يورو) لكل مخالفة.
- حظر الأفراد من العمل في القطاعات ذات الصلة لفترة تحددها السلطة الرقابية.
- تقييد صلاحيات المديرين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية أو الإشرافية والمالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مراقب مؤقت.
- إقالة أو استبدال المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو الرقابية.
- تعليق أو تقييد أو حظر استمرار النشاط أو العمل أو المهنة.
- إلغاء الترخيص.
- سحب الترخيص.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تغريم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو أي أعضاء في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو الإشرافية الذين ينتهكون عن عمد أو إهمال جسيم أو يفشلون في الالتزام لمتطلبات الإبلاغ أو متطلبات برنامج الالتزام أو متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، بما يصل إلى 500,000 دينار (1,500,000 يورو) لكل مخالفة (المادة 33 من القانون 2013/106).

بالنسبة للبنوك الصورية، يمكن معاقبة الأفراد والشخصيات الاعتبارية الذين يقومون عن عمد أو إهمال جسيم بإنشاء أو محاولة إنشاء بنوك صورية في دولة الكويت أو الدخول في علاقة عمل معها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن 5,000 دينار ولا تزيد عن 500,000 دينار (15,000-1,500,000 يورو). في حالة كون المخالف شخصية اعتبارية، تُفرض غرامة لا تقل عن 5,000 دينار ولا تزيد عن مليون دينار (15,000 - 3,000,000 يورو) (المادة 34 من القانون 2013/106).

بالنسبة لتقارير المعاملات المشبوهة، يمكن أن يخضع الأفراد والشخصيات الاعتبارية الذين يفشلون في تقديم تقرير معاملة مشبوهة أو يقدمون وقائع كاذبة أو يخفون وقائع أو يكشفون عن معلومات لطرف ثالث للسجن لمدة تصل إلى 3 سنوات وغرامة من 5,000 إلى 500,000 دينار كويتي (15,000 - 1,500,000 يورو). عندما ترتكب الجريمة شخصية اعتبارية، تصل الغرامة إلى حد أقصى قدره مليون دينار كويتي (3,000,000 يورو). (المادة 35 من القانون 2013/106)

المعيار 35.2 (متحقق): تم تغطية هذا المعيار في 35.1.

الترجيح والاستنتاج

توجد مجموعة من العقوبات المتاحة ضد الأشخاص الطبيعيين والشخصيات الاعتبارية لعدم الالتزام لمتطلبات التوصيات 6 و8 إلى 23؛ لا تزال هناك بعض أوجه القصور الطفيفة المتعلقة بالطبيعة الرادعة لبعض العقوبات، على سبيل المثال، الغرامات التي لا تتجاوز خمسين ديناراً (حوالي 150 يورو) لكل مخالفة لعدم الالتزام لمتطلبات التوصية 8 في الحالات التي قد تستدعي تشديد المخالفة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 35 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 36 – الأدوات الدولية

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" في التوصية 35 السابقة، و"غير ملتزم" في التوصية الخاصة الأولى، نظراً لأن الكويت لم تصادق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو تنفيذ بالكامل اتفاقيتي فيينا وباليرمو.

المعيار 36.1 (متحقق): انضمت الكويت إلى اتفاقية فيينا بعدما صادقت عليها بتاريخ 3 نوفمبر 2000 (المادة 1 من القانون 2006/5)، واتفاقية باليرمو بعدما صادقت عليها بتاريخ 16 مايو 2006 (المادة 1 من القانون 2006/5). فضلاً عن ذلك، انضمت الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعدما صادقت عليها بتاريخ 4 ديسمبر 2006 (المادة 1 من القانون 2006/47) والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بعدما صادقت عليها بتاريخ 14 فبراير 2013 (المادة 1 من القرار 2013/85).

المعيار 36.2 (متحقق إلى حد كبير): نفذت الكويت معظم المواد ذات الصلة باتفاقيتي باليرمو وفيينا واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (المادة 70 من الدستور)، ولكن توجد بعض أوجه القصور بخصوص تنفيذ اتفاقية فيينا (راجع التوصية 3).

الترجيح والاستنتاج

الكويت عضو في الاتفاقيات الأربع، ولكن توجد بعض أوجه القصور في تنفيذ اتفاقية فيينا (راجع التوصية 3).

إن درجة الالتزام بالتوصية 36 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" في التوصية 36 السابقة و"غير ملتزم" في التوصية الخاصة الخامسة، وذلك بسبب:

- عدم تجريم تمويل الإرهاب
- بطء التعاون الدولي بخصوص تمويل الإرهاب

- العدد المحدود لحالات المساعدة القانونية المتبادلة حول تمويل الإرهاب
- القيود على إمكانية تقديم التعاون من جميع السلطات المعنية
- غياب الفعالية الشاملة حول تبادل المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب
- نقص الإحصائيات حول المساعدة القانونية المتبادلة

المعيار 37.1 (متحقق جزئياً): لدى الكويت أساس قانوني جزئي يمكّن السلطات المختصة من تقديم مجموعة واسعة من المساعدة القانونية المتبادلة بسرعة في التحقيق والادعاء والإجراءات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأخرى. يتكون التعاون الدولي من المساعدة القانونية المتبادلة والإنابات القضائية والتسليم وأشكال أخرى من التعاون. تقدم النيابة العامة المساعدة القانونية المتبادلة بناءً على اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف صادقت عليها الكويت أو، في حالة عدم وجود معاهدة أو اتفاقية، وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 23 من القانون 2013/106).

المعيار 37.2 (متحقق إلى حد كبير): وزارة العدل هي السلطة المركزية لإدارة طلبات التعاون القضائي الدولي، بما في ذلك التسليم والمساعدة القانونية المتبادلة. وتمثل النيابة العامة داخل وزارة العدل السلطة القضائية المركزية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية المتعلقة بغسل الأموال أو الجرائم الأصلية أو جرائم تمويل الإرهاب (المادة 23 من القانون 2013/106).

لدى الكويت دليل (الدليل الإرشادي) يوضح عملية استلام طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وترتيبها حسب الأولوية وتنفيذها ومراقبتها. يوضح هذا الدليل العمليات الموجودة لترتيب الأولويات وتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في الوقت المناسب (الدليل الإرشادي، ص 45). بالإضافة إلى ذلك، لدى النيابة العامة نظام لاستلام وإدارة الطلبات، ويتتبع هذا النظام جميع الإجراءات والإحصاءات المتعلقة بالطلبات.

المعيار 37.3 (متحقق): لا توجد قوانين تحظر أو تجعل المساعدة القانونية المتبادلة خاضعة لشروط غير معقولة أو تقييدية بصورة لا داعٍ لها. يحدد الدليل الإرشادي بعض المتطلبات والقيود المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة. على سبيل المثال، يجوز للدولة رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة إذا كان ذلك سيؤثر على السيادة أو الأمن أو النظام العام أو المصالح الأساسية. كما يجوز للدولة الرفض إذا كان الفعل لا يعتبر جريمة على أراضيها، أو إذا كان سياسياً، أو إذا كان سينتهك مبدأ عدم المحاكمة على ذات الجرم مرتين. وبالمثل، يجوز رفض طلب المساعدة القانونية إذا كان يتعلق بجريمة قيد التحقيق أو الادعاء بالفعل في الدولة، أو إذا كان سينتهك مبدأ عدم المحاكمة على ذات الجرم مرتين، أو إذا كانت القضية الجنائية قد تقادمت، أو إذا كان سيتطلب من الدولة تنفيذ تدابير قسرية غير مسموح بها بموجب قوانينها. كما يجوز للدولة الرفض إذا كان الفعل المعني يعتبر جريمة فقط بموجب القانون العسكري.

المعيار 37.4 (متحقق): لا يوجد نص قانوني أو متطلبات إجرائية/تشغيلية تمنع رفض المساعدة القانونية المتبادلة فقط (أ) على أساس أن الجريمة تتضمن مسائل ضريبية؛ أو (ب) على أساس متطلبات السرية أو الخصوصية الواقعة على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

المعيار 37.5 (متحقق جزئياً): لا يوجد متطلب قانوني للسلطات المختصة في الكويت للحفاظ على سرية أي طلب للمساعدة القانونية المتبادلة للتعاون وتبادل المعلومات مع السلطات النظيرة الأجنبية إلى الحد اللازم لتنفيذه ومتطلبات العدالة. وهذا يشمل الاتفاقيات الثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، والتي قد تحتوي على أحكام بشأن السرية وحدود الاستخدام. ومع ذلك، يحدد الدليل الإرشادي كيفية تعامل السلطات المختصة مع المعلومات بسرية.

المعيار37.6 (غير متحقق): تتطلب الكويت ازدواجية التجريم لتنفيذ أي طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة التي تتلقاها. ومع ذلك، يستند هذا إلى الدليل الإرشادي الذي لا يعدّ أداة قانونية.

المعيار37.7 (غير متحقق): لا يوجد متطلب لاعتبار التجريم متحققاً بغض النظر عما إذا كان كلا البلدين يضعان الجريمة ضمن نفس الفئة.

المعيار37.8 (متحقق):

(أ-ب) وفقاً للدليل الإرشادي، يمكن للسلطات الكويتية ممارسة جميع الصلاحيات وأساليب التحقيق المتاحة لها استجابةً لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتي لا تشمل صلاحيات إجراء عمليات سرية والدخول إلى أنظمة الحاسوب وتنفيذ التسليم المراقب. تشمل هذه الصلاحيات المتاحة البحث عن المعلومات أو الوثائق أو الأدلة من المؤسسات المالية أو الأشخاص الطبيعيين أو الشخصيات الاعتبارية وحجزها؛ وجمع إفادات الشهود؛ وحجز الأموال أو استردادها أو مصادرتها؛ ومجموعة من أساليب التحقيق الأخرى.

الترجيح والاستنتاج

تستطيع الكويت تقديم مجموعة واسعة من المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالتحقيقات والادعاء والإجراءات ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، ولكن جزء كبير من التعاون الدولي يفتقر إلى الأساس القانوني، حيث يعتمد على الدليل الإرشادي، الذي لا يعدّ أداة قانونية. لا يوجد نص يمنع رفض المساعدة القانونية المتبادلة على أساس المسائل الضريبية أو متطلبات السرية والخصوصية للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يُطلب ازدواجية التجريم ولا يوجد متطلب لاعتبار التجريم متحققاً بغض النظر عما إذا كان كلا البلدين يضعان الجريمة ضمن نفس الفئة. تعتبر هذه أوجه القصور طفيفة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 37 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة

حصلت الكويت في الجولة الأخيرة من تقرير التقييم المتبادل على تنصيف "ملتزم إلى حد كبير" بمتطلبات التجميد والمصادرة فيما المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة لأنها لم تسمح بالمصادرة على أساس القيمة.

المعيار38.1 (متحقق جزئياً): تتمتع الكويت بالسلطة للتصرف استجابةً لطلبات الدول الأجنبية لتحديد وتتبع وتجميد وحجز أو مصادرة الأموال المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية (المادة 23 من القانون 2013/106). أنشأت الكويت نيابة التعاون الدولي لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإجراء التحقيقات اللازمة لاتخاذ أي إجراء مطلوب، بما في ذلك ضبط الأشياء وتفتيش الأشخاص والممتلكات وتجميد عائدات الجريمة أو الأموال المستخدمة في ارتكاب الجريمة (المادة 3(6) و3(7) من الأمر 2019/15). ومع ذلك، لا يمتد التعاون الدولي للكويت في هذا المجال إلى جميع العناصر المذكورة في المعايير الفرعية للمعيار 38.1 (ب، ج، د، هـ). كما لا توجد جداول زمنية لاتخاذ إجراءات "سريعة" في تنفيذ الطلبات.

المعيار38.2 (متحقق جزئياً): يمكن للكويت تقديم المساعدة فيما يتعلق بالمصادرة غير المستندة إلى إدانة والإجراءات والتدابير المؤقتة ذات الصلة إذا توفي مرتكب الجريمة (المادة 40 من القانون 2014/106). ومع ذلك، لا يمكن للكويت تقديم المساعدة في حالة الإجراءات غير المستندة إلى إدانة فيما يتعلق بهروب الجاني أو غيابه أو في حالة عدم معرفته.

المعيار38.3 (متحقق): لدى الكويت (أ) ترتيبات لتنسيق إجراءات الحجز والمصادرة مع الدول الأخرى، وكذلك (ب) آليات لإدارة الممتلكات المجمدة أو المضبوطة أو المصادرة والتصرف فيها عند اللزوم (المادة 22-23 من القانون 2013/106). تم إنشاء نيابة التعاون الدولي داخل النيابة العامة، وتتولى بصورة رئيسية الرد على أي مراسلات واردة من وزارة الخارجية والإنتربول، والتنسيق مع السلطات، وتسهيل مهامها فيما يتعلق بطلبات

التسليم وطلبات ضبط السيارات المسروقة والمساعدة القانونية المتبادلة. كما تزود النيابة الدولية السلطات بالبيانات اللازمة لأداء واجباتها (المادة 3(9) من الأمر 2019/51).

المعيار 38.4 (متحقق): يمكن للكويت اقتسام الأموال المصادرة مع الدول الأخرى إذا تمت محاكمة شخص أو مجموعة من الأشخاص في دولة أجنبية لارتكاب جريمة وتمت إدانتهم، وكانت الأموال المعنية مملوكة للدولة أو إحدى كياناتها أو مواطنيها (الفصل السادس من الدليل الإرشادي).

الترجيح والاستنتاج

لدى الكويت عمليات راسخة لتنسيق وحجز ومصادرة وإدارة الممتلكات المجمدة أو المحجوزة أو المصادرة والتصرف فيها. ومع ذلك، لا تمتد المساعدة القانونية المتبادلة إلى جميع العناصر المذكورة في المعايير الفرعية للمعيار 38.1. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للكويت تقديم المساعدة في الإجراءات غير المستندة إلى إدانة المتعلقة بهروب الجاني أو غيابه أو في حالة عدم معرفته. تم إعطاء وزن كبير لأوجه القصور المذكورة في سياق الكويت.

إن درجة الالتزام بالتوصية 38 هي "ملتزم جزئياً".

التوصية 39 – تسليم المجرمين

حصلت الكويت في الجولة الثالثة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم إلى حد كبير" بالمتطلبات المتعلقة بتسليم المجرمين لأن فريق التقييم لم يستطع تقييم فعالية نظام تسليم المجرمين في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعيار 39.1 (غير متحقق):

أ. لا يوجد أساس قانوني لتسليم المجرمين في الكويت. وفقاً للدليل الإرشادي الكويتي، تعتبر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب جرائم قابلة للتسليم في الكويت ويمكن تنفيذ طلبات التسليم المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب دون تأخير لا مبرر له (المادة 23 من القانون 2013/106). يتم تفصيل إجراءات وشروط طلبات التسليم في الدليل الإرشادي للتعاون الدولي في المسائل الجنائية (الفصل الثاني، ص 21-31 من الدليل الإرشادي)، والذي لا يعتبر أساساً قانونياً.

ب. لدى الكويت نظام لإدارة الحالات مع إجراءات واضحة لتنفيذ طلبات تسليم المجرمين في الوقت المناسب. تتضمن هذه العمليات التسجيل والتعيين والمراجعة والتنفيذ وتحديد الأولويات حسب الضرورة (ص 23-26 من الدليل الإرشادي). يذكر الدليل أن متابعة مسائل تسليم المجرمين تتم على أساس شهري لتسريع العملية (ص 27 من الدليل الإرشادي).

ج. لا تضع الكويت شروطاً غير معقولة أو تقييدية بصورة لا داعٍ لها على تنفيذ الطلبات، وفقاً للدليل الإرشادي، الذي لا يعدّ أداة قانونية. ومع ذلك، يجوز للكويت رفض الطلبات في ظروف معينة، بما في ذلك إذا كان الشخص المطلوب يحمل جنسيتها، أو إذا كان الشخص لاجئاً سياسياً، أو إذا كانت الجريمة سياسية، أو إذا كانت الجريمة متعلقة بالنوع الاجتماعي أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي، أو إذا كان الشخص قد حوكم بالفعل على نفس الجريمة في الكويت (ص 22-23 من الدليل الإرشادي).

المعيار 39.2 (متحقق جزئياً):

(أ-ب) لا تقوم الكويت بتسليم مواطنيها واللاجئين السياسيين (المادة 46 من الدستور). ومع ذلك، يجوز للنيابة العامة إحالة المواطن إلى القضاء إذا ارتكب فعلاً إجرامياً خارج الكويت، بشرط أن يكون الفعل مجرّماً أيضاً في الكويت، وألا يكون المواطن قد حوكم أو نُفذت عقوبته في الخارج (المادة 12 من القانون 1960/16). لا يوجد قانون ينص على أن تطلب الدولة التي تطلب التسليم إحالة القضايا إلى السلطات المختصة.

المعيار 39.3 (متحقق): تمثل ازدواجية التجريم شرطاً للتسليم في الكويت. لا يتأثر تحديد ما إذا كان الفعل الذي يُطلب التسليم من أجله يشكل جريمة تعاقب عليها في قوانين كلا الدولتين إذا كانت الجريمة مدرجة تحت اسم أو وصف مختلف أو إذا اختلفت عناصرها في قوانين الدولتين.

المعيار 39.4 (متحقق): لدى الكويت آليات تسليم مبسطة في الحالات التي يوافق فيها المتهم على تسليمه ويتنازل عن اتباع إجراءات التسليم. يجب تأكيد هذا التنازل في تقرير تحقيق رسمي.

الترجيح والاستنتاج

يمكن للكويت تنفيذ طلبات التسليم دون تأخير، ولكن أجزاء كبيرة من عملية التسليم تعتمد على الدليل الإرشادي، الذي لا يعدّ أساساً قانونياً. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد نص يخص الدول الأجنبية لطلب إحالة القضايا إلى السلطات المختصة في الحالات التي لا يتم فيها تنفيذ التسليم (مثل المواطنين واللاجئين السياسيين).

إن درجة الالتزام بالتوصية 39 هي "ملتزم إلى حد كبير".

التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي

حصلت الكويت في الجولة السابقة من تقرير التقييم المتبادل على تصنيف "ملتزم جزئياً" لمتطلبات الأشكال الأخرى من التعاون الدولي بسبب عدم قدرة وحدة التحريات المالية على تبادل المعلومات مع نظرائها وعدم كفاية الضوابط والضمانات لضمان استخدام المعلومات بطريقة مصرح بها فحسب. كان لدى بنك الكويت المركزي تعاون دولي محدود وتطلب موافقة من النيابة العامة لتبادل المعلومات. كما كان لدى سوق الكويت للأوراق المالية تعاون دولي غير كافٍ، وافتقرت وزارة التجارة والصناعة وسوق الكويت للأوراق المالية إلى بوابات واضحة لتبادل المعلومات وحماية السرية والقدرة على تبادل المعلومات حول المسائل الضريبية. بالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء أيضاً على نقص الإحصاءات.

المعيار 40.1 (متحقق): يمكن للسلطات المختصة في الكويت التعاون مع نظرائها الأجانب بمجموعة من الطرق المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. يمكن القيام بذلك تلقائياً وعند الطلب (المادة 14(5)، 19، 23 من القانون 2013/106؛ المادة 9(ز) من القرار 2013/1532).

المعيار 40.2 (متحقق): (أ-هـ) لدى السلطات المختصة في الكويت أساس قانوني لتقديم التعاون ومخولة باستخدام وسائل فعالة للتعاون. لدى الكويت بوابات وآليات وقنوات واضحة وآمنة تسهل وتسمح بإرسال وتنفيذ الطلبات. تتم عمليات التبادل من خلال بوابات وقنوات وآليات آمنة، وهي متاحة أيضاً للجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك من خلال العضوية في قنوات الإنتربول. بالإضافة إلى ذلك، لدى الكويت عمليات لترتيب أولويات طلبات التعاون الدولي وتنفيذها في الوقت المناسب وعمليات واضحة لحماية المعلومات المستلمة (المادة 14(5)، 16، 19، 23 من القانون 2013/106) (المادة 25 من القانون 1993/1) (المادة 75 من القانون 1960/17) (المادة 82(3) من القانون 1968/32) (المادة 13 من القرار 2013/1532) (دليل وحدة التحريات المالية الكويتية T/M/1/2016).

المعيار 40.3 (متحقق): لدى السلطات المختصة في الكويت اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف للتعاون وتبادل المعلومات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية ذات الصلة مع نظرائها الأجانب ويمكنها أيضاً التعاون وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 14(5) و23 من القانون 2013/106).

المعيار 40.4 (متحقق إلى حد كبير): توجد آليات للتغذية العكسية لبعض السلطات المختصة (بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجمارك من خلال وحدة التحريات المالية) (المادة 14(5) من القانون 2013/106) لتقديم تغذية عكسية في الوقت المناسب من السلطات الطالبة. ومع ذلك، لا تتمتع جميع السلطات المختصة بإمكانية الوصول إلى هذه الآليات.

المعيار 40.5 (متحقق): لا تحظر الكويت أو تضع شروطاً غير معقولة أو مقيدة بشكل مفرط على توفير تبادل المعلومات أو المساعدة على الأسس المذكورة في أ-د (المواد 14(5)، 18، 19 من القانون 2013/106) (دليل وحدة التحريات المالية الكويتية T/M/1/2016).

المعيار 40.6 (متحقق): لدى الكويت ضوابط وضمانات لضمان استخدام المعلومات المتبادلة من قبل السلطات المختصة فقط للغرض الذي طُلبت أو قُدمت من أجله ما لم يتم الحصول على إذن مسبق من السلطة المختصة المطلوبة (المادتان 14(5)، 16 من القانون 2013/106) (الفصل الخامس ص43 من الدليل الإرشادي).

المعيار 40.7 (متحقق إلى حد كبير): كما ذُكر في المعيار 40.2، يجب على السلطات المختصة في الكويت الحفاظ على سرية أي طلبات للتعاون الدولي، وكذلك المعلومات الواردة فيها، بما يتفق مع التزام كلا الطرفين فيما يتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية (المواد 14(5)، 18، 23 من القانون 2013/106). ومع ذلك، لا يوجد أساس لرفض تقديم المعلومات إذا كانت السلطة المختصة الطالبة غير قادرة على حماية المعلومات بشكل فعال.

المعيار 40.8 (متحقق): يمكن للسلطات المختصة في الكويت إجراء استعلامات نيابة عن نظرائها الأجانب، وتبادل جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها معهم إذا كانت هذه الاستعلامات تجري محلياً (المواد 14(5)، 18، 19، و23 من القانون 2013/106).

المعيار 40.9 (متحقق): لدى وحدة التحريات المالية الكويتية أساس قانوني كافٍ لتقديم التعاون بشأن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها. يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية طلب أو تبادل معلومات ذات طبيعة محددة وكذلك عامة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية (المادة 19 من القانون 2013/106) (المادة 9(ز) من القرار 2013/1532). كما يمكن لوحدة التحريات المالية الكويتية تبادل هذا النوع من المعلومات وفقاً لمبادئ تبادل المعلومات في مجموعة إيغمونت.

المعيار 40.10 (متحقق): يجب على وحدة التحريات المالية الكويتية تقديم تغذية عكسية للجهات الأجنبية النظيرة حول استخدام المعلومات عند الطلب (دليل وحدة التحريات المالية الكويتية T/M/1/2016).

المعيار 40.11 (متحقق): تتمتع وحدة التحريات المالية الكويتية بصلاحية تبادل (أ) جميع المعلومات التي تستلمها أو تجمعها وحدة التحريات المالية؛ وكذلك (ب) أي معلومات أخرى تتمتع وحدة التحريات المالية بصلاحية الحصول عليها أو الوصول إليها بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى المحلي، مع نظرائها الأجانب وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 19 من القانون 2013/106). انظر التوصية 29 لمزيد من المعلومات.

المعيار 40.12 (متحقق): لدى الجهات الرقابية المالية (بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال) أساس قانوني لتقديم التعاون الدولي المتعلق بالإشراف على المؤسسات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات الأجنبية النظيرة (المادة 14(5) من القانون 1968/32) (المادة 82(3) من القانون 1968/32).

المعيار 40.13 (متحقق): يمكن لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تبادل جميع المعلومات المتاحة محلياً لهم مع نظرائهم الأجانب، بما في ذلك المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافهم، بطريقة تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة (المادة 14(5) من القانون 2013/106) (المادة 82(3) من القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية).

المعيار 40.14 (متحقق): يجب على بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال تبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع نظرائهم الأجانب، وخاصة مع الجهات الرقابية التي تتولى مسؤولية مشتركة عن المؤسسات المالية العاملة في نفس المجموعة المالية (المادة 14(5) من القانون 2013/106) (المادة 82(3) من القانون 1968/32).

تشمل هذه المعلومات:

أ. المعلومات التنظيمية كالمعلومات المتعلقة بالإطار التنظيمي المحلي والمعلومات العامة عن القطاعات المالية

ب. المعلومات الاحترازية، مثل المعلومات المتعلقة بأنشطة وأعمال المؤسسات المالية والمستفيد الحقيقي والإدارة ومعايير الكفاءة والملاءمة

ج. المعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كالإجراءات والسياسات الداخلية للمؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعلومات العناية الواجبة تجاه العملاء، وملفات العملاء، ونماذج من المعلومات المتعلقة بالحسابات والعمليات.

المعيار 40.15 (متحقق): يمكن لبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال جمع المعلومات نيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة، وعند الضرورة، تفويض تلك الجهات أو التسهيل لهم لإجراء استعلامات بأنفسهم في الدولة، وذلك بهدف تسهيل الرقابة الفعالة على مستوى المجموعة (المادة 14(5) من القانون 2013/106) (المادة 78 من القانون 1968/32).

المعيار 40.16 (متحقق جزئياً): لا يوجد متطلب للجهات الرقابية المالية للتأكد من حصولها على إذن مسبق من الجهة الرقابية المطلوب منها المعلومات قبل إحالتها. يتم تحديد أي ترتيبات للتعاون والتواصل بين الجهة الرقابية المالية في الكويت والجهات الأجنبية النظيرة في مذكرات تفاهم فردية.

المعيار 40.17 (متحقق): يمكن لسلطات إنفاذ القانون في الكويت تبادل المعلومات المتاحة محلياً مع الجهات الأجنبية النظيرة بموجب القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف التي صادقت عليها الدولة أو على أساس المعاملة بالمثل. وهذا يشمل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها، بما في ذلك تحديد وتتبع متحصلات الجريمة وأدواتها (المادة 23 من القانون 2013/106).

المعيار 40.18 (متحقق جزئياً): لا يوجد نص قانوني أو إجراء راسخ لتمكين سلطات إنفاذ القانون من استخدام صلاحياتها بما في ذلك أساليب التحقيق لإجراء استفسارات نيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة وتبادل المعلومات ذات الصلة. ومع ذلك، الكويت عضو في الإنتربول ويمكنها استخدام الترتيبات بين دول الإنتربول لتبادل المعلومات المطلوبة.

المعيار 40.19 (غير متحقق): لا توجد أحكام قانونية أو إجرائية أو تشغيلية لتمكين سلطات إنفاذ القانون من تشكيل فرق تحقيق مشتركة.

المعيار 40.20 (متحقق): يمكن للسلطات المختصة تبادل المعلومات بطريقة غير مباشرة مع الجهات غير النظيرة، شريطة أن توضح السلطة المختصة الغرض من طلب المعلومات والجهة التي تقدم الطلب نيابة عنها (المادة 14(5) و19 من القانون 2013/106) (المادة 9(ز) من القرار 2013/1532 الوحدة).

الترجيح والاستنتاج

يمكن للكويت تبادل مجموعة من التعاون الدولي فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية. ومع ذلك، لا يمكن لجميع السلطات المختصة تقديم تغذية عكسية للجهات الطالبة ولا يوجد أساس لرفض المعلومات إذا كانت السلطة الطالبة غير قادرة على حمايتها.

علاوة على ذلك، تفتقر الجهات الرقابية المالية إلى متطلب الحصول على إذن مسبق من الجهة المالية المطلوب منها المعلومات قبل إحالتها. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد أساس لسلطات إنفاذ القانون لاستخدام صلاحياتها بما في ذلك أساليب التحقيق لإجراء استعلامات نيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة. كما لا توجد أحكام قانونية أو إجرائية أو تشغيلية لتمكين سلطات إنفاذ القانون من تشكيل فرق تحقيق مشتركة.

إن درجة الالتزام بالتوصية 40 هي "ملتزم إلى حد كبير".

ملخص الالتزام الفني – أوجه القصور الأساسية

الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي

التوصية	الدرجة	مبررات الدرجة
1 تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر	ملتزم إلى حد كبير	• لا توجد آلية قائمة لإحالة نتائج تقييم المخاطر إلى جميع السلطات المختصة. • لا يخضع المحامون وأصحاب المهن القانونية المستقلون الذين ينفذون أنشطة معنية، وبعض أنواع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ليسوا خاضعين لجميع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق مبادئ مجموعة العمل المالي.
2 التعاون والتنسيق الوطني	ملتزم إلى حد كبير	• لا توجد آلية لضمان التعاون والتنسيق بين السلطات المعنية لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة (مثل أمن البيانات/التوطين).
3 جريمة غسل الأموال	ملتزم إلى حد كبير	• الجرائم المذكورة تحت المادة 3(1) ج، النقطة الفرعية (2) من اتفاقية فيينا غير مشمولة في القانون الكويتي. • لا تُدرج جميع الجرائم الأصلية الـ 21 في القانون الكويتي، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في البضائع المسروقة.
4 المصادرة والتدابير المؤقتة	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد إجراء واضح يمكّن السلطات المختصة من تحديد الممتلكات الخاضعة للمصادرة وتتبعها وتقييمها.
5 جريمة تمويل الإرهاب	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد نص محدد يشمل تمويل سفر الأفراد بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو لتوفير أو تلقي تدريب إرهابي. يجرم القانون بشكل عام المساهمة والمشاركة وتوجيه الآخرين في أعمال الإرهاب وتمويل الإرهاب.
6 العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب	غير ملتزم	• لا يوجد أساس قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب.
7 العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح	غير ملتزم	• لا يوجد أساس قانوني لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسلح.
8 المنظمات غير الهادفة للربح	ملتزم جزئياً	• لم يتم تحديد المجموعة الفرعية من المنظمات التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح، والتي من المحتمل أن تكون معرضة لخطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب. • تنطبق الرقابة على جميع المنظمات غير الهادفة للربح وليست قائمة على المخاطر • لم تخضع التدابير المطبقة على المنظمات الهادفة للربح للتقييم من حيث الكفاية أو التناسب. • لا يخضع قطاع المنظمات غير الهادفة للربح لتقييمات دورية. • لم يتم تحديد جهات الاتصال والإجراءات الخاصة بالاستجابة للطلبات الدولية التي تتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح التي يشتبه في تمويلها للإرهاب.
9 قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
10 العناية الواجبة تجاه العملاء	ملتزم إلى حد كبير	• باستثناء البنوك وشركات الصرافة، لا يُطلب من المؤسسات المالية تحديد هوية الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل والتحقق منها. • لا يُطلب من شركات الأوراق المالية تحديد المستفيد الحقيقي أو اتخاذ تدابير معقولة لتحديد المستفيد الحقيقي باستخدام المعلومات ذات الصلة والبيانات التي تم الحصول عليها من مصادر موثوقة. • لا تنطبق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء على الترتيبات القانونية. • لا يُطلب من شركات الأوراق المالية ومؤسسات صرف العملات اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء لفهم هيكل الملكية والسيطرة للعميل. • باستثناء البنوك، لا يوجد متطلب لفهم طبيعة عمل العميل، فقط علاقة العمل. • لا يُطلب من مؤسسات صرف العملات تحديد المستفيدين الحقيقيين للشخصيات الاعتبارية والتحقق من هويتهم على أساس وثائق أو بيانات أو معلومات من مصدر موثوق ومستقل؛ ويُطلب من شركات التمويل وشركات الأوراق المالية تلبية هذه المتطلبات بشكل جزئي فقط. • لا تأخذ المؤسسات المالية في الاعتبار ما إذا كانت تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء قد تم اتخاذها سابقاً ومتى تم ذلك عند تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء الحاليين. • لا يوجد حظر عام على العناية الواجبة المبسطة عندما تنطبق سيناريوهات مخاطر أعلى محددة، باستثناء البنوك عند إجراء معاملات حيث يرتبط نشاط العميل بعلاقة عمل في دول عالية المخاطر. • باستثناء البنوك، لا تملك المؤسسات المالية القدرة على وقف عملية العناية الواجبة تجاه العملاء للإبلاغ عن معاملة مشبوهة من أجل منع التنبيه. • تشير هذه النقاط إلى وجود ثغرات في تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف أنواع المؤسسات المالية في الكويت.

التوصية	الدرجة	مبررات الدرجة
11 الاحتفاظ بالسجلات	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد متطلب لتوفير السجلات بسرعة.
12 الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد تدابير قائمة لتحديد مصدر الأموال والثروة للمستفيدين الحقيقيين الذي تم تحديدهم على أنهم أشخاص سياسيون ممثلو المخاطر.
13 علاقات المراسلة المصرفية	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
14 خدمات تحويل الأموال أو القيمة	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
15 التقنيات الجديدة	ملتزم جزئياً	• تفتقر الكويت إلى أسلوب منهجي لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتطوير التقنيات الجديدة. • باستثناء البنوك وشركات الصرافة، يُطلب من المؤسسات المالية إجراء تقييم للمخاطر، ولكن بعد نشر التكنولوجيا أو الخدمة الجديدة. • لم تتخذ الكويت نهجاً قائماً على المخاطر لضمان أن تكون تدابير منع أو تخفيف غسل الأموال وتمويل الإرهاب متناسبة مع المخاطر المحددة. • الجهود المبذولة لتحديد ومعالجة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين محدودة. • هناك إطار قانوني محدود لتقديم التعاون الدولي الرسمي في هذا المجال. • تشير هذه النقاط إلى وجود تحديات في نهج الكويت لإدارة المخاطر المتعلقة بالتقنيات الجديدة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وكذلك في التعاون الدولي في هذه المجالات. يبدو أن هناك حاجة إلى تحسين الأطر التنظيمية والرقابية لمعالجة هذه القضايا بشكل أكثر شمولاً وفعالية.
16 التحويلات البرقية	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد متطلب للأخذ بالاعتبار كلا جانبي معاملات خدمات تحويل الأموال أو القيمة عند النظر في تقديم تقرير معاملة مشبوهة. • لا يوجد متطلب لتقديم تقرير معاملة مشبوهة في أي من الدول ذات العلاقة بالتحويلات البرقية المشبوهة أو تقديم كافة المعلومات ذات الصلة بالعملية إلى وحدة التحريات المالية.
17 الاعتماد على أطراف ثالثة	ملتزم جزئياً	• لا تمتلك الكويت آلية للنظر في المعلومات المتوفرة عن مستوى مخاطر الدولة عند تحديد ما إذا كان يمكن استخدام جهة في دولة أخرى للاعتماد عليه و/أو كيفية ذلك. • لا يحدد القانون الكويتي الظروف التي يمكن فيها للسلطات المختصة ذات الصلة اعتبار أن متطلبات 17.1 و17.2 قد تم استيفاؤها بالنسبة للمؤسسات المالية التي تعتمد على طرف ثالث يشكل جزءاً من نفس المجموعة المالية.
18 الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة لها في الخارج	ملتزم جزئياً	• يجب على البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة وشركات الأوراق المالية فقط تنفيذ سياسات وإجراءات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لكن هذه المتطلبات ليست قائمة على حجم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالعمل. • توجد أوجه قصور في توفير معلومات الحساب والمعاملات، والضمانات لمنع التنبيه فيما يتعلق ببرامج المجموعة ككل في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
19 الدول مرتفعة المخاطر	ملتزم جزئياً	• لا يوجد متطلب لأن تكون تدابير العناية الواجبة المشددة متناسبة مع مستوى المخاطر المحدد. • لا يتطلب الالتزام الكويتي بتحديد الدول مرتفعة المخاطر أن تكون التدابير المضادة متناسبة مع درجة المخاطر، أو أن يتم تطبيق التدابير المضادة عند دعوة مجموعة العمل المالي لذلك. • تفتقر تدابير ضمان إفادة المؤسسات المالية حول المخاوف المتعلقة بأوجه الضعف في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأخرى إلى الاتساق.
20 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
21 التنبيه وسرية الإبلاغ	ملتزم إلى حد كبير	• يفتقر الإطار القانوني الكويتي إلى الوضوح بخصوص الحماية الممنوحة للمؤسسات المالية ومديريها وأفرادها. ومن غير الواضح على وجه التحديد فيما لو كانت هذه الحماية يتم توفيرها بغض النظر عما إذا كان قد حدث نشاط غير قانوني أم لا، وبغض النظر عن معرفتهم بالنشاط الإجرامي الأساسي.
22 الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء	ملتزم إلى حد كبير	• لا تلبي الكويت المتطلبات المحددة في التوصيات 10.4، 10.9، 10.10، و10.20 من إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • لا تزال هناك أوجه قصور طفيفة تتعلق بالتوفير السريع للمعلومات للسلطات المختصة والاحتفاظ بسجل للتحليلات التي أجريت على المعلومات التي تم الحصول عليها. • هناك نقص طفيف يتعلق بتحديد مصدر الأموال والثروة للمستفيدين الحقيقيين الذين يتم تحديدهم كأشخاص سياسيين ممثلي المخاطر أجانب. • يجب على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إجراء تقييم للمخاطر، ولكن بعد نشر التقنية أو الخدمة الجديدة. • لا يوجد متطلب أو آلية، على مستوى الدولة، للنظر في المعلومات المتاحة عن مستوى مخاطر الدولة عند تحديد ما إذا كان يمكن استخدام طرف ثالث في دولة أخرى للاعتماد عليه و/أو كيفية ذلك. • تشير هذه النقاط إلى وجود ثغرات في تطبيق بعض جوانب إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت، خاصة فيما يتعلق بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وتقييم المخاطر المرتبطة بالتقنيات الجديدة، والتعامل مع المعرضين سياسياً الأجانب، وآليات الاعتماد على أطراف ثالثة في دول أخرى. هذه الثغرات قد تحتاج إلى معالجة لتعزيز فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت.

التوصية	الدرجة	مبررات الدرجة
23 الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى	ملتزم إلى حد كبير	• يتوجد أوجه قصور في تطبيق الرقابة الداخلية المتعلقة بتقديم معلومات معينة. • ينطوي الإطار العام في الكويت فيما يتعلق بالدول مرتفعة المخاطر على العديد من أوجه القصور، بما في ذلك غياب أي متطلب لأن تكون التدابير المضادة المتخذة بخصوص المخاطر المحددة غير متناسبة، وغياب أي إلزام للتصرف عند دعوة مجموعة العمل المالي.
24 الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية	ملتزم جزئياً	• لم تجرِ الكويت تقييماً رسمياً وشاملاً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالشخصيات الاعتبارية. • لا يُطلب من الشخصيات الاعتبارية بشكل صريح تقديم معلومات تتعلق بوضعها القانوني. • العقوبات على عدم الالتزام لمتطلبات معلومات المستفيد الحقيقي مقتصرة حالياً على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. لا توجد عقوبات على الشخصيات الاعتبارية أو الأشخاص الطبيعيين غير الممتثلين خارج هذه الفئات.
25 الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية	ملتزم إلى حد كبير	• تفتقر الكويت إلى آليات لضمان بقاء معلومات الأوقاف دقيقة ومحدثة، وخضوعها لتحديثات في الوقت المناسب. • تفتقر السلطات إلى القدرة على تقديم تعاون سريع. ولا يُطلب من أمناء الوقف الإفصاح عن وضعهم للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. • لا توجد عواقب قانونية للأمناء الذين يفشلون في الوفاء بالتزاماتهم، ولا توجد عقوبات على عدم تقديم المعلومات كما هو مطلوب بموجب التوصية 25.1.
26 التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية	ملتزم جزئياً	• توجد أوجه قصور طفيفة فيما يتعلق باختبار "الكفاءة والملاءمة"، وتختلف التدابير بين القطاعات، وتعريفات المجرم غير مكتملة، وتغطية المستفيد الحقيقي غير متسقة. • يوجد نقص في اتباع نهج إشرافي متسق قائم على المخاطر. • توجد ثغرات في مدى تكرار المراجعات الرقابية من بعض السلطات. • لا يوجد متطلب للجهات الرقابية للنظر في ملف مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمؤسسات المالية عند وجود أحداث أو تطورات مهمة.
27 سلطات الجهات الرقابية	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
28 تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها	ملتزم جزئياً	• لا تغطي الكويت جميع الجرائم ولا تتضمن امتلاك حصة كبيرة أو مسيطرة (أو المستفيد الحقيقي). • لا تزال وزارة التجارة والصناعة في طور إعداد إطار الإشراف القائم على المخاطر الخاص بها.
29 وحدة التحريات المالية	ملتزم إلى حد كبير	• لا تتلقى وحدة التحريات المالية الكويتية معلومات باستثناء ما يتعلق بالمعاملات أو محاولة تنفيذ المعاملات التي تتضمن متحصلات جريمة أو أموال متعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والوصول إلى منشآت وحدة التحريات المالية غير محدود. • لا تستخدم وحدة التحريات المالية الكويتية قنوات آمنة ومحمية مخصصة لجميع الإحالات.
30 مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق	ملتزم إلى حد كبير	• لا تمنح الكويت السلطة المختصة صلاحية تحديد وتتبع الممتلكات التي يمكن إخضاعها للتجميد والحجز على وجه السرعة.
31 صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
32 ناقلو النقد	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
33 الإحصائيات	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
34 الإرشادات والتغذية العكسية	ملتزم	• جميع المعايير مستوفاة.
35 العقوبات	ملتزم إلى حد كبير	• توجد بعض أوجه القصور الطفيفة المتعلقة بالطبيعة الرادعة لبعض العقوبات.
36 الأدوات الدولية	ملتزم إلى حد كبير	• توجد بعض أوجه القصور في تنفيذ اتفاقية فيينا المتعلقة بالتوصية 3.
37 المساعدة القانونية المتبادلة	ملتزم إلى حد كبير	• يفتقر جزء كبير من التعاون الدولي إلى الأساس القانوني، حيث يعتمد على الدليل الإرشادي، الذي لا يعدّ أداة قانونية. • لا يوجد نص يمنع رفض المساعدة القانونية المتبادلة على أساس المسائل الضريبية أو متطلبات السرية والخصوصية للمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. • يُطلب ازدواجية التجريم ولا يوجد متطلب لاعتبار التجريم متحققاً بغض النظر عما إذا كان كلا البلدين يضعان الجريمة ضمن نفس الفئة.
38 المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة	ملتزم جزئياً	• لا تمتد المساعدة القانونية المتبادلة إلى جميع العناصر المذكورة في المعايير الفرعية للمعيار 38.1. • لا يمكن للكويت تقديم المساعدة في الإجراءات غير المستندة إلى إدانة المتعلقة بهروب الجاني أو غيابه أو في حالة عدم معرفته.
39 تسليم المجرمين	ملتزم إلى حد كبير	• يفتقر تسليم المحركين إلى أي أساس قانوني نظراً لاعتماده على الدليل الإرشادي، الذي لا يعدّ أساساً قانونياً. • لا يوجد نص يخص الدول الأجنبية لطلب إحالة القضايا إلى السلطات المختصة في الحالات التي لا يتم فيها تنفيذ التسليم.

التوصية	الدرجة	مبررات الدرجة
40 أشكال أخرى للتعاون الدولي	ملتزم إلى حد كبير	• لا يمكن لجميع السلطات المختصة تقديم تغذية عكسية للجهات الطالبة. • لا يوجد أساس قانوني للكويت لرفض المعلومات إذا كانت السلطة الطالبة غير قادرة على حمايتها. • تفتقر الجهات الرقابية المالية إلى متطلب الحصول على إذن مسبق من الجهة المالية المطلوب منها المعلومات قبل إحالتها. • لا يوجد أساس لسلطات إنفاذ القانون لاستخدام أساليب التحقيق لإجراء استعلامات نيابة عن الجهات الأجنبية النظيرة. • لا توجد أحكام قانونية أو إجرائية أو تشغيلية لتمكين سلطات إنفاذ القانون في الكويت من تشكيل فرق تحقيق مشتركة مع الجهات الأجنبية النظيرة.

© فاتف

www.fatf-gafi.org

أكتوبر 2024

تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - دولة الكويت

تقرير التقييم المتبادل للجولة الرابعة

يحتوي هذا التقرير على ملخص لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في دولة الكويت وقت الزيارة الميدانية في الفترة من5 إلى 22 نوفمبر 2023

يحلل التقرير مستوى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الكويت، ومستوى الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين، ويقدم توصيات حول كيفية تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب